

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية



**مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية
في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني
(1962-2012)**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: التنظيم والسياسات العامة

إشراف الأستاذة:

د/ عكاش فضيلة

إعداد الطالبة:

نوري ياسمين

لجنة المناقشة:

- أ/د. كاشير عبد القادر، أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري تيزي وزو رئيسا
د. عكاش فضيلة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو مشرفا ومقررا
د. سي بشير محمد، أستاذ محاضر "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2015/07/07

افتتاحية

يقول السياسي الألماني *Helmut Schmidt* في مقولته التي صرح بها في 3 نوفمبر 1974، في ردّ حول الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الصدمة النفطية الأولى أواخر عام 1973:

« L'investissement d'aujourd'hui fait la production de demain, la production de demain l'emploi d'après demain ».

شكر وتقدير

﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ (الآية رقم 7 من سورة إبراهيم)

فالشكر الأول والأخير لله العلي العظيم الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع، نحمده كل الحمد على مدنا بالصحة والعزيمة لإتمامه رغم الظروف الصعبة... فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

﴿إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون﴾ (الآية رقم 82 من سورة يس)

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"... أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان إلى الدكتورة "فضيلة عكاش" على تشريفي بقبولها الإشراف على هذه المذكرة دون أن تبخل علي بتوجيهاتها السديدة وملاحظاتها الحسنة ونصائحها القيّمة... وصبرها... جزاكم الله خيرا أستاذتي... وأدامكم ذخرا للجامعة الجزائرية. كما أتشرف بالتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذين عضوي لجنة المناقشة الموقرة: البروفيسور "عبد القادر كاشير" والدكتور "محمد سي بشير" على قبولهما مناقشة هذه المذكرة وصرفهما جزءا من وقتيهما الثمين لأجل قراءتها وإثرائها بتوجيهاتهما القيّمة.

و لا يفوتني التقدم بخالص امتناني إلى كلّ الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم منذ الصبا وفي مقدمتهم الوالدين الكريمين أطل الله في عمرهما؛ أخص بالذكر أيضا كلّ من:

الدكتور تاجر محمد، الأستاذة لعرابي كريمة على ثقتها بي ودعمها لي، الدكتورة نبيلة بن يوسف، الأستاذة مليكة سايل، الأستاذة حاكم فضيلة، الأستاذة كحلي فلة، الأستاذة سالمى سلاف، الأستاذ زاييف عبد الله، البروفيسور عمر بغزوز، الأستاذ عمر بوكركب، الأستاذ سيد احمد كبير، الأستاذ مهدي فتاك، الأستاذ محمد شريف فتحي ورئيس القسم الأستاذ لونس حمداني وكل أساتذة القسم، دون أن أنسى العاملين في المكتبة وأخص بالذكر الأنستين: راضية ووردة وموظفتي مدرسة الدكتوراه.

أجدد شكري لله تعالى ولوالديا الكريمين اللذين مهما فعلت لن أفيهما ولو ذرة من فضلهما علي، أسأل الله العلي القدير أن يجعل صالح أعمالنا في ميزان حسناتهما.

لكل هؤلاء... ولمن ذكرهم القلب ونسيهم القلم... جزاكم الله عني كل خير

كهر ياسمين

الإهداء

من منطلق الوفاء بالعهد والعرفان بالجميل أهدي أولى ثمرات حصادي العلمي بعد مسار أشبه بشوط المحارب إلى منبع فخري واعتزازي، إلى من اكتنزت نفسي بأخلاقهما فعشت بوحى منها وسأبقى إلى ما شاء الله... من قال فيهما الله تعالى: ﴿...واخفض لهما جناح الذل من الرحمة...﴾ (الآية 24 سورة الاسراء)

أمي وأبي... أطال الله في عمرهما

أوصلاني إلى برّ الأمان في دراستي وفي رحلتي في هذه الحياة...

إلى هدية الرحمن، التي أمر ببرّها ووضع الجنة تحت أقدامها، نور عيناى، رمز التضحية، التي أحبتني بلا مقابل وأغدقت علي بفضلها في الشدة والرخاء موفّرة لي كلّ شروط الراحة التامة طلبا للعلم... علمتني أنّ الحياة معركة المنتصر فيها من كان سلاحه تقوى الله وذخيرته العلم والمعرفة والخلق الحميد... إليك يا معلمتي في المدرسة الابتدائية وقدوتي في مدرسة الحياة... أمي أمي أمي... هذا نجاحك.

إلى قدوتي في الاستقامة والإخلاص وإتقان العمل والخلق الكريم... إلى نبراسي في الحياة... أبي العزيز حفظه الله. إلى قلوب كانت تفرح لفرحتي وتأسى لألمي... إخوتي الذين ترقبوا بشوق كبير إتمام هذا العمل: توأمي روجي أختاي طيبة المستقبل القريب إيمان، وحبّية قلبي البرعمة ليديا، إلى أروع وأحنّ أخ... محمد رضا... أسأل الله القدير أن يجعلني خير قدوة لكم.

إلى هدية الرحمن بعد صبري، إلى رفيق دنياي وآخرتي، إلى الذي بأخلاق أفضل خلق الله يعاملني... خطيبي نسيم وعائلته الكريمة... أسأل الله العلي القدير أن يحفظهم ويديم بيننا المودة والرحمة.

إلى روح خالي حسين... رحمه الله الذي رحل وهو يوصي بي...

إلى صديقاتي المخلصات: أمال، أنيسة، رزيقة، ليلية، لطيفة... على دعائهن لي.

إلى كلّ الأطباء الذين سهروا على رعايتي، أخص بالذكر الدكتورين: بلقاسم وقوميري....

إلى كلّ ذي ضمير حي في هذا الزمان، إلى كل طالب علم أخلص نيته طلبا للعلم وتحدى ظروفه لينجح.

إلى كل عامل أتقن عمله يقينا منه بأنّ الله وحده هو الحسيب والرقيب وإليه تُرفع الأعمال...

إلى كلّ من سهر الليالي من أجل فكرة يؤمن بها، إلى كلّ متمسك بحبل الله...

إلى كلّ حسود، إلى كل من ظلمني وحاول وضع عراقيل في دربي... سامحكم الله...

إليكم أهدي ثمرة جهدي

كله ياسمين

مقدمة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سادت فكرة ضرورة تدخّل الدولة في المجال الاقتصادي بشكل خاص في الدول النامية حديثة الاستقلال، سعيًا منها لتحقيق معدلات أكبر للتنمية، فكان على الدولة أن تستولي على الأنشطة الإنتاجية التي لا يقوى القطاع الخاص على خوض غمارها.

بالمقابل، شهدت العقود الثلاثة الماضية تبلور توجّه جديد في تلك الدول، يسعى لإعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد، من محتكر للنشاط الاقتصادي ومنقذ للمشاريع الإنتاجية، إلى منظّم للمجال الاقتصادي، كما تزايد الاهتمام بتنمية القطاع الخاص وفتح المجال أمامه للاستثمار في القطاعات المنتجة، كمكوّن ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

في هذا السياق، وبهدف دعم استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي، اختارت الجزائر عشية استقلالها نموذجًا تنمويًا اشتراكيًا طموحًا، قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي، في ظل نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية، ممّا فرض مركزية شديدة على عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية؛ شكّل القطاع العام الأداة الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية التنموية، في حين تمّ النّظر إلى القطاع الخاص بنوع من الرّيبة والحذر، باعتباره ناهبًا للثروات الوطنية، لذلك تم حصر نشاطه في أنشطة ثانوية ممارسا بذلك دورًا تكميليًا للقطاع العام، بطريقة لا تسمح له باكتساب قوة اقتصادية تمكّنه من التأثير أو تهديد مراكز القرار في الدولة، ممّا أدّى إلى تخوّف المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب من المناخ السياسي والاقتصادي السائد ومن حركة التأميمات التي شنتها الدولة.

إنّ النتائج المتواضعة المحقّقة من خلال الاستثمارات العمومية الضخمة في سنوات السبعينات، لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، لتشهد بداية الثمانينات تراجعًا نسبيًا عن الخيارات المتبناة، حيث فتح مجال أكبر أمام القطاع الخاص للمساهمة في المجهود التنموي، لكن رغم ذلك بقي مجال مساهمته مقيدًا ومحدودًا.

وقد أدّى انخفاض عائدات الجزائر من العملة الصّعبة، بفعل انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية في النّصف الثاني للثمانينات، إلى تسليط الضوء على اختلالات السياسة التنموية المتبعة التي عمل النظام السياسي الحاكم على تغطيتها في ظل وفرة الموارد الرّيعية البترولية - خاصة أن الاقتصاد الجزائري خاضع للمنطق السياسي أكثر من خضوعه لمقتضيات العقلانية الاقتصادية - ممّا فرض على السلطات العمومية إعادة النظر في سياستها التنموية، وهو ما تدعّم بصدور جملة من القوانين والتشريعات التي أعادت الاعتبار للقطاع الخاص وترقيته إلى مرتبة الشريك الاقتصادي.

لتشهد مرحلة التسعينات الشروع في عملية التحرير التدريجي للاقتصاد، في ظل اشتداد أزمة المديونية الخارجية - باعتبار أن السياسة التنموية في الجزائر تعتمد في تمويلها على مصدر وحيد هو الربيع البترولي - فكان لزامًا على الجزائر إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد، حيث كرّس الخطاب

الرسمي القطيعة مع الاقتصاد الموجه، فتم فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار حتى يساهم في دفع عجلة التنمية ويرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

غير أنه وبعد كل هذه الأشواط المقطوعة نسجل اليوم تراجع مسار الخصوصية وعودة التدخل القوي للدولة في الحياة الاقتصادية منذ مطلع الألفية الثالثة، بفعل انتعاش الرّيع البترولي، من خلال ما تضمنته برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي التي رصدت لها أغلفة مالية ضخمة جسدت عودة الإنفاق العمومي بشكل لا نظير له منذ الاستقلال، للإنفاق على العديد من القطاعات على غرار قطاع السكن والهيكل القاعدية إلى جانب عودتها لإنشاء استثمارات صناعية، مما يعكس التردد بشأن الخيارات الاقتصادية بين دعم الاستثمار الخاص المنتج أو الاستثمار الخاص الموجه للاستيراد، هذا الأخير الذي ينتعش في ظل تخصيص مثل هذه الأغلفة المالية الضخمة للاستثمار العمومي، خاصة في ظل ضعف الإنتاج الوطني بفعل تدهور مناخ الاستثمار واستمرار غموض سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص المنتج.

وعليه، فإنّ التحديات الراهنة المفروضة على الجزائر بفعل تحرير التجارة الخارجية وفتح السوق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية، في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف تنافسيته، تضع السلطات العمومية أمام ضرورة تبني سياسة تنموية واضحة المعالم، تشرك القطاع الخاص المنتج في صلب العملية التنموية لمواجهة هذه التحديات.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من التحديات التي تواجه بلادنا في المرحلة الراهنة، في ظل الآفاق الاقتصادية السلبية بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة المهددة بالانخفاض المفاجئ لأسعار النفط الذي يعدّ المصدر الرئيسي للإيرادات في الجزائر، حيث أنّ جميع خطط التنمية مرهونة بحركات أسعار النفط، لهذا يبقى التحدي السياسي والاقتصادي الكبير للجزائر هو العمل على ترقية القطاع الخاص المنتج لضمان تنمية مستدامة بعيدا عن التبعية للرّيع البترولي في تمويل العملية التنموية.

كما يعتبر موضوع هذه الدراسة ذا أهمية بالغة، بفعل تزايد الحديث في الآونة الأخيرة خاصة في أوساط الخبراء الاقتصاديين والنقاشات السياسية، حول أهمية تشجيع القطاع الخاص المنتج في الجزائر باعتباره محرك التنمية وأساسها المادي، وعليه يتوقّف مستقبل تطوّر جميع قطاعات المجتمع.

مبررات اختيار الموضوع

إنّ اختيارنا لهذا الموضوع كان نابعا من عدّة مبررات، يمكن تقسيمها إلى مبررات موضوعية، ذاتية وأخرى مكتبية:

أ- مبررات موضوعية:

1. إبراز دور القطاع الخاص المنتج كمحرك أساسي لعجلة التنمية وأهم العوامل المحددة لمكانته في ظل السياسات التنموية الجزائرية.
2. إنّ موضوع دعم القطاع الخاص المنتج لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، هو موضوع الساعة حيث تصدر صفحات العديد من الجرائد، وهو ما حفّزنا على خوض غمار هذا الموضوع لاستخدام أدوات علمية أكاديمية بهدف إجراء دراسة تحليلية معمقة حوله.
3. رغبتنا في البحث والتدقيق في مواضيع محددة لإثراء معارفنا في دائرة تخصصنا، وموضوع مكانة القطاع الخاص المنتج -كفاعل غير حكومي- في ظل السياسات التنموية في الجزائر، من أبرز مواضيع السياسة الاقتصادية التي تقع بدورها في صلب تخصص السياسات العامة.

ب- مبررات ذاتية: والتي سنحاول حصرها في النقاط التالية:

1. كان اختيارنا للموضوع نابعا من الاهتمام والميول الشخصي لدينا لدراسة المواضيع الحديثة والدynamique، ولأنّ الباحث ابن بيئته فقد تأثرنا بمعاناة العديد من المستثمرين الخواص من عراقيل بيروقراطية، حالت دون تجسيد مشاريعهم الاستثمارية المنتجة رغم كونها مشاريع طموحة ومن شأنها أن تخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتقلص من البطالة.
2. قناعتنا الراسخة بأنّ عملية زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تعترضه، هو الطريق لتحقيق التنمية الحقيقية المستدامة وأنّ الانطلاق نحو التقدم يتطلب أن يجد المجتمع طريقا لاستخدام موارده الخاصة استخداما فعّالا.
3. إنّ اختيارنا لهذا الموضوع جاء أيضا نتيجة قناعتنا بأنّ مسؤولية الجامعة هي تحقيق الانسجام والتناغم مع محيطها السوسيو-اقتصادي، لهذا فإنّ على الباحث الجامعي أن يخوض البحث في مواضيع عمليّة تساهم في تحقيق التنمية المجتمعية؛ من هنا جاء الاهتمام بدراسة التحديات الزاهنة التي تواجه المسار التنموي للبلاد في ظل الانفتاح التجاري وتهميش القطاع الخاص المنتج.

أهداف الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر، قصد كشف العقبات التي تقف أمام تطوّر القطاع الخاص المنتج والبحث عن العوامل الحقيقية التي تحول دون التحرير الفعلي والشفاف للمبادرات الخاصة، وتحفيزها على التوجّه نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة.

2. المقارنة بين الخطاب الرّسمي وما تضمّنه من مزايا تشجيعية للقطاع الخاص المنتج، والواقع الميداني ومدى مساهمته للخطاب الرّسمي، ومدى تأثير الاعتبارات السياسيّة والمصلحية في تحجيم دور القطاع الخاص المنتج في الجزائر.

3. الوقوف على عوامل نجاح بعض التجارب الرائدة لدول استطاعت تنويع قاعدتها الإنتاجية، عبر تشجيع المبادرات الخاصّة على الاستثمار في القطاعات المنتجة، والعمل على الاستفادة من تلك التجارب.

4. الكشف عن الأسباب الحقيقية لعدم وضوح التوجهات التنموية للنظام الحاكم، المتردّد بين التوجهات الليبرالية التي تفرضها المرحلة الرّاهنة والتي تتطلّب تقليص تدخّل الدولة في الاقتصاد وتحفيز المبادرات الخاصّة، والإرث الذي خلّفته حوالي ثلاث عشريّات من الاقتصاد الموجه المرتكز أساسا على القطاع العام والمركزيّة الشديدة.

5. أخيرا، إنّ الهدف العلمي المحوري الذي نتوخّاه من هذه الدّراسة، يتمثّل أساسا في إضافة لبنة لبناء أساس لمثل هذه المواضيع التي بدأ الاهتمام بها في السنوات الأخيرة، من خلال الرّبط بين ما هو سياسي واقتصادي في آن واحد.

أمّا الهدف التّطلّعي، فيكمن في ربط تخصصّ مستقبلي في مثل هذه الدّراسات، والتي بإمكانها فتح آفاق جديدة لتطوير البحث العلمي وفتح تخصصّات جديدة تهتمّ بمثل هذه المواضيع .

أدبيات الدّراسة: من بين الدراسات التي تناولت بعض المتغيرات الجزئية للدّراسة نذكر:

I-الكتب:

1-Nordine Grim, *Entrepreneurs, pouvoir et société en Algérie*. Alger : Edition Casbah, 2012.

تتمثّل الإشكالية المركزية التي عالجها المؤلّف، في العلاقة بين المقاولين (عموميين وخواص) والسلطات العمومية وكذا المجتمع الجزائري عموما، والتي توصّل إلى كونها تتسم بالكثير من الغموض والتهميش من جانب السلطات العمومية اتجاه المقاولين الخواص، وبالريية والحذر من جانب المجتمع اتجاههم. كما تطرّق المؤلّف إلى المناخ الاستثماري الصعب الذي ينشط فيه أرباب العمل الخواص في الجزائر، والذي يحول دون تبلور وعي طبقي، يمكنهم من تشكيل طبقة بوجوازية وطنية قويّة قادرة على الوصول إلى مراكز القرار السياسي في البلاد.

2-Taib Hafsi (s.d), *Le Développement Economique de l'Algérie : Expériences et Perspectives*, Ouvrage collectif. Alger : Edition Casbah, 2011.

هو مؤلّف جماعي يضم مقالات العديد من الأساتذة والخبراء والباحثين، تمّ من خلاله التركيز على مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية لأيّ بلد، مع التركيز على دراسة الحالة الجزائرية والعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في ظل اقتصاد السّوق.

3-Mustapha Mekideche, *L'Algérie entre économie de rente et économie émergente*. Alger : Edition Dahleb, 2000.

قيّم الباحث من خلاله الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى غاية سنة 1999 وتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ هذه الإصلاحات وبفعل غياب إرادة سياسية فعلية لتجسيدها، تمت عرقلتها وساهمت في تقوية دعائم النموذج الاقتصادي والاجتماعي الرّيعي، بدل إحداث قطيعة فعلية ترسي دعائم نموذج اقتصادي جديد يعتمد على معدّلات نمو مرتفعة خارج المحروقات، لمجابهة مختلف الضغوطات والتحدّيات الداخلية والخارجية.

4- Ahmed Dahmani, *L'Algérie à l'épreuve : Economie politique des réformes 1980-1997*. Alger : Edition Casbah, 1999.

تساءل الباحث من خلاله عن الأسباب الفعلية التي تجعل السلطات الرسمية المبادر والمعرقل الأوّل لمسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 1997 وأرجع تناقض الاستراتيجية التنموية بين الخطاب الرسمي الداعي للإصلاحات والممارسة المقاومة لها، إلى أسباب سياسية بالدرجة الأولى تتمثّل أساسا في الصراعات المصلحية والانقسامات داخل النظام السياسي الحاكم في الجزائر.

II-الدراسات والبحوث الجامعية

أ- باللغة العربية: من أبرزها:

1-دراسة "عكاش فضيلة" حول الحوار الاجتماعي في الجزائر ودور الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التنموية، 2010/2009م¹، من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ فعالية الحوار الاجتماعي في الجزائر مرتبطة بمتغير الرّيع، الذي تعتبره بيروقراطية الدولة أساس سلطتها ونفوذها، ممّا يجعلها لا تسمح بتدخّل القوى الاجتماعية في أساليب وأوجه توزيعه، خاصة في ظلّ الضعف البنيوي والتنظيمي لهذه القوى، الذي يرجع بدوره للرّيع البترولي الذي يسمح بإخماد كلّ معارضة وكلّ نضال مطلبّي.

2-دراسة "زوزي محمّد" حول تجربة تنمية القطاع الصناعي الخاص في الجزائر - دراسة حالة ولاية غرداية- 2010/2009²، خلّصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ القطاع الصناعي الخاص في الجزائر بعيد عن الدور المنوط به في العملية التنموية، وهو ما أرجعه الباحث إلى التعقيدات الإدارية التي تصاحب إنشاء المشاريع الخاصة المنتجة، ممّا يجعله يركّز استثماراته في القطاعات ذات الربحية السريعة ولا يعمل ضمن استراتيجية وطنية شاملة.

¹- فضيلة عكاش، *الحوار الاجتماعي في الجزائر : دور الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التنموية*، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009).

²- محمد زوزي، *تجربة تنمية القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة حالة ولاية غرداية*، أطروحة دكتوراه (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009).

3-دراسة "مرازقة عيسى" الموسومة: القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، 2007/2006¹. تطرق من خلالها الباحث إلى نشأة وتطور القطاعين العام والخاص، محاولا تصور استراتيجية جديدة للتنمية في الجزائر، تمكّن من تكامل مجهودات القطاعين وقد توصل إلى أنّ ذلك لن يتحقّق إلا بوجود دولة قوية تعمل على إزالة مختلف العراقيل التي تعترض المستثمرين الخواص.

4-دراسة "حاكم فضيلة": حول دور الاستثمار الخاص في التنمية المحلية، 2005/2004². ركّزت الباحثة على دراسة تطور مساهمة الاستثمارات الخاصة في التنمية الاقتصادية المحلية بالموازاة مع تغيّر السياسات التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، وكيف أثّرت على الاستثمارات الخاصة ومردوديتها وعلى توزيعها الجغرافي عبر مختلف مناطق الوطن.

5-دراسة "خلفي عبد النور" بعنوان: "تقييم الاستثمار في الجزائر في ظل المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05"، 2003/2002³. ركّز الباحث من خلالها على إجراء دراسة تحليلية لمضمون المرسوم التشريعي 93-12، ظروف صدوره، أهم الضمانات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الخواص في إطاره وكذا حصيلة تطبيقه.

ب- باللغة الأجنبية: من أهمّها:

دراسة "بوتين محمد" حول سياسات توجيه وترقية الاستثمار الصناعي الخاص الوطني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية سنة 2000، 2001/2000⁴. توصل الباحث من خلالها إلى أنّ إشراك الاستثمار الخاص في المسار التنموي في الجزائر تميّز بالعشوائية وغياب الانسجام، وأنّ نظرة تبعية القطاع الخاص للقطاع العمومي لا زالت سائدة، وهو ما يتجلّى أساسا من خلال الاتجاه الأحادي لسياسة ترقية الاستثمار التي تفرض توجّهات الدولة، واعتبر الباحث أن الإطار القانوني مهما كان مهماً إلا أنّه يبقى غير كاف لتحفيز المبادرات الخاصة، لهذا لا بد من التحسين العملي للمناخ الاستثماري.

غير أنّ هذه الدراسة تختلف عن أغلب سابقتها في تحديدها لمكانة القطاع الخاص المنتج عبر مسار خمسين عاما من السياسات التنموية في الجزائر، خاصة وأنها تتزامن والاحتفال بالذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية وبالتالي هي فرصة للتقييم واستخلاص الدروس والتخطيط الجدي للمستقبل.

¹ - عيسى مرازقة، *القطاع الخاص والتنمية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه (جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006).

² - فضيلة حاكم، *الاستثمار الخاص ودوره في التنمية المحلية في الجزائر*، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005/2004).

³ - عبد النور خلفي، *تقييم الاستثمار في الجزائر في ظل المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05*، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003/2002).

⁴ - Mohamed Boutine, *Les politiques d'orientation et de promotion de l'investissement industriel privé national en Algérie, Période : 1962-2000*, Mémoire de Magister non publié (Université d'Alger : Faculté des sciences économiques, 2000/2001).

كما أنّ أكثر ما يميّز هذه الدراسة عن سابقتها هو بحثها عن العلاقة ما بين تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية أي تطور الإيرادات الربعية للدولة الجزائرية والتحفيزات الميدانية الممنوحة للمنتجين الخواص وبالتالي اعتماد الربح النفطي كمحدد لمكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر، عبر دراسة وتحليل معطيات وأرقام تؤكد هذا الطرح .

قدمت الدراسة أيضا العديد من الأمثلة والنماذج الواقعية لاستثمارات خاصة منتجة - وطنية وحتى أجنبية- تمّت عرقلتها، مقابل تحفيز استثمارات خاصة عقيمة موجّهة للاستيراد لإعادة البيع على حاله، اعتمادا على تصريحات العديد من المنتجين الخواص الوطنيين والأجانب.

إضافة إلى ما سبق، انفردت هذه الدراسة بدراسة ثلاث تجارب تنموية ناجحة (الكورية الجنوبية الماليزية والإماراتية) تظهر الدور المحوري للدولة في تحرير المبادرات الخاصة، وتوفير مناخ استثماري ملائم يفي بمتطلبات العملية الإنتاجية، تحفيزا للمستثمرين الخواص على الاستثمار في القطاعات المنتجة.

إشكالية الدراسة

يقتضي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات المنتجة إدخال تغييرات جدية واسعة وعميقة على خيارات وأولويات السياسة التنموية، والأهم هو وجود إرادة سياسية واضحة لا يشوبها التردد، تكون داعمة لهذه العملية وليست ناشئة عن ضرورة مؤقتة تفرضها الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة، فتصبح تلك الإصلاحات مجرد عملية سطحية، ظرفية ومناورة سياسية تضمن استمرار النظام الحاكم على سدة الحكم، دون هدف استراتيجي يخدم التنمية الوطنية.

إنّ الخطاب الرسمي بما يتضمّنه من تحفيزات و ضمانات لترقية المبادرات الخاصة وتحفيز رأس المال الخاص على التوجه نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة، على قدر كبير من الأهمية لما يبثّه من ثقة في نفوس المستثمرين وما يضيفه من شفافية على العلاقات الاستثمارية، غير أنّ التصريحات السياسية والنصوص القانونية تبقى غير كافية لتحفيز المبادرات الخاصة على الاستثمار في القطاعات المنتجة عندما يصطدم تطبيقها بعراقيل ميدانية تعيق ترجمتها إلى تدابير ملموسة تحسّن ظروف الإنتاج وهو ما يدفع بالمستثمرين الخواص الى العزوف عن الاستثمار في القطاعات المنتجة والاندفاع نحو مجال الاستيراد والمضاربة، حيث يكون الربح أوفر وأسرع.

انطلاقا مما سبق، تبرز معالم الإشكالية من خلال السؤال المحوري التالي:

ما مدى مواكبة الواقع الميداني للمنتجين الخواص في الجزائر، للتحفيزات والضمانات الواردة في الخطاب الرسمي والهادفة لجلب وتوجيه رأس المال الخاص نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- كيف أثّرت الطبيعة الرّيعية للدولة الجزائرية على واقع القطاع الخاص المنتج في الجزائر؟
- 2- ماهي الأسباب الفعلية التي تقف وراء استمرار عرقلة القطاع الخاص المنتج في الجزائر، رغم التحدّيات الراهنة التي تواجه المسار التنموي للبلاد؟
- 3- من هي الأطراف المستفيدة من عرقلة المنتجين الخواص في الجزائر؟
- 4- هل ساهمت برامج الإنفاق العمومي في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم القطاع الخاص المنتج؟

الدّراسة الاستطلاعية (حدود الدراسة)

1-الحدود العلميّة:

ركّزت الدّراسة على المتغيّرات الرئيسية التالية: السياسات التّتمويّة الجزائرية، القطاع الخاص المنتج، القطاع الخاص الموجه للاستيراد والطبيعة الرّيعية التوزيعية للدولة الجزائرية؛ توخيا للدقة وضبطا للموضوع أكثر.

2-الحدود المكانية:

تختصّ هذه الدراسة بمجال معيّن من مجالات السياسة العامة هو السياسة الاستثمارية الخاصة، على أن يتمّ تحديدها مكانيا بالدراسة والتحليل عبر كامل التراب الوطني الجزائري، مع دراسة بعض النماذج التّتموية الرّائدة لبلدان أخرى (كوريا الجنوبية، ماليزيا والإمارات العربية المتحدة) للاستفادة منها.

3-الحدود الزّمانية:

تتّسع دراسة مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التّتموية الجزائرية، لتشمل الفترة الزّمنية الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 2012. يكمن سبب اختيار هذه الفترة في كونها لم تحظ بالدراسة أولا، كما أنّها جديرة بالدراسة والتحليل أيضا، لأنّ سنة 2012 تتزامن والذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية، وبالتالي هي فرصة لتقييم خمسين عاما من الانجازات في المجال الاقتصادي وتحديد مكانة القطاع الخاص المنتج، مروراً بمختلف مراحل السياسات التّتموية الجزائرية.

الفرضيات

سعيّا للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة، انطلقنا من الفرضيات التالية:

الفرضية المركزية:

إنّ الواقع الميداني للمنتجين الخواص في الجزائر لا يواكب التحفيزات والضمانات الواردة في الخطاب الرسمي والهادفة لجلب وتوجيه رأس المال الخاص نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة، إلّا في الحالات الاستعجالية في سياق الاستجابة للضغوطات الداخلية (تراجع أداء القطاع العام

والاحتجاجات الشعبية) والخارجية (ضغوطات الهيئات الدولية وتراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية)، بعيدا عن أية رؤية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد منتج، مما يقتل لدى المستثمرين الخواص إرادة الإبداع والاستثمار في القطاعات المنتجة ويشجعهم أكثر على التوجّه نحو الاستثمار في المجال السهل والمغري المتمثل في الاستيراد لإعادة البيع على حاله.

الفرضيات الثانوية:

- 1- في ظل الطبيعة الربعية التوزيعية للدولة الجزائرية، يرتبط تحفيز النظام الحاكم للقطاع الخاص المنتج بنقص إيراداته الربعية وكلما انتعشت تلك الإيرادات كلما تراجع النظام الحاكم عن تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات المنتجة.
- 2- إنّ استمرار عرقلة القطاع الخاص المنتج في الجزائر رغم التحدّيات الراهنة التي تواجه البلاد ترجع إلى أسباب سياسية بالدرجة الأولى تتمثل في التخوّف من اكتساب المنتجين الخواص قوة اقتصادية تمكّنهم من التأثير على مراكز القرار السياسي لحماية مصالحهم، ممّا يهدّد احتكار النظام الحاكم للسلطة السياسية وبالتالي فقدان التحكم في الربيع النفطي، المصدر الأساسي لنفوقه.
- 3- كلّما استشرى الفساد في دولة ربعية توزيعية كلّما ظهرت أطراف في النظام الحاكم تضغط من أجل الدّفع نحو استغلال الإيرادات الربعية في أنشطة استيرادية استهلاكية عقيمة، أساسها إعادة بيع المنتجات المستوردة على حالها في السوق الوطنية وتعمل بالمقابل على عرقلة الاستثمارات الخاصة المنتجة لأنّ في ذلك ضياعا لأسواقها.
- 4- إنّ أولوية النظام الربعي في الجزائر من خلال تبني برامج الإنفاق العمومي في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، هي الحفاظ على السلم الاجتماعي لضمان استمراره على سدة الحكم، عن طريق توزيع الربيع النفطي على قطاعات غير منتجة إرضاء لأطراف نافذة أو لامتناص غضب الشارع، بعيدا عن أية رؤية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد منتج، بدليل عدم إرفاقها بإصلاحات قطاعية جذرية لتحسين مناخ الاستثمار، وهو ما يخدم لوبيات الاستيراد التي تجد في انتعاش الربيع النفطي وضعف جهاز الإنتاج المحلي، المناخ الملائم لمضاعفة ثرواتها.

الإطار المنهجي

1-المناهج

تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وسبر أغوارها فالمنهج هو عبارة عن مجموعة من الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشة

أو معالجة ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو إعلامية معينة...¹، وبالتالي فالمنهج عبارة عن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته.² لمعالجة الموضوع والإجابة على إشكالية بحثنا وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها، اعتمدنا على المناهج التالية:

أ- المنهج الإحصائي:

يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث ويستخدم البيانات الرقمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتقائها، ويعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج³؛ يفيد هذا المنهج الدارس السياسي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير فيها كمياً كالسلوك التصويتي⁴.

وظفنا هذا المنهج في دراستنا انطلاقاً من جمع العديد من المعطيات الإحصائية الصادرة عن عدة هيئات وطنية ودولية، وبوبناها في جداول وقرأناها في سياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ تتعلق هذه الإحصائيات أساساً بعدد وحجم المشاريع الاستثمارية الخاصة المعتمدة في كل مرحلة كمعيار تقييمي لمدى تجسيد الضمانات والتحفيزات المتضمنة في الخطاب الرسمي، وقد قارنّا اعتماداً على جداول إحصائية بين أهم المؤشرات المتعلقة بتصريحات الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ومدى تقدّم إنجازها، مما يعكس نسب تجسيد المشاريع ومدى نجاح الخطاب الرسمي في طمأنة المستثمرين الخواص وإقناعهم بالتوجه نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة، كما جمعنا معطيات إحصائية تتعلق بمساهمة القطاع الخاص في التشغيل والقيمة المضافة وحجم المؤسسات من حيث رقم أعمالها وعدد عمالها والقطاعات التي توجّهت لاستثمار فيها، كمعيار تقييمي لمدى أهمية القطاع الخاص ومساهمته في المجهود التنموي للبلاد.

ولدراسة البيئة الاستثمارية التي ينشط فيها المنتجون الخواص في الجزائر، اعتمدنا على جداول تضمّنت ترتيب الجزائر في التقارير الوطنية والدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار، كما وظفنا هذا المنهج للاستدلال على وجود علاقة بين متغيّر الرّيع النفطي وتطور مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر من عدمه، من خلال جمع معطيات إحصائية حول تطوّر الإيرادات الرّيعية في كل مرحلة وبالموازاة عدد المؤسسات الخاصة المنتجة المعتمدة ومساهماتها في النشاط الاقتصادي، مقابل تطوّر فاتورة الواردات لمعرفة ما إذا كانت الإيرادات الرّيعية للبلاد قد وجّهت نحو القطاعات المنتجة.

¹- عامر مصباح، *منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص.13.
²- نصر محمد عارف، *ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002، ص.85.
³- محمد شلبي، *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراعات والأدوات*. الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997، ص.92.
⁴- المرجع نفسه، ص.97.

ب- منهج دراسة الحالة

هو المنهج الذي يتّجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، ويقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها¹؛ وهو ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، فرغم تعريجنّا على دراسة ثلاث تجارب تنموية ناجحة في دعم وتطوير القطاع الخاص المنتج وهي التجربة التنموية الكورية الجنوبية، الماليزية والاماراتية، إلّا أنّ دراستنا تنحصر في مجال السياسة الاستثمارية الخاصة في الجزائر وذلك بأخذ مكانة القطاع الخاص المنتج خلال خمسينية استرجاع السيادة الوطنية (1962-2012) كحالة للدراسة والتحليل.

2- أدوات جمع البيانات

بهدف الحصول على المادة العلمية، حرصنا على البحث في أبرز المكتبات الجامعية وغير الجامعية على المراجع ذات الصلة من كتب، مجلات، نصوص قانونية، مذكرات ورسائل جامعية... وغيرها من المراجع، كما انتقينا عددا معتبرا من المقالات الإلكترونية لأساتذة وباحثين متخصصين، بالإضافة إلى مواقع العديد من الهيئات الرسمية الوطنية والدولية، وعلى اعتبار أنّ الدراسة وثيقة الصلة بالواقع الميداني للمنتجين الخواص، وبالنظر إلى رفض العديد منهم ذكر أسمائهم وضمانا لمصادقية أكبر للبحث، قمنا بتكوين ملفات صحفية لأبرز المقالات المنشورة المتضمنة حوارات صحفية مع أرباب عمل خواص ومسؤولين كبار في الدولة يتعدّد الحصول عليها بطريقة مباشرة.

الإطار النظري:

تركّز هذه الدراسة على البعدين السياسي والاقتصادي، وهذا يستلزم الاعتماد أساسا على الإقتربات التالية:

1- الإقتراب المؤسسي (المؤسساتي):

يركّز هذا الإقتراب على دراسة المؤسسات من عدّة زوايا، منها الغرض من تكوين المؤسسة، أبنيتها واختصاصاتها. في هذه الدراسة، تمّ توظيف هذا الإقتراب عند التطرق إلى الإطار المؤسساتي للسياسة الاستثمارية في الجزائر.

¹ - شليبي، مرجع سابق، ص. 87.

2- اقتراب صنع القرار:

تتضمن عملية صنع القرار قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر لهم القدرة باختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما¹، يُمكن تفكيك هذه العملية إلى ثلاثة أبعاد: مراحل صنع القرار، المبادئ الموجهة لصنعه والعوامل المؤثرة في صنع القرار، وهو ما سيتم إسقاطه على كيفية صنع بعض القرارات السياسية - بالدرجة الأولى - والاقتصادية التي كان لها تأثير كبير على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر.

3- اقتراب النخبة:

إن الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر وسيط النخبة، يقصد به النظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات العامة على أنها نتاج أقلية متفوّدة تسيطر على المجتمع والدولة، بما توفّر لها من إمكانيات ماديّة وفكرية وتنظيميّة، حيث تتركّز فيها عناصر القوّة التي تمكّنها من رسم السياسات وتوجيه القرارات؛ تمّ توظيف النخبة في هذه الدراسة كإطار تحليلي بهدف البحث والكشف عن وجود أقليات متفوّدة في النظام السياسي الجزائري، مهيمنة على الزّيع البترولي، تتعارض مصالحها مع دعم القطاع الخاص المنتج في الجزائر.

الإطار المفاهيمي:

■ **القطاع الخاص المنتج (المحلي أو الأجنبي):** هو ذلك القطاع الإقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواء ما تعلّق منها بإنتاج السلع أو الخدمات.

■ **القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للاستيراد (المحلي أو الأجنبي):** هو ذلك القطاع الإقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية أساسها استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها.

■ **السياسة التنموية:** تضمّ كلّ القرارات والبرامج التي تعتمدها الحكومة بهدف توسيع القدرة الإنتاجية للمجتمع، بكلّ مقتضيات هذا التوسيع من تغيير في الشروط الموضوعية للإنتاج الموسّع وكذا تحسين الأوضاع الاجتماعية، من خلال زيادة استعداد وقدرات أكبر عدد من أفراد المجتمع على المساهمة في العملية التنموية والاستفادة من ثمراتها².

1- شلبي، مرجع سابق، ص.159.

2- محمد بلقاسم بهلول، *سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص.63، بتصرف.

▪ **الريع:** إنّ الفكرة الأساسية المرتبطة بمفهوم الريع هي أنّه الدّخل الذي لا يقابله جهد أو تضحية فهو يرتبط بالملكية وليس بالإنتاج، وهذا ما ينطبق تماما على المداخل النفطية للدولة¹.

▪ **الدولة الريعية:** عرفها عالم الاقتصاد الإيراني حسين مهداوي (Hussein.MAHDAVI) في بحثه الموسوم "تمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية - حالة إيران-" الذي نشر عام 1970 على أنّها: «دول تتلقّى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم»² وبالتالي، فإنّ الدول الريعية هي تلك الدول التي يمثّل فيها الريع الجزء الأهم (أكثر من النصف) للدخل وتتنجّح فيها الموارد التي تأتي في الغالب عن طريق تصدير المواد الأولية، إلى الدولة مباشرة.

هندسة الدراسة

لدراسة الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي، الذي يتضمّن: مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة؛ استهلّينا كل فصل بتمهيد لنختمه بخلاصة تضمّنت أبرز استنتاجاته.

تناول **الفصل الأول** ماهية القطاع الخاص ودوره في السياسات التنموية، استهلّيناه بتعريف القطاع الخاص وأنواعه، في المبحث الأوّل، في حين خصّصنا المبحث الثّاني لدراسة دور القطاع الخاص في السياسات التنموية، مع دراسة ثلاثة تجارب تنموية ناجحة في هذا المجال هي التجربة الكورية الجنوبيّة الماليزية والإماراتية.

أمّا **الفصل الثّاني** فقد تطرّقت الدراسة من خلاله إلى نشأة القطاع الخاص وتطوّر مكانته في ظلّ الإستراتيجية الجزائرية للتنمية وتطبيق الإصلاحات الهيكلية في الجزائر، خلال الفترة الممتدّة من سنة 1962 إلى سنة 1999، خصّصنا مبحثه الأوّل لدراسة نشأة القطاع الخاص الجزائري إبّان الاستعمار الفرنسي، أمّا المبحث الثّاني فقد أجرينا من خلاله دراسة تحليلية وتقييميّة لواقع القطاع الخاص المنتج في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجّه والاستراتيجية الجزائرية للتنمية منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات في حين درسنا من خلال المبحث الثالث مكانة القطاع الخاص المنتج خلال مرحلة التسعينات التي جسّدت مرحلة الأزمة وبداية تحرير الاقتصاد.

وقد ركّزنا في دراستنا لهذه المباحث الثلاث، على مكانة القطاع الخاص المنتج، انطلاقا من الخطاب الرسمي ثمّ حصيلة تطبيق قوانين الاستثمار الخاص والنتائج التي حقّقها القطاع الخاص المنتج

¹- Jean-Pierre Delas, *Economie contemporaine : Faits, Concepts, Théories*. Paris : Ellipses, 2008, p.218.

²-H.MAHDAVI, «The patterns and problems of economic development in Rentier states: the case of Iran». In *studies in the economic history of the Middle East.: from the Rise of Islam to the Present Day*, Editor.M.A.Cook. London: Oxford University Press, 1970, p.428.

في ظلها، ومدى تأثير تقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية خلال عقدي السبعينات والثمانينات على مكانة القطاع الخاص المنتج خلال تلك المرحلة.

أما الفصل الثالث، فقد خصّصناه لإجراء دراسة تحليلية ونقدية لتطور مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2012، انطلاقا من دراسة برامج سياسة الانعاش الاقتصادي وحصيلة تطور مكانة القطاع الخاص في ظل الأمر رقم 01-03¹ والقانون رقم 01-18² من خلال المبحث الأول، لنحلّل المشاكل التي تعترضهم، مدعّمين هذا التحليل بدراسة أمثلة ونماذج واقعية لعرقلة استثمارات خاصة منتجة وطنية وأجنبية وكذا تحليل نتائج الإحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011 من خلال المبحث الثاني، واعتمدنا الربيع النفطي كمحدد لمكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر من خلال المبحث الثالث، حيث درسنا تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة وإلى غاية سنة 2012، ثم درسنا واقع استمرار غموض سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص المنتج رغم التحديات الراهنة التي تواجه المسار التنموي للبلاد، من خلال دراسة مؤشرين بارزين هما: تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار آليات دعم المبادرة المقاوالتية، كقرارات شعبية مرتبطة بتوزيع الربيع النفطي لشراء السلم الاجتماعي ورهانات تحرير التجارة الخارجية في ظل استمرار غموض سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص، باعتبارها قرارات ارتجالية اتخذت دون أدنى تشاور مع المنتجين الخواص؛ وختمنا الدراسة بخاتمة نُلمّ بأبرز ما توصّلنا إليه من نتائج.

¹-أمر رقم 01-03 مؤرخ في 21 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار. جريدة رسمية، عدد 47، صادر بتاريخ 22 غشت 2001.
²- قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمّن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جريدة رسمية، عدد 77، صادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

الفصل الأول

ماهية القطاع الخاص ودوره في السياسات التنموية.

إن التطورات السريعة في البيئة السياسية والاقتصادية العالمية، لم تعد تسمح بتنظيم ينطوي على هيمنة مطلقة للقطاع العام على المجال الاقتصادي، لاسيما بعد أن أدّت هذه الوضعيّة إلى المزيد من التسيّب والفساد وانعدام الكفاءة الإنتاجية في العديد من الدول النامية منذ السبعينات.

بهذا، أصبحت السّمة العامّة لاقتصاديات الدول النّامية والمتقدّمة، هي تراجع دور الدولة كمحرّك أساسي وقائد للتنمية مقابل تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بعد أن كانت هذه الفكرة لسنوات طويلة غير مسموح النقاش فيها في الدول النامية.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: الأول تطرقنا من خلاله إلى تعريف القطاع الخاص (المطلب الأول)، ثم أشكاله (المطلب الثاني)، أمّا المبحث الثاني، فقد تناولنا من خلاله مفهوم السياسة التنموية (المطلب الأوّل)، في حين جاء المطلب الثاني تحت عنوان: تفعيل دور القطاع الخاص المنتج في تحقيق التنمية الاقتصادية: تجارب تنموية، ناجحة، ركزنا من خلاله على التجربة الكورية الجنوبية الماليزية والإماراتية.

وفي الأخير ملخّص للفصل يلمّ بأبرز ما درسناه من خلاله.

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص.

استهلينا هذا المبحث بتعريف القطاع الخاص، لنعرّج بعدها على أنواعه (أشكاله)، قصد الإحاطة بمفهوم القطاع الخاص المنتج باعتباره المفهوم المركزي للدراسة.

المطلب الأول: تعريف القطاع الخاص.

تعددت تعريفات القطاع الخاص، إلا أنّ جلّها ذهب إلى المعنى نفسه تقريبا، نذكر منها ما يلي:
القطاع الخاص هو: « **نلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية** »¹. كما يعرف القطاع الخاص على أنّه:

«قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقّى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات) والادخار ويعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ومن أجل تحقيق المنافسة الحرة يفضّل ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي»².

يمكن تعريف القطاع الخاص أيضا على أنّه: « **القطاع المملوك للخواص وتتولّى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن** »³.

تتفق مجمل هذه التعاريف على أنّ القطاع الخاص هو قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد ويعتمد في تسييره على آليات السوق الحرة ويسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. بالمقابل، هناك العديد من الباحثين الذين يتبنّون المفهوم الواسع للقطاع الخاص لكي يشمل كافة الفعاليات الأهلية غير الحكومية بما فيها جميع الهيئات والتشكيلات والتجمعات والمؤسسات الأهلية وغير الحكومية سواء كانت مشغلة بأعمال تجارية واقتصادية أو منصرفة إلى سائر النشاطات الاجتماعية عدا الحكومية الرسمية.

من وجهة نظر المحاسبة القومية يعرف القطاع الخاص على النحو التالي: « **يشمل القطاع الخاص وفقا لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لسنة 1993: المشروعات الخاصة، القطاعات**

¹- مراد محفوظ، **عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر): كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2002، ص.14.

²- عبد الكريم كاكى، عطاء الله بن طريش، **"تأثير القطاع الخاص على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري"**، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 21/20 نوفمبر 2011، ص.157.

³- محمد عبده، فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**. القاهرة: مكتبة المدبولي، 2004، ص.49.

العائلية والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة»¹.

كما تعرّفه سلوى شعراوي جمعة في مؤلفها "إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، على النحو التالي: «مجموع المنظمات أو الجمعيات التي يؤسّسها رجال الأعمال وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه»².

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا استخلاص جملة من الخصائص التي يميّز بها القطاع الخاص، أبرزها أنّه يضمّ مجموع المؤسسات التي ينشئها أفراد أو جماعات بمبادرة فردية وتكون هذه المؤسسات حرة ومستقلة مالياً ومهنية عن القطاع العام أو الحكومة، الهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو تحقيق الربح وخدمة مصالح أفراد أو جماعات معينة، بحيث تنشط هذه المؤسسات في مجالات متنوعة. غير أنّ التعريف المعتمد في موضوع بحثنا هو التعريف الذي يقتصر على المجال الاقتصادي حيث يمكن أن نعرّف القطاع الخاص باعتباره ذلك الجزء من الاقتصاد الذي لا تتدخل فيه الدولة في المجال الاقتصادي أو يتقلّص تدخلها إلى أدنى مستوياته.

المطلب الثاني: أشكال القطاع الخاص.

يقسم القطاع الخاص إلى قطاعين جزئيين: قطاع خاص منظم، هذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية وهناك قطاع خاص غير منظم يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة وغالباً ما تختلط الملكية بالإدارة؛ هذا القطاع لا يمسك في تعاملاته حسابات نظامية³. كما أنّه يمكن التمييز بين القطاع الخاص الوطني (المحلي) والقطاع الخاص الأجنبي تبعاً لكون المستثمر من المقيمين أو من غير المقيمين في البلد المستثمر فيه. غير أنّ الدراسة اعتمدت أساساً على التصنيف التالي:

• القطاع الخاص المنتج (المحلي أو أجنبي): هو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواء ما تعلق منها بإنتاج السلع أو الخدمات.

• القطاع الخاص غير المنتج أو الموجّه للاستيراد (محلي أو أجنبي): هو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية، أساسها استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها.

¹ - أحمد الكواز، "بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع"، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف. لبنان: المعهد العربي للتخطيط، 2009، ص. 51، نقلاً عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.arab-2009.api.org/conf-0309/p31.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/12/11، ص. 17: 15.

² - سلوى شعراوي جمعة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص. 126.

³ - إكرام مياشي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير غير (جامعة الجزائر): كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2007/2008)، ص. 51.

المبحث الثاني: دور القطاع الخاص في السياسات التنموية.

نستهلّ هذا المبحث بتعريف السياسة التنموية مروراً بتعريف كل من السياسة، السياسة العامة والتنمية باعتبارها مفاهيم وثيقة الصلة بمفهوم السياسة التنموية، هذا من خلال المطلب الأول، لنفرد المطلب الثاني للتطرق إلى دور القطاع الخاص المنتج في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع دراسة ثلاث تجارب تنموية ناجحة في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التنموية.

قبل التطرق إلى مفهوم السياسة التنموية، يبدو لنا من الأهمية أن نعرّج على مفهوم كل من السياسة والتنمية على حدة، خاصة أن هذا الأخير (مفهوم التنمية) أولاه المفكرون الاقتصاديون والسياسيون والاجتماعيون اهتماماً متزايداً عبر الزمن، ولا زالت تبرز حول مضمونه اختلافات بينهم بسبب اختلاف المعايير والرؤى التي يُنظر من خلالها إلى التنمية، مروراً بالإشارة إلى مفهوم السياسة العامة التي تعدّ السياسة التنموية أحد فروعها المتعلقة بتحقيق الأهداف التنموية.

1- مفهوم السياسة

لغة: ترجع كلمة "سياسة" *Politique* في اشتقاقها إلى المصطلح اليوناني « Polis » الذي يعني الدولة أو دولة المدينة، وبالتالي فالسياسة تتعلق بإدارة شؤون الدولة. وجاء في لسان العرب لابن منظور في الجزء السابع: «السياسة تعني الرياسة»¹ وساس الناس سياسة: تولى رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور: دبّرها وقام بإصلاحها؛ فهي القيام على الأمر وتدبيره أو القيام على الأمر بما يصلحه.

اصطلاحاً: عرّفها معجم روبيرت *Robert* سنة 1962 كما يلي: «السياسة هي فن حكم المجتمعات الإنسانية»². أمّا **موريس دوفيرجييه** فاعتبر أنّ السياسة صراع متواصل بين فئة اجتماعية تسعى لبسط نفوذها والتحكّم في مصير المجتمع كلّ والتمتّع بخيرات البلاد، وبين فئة أخرى مناهضة لها، تحرص على توفير الأمن والعدالة والمساواة لجميع الأفراد بواسطة القانون³.

من جهته، عرّفها **ديفيد إستون** في مؤلفه *The Political System* كما يلي: «السياسة هي التوزيع السلطوي للقيم»⁴، أي أنّ لكلّ مجتمع مطالب متعدّدة وإمكانيات محدودة، فالسياسي هو الذي يوزّع القيم بطريقة عقلانية ويحقّق التوازن بين الموارد والمطالب، أمّا في حالة الصراع فيلجأ السياسي إلى القوة للتوزيع التوفيقي. عموماً، معظم التعاريف الحديثة تتّجه نحو الاعتراف بأنّ جوهر السياسة هو الصراع حول العلاقة بين الجماعات في إطار المجتمع السياسي.

¹- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ج. 7، 2000، ص. 301.

²- موريس دوفيرجييه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة. سامي الدروبي، جمال الآتاسي. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، 1981، ص. 8.

³- المرجع نفسه، ص. 7.

⁴ - David Easton, *A Framework for Political Analysis*. New Jersey: Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1965, p.50.

2- مفهوم السياسة العامة

إن مفهوم السياسة العامة من المفاهيم التي تصعب الإحاطة بها، بسبب تعدد وظائف الأنظمة السياسية والمتغيرات المؤثرة في تلك الوظائف والدور المتنامي للمجتمع، مما يجعل السياسة العامة ليست مهمة النظام السياسي فحسب، بل مهمة كل المجتمع بقواه السياسية، كما أن القطاع الخاص ومتغيرات البيئة الخارجية للنظام السياسي (النسق الدولي)، تؤثر في عملية رسم وتنفيذ السياسة العامة ومراقبة الأداء الحكومي.

هناك من الباحثين من ينظر إلى السياسة العامة على أنها فعل حكومي، ومن بينهم **توماس داي (Thomas Dye)** الذي يعرفها في كتابه *"Understanding Public Policy"* على أنها «ما تختار الحكومة أن تفعله أو لا تفعله»¹ وهناك من ينطلق في تعريفه للسياسة العامة من كونها مخرجات للنظام السياسي كاستجابة للمدخلات، وفي مقدمتهم **جابريل الموند (G.Almond)** و**بنجهام باول (B.Powell)** في كتابهما *"Comparative politics : A developmental approach"*، حيث يعرفان السياسات العامة على أنها «محصلة عملية منتظمة من تفاعلات المدخلات مع المخرجات للتعبير عن أداء النظام السياسي من خلال القرارات والسياسات المتخذة»².

يعبر اتجاه آخر عن منظور القوة في النظر إلى السياسات العامة، حيث يعرفها **هارولد لاسويل (H.Lassewel)** في كتابه *Politics: Who Gets What, When, How* من خلال التساؤلات التالية: "من يحصل على ماذا؟ متى؟ كيف؟" وهذا في إشارة إلى أسلوب توزيع الموارد والمكاسب والقيم لصالح من يحوز على القوة³. من جهتهما، **تشارلز كوشران (Chares Cochran)** و**الويس مالون (Eloise F.Malone)** يعرفانها في كتابهما *Public Policy: Perspectives and Choices* كقرارات سياسية لتنفيذ برامج عامة بغرض تحقيق أهداف اجتماعية⁴.

أما من حيث العوامل المؤثرة في تحديد معالم السياسة العامة فإنها تعبر عن نتيجة التفاعلات بين عدد من الفاعلين الرسميين أو غير الرسميين وتعكس بذلك ميزان القوى السائد بينهم⁵، فنظرا لكون

¹-Thomas R. Dye, *Undestanding Public Policy*. New Jersey: Prentice Hall, Englewood Chiffs, 7thedition, 1992.

نقلا عن: فهمي خليفة الفهداوي، *السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص.35.

²-Gabriel Almond, G.Bingham Powell, *Comparative politics : A Developmental approach*, Boston : Little Brown and company, 1966.

نقلا عن: محمد نصر مهنا، *النظرية السياسية والسياسة المقارنة*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998، ص.101.

³- Harold D. Lassewel, *Politics : who Gets what, when, How*.New York :New Meridian Books, INC, 1958, p.17.

⁴-Charles L. Cochran, Eloise F.Malone, *Public Policy : perspectives and Choices*. USA : Lynne Rienner Publishers INC, Coborads ,4th edition, 2009.

نقلا عن: عبد النور ناجي، *تحليل السياسات العامة للبيئة في الجزائر: مدخل عام إلى علم تحليل السياسات العامة*. غابطة-الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار، 2008-2009، ص.12.

⁵-جيمس أندرسون، *صنع السياسات العامة*، ترجمة: عامر الكبيسي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص.15.

السياسة العامة عملية حيوية فإنها تدفع العديد من الأطراف للمشاركة في صنعها، سواء كانت جهات رسمية والتي تتمتع بصلاحيات قانونية تسمح لها بالمشاركة في صنع السياسة العامة وهذه الجهات متمثلة في السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية، وكذا فواعل أخرى غير رسمية من خلال ممارسة ضغوطات على السلطة وتتمثل هذه الجهات أساسا في: مؤسسات المجتمع المدني، الرأي العام، المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص، ولهذا الأخير (القطاع الخاص) دور هام في التأثير على عملية صنع القرار وتوجيهها، فتنظيمات أرباب العمل مثلا يمكن أن تتسم بدرجة عالية من الفعالية الناتجة عن استقلالها المالي والإداري وتجانس مصالح أعضائها، مع قدرتها على توفير قنوات اتصال تؤثر على صانعي القرار لتبني سياسة معينة تخدم مصالحها.

3- مفهوم التنمية

شكلت التنمية بعد الحرب العالمية الثانية محور اهتمام مختلف المؤسسات محلية، إقليمية ودولية باعتبارها المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان المتخلفة، غير أن عدم اقتصار التنمية على تعريف واحد محدّد وشامل، إنّما يعود إلى كونه مفهوما متطورا يواكب المستجدات، فقد استمرّ الإعتقاد في الدول المتقدمة والمتخلفة على حدّ سواء، وفي المؤسسات الدولية إلى غاية منتصف الستينات أن التنمية والنمو مفهومان مترادفين، حيث طرحت التنمية في تقارير الأمم المتحدة خاصة في الخمسينات على أنها تعني بشكل أساسي: « قدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 7% أو أكثر وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي»¹، إضافة إلى « قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني وانخفاض مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي بينما تزداد مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات»².

في هذا الصدد يعتبر كل من ميير وبالدوين بأن التنمية هي « عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة... فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد...»³. لتظهر مقاربات جديدة لموضوع التنمية في أواخر الستينات، جعلته يتضمن بالإضافة إلى الجوانب ذات الطبيعة الاقتصادية، جوانب اجتماعية- ثقافية (تطوير نسق للقيم والتقاليد يتناسب مع النمو الاقتصادي والإطار السياسي وحاجات السكان وطبيعة السوق وأثر ذلك على الاستثمار، قيم الزعماء وأثرها على نسق القيم العام في المجتمع وارتباط ذلك

¹ - ميشيل تودارو، *التنمية الاقتصادية*، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود. الرياض: دار المريخ للنشر، 2006، ص.192.

² - محمد صفوت قابل، *نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008، ص.66.

³ - Robert E. Baldwin, *Economic Development: theory, history and policy*. New York: John Wiley, 1963.

نقلا عن: مجد الدين خمس، *الدولة والتنمية في إطار العولمة: تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص.101.

بالتجديد والإبداع) وجوانب نفسية (كالحاجة إلى الإنجاز)¹. أدى هذا الطرح النظري إلى تطوير عدد من المقاييس الكمية للتنمية التي عرفت باسم "مؤشرات الرفاه الاجتماعي" (Indicators of social welfar) تقيس هذه المؤشرات تمتع الفرد بالسلع والخدمات والسكن والرعاية الاجتماعية وغيرها، حيث تم الفصل بين مفهومي النمو والتنمية خاصة أن النمو المستمر لم يؤدّ في عدد من البلدان النامية إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي- كما اقترحتة هيئة الأمم المتحدة في عقد التنمية الأول- بل بالعكس فقد أنتج تدهورا لمستوى معيشة السكان (على غرار تجربة باكستان التي وصل معدل النمو فيها إلى 6% (*) غير أنّ ذلك لم يغيّر من واقع الفقر الجماهيري والمرض والأمية واللامساواة في الفرص)، كما أنّ الزيادة في الإنتاج القومي الإجمالي قد لا ترجع إلى زيادة حقيقية في الإنتاج بل لبعض الظروف العارضة كتقلبات التجارة الدولية، والأهم هو كيفية استخدام الدخل وتوزيعه العادل على المستويين الفردي والمجتمعي وبالتالي فإنّ هذا المقياس لا يعطي صورة دقيقة عن الأداء التنموي².

تبحث المقاربة الجديدة لعملية التنمية، عن طريق التنمية التي تكون ملائمة بشكل أفضل بما يتناسب مع الضرورات البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبما يكفل التخلّص من التبعية بشتى صورها (***) أو على الأقلّ التقليل منها، حيث أنّ هناك إجماعا على أنّ لكل بلد ظروفه الخاصة به، وبالتالي من الصعب صياغة نظرية شاملة وكاملة يمكن تطبيقها على كافة الدول³ وفي مطلق الأحوال، لهذا فإنّ على كلّ دولة اتّباع ما يناسبها من إجراءات، لتنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية لأبناء المجتمع وتحسين الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

منذ عقد التسعينات لقي البعد البشري اهتماما كبيرا حيث اعتبر البشر الغاية والهدف النهائي للتنمية، حيث طوّر أمارتيا سن (***) عام 1990، مفهومه حول القدرة البشرية كهدف لعملية التنمية

¹ - خمس، مرجع سابق، ص. 102.

* - خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1961 إلى 2012 بلغ معدل النمو الاقتصادي 6.1% وقد بلغ 8.69% سنة 1963 و 10.42% سنة 1965 و 11.35% سنة 1970، غير أنّه نظرا لعدم توفر معطيات إحصائية حول مؤشرات التنمية الاجتماعية خلال عقدي الستينات والسبعينات فإننا وظفنا مؤشرات حديثة انطلاقا من سنوات التسعينات للدلالة على أنّ النمو المستمر لم يؤدّ في عدد من البلدان النامية ومنها باكستان إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، فعلى سبيل المثال:

- كان معدل البطالة سنة 1998 يقدر بـ 7% وخلال ذات السنة كان معدل النمو الاقتصادي يقدر بـ 2.55% في حين أنّه في سنة 2005 قدرّت نسبة البطالة بـ 8% في حين أنّ معدل النمو الاقتصادي بلغ 7.67% .
- في سنة 1998 قدرت نسبة الأمية بـ 43% لتبلغ 50% سنة 2005 .
- قدر مؤشر التنمية البشرية بـ 0.337% سنة 1980 وكان معدل النمو الاقتصادي يقدر بـ 10.22% ليلعب مؤشر التنمية البشرية 0.502% سنة 2008 رغم أنّ معدل النمو الاقتصادي لم يتجاوز 1.60% .
- لم يتغيّر متوسط سنوات التمدرس بين سنتي 2005 و 2008 والذي قدرّ بسنتين رغم أنّ معدل النمو الاقتصادي تراجع من 7.67% سنة 2005 إلى 1.60% سنة 2008 .
- لم يتجاوز متوسط العمر المتوقع 47 سنة عام 1961 رغم أنّ النمو الاقتصادي قدرّ بـ 7.67% في حين أنّه بلغ 65 سنة عام 2008 رغم أنّ النمو الاقتصادي لم يتجاوز 1.6% .

² - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغيّر: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. القاهرة: دار الشرق، ط.3، 2003، ص. 102.
** - على الرغم من ذلك هناك العديد من الأساليب المتبعة من القوى الاقتصادية الدولية المتنوّدة التي تعيق حرية تحرّك الدول في اختيار ما تريده.

³ - حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007، ص. 29.
*** - حائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام 1998.

البشرية المستدامة والذي عرّف التنمية على أنها: «عملية توسيع الخيارات أمام الناس بالنسبة لثلاث قدرات أساسية هي الصحة والمعرفة والعيش اللائق»¹، ومن ثمة أضيفت أبعاد أخرى مثل الحرية باعتبارها شرطاً ضرورياً لممارسة بُعد الاستدامة، الذي يتطلب فرصاً متكافئة بين الأجيال المتعاقبة، والتمكين الذي يستهدف مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات في مختلف الأنشطة وأخيراً بُعد الأمن لضمان الاختيار بحرية وأمان².

من خلال ما أسلفنا ذكره، نستنتج أن التنمية وفق الفكر التنموي الحديث، ليست عملية اقتصادية بحتة، إنما هي ظاهرة شاملة تتكامل فيها مختلف جوانب الحياة من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مثلما يؤكد القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر العام 1996 المتضمن إعلان الحق في التنمية والذي اعتبر أن التنمية «عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها»³.

4- مفهوم السياسة التنموية

يصعب الوصول إلى تحديد مفهوم دقيق للسياسة التنموية نظراً لتعقيد التنمية في حدّ ذاتها، غير أنه يمكننا الوقوف عند التعاريف التالية:

يفهم من سياسة التنمية على أنها «الجمع الواعي بين عدد من الإجراءات التي تستهدف تحقيق صورة معينة من التنمية»⁴، تعرّف سياسة التنمية أيضاً باعتبارها:

«تغيير ثقافي موجه نحو تحقيق هدف معيّن وفق مراحل وخطوات محدّدة، ذلك أن التغيير الثقافي الديناميكي الشامل لا يشترط فيه بالضرورة أن يكون منتجا اجتماعيا، لأنّ الديناميكية ستؤدي إلى التأثير على اتجاهات وعلى أساليب حياة كافة أفراد الجماعة وإلى تغييرها، أما تعاضل القدرات الاقتصادية والاجتماعية وتنميتها، فلا يصبح هدفا واعيا إلا بفضل سياسة للتنمية، خاصة وأنها تحرص على تحسين أوضاع القطاعات والفئات الاجتماعية الأقل حظاً والأسوأ حالا، في فترة ما قبل بدء التغيير الثقافي الديناميكي أو في مراحله الأولى»⁵.

¹ - إبراهيم مشروب، إشكالية التنمية في العالم الثالث. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006، ص. 24.
² - مفيدة خالد الزقوزي، "التنمية مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس"، مجلة الجامعة المغربية، عدد 7، طرابلس، 2009، ص. 104.
³ - محمد حسن خيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص. 20.
⁴ - محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص. 144.
⁵ - المرجع نفسه، ص. 147.

5- التمييز بين مفهومي السياسة الاقتصادية والسياسة التنموية

إنَّ الاختلاف بين السياسة الاقتصادية والسياسة التنموية اختلاف في المضمون، غير أنَّه توجد علاقة قويّة بينهما من حيث الوظيفة ويبرز ذلك من خلال الدور الذي تؤديه الأولى بالنسبة إلى الثانية، إذ تعدّ السياسة الاقتصادية كوسيلة وأداة لتحقيق أهداف السياسة التنموية، فإذا كانت السياسة الاقتصادية عبارة عن قرارات تعتمد عليها الدولة للتأثير على العملية الاقتصادية كموضوع لها^(*)، فإنّ التنمية عملية تتضمن تطوير النظام الاقتصادي للمجتمع سواء كان ذلك على صعيد قواه الإنتاجية أو على صعيد علاقاته الإنتاجية¹. إنّ اتجاه التنمية هو النّقد ولا يمكن بالتالي نعت سياسة اقتصادية ما بأنّها تنموية إلاّ إذا كان هدفها توسيع القدرة الإنتاجية للمجتمع²، بكل مقتضيات هذا التوسيع من تغيير في الشروط الموضوعية والذاتية لإعادة الإنتاج الموسّع وكذا تحسين الأوضاع الاجتماعية. وبالتالي، فإنّ السياسة التنموية هي سياسة اقتصادية هيكلية.

المطلب الثاني: تفعيل دور القطاع الخاص المنتج في تحقيق التنمية الاقتصادية: تجارب تنموية ناجحة.

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى الدور التنموي للقطاع الخاص المنتج في الفكر الاقتصادي كإطار نظري، كما سندرس ثلاث تجارب تنموية ناجحة في دعم وتوجيه القطاع الخاص المنتج نحو الأنشطة المنتجة خدمة للتنمية الوطنية، تتمثل هذه التجارب في كل من التجربة الكورية الجنوبية، التجربة الماليزية والتجربة الاماراتية.

1- دور القطاع الخاص المنتج في تحقيق التنمية الاقتصادية

بالرجوع إلى الفكر الاقتصادي، نجد أنّ المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها كلّ من آدم سميث^(*) ودافيد ريكاردو^(***)، من أبرز المدارس الاقتصادية التي ركّزت على الدور التنموي للقطاع الخاص، حيث أشار سميث إلى أنّ النشاط الاقتصادي يجب أن يتم عن طريق القطاع الخاص، وأنّ الدور الرئيسي للدولة يقتصر على الأمن والدّفاع والعدالة وأنّ ممارسة الأفراد للنشاط الاقتصادي بدافع المصلحة الذاتية وفي سعيهم وراء ذلك، تتحقق المصلحة العامة بشكل أفضل كما لو كان الشخص ينوي عمل ذلك

* - مثلاً في السياسة الاقتصادية الاشتراكية تكون الدولة المحرك الوحيد والمباشر للاقتصاد الوطني وتنظمه على أساس قوانين التخطيط، في حين أنّه في السياسة الاقتصادية الرأسمالية تباشر الدولة تأثيرها على الاقتصاد عن طريق قانون السوق، أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية الاستعمارية فتكون البلدان خاضعة لقوانين المستعمر حسب السياسة التي يتبنّاها.

¹ - بهلول، مرجع سابق، ص. 62.

² - المرجع نفسه، ص. 63.

** - آدم سميث (1723-1790) فيلسوف واقتصادي إنجليزي، درس في غلاسكو وأكسفورد التي أصبح فيها أستاذاً، من أبرز مؤلفاته "ثروة الأمم".

*** - دافيد ريكاردو (1772-1825) من أصل هولندي، كان مصرفياً ناجحاً، عمل بالبورصة وكان عضواً بمجلس العموم من أهم مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد السياسي والضررائب" الصادر سنة 1817.

بالفعل¹.

وبالتالي تعتبر الحرية الاقتصادية بالنسبة لمفكرَي المدرسة الكلاسيكية، ركيزتهم الأولى وأفضل الحكومات في نظرهم هي أقلها تدخلاً في شؤون الاقتصاد²، وأن قوى السوق إذا ما تركت لتوجيه الإنتاج والتبادل والتوزيع ستقوم بذلك على أحسن وجه.

وعليه، لم يلق موضوع التنمية اهتماماً إلى أن حدثت أزمة الكساد العالمي سنة 1929، حيث كانت النظرية العامة لكينز(*) هي المخرج من الأزمة، عن طريق زيادة النفقات العامة والاستثمار في البنية الأساسية الكبرى لزيادة الطلب، دون المساس بالأساس الجوهري لاعتماد النظام الرأسمالي على القطاع الخاص في أداء النشاط الاقتصادي المباشر³، ومع حصول العديد من الدول النامية في إفريقيا وآسيا على استقلالها السياسي من الدول المستعمرة ورغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة، تبنت معظم الدول النامية في ستينات القرن العشرين استراتيجية تنموية، تمثلت في الاعتماد على القطاع العام - بالدرجة الأولى - في العملية التنموية، حيث شهد عقد السبعينات زيادة كبيرة في عدد شركات هذا القطاع.

بالمقابل، أدى ذلك إلى تحجيم القطاع الخاص عن مزاوله الأنشطة الاقتصادية، ولم يُر دور لهذا القطاع في التنمية في الدول النامية (الأردن، المملكة العربية السعودية، تونس، مصر والسودان... وغيرها)، إلا بعد تعرّض خططها الإنمائية وزيادة حدة مشكلات القطاع العام منذ السبعينات والضغوطات التي تعرّضت لها اقتصادياتها بفعل أزمة الديون خلال عقد الثمانيات⁴، ممّا اضطرّ هذه الدول إلى تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة انطلاقاً من تبني برامج الخصخصة، وهي سياسة تهتمّ بتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالدور الأساسي في الإنتاج والازدهار الاقتصادي، بهدف تخفيض الأعباء المالية للدولة التي تسببها شركات القطاع العام الخاسرة والسعي لتحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال اعتماد أكبر على القطاع الخاص في عملية التنمية.

انطلاقاً ممّا أسلفنا، تؤكد العديد من الدراسات ارتباط استثمار القطاع الخاص المنتج بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تهيئ البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في الجهود

¹ - عبد القادر بسبع، *مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة- مع الإشارة إلى حالة الجزائر-*، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009)، ص.56.

² - محفوظ، مرجع سابق، ص.03.

* - جون ماينرد كينز (1883-1946) ابن أحد صغار الفلاحين من أتباع المدرسة الكلاسيكية وهو جون نيفل كينز درس الاقتصاد في جامعة كمبرج على يد أستاذه مارشال، ترأس وفد بلاده في المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة المنعقد في 1944/07/01 والذي أسفر عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

³ - بسبع، مرجع سابق، ص.56.

⁴ - مصطفى محمد العبد الله، *الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص.45.

التنمية¹، حيث يتضمّن الجدول الموالي نتائج دراسة أعدّها البنك الدولي في نهاية التسعينات، شملت خمسين دولة نامية، تبين العلاقة بين الاستثمار الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 1: تطوّر استثمار القطاع الخاص ومعدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي (1970-1998).

إجمالي الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	15%	11.9%	9.9%
إجمالي الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	9.5%	8%	8.4%
معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي سنوياً	أكبر من 5%	بين 3% و 5%	أقل من 3%

المصدر: لخضر مولاي، شعيب بونوة، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر -"، مجلة الباحث، عدد 07، الجزائر، 2009-2010، ص 148.

يبدو واضحاً من الجدول وجود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الخاص ومعدّلات نموّ الناتج المحلي الإجمالي، فعندما كانت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي عالية بحدود 15% تجاوز معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي 5% سنوياً، وعندما انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 11.9% تراوحت معدّلات نموّ الناتج المحلي الإجمالي بين 3% و 5% سنوياً، ومع انخفاض نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.9% انخفضت معدّلات نموّ الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 3% سنوياً، وذلك على الرغم من أنّ نسبة الاستثمار العام كانت عالية نسبياً ومستقرة؛ هذه الإحصائيات تدلّ على الكفاءة النسبية التي يتميّز بها القطاع الخاص مقارنة مع استثمار القطاع العام².

يعدّ القطاع الخاص المنتج شرطاً أساسياً للانطلاق الإنمائي الفعّال، حيث يؤكد البروفيسور «مايكل بورتر»^(*) أنّه كلّما انتقلت الدولة تدريجياً من مجرّد الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى التحوّل نحو الاقتصاد المعتمد على الاستثمار كخطوة إلى التحوّل نحو الاقتصاد المعتمد على الابتكار، يقلّ الدور المباشر للحكومة تدريجياً وبتعاضد بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة عجلة التنمية³.

يمكن أن نبين تطوّر دور القطاع الخاص وتغيّر دور الحكومة وفقاً لمراحل تطوّر اقتصاديات الدول، كما يرسمها بورتر على النحو الوارد في الشكل الموالي :

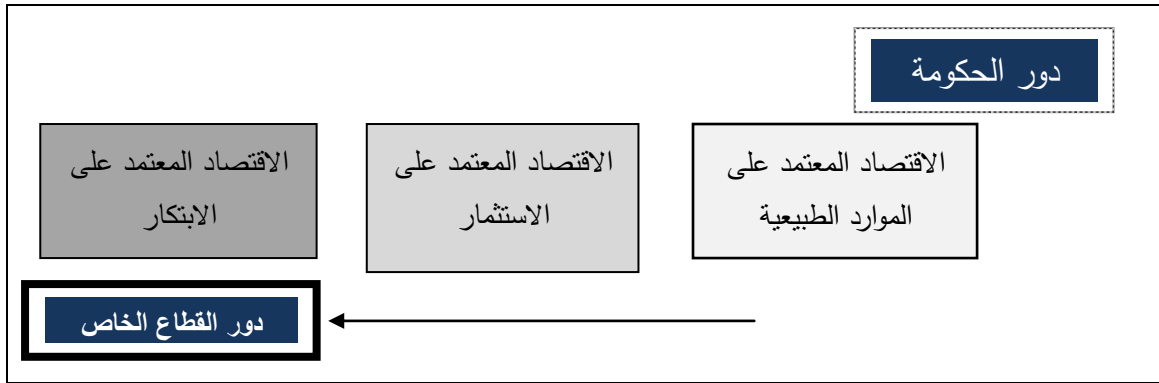
¹ - مولاي، بونوة، مرجع سابق، ص 138.

² - Judith Hamelet, François Vaillancourt, «Secteur privé, secteur public, gouvernements nationaux/décentralisés et fiscalité : qui fait quoi et comment payer? », Décembre 2002, sur le site électronique : <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan006730.pdf>, consulté le : 12/11/2012, 18h :00mn.

*- من مواليد 23 ماي 1947، بروفييسور في مجال استراتيجيات المؤسسة بجامعة هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية. ألف 18 كتاباً ومئات المقالات في مجال التنافسية.

³ - زهير عبد الكريم الكايد، *الحكمانية قضايا وتطبيقات*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص ص 69-70.

شكل رقم 1: تطوّر دور القطاع الخاص في التنمية.



المصدر: الكايد، مرجع سابق، ص.70.

من هذا المنطلق، شكّل تفعيل دور القطاع الخاص المنتج في الحياة الاقتصادية محورا أساسيا في مختلف المنديات والمؤتمرات واللقاءات الاقتصادية والتنموية العالمية والعربية خصوصا، لعلّ أبرزها وأدّلها على أهميّة القطاع الخاص المنتج في العمليّة التنمويّة، إطلاق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في ختام أعمال القمة الاقتصادية الثانية في شرم الشيخ^(*)، لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص برأسمال قدره 2 مليار دولار، وفي إطار الاهتمام بقضايا الحكامانيّة^(**)، كان المؤتمر الدولي لتمويل التنمية - الذي عقد في مونتري بالمكسيك، من 18 إلى 22 مارس من العام 2002- قد سجّل أوّل تبادل للآراء بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص حول القضايا الاقتصادية العالمية¹.

2- تجارب تنمية ناجحة في تفعيل دور القطاع الخاص المنتج

أ- التجربة الكورية الجنوبية

أضحت التجربة التنموية الكورية الجنوبية مثار اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، من جانب الخبراء والباحثين السياسيين والاقتصاديين، من خلال كتابات كثيرة يحاول معظمها الوقوف على الأسباب الرئيسية التي يعزى إليها نجاح هذه الدولة في التحوّل من إحدى أفقر الدول الآسيوية (من حيث الموارد الطبيعية، رؤوس الأموال واليد العاملة المؤهلة) خلال خمسينات القرن العشرين^(***) - لاسيما بعد الدمار

*- في جمهورية مصر العربية، بتاريخ 19 جانفي 2011.

** - هذا المفهوم يعني أساسا بتكامل أدوار كل من الإدارة الحكومية، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومشاركاتها الفاعلة لتحقيق التنمية وإدامتها.

¹ - "القطاع الخاص والتنمية: مازال التساؤل قائما"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.arabthought.org>. تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2012/07/04، 18:00د.

*** - قدر الناتج الداخلي الخام لكوريا الجنوبية ب 1,5 مليار دولار سنة 1953 ولم يتعدّ نصيب الفرد منه 67 دولار، أمّا الصادرات فلم تكن تتجاوز 24 مليون دولار، 95 % منها مواد أولية في مقدمتها الحرير الخام.

الذي أحدثه توالي كل من الاستعمار الياباني^(*) والحرب بين الكوريتين (الشمالية والجنوبية)^(**) - إلى قوة صناعية ارتفع الإنتاج الصناعي فيها في ظرف 15 سنة بنسبة 450%¹، لتتجح في أقل من أربعة عقود في تحقيق ما سمّي بـ "معجزة نهر الهان كانج"² وترتفع بذلك إلى مصاف الدول الرأسمالية المتقدمة.

هذه القفزة النوعية الكبرى، جعلت العديد من الباحثين الغربيين يصفون كوريا الجنوبية بالنّـمـر الآسيوي^(***) لأنّ هذا التطور السريع والشّامل لابدّ أن يكون برهان تجربة تنموية رائدة، ثرية بالدروس للعديد من الدول النامية للحدو حذوها - ضمن سياق كل دولة وظروفها الخاصة - وهو ما جعل أكثر من ثلاثين دولة تلجأ إلى المعهد الكوري للتنمية (Korean Development Institute)^(****)، للاستفادة من هذه التجربة التنموية الرائدة³. من هنا جاء اختيارنا للتجربة التنموية الكورية الجنوبية بهدف الاستفادة من معطياتها.

اضطلعت الدولة في كوريا الجنوبية بدور محوري وفعال في دعم القطاع الخاص المنتج خاصة الموجه للتصدير⁴، في إطار ما يعرف بـ "دولة التنمية" (Developmental state)⁵، وهو ما يتجلى من خلال اتخاذها للعديد من الإجراءات المحفّزة، بهدف توجيه طاقات المشروعات الخاصة إلى أنشطة الإنتاج التصديرية⁶. من أبرز هذه الإجراءات:

1. في ظل محدودية الموارد المالية والطبيعية، أخذت الدولة على عاتقها منذ السبعينات مسؤولية إنشاء البنية التحتية الأساسية من أجل دعم صناعات التصدير في إطار الأهداف الوطنية للتنمية؛

* - دام الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية 35 سنة (1910- 1945).

** - كانت بداية الحرب الأهلية في 25 جوان 1950 عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية وتوسع نطاق الحرب بعد ذلك عندما تدخلت الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة، ثم الصين أطرافا في الصراع في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. انتهى الصراع عندما تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في 27 جويلية 1953.

¹ - Abdelouahab Rezig, *Algérie, Brésil, Corée du sud : Trois expériences de développement*. Alger : OPU, 2006, p.34.

² - فهد عامر الأحمد، "معجزة على نهر الهان كانج". *الرياض اليومية*، عدد 16280، 19 جانفي 2013، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com/802888، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/03/13، 18 سا:15.

*** - ظهر مصطلح النمر الآسيوي للإشارة إلى النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته كل من سنغافورة، تايوان، هونج كونج وكوريا الجنوبية منذ ستينات القرن العشرين.

**** - هو بيت من بيوت الخبرة وحاوية للفكر الاستراتيجي، أنشأ عام 1971، يعنى بقضايا الاقتصاد الاجتماعي يمول بنسبة 100% من قبل الحكومة الكورية الجنوبية، لكنه في نفس الوقت يعمل ككيان مستقل قانونيا وليس كأحد الإدارات الحكومية.

³ - سوه جونجي، "دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي". جدة، 7 يونيو 2011، ص.2، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://al-aghar.org/arabic/wp-content/uploads/2011/09/south-Korea-to-KE-June-2011>

Al-aghar-Studies-AR.Pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/10/23، 12 سا:00.

⁴ - Gilbert Etienne, *Repenser le développement*. Paris : Armand Colin, 2009, p.228.

⁵ - Yves Tiberghien, « Japon, Corée : Analyse politique de deux parcours divergents », In *Après la crise, les économies asiatiques face au défis de la mondialisation*, sous la direction de . Jean Marie Bouissou, Diana Hochraich et autres. Paris : Editions Karthala, 2003 , p .305.

⁶ - إيل ساكونج، "كوريا في الاقتصاد العالمي ملخص واستنتاجات"، في *أوراق ووقائع ندوة إدارة سياسات التنمية سالزبورج 31 ماي- 2 يونيو 1995*. واشنطن: معهد التنمية الاقتصادية للبنك الدولي، 1999، ص.223.

نتيجة لذلك تتوفر اليوم كوريا الجنوبية على بنية تحتية جد متطورة، إدارة كفأة وشفافة ونظام قضائي مستقل.

2. خلق مؤسسات مالية لتوجيه الموارد نحو الصناعات التصديرية، على غرار الصندوق الكوري لضمان التصدير (Korean Export Insurance Fund)¹، لتأمين المصدرين من الخسائر الناجمة عن الأخطار السياسية والتجارية وحمايتهم من المنافسة الأجنبية.

3. خلق كوادر قادرة على النهوض باحتياجات القطاع الخاص المنتج، من خلال إيلاء أهمية قصوى للتعليم وتنمية الكفاءة الإنتاجية لليد العاملة، عن طريق تكوين متخصص في الميدان الصناعي للطلبة خارج ساعات التعليم العمومي، وتخصيص جانب من "أرباح السلام" الناتجة عن الوفرة في ميزان الدفاع للاستثمار في تكوين رأس المال البشري، وهو الأساس التنافسي الذي يبنى عليه الاقتصاد الكوري².

4. بالإضافة إلى الحوافز المالية الممنوحة للمصدرين، تم استحداث حوافز أخرى غير مالية مثل الإشادة الاجتماعية في "يوم التصدير" بمكافأة رجال الأعمال الذين حققوا معدلات عالية من التصدير والذين يلقبون بالأبطال الوطنيين³؛ بالمقابل، يتم العمل على فرض الانضباط عن طريق فرض عقوبات على أصحاب الأداء الضعيف.

5. العمل على سد ثغرة المعلومات التجارية حول الأسواق الخارجية عن طريق الوكالة الكورية لتشجيع الصادرات⁴، التي أسسها الرئيس بارك تشونج-هي (Park Chung-Hee)^(*) سنة 1962، في إطار سياسة التصنيع من أجل التصدير (Export-led industrialisation) التي تم تبنيها منذ وصوله إلى السلطة سنة 1961. تتمثل أبرز مهام هذه الوكالة، في تقديم الخدمات الإدارية وجميع المعلومات اللازمة للمؤسسات الصناعية المصدرة، كي تتمكن من إنشاء شبكات توزيع في البلدان الأجنبية، كما تتولى إعداد

¹ - Kim Ji Hong, "Expérience coréenne et implications politiques pour les économies d'Afrique du Nord", In *Etude comparative sur les politiques d'exportation de l'Egypte, du Maroc, de la Tunisie et de la Corée du sud*. Abidjan- Côte D'Ivoire : Banque Africaine de développement, p.231, sur le site électronique : http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Projet-and-Operations/Etudes_comparative_sur_les_politiques_d'exportation_de_l'Egypte,_du_Maroc,_de_la_Tunisie_et_de_la_Corée_du_sud.PdF, consulté le : 21/06/2012, 19h00mn.

² - ساكونج، مرجع سابق، ص.250.

³ - Taieb Hafsi, "le développement économique Algérien : quelques idées et propositions", In *Le développement économique de l'Algérie : Expériences et perspective*, sous la direction de . Taieb Hafsi. Alger : Edition Casbah, 2011, p.25.

⁴ - Mario Lanzotti, *La Corée du sud : une sortie du sous-développement*. Paris : Collection Tiers Monde, 1992, p.155.

* - ولد بارك تشونج-هي في 30 سبتمبر 1917، عمل بالتدريس لمدة أربع سنوات ثم التحق بالأكاديمية العسكرية اليابانية في منشوكو عام 1940، وفي 10 ماي 1961 قاد انقلابا عسكريا في كوريا الجنوبية. حققت البلاد خلال فترة حكمه قفزات هائلة في التنمية الاقتصادية. من أبرز مؤلفاته: طرق القيادة، الطريق إلى أمتنا، الدولة والثورة وأنا.

البحوث التسويقية بهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية بالخارج، وباعتبارها أيضا هيئة لتعزيز الاستثمارات الوطنية، تعمل الوكالة على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى كوريا الجنوبية. كما قادت الحكومات المتعاقبة مبادرة تنظيم مؤتمرات دورية للمصدرين الكوريين، بغرض مساعدتهم على مواجهة العقبات التي تعترض تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

6. إنشاء أقطاب صناعية تساهم في تقليل تكاليف الإنتاج من خلال منح مزايا ضريبية عديدة للصناعات التصديرية¹ (إعفاء السلع المستوردة لأغراض الإنتاج من الرسوم، الإعفاء من ضريبة الشركات بنسبة 100% ولمدة 5 سنوات في حال إدخال تكنولوجيا جديدة....) بهدف رفع تنافسية الصادرات مما شكّل قوّة دفع للصادرات الصناعية ولبنة أساسية للتنمية المستقبلية².

7. علاقة التعاون الوثيق والشراكة بين الحكومة ورجال الأعمال من أجل تخفيض الواردات، من خلال حوار دوري مع أرباب العمل لمواجهة أي عقبات للتصدير³، ففي سنوات الستينات كان الرئيس بارك تشونغ يعقد اجتماعات تقنية شهرية إلزامية لترقية التصدير (Monthly Export promotion conference)⁴.

إنّ على الحكومة في كوريا الجنوبية أن توضح لأرباب العمل الخواص استراتيجيتها الاقتصادية للحصول على مساندتهم وعلى التجاوب الشعبي، من خلال عقد اجتماعات لمجالس المشاركة الشعبية التي أسّسها معهد التنمية الكوري الجنوبي بحضور ممثلين عن أرباب العمل، الأحزاب السياسية - بما فيها أحزاب المعارضة- والعلماء المتخصصون⁵.

هذه العلاقة القوية بين القطاع الخاص والحكومة تظهر بوضوح من خلال الشكل الموالي:

¹ - H.Lee Chung, *La transformation économique de la Corée du sud : Leçons pour les économies en transition*. Paris : OCDE, 1995, p. 29.

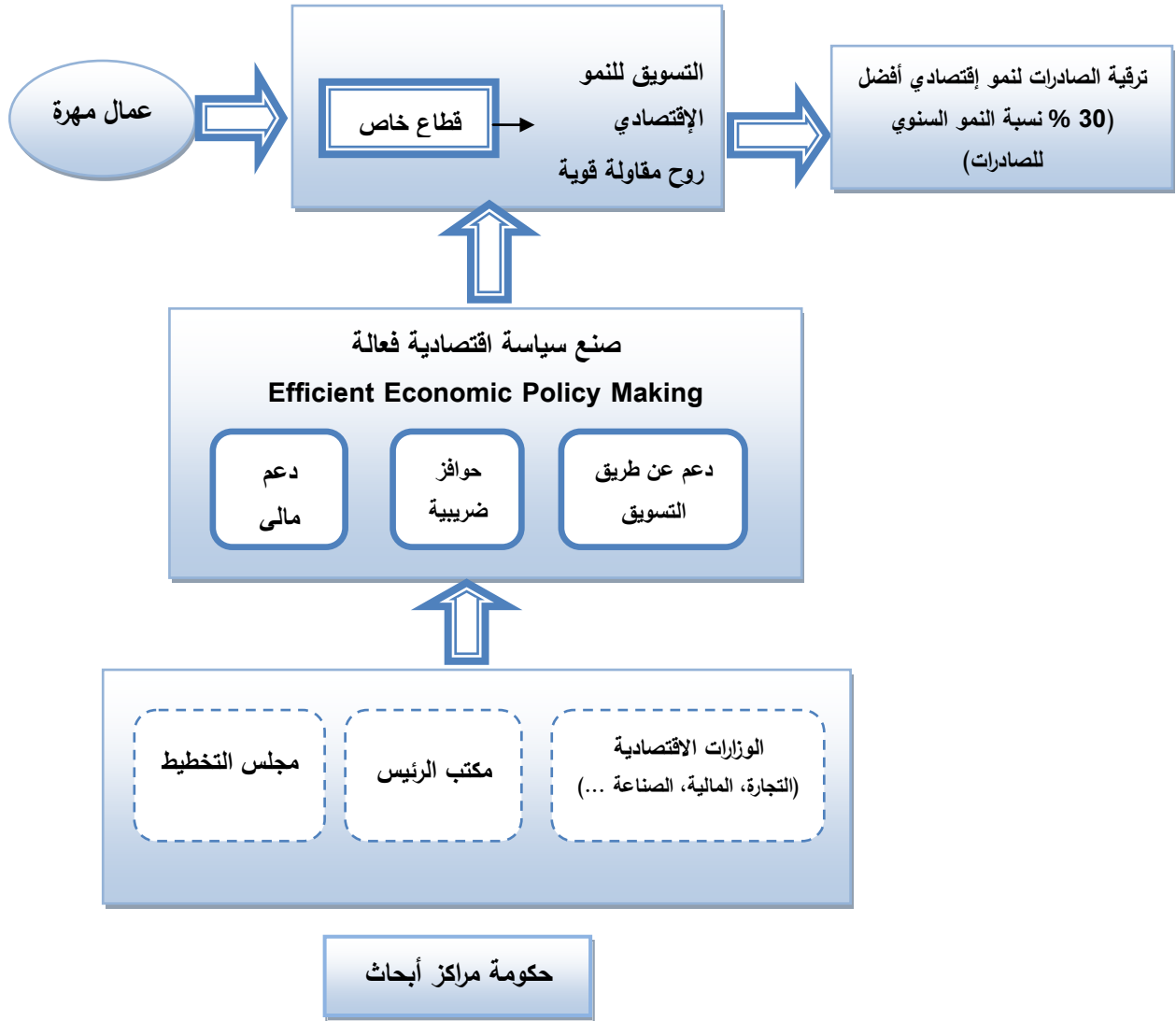
² - Ji Hong, *op-cit*, p.221.

³ - Eric Bidet, "Corée du Sud: Leçon et impact de la crise", In *Après la crise , les économies asiatiques face au défis de la mondialisation*, sous la direction de . Jean Marie Bouissou, Diana Hochraich et autres. Paris : édition Karthala, 2003, p.330.

⁴ - Jacques Brasseul, *Les nouveaux pays industrialisés*. Paris : Armand Colin, 1993 , p.100.

⁵ - سعيد رشيد عبد النبي، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، *دراسات دولية*، عدد38، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2008، ص.54.

شكل رقم 2: نمو قوي مرتكز على المقاولات ودعم الحكومة.



Source : Ji Hong, op-cit, p.231.

وعيا منها بأهمية القطاع الخاص المنتج وضرورة توسيع دوره، ركّزت الحكومات الكورية اهتمامها على توفير مناخ استثماري محفز، تشجيعا للمبادرات الخاصة على الاستثمار في الأنشطة المنتجة؛ ففي التقرير السنوي للبنك العالمي حول مناخ الأعمال لسنة 2013 احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الثامنة (08) عالميا من مجموع 185 دولة.

جدول رقم 2: آجال إنشاء مؤسسة في كوريا الجنوبية مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (سنة 2013).

المؤشر	كوريا الجنوبية	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)
الإجراءات (عدد)	5	5
الآجال (الأيام)	7	12
رأس المال الأدنى المسبق (% من دخل الفرد)	0.0	13.3

Source: Groupe de la Banque Mondiale, Rapport Doing Business 2013, sur le site électronique : <http://français.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/Korea>, consulté le : 05/02/2013, 18h:00mn.

من خلال معطيات الجدول، نلاحظ أنّ كوريا الجنوبية تتفوّق على باقي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بآجال إنشاء مؤسسة، فإذا كان المعدّل في هذه الدّول يقدّر بـ 12 يوما نجده لا يتجاوز 7 أيام في كوريا الجنوبية، كما لا يشترط تسبيق رأس مال أدنى، في حين أن نسبته من دخل الفرد في باقي دول المنظمة تقدّر بـ 13.3% كمعدّل عام.

نتيجة لذلك، تنامي دور القطاع الخاص المنتج، وهو ما يظهر جليا من خلال مجموعات المؤسسات الصناعية المسماة الشائيبول Chaebols^(*)، التي عملت الحكومة منذ مطلع ستينات القرن العشرين على تكوينها كقاعدة للتصنيع السريع، مقدمة لها العديد من التسهيلات مقابل اتّباعها للإستراتيجية التنموية الوطنية، مما جعلها القاطرة الرئيسية للاقتصاد الكوري¹، بدليل أنّ إنتاج أكبر الشائيبول (سامسونغ، غولداستار، دايو...) يعادل 75% من الناتج الداخلي الخام سنة 1997² وبفضلها تحتلّ كوريا المرتبة الأولى عالميا في صناعة السفن والمرتبة الثالثة في إنتاج الحديد والسادسة في صناعة السيارات في العالم³، هذا التحوّل في الاقتصاد الكوري يظهر بوضوح من خلال الشكل الموالي.

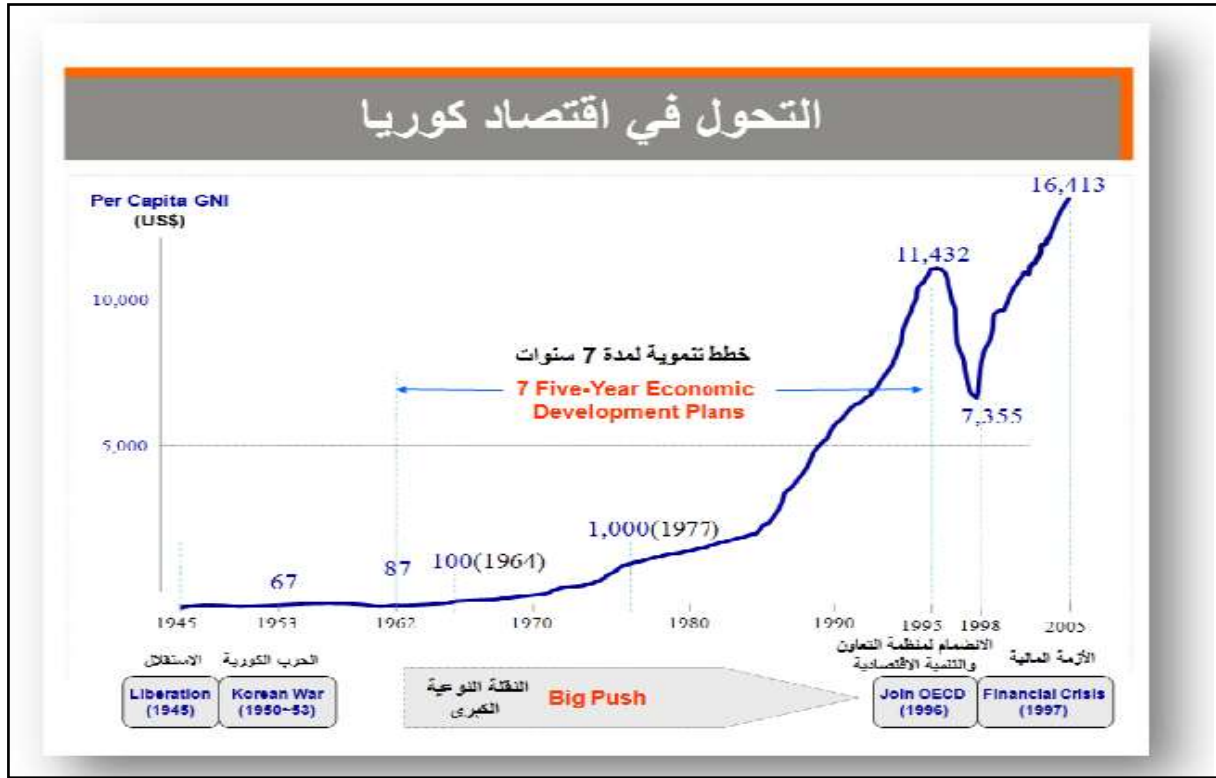
* - هي عبارة عن مجموعات اقتصادية تجمع عدة شركات خاصة يديرها مساهمون ينتمون لنفس العائلة المؤسسة لها، فكلمة Chael تعني عائلة وكلمة Bol تعني ملكية أي ملكية العائلة وهي مسيطرة على الاقتصاد الكوري وتمول أساسا عن طريق القروض. تقوم الـ Chaebol بخدمة الأهداف القومية للدولة، وتقدم خدمات اجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال (تكاليف تعليم أبناء عمالها، الإسكان، الرعاية الصحية والتقاعد). فعلى سبيل المثال، نجد أن العامل في مجموعة "هيونداي Hyundai" يحظى بامتلاك سيارة "هيونداي"، ويتمتع بالسكن الذي توفره له، كما يحصل على احتياجاته الاستهلاكية بالنقسيط والدعم من المجموعة، وتدير مجموعة "هيونداي" العديد من المستشفيات والمدارس والمطاعم التابعة لها، ويستفيد من خدماتها العاملون فيها بشكل خاص.

¹- Charles P.Oman, Douglas H.Brooks et autres, *Investir en Asie*. Paris : OCDE, 1997, p.128.

²- Tiberghien, *op-cit*, p.304.

³- عبد النبي، مرجع سابق، ص. 43.

شكل رقم 2: التحوّل في اقتصاد كوريا



المصدر: جونجي، مرجع سابق، ص.3.

لإحداث نقلة نوعية كبرى، أسّس الرئيس بارك تشونج-هي مجلس التخطيط الاقتصادي سنة 1962، ليتولّى صياغة السياسات التنموية والإشراف على تنفيذها؛ حدّد المجلس 07 خطط خماسية للتنمية الاقتصادية تمكّن كوريا الجنوبية من الارتقاء إلى مصاف أكبر الدول تقدّمًا في العالم، تمّ الانطلاق من إعادة تأسيس البنية التحتية والبنية الصناعية للبلاد، قبل تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات^(*)، كما تمّ تطبيق سياسة إصلاح زراعي^(**) شكّلت ركيزة للصناعات الخفيفة¹.

خلال عقد السبعينات، استهدفت الدولة توجيه هيكل الصادرات نحو تطوير الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية²، حيث تم تقديم حوافز لصناعات (مثلا بناء السفن والصناعات الالكترونية والكيماوية) وحتى لشركات بذاتها، بهدف حمايتها من المنافسة الأجنبية دون التخلي عن سياسة "التصدير أولا"، ليتّم التوجّه منذ بداية الثمانينات نحو تشجيع الصناعات كثيفة التكنولوجيا وكثيفة العمالة كصناعة الإلكترونيات، كما تمّ تشجيع الابتكار التكنولوجي من خلال الترابط بين الصناعة والمؤسسات التعليمية.

* - يقصد بها إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة .

** - تم من خلالها تحديد مساحة الأراضي بثلاث هكتارات لكل فلاح، وتوسيع المساحة الزراعية من خلال اللجوء للزراعة الجبلية والتوسع على البحر.

¹ - Ching, op-cit, p.20.

² - "معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة"، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، ترجمة. عبد الله ناصر السويدي، شعبة سيف الشامسي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص.329.

أمّا مطلع التسعينات، فقد تمّ التركيز على تطوير المجالات التقنية المتطورة، كالصناعة الفضائية وصناعة الإلكترونيات الدقيقة، لكن مع نهاية عام 1997 كان الاقتصاد الكوري قد أصيب بشدة من الأزمة الاقتصادية الآسيوية^(*)، حيث بلغ حجم دين كوريا قصير الأجل ثلاث أمثال حجم احتياطياتها، وهو ما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي (حوالي 50 مليار \$).

استجابة لتوجيهات الصندوق، باشرت كوريا الجنوبية إصلاح قطاعها المالي^(**) لإضفاء المزيد من الشفافية على التعاملات المالية¹، كما عملت الحكومة على تشجيع الشركات العملاقة على تبادل بعض الصناعات فيما بينها والتخصّص في الصناعات التي تحقّق فيها الكفاءة والتنافسية، ليعود اقتصاد كوريا الجنوبية سنة 1999 إلى مستوياته قبل الأزمة، بسرعة أكثر من الاقتصادات الآسيوية الأخرى التي مرت بالأزمة، وبحلول عام 2004 تمكّنت كوريا الجنوبية من التسديد الكلي لديونها الناجمة عن القروض الطارئة التي تحصّلت عليها من صندوق النقد الدولي.

وعليه، رغم تعرّضها للعديد من النكسات خلال مسيرتها التنموية^(***)، حققت كوريا الجنوبية قفزات اقتصادية ناجحة من أبرز شواهداها:

- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية من 2.3 مليار دولار سنة 1962 إلى 680.1 مليار دولار سنة 2004، ليبلغ 1007 مليار دولار سنة 2010.
- شهد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تطورات مذهلة حيث انتقل من 82 دولار عام 1961² إلى 23838 دولار عام 2013³ (تضاعف بـ 290 مرة).
- سجّلت كوريا الجنوبية بين سنتي 1961 و 1990 نموًا صناعيًا هو الأعلى من نوعه في العالم قدر بنسبة 4.14%⁴.

* - بدأت الأزمة في تايلندا في سنة 1996 بفعل الطلب الكبير على السكنات، مما وجّه الاستثمارات نحو هذا القطاع ولأنّ العرض فاق الطلب بكثير، فقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات العقارية وعدم تسديد ديونها للبنوك التي بدأت تعاني من أزمة سيولة، أدت إلى سحب المستثمرين الأجانب رؤوس أموالهم من المنطقة ككل، ممّا خلق أزمة لكل دول جنوب شرق آسيا؛ نتيجة لذلك انخفضت قيمة العملة الكورية بأكثر من النصف مقارنة بالدولار الأمريكي، ممّا جعل الصادرات الكورية أقلّ تنافسية، كما عجزت الشركات الكورية عن تسديد ديونها التي بلغت 585 بليون دولار في نهاية سنة 1997، فأشهرت الآلاف من الشركات الكورية إفلاسها، حيث بلغت المعدلات الشهرية للإفلاس 6000 حالة.

** - على سبيل المثال تمّ تخفيض إجمالي عدد البنوك من 33 إلى 22 بنك عن طريق الدمج أو التأميم أو الغلق.

¹-Françoise Nicolas, "La restriction du système financier coréen: vers une nouvelle forme du capitalisme", In **Après la crise, les économies asiatiques face aux défis de la mondialisation**, sous la direction de . Jean Marie Bouissou, Diana Hochraich et autres. Paris : Edition Karthala, 2003,p.115.

² - عانى الاقتصاد الكوري الجنوبي منذ نهاية السبعينات من نكسة خطيرة بفعل صدمة البترول الثانية عام 1979 وكارثة محصول الأرز، إضافة إلى اغتيال الرئيس بارك تشونج خلال ذات السنة.

³ - Ji Hong, **op-cit**, p.211.

⁴-Groupe de la Banque Mondiale, Rapport Doing Business 2013, **op-cit**.

⁵ - Jean Jacques Pluchart , **La crise Coréenne : Grandeur et décadence d'un modèle de performance**. Paris : L'Harmattan,1999, p. 260.

- نمت الصادرات الكورية بمعدل سنوي هو الأسرع في العالم قدر بنسبة 40%، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الكورية من 41 مليون دولار عام 1961 إلى 3 مليار و255 مليون دولار عام 1973¹، لتبلغ 254 مليار دولار في عام 2004² و466.3 مليار دولار سنة 2010³، وبعد أن كانت صادرات المواد الأولية تمثل 95% من إجمالي الصادرات الكورية في منتصف الخمسينات أضحت أجهزة الكمبيوتر، الهواتف النقالة، المنتجات البتروكيميائية وأشباه الموصلات، تمثل ثلثي صادرات كوريا الجنوبية للأسواق الدولية⁴ وبحلول عام 2040، يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن يصل حجم الاقتصاد الكوري إلى ثلاثة أضعاف حجمه الآن (2.8 تريليون دولار أمريكي) وأن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 60 ألف دولار أمريكي⁵.

ب- التجربة الماليزية

تمكنت ماليزيا - رغم معاناتها من اضطرابات عرقية عنيفة نهاية الستينات- من تحقيق معدلات إنمائية توقّعت أمام تحليلها وتفسيرها أوساط حكومية وعالمية كثيرة، واستحققت عن جدارة أن توصف بالمعجزات. تعتبر دراسة التجربة التنموية الماليزية ذات أهمية بالغة لأسباب عديدة، أهمها:

- أنّ ماليزيا من الدول الآسيوية المسلمة التي قطعت أشواطاً مهمة في مجال التنمية، لذلك فإنّ تجربتها هي الرد على نظرية صراع الحضارات التي ترى في الدين الإسلامي مصدراً للتخلف وعائقاً أمام التقدم⁶.
- حققت ماليزيا نقلة نوعية في مجتمعها، حيث تحولت من دولة زراعية وريعية، تعتمد على تصدير المواد الأولية - منها البترول-، إلى دولة رقمية⁷ بلغت نسبة صادراتها الصناعية متوسطة وعالية التقنية 47% من إجمالي صادراتها من السلع المصنعة، التي بلغت بدورها 82 % من إجمالي الصادرات الماليزية⁸.

¹-Données du Fond Monétaire International (FMI), sur le site électronique: <http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/coree-du-sud/pib-par-habitant.html>, consulté le : 12/11/2012, 20H:15mn.

²- سمير زهير الصوص، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية. قفيلية: منشورات وزارة الاقتصاد الفلسطيني، 2006، ص.22.

³- المرجع نفسه، ص.26.

⁴- المرجع نفسه، ص.25.

⁵- المرجع نفسه، ص.05.

⁶- عبد الحسن الحسني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص.359.

⁷- Abdul Razak Mohd Najb Bin Tun, " Nouveau modèle économique et large bande à haut débit en Malaisie", *Nouvelles de l'UIT*, Vol : N° 4/2010, Mai 2010, p.10.

⁸- بيانات البنك العالمي عبر موقعه الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.MF.ZS>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/25، 18:30.

- الدور الفعال للدولة الماليزية في تفعيل ودعم القطاع الخاص المنتج-خاصة في مجال الانفتاح على الاستثمار الأجنبي- وإشراكه في إنجاح المسيرة التنموية وبناء اقتصاد المعرفة، بما يتوافق مع الاحتياجات والمصالح الوطنية.

- أن ماليزيا تشترك مع العديد من الدول النامية في كونها دولة حديثة الاستقلال نسبياً^(*)، انطلقت من كونها دولة تفنقر إلى خبرة التصنيع ورأس المال¹، فكان لابد عليها من استيراد جميع السلع المصنّعة.

تجدر الإشارة إلى أن ماليزيا قدّمت نموذجاً لإمكانية تطوير استراتيجية وطنية للتعامل مع الأزمات الكبرى، دون اللجوء إلى الوصفات (الأجندات) الخارجية المقدّمة من المؤسسات المالية الدولية^(**)، حيث أنها نجحت خلال أقلّ من سنتين في تجاوز مخلفات أزمة العملة الآسيوية لعام 1997^(***)، استناداً إلى عاملين رئيسيين، أولهما حسن استغلال وتوظيف الموارد المحلية، ولهذا العامل صلة وثيقة بالقيم السائدة لأنّ مبعثها البساطة وعدم الإسراف، ممّا يؤدّي إلى رفع معدّلات الإدخار وهو من العوامل الهامة في التنمية؛ نتيجة لذلك تفهّم الماليزيون خطط الحكومة أثناء الأزمة مثل خفض الإنفاق العام.

أمّا العامل الثاني فهو الموضوعية والواقعية السياسية التي تتميّز بها خطط الحكومات الماليزية حيث يتمّ تقديم تنازلات آنية في سبيل مكاسب أكبر في المستقبل والابتعاد عن رفع الشعارات الإيديولوجية الفضاضة^(****)، فقد اتّخذت الحكومة الماليزية العديد من الإجراءات العاجلة لمنع المضاربة على العملات، أهمّها منع خروج رؤوس الأموال المستثمرة في البورصة الماليزية إلّا بعد عام على الأقلّ وحصر العملة الوطنية - الرينجت - للمعاملات الداخلية فقط، كما تقرّر تعويض المشاريع الإنتاجية المتضرّرة من الهروب المفاجئ لرؤوس الأموال من البلاد، ممّا جعل ماليزيا من أسرع الدول الآسيوية تعافياً من الأزمة دون الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية، حيث سجّل الاقتصاد الماليزي نسبة نمو قدرها 8% سنة 2000، ومن ثمّ ظلّت ماليزيا جاذبة للمستثمرين الخواص الأجانب رغم الركود الآسيوي²،

* - استقلت عن الاستعمار البريطاني عام 1957.

¹ - «Message de Malaisie aux Africains :Faites les choses à votre façon!», **Les Afriques**, N°111, 11 au 17 Mars 2010, p.16.

** - حيث أنّ محاضير محمد رفض بشدة اللجوء إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي خلال الأزمة .

*** - تراجع أداء الاقتصاد الماليزي بشكل كبير سنة 1997، حيث سجّل معدّل نمو سلبي قدره - 2.4% وانخفضت قيمة العملة الماليزية (الرينجت) بحوالي 40% كما انخفض ناتج معظم القطاعات المنتجة (على سبيل المثال، تقلّص الإنتاج الصناعي بنسبة 9% وقد تراجع معدّل النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل القومي من 7% عام 1997 إلى - 9.3% عام 1998 .

**** - على سبيل المثال من بين أهداف رؤية ماليزيا في عام 2020، أن يصل معدّل النمو الاقتصادي إلى 7% خلال الثلاثين عاماً القادمة، حيث بلغ معدّله على مدار العشرين عاماً الماضية 9, 6% مما يجعل تحقيق معدّل 7% ممكناً.

² - Juliette Van Vassenhove, "L'après crise en Malaisie : La résistance du national-capitalisme", In **Après la crise : Les économies asiatiques face au défis de la mondialisation**, sous la direction de . Jean Marie Bouissou, Diana Hochraich et autres . Paris : édition Karthala, 2003, p.348.

حيث ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 32.7% عام 1990 إلى 36% عام 2000¹.

• مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية الماليزية

إنّ أهم ما ميّز مسيرة التنمية في ماليزيا خلال سبعينات القرن العشرين هو تطوّر الدور التدخلي للدولة وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية، للاستثمار في مجالات التنمية الريفية والبنية الأساسية ثمّ في الصناعات الثقيلة مطلع الثمانينات².

وقد عانى الاقتصاد الماليزي خلال هذه المرحلة، من الركود بفعل تدهور الأسعار العالمية لأهم الصادرات الماليزية (البترول وزيت النخيل)، كما أنّ حجم العجز في القطاع العام - بفعل ضعف كفاءته- ونمو المديونية الخارجية لماليزيا، دفعا الحكومة إلى إعادة النظر في سياستها، لتنتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال إفراح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في المجالات ذات الإنتاجية العالية، بإعطائه المزيد من الحوافز للمشاركة في التنمية مع السماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في الاقتصاد الماليزي وفقا لضوابط معينة.

في هذا السياق، أخذت الحكومة ببرنامج قوي لخصوصية الكثير من المشاريع المملوكة للقطاع العام^(*) في العديد من المجالات (النقل الجوي، النقل البحري، الاتصالات... وغيرها) بهدف تخفيض الأعباء المالية والإدارية للدولة وتحسين الكفاءة وتشجيع المنافسة؛ وحتّى عندما بدأت ماليزيا منذ عام 1983 بانتهاج سياسة الخصوصية، قصد التحوّل إلى الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق الأهداف التنموية الطموحة للدولة³، اتبعتها بضوابط، فالخصوصية لا تعني انسحاب الدولة التام من النشاط الاقتصادي ولكنها تعني أن تقوم الدولة بالتخطيط والرقابة واستخدام مالها من سلطات في مجال التراخيص والضرائب والحوافز المالية وغيرها من الإجراءات التنظيمية بما يضمن أن تسير الاستثمارات الخاصة وفق أهداف واحتياجات البلاد وبما يتلاءم مع الخطط التنموية .

لقد كان للدولة في ماليزيا دور توجيهي في عملية التنمية، فحتّى مع استقبالها للاستثمارات الأجنبية كانت حريصة على نوعية هذه الاستثمارات وعلى المجالات التي يتم ضخها فيها^(**) ناهيك عن ضرورة الاستفادة من نقل تكنولوجيا الشريك الأجنبي إلى الماليزيين، عن طريق تدريب المنتجين المحليين لإنتاج

¹ - محمود عبد الفضيل، *العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.46.

² - المرجع نفسه، ص.39.

^{*} - شهدت ماليزيا موجة أولى للخصوصية سنة 1983 و موجة ثانية سنة 1991 في إطار رؤية 2020.

³ - Ibrahim Al'Alim, "La privatisation en Malaisie", In *La privatisation en Asie, Europe et Amérique Latine*. Paris : Edition OCDE, 1996, p.41

^{**} - ممّا جعل قطاع الإلكترونيات يستأثر بنحو 51% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا .

أجهزة إلكترونية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية^(*)، كما فرضت الحكومة الماليزية على المستثمرين الأجانب عام 1991، الاعتماد على موارد محلية بنسبة 30% كشرط للاستفادة من الإعفاءات الضريبية. بالإضافة إلى ما سبق، تم اتخاذ العديد من الإجراءات لحماية المؤسسات الخاصة المحلية المنتجة المستثمرة في بعض القطاعات الناشئة، من المنافسة الأجنبية الشرسة من خلال منع الشركات متعددة الجنسيات من منافستها.

في ذات السياق، أكد رئيس الوزراء محاضير محمد، أن على الدولة الاعتماد على المشاريع الخاصة وأن يقتصر دورها (الدولة) على توفير الدعم والتشجيع لها، فالحكومة ليست إلا الذراع الخادمة للمشاريع الخاصة وفقا لما اصطلح عليه محاضير "ماليزيا كشركة" "Malaysia incorporated" أو Malaysia INC¹، تتضمن هذه السياسة التعاون بين الدولة ورجال الأعمال لتحقيق أهداف ماليزيا التنموية، وتحصل الحكومة بمقتضى هذه السياسة على 30% من أرباح الشركات الخاصة في شكل ضرائب تستخدم في تمويل المشاريع التنموية²، كما يشترك القطاع الخاص في ماليزيا مع الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية وقد تشكلت لهذا الغرض عدة لجان في كل وزارة، يشارك فيها القطاع الخاص لمناقشة موضوعات اقتصادية تهم الجانبين، بهدف زيادة كفاءة الإدارة في المؤسسات الاقتصادية والقضاء على الفساد وتوطيد العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص.

ويهدف تشجيع القطاع الخاص - خاصة الأجنبي - على الاستثمار في القطاعات المنتجة، قامت الحكومة الماليزية بتحرير بيئة الأعمال، إذ تعتبر ماليزيا من أكثر الدول نجاحا في استخدام مختلف الحوافز في ضوء أهداف التنمية الوطنية، ومن أبرز تلك الحوافز نذكر:³

- إنشاء ما يزيد عن 200 منطقة صناعية حرة لإقامة صناعات تصديرية، أي مناطق إنتاج من أجل التصدير بهدف جذب استثمارات القطاع الخاص إلى قطاع الإلكترونيات الحديثة والصناعات الفضائية؛ تتضمن هذه المناطق:

- خدمات البنية الأساسية الجذ متطورة .
- تسريع الإجراءات الجمركية.
- الإعفاء من رسوم الجمارك والضرائب على الصادرات .
- الإعفاء الكلي من رسوم الاستيراد لأغراض الإنتاج من أجل التصدير.

* - في عام 1985، أنفقت 13 شركة أمريكية تنتج أشباه الموصلات في ماليزيا، أكثر من 100 مليون دولار على تدريب القوى العاملة الماليزية.

¹-Van Vassenhove, op-cit, p.356.

²- عبد الفضيل، مرجع سابق، ص. 126 .

³- Ahmed Benbitour, "Les premiers pas dans le développement-Le cas de la Malaisie-", *Liberté*, N°5947, 12 /03/2012, p.07.

- إنشاء الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية¹ قصد توفير المعلومات الخاصة بالمزايا الاستثمارية، كما أنها مسؤولة عن كل الإجراءات الخاصة بالانطلاق في أي مشروع استثماري وفحص المشاريع الاستثمارية للتأكد من أنها تتماشى مع الخطة العامة للدولة، بالإضافة إلى العمل على ضبط نشاط الشركات متعددة الجنسيات.
- تكوين العمالة الماهرة²، فالاستثمار الحكومي الكبير في قطاع التعليم^(*) قد أتى ثماره بشكل كبير وشكل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية الباحثة عن العمالة الماهرة، حيث تضع ماليزيا تحت تصرف المستثمرين الخواص أيادي عاملة شابة ومدرية وعالية التأهيل، وهو ما أولته الحكومات الماليزية المتعاقبة أولوية قصوى، بدليل إنشاء وزارة للتخطيط وإنماء الموارد البشرية عام 1996، بهدف تكوين ما يعرف بـ "عمال المعرفة" (K-workers)، كما تعتبر خطوة تأسيس المعهد الماليزي للبحوث والتطوير في الميكروإلكترونيات منذ سنة 1984، نقطة الإنطلاق الفعلية نحو بناء اقتصاد المعرفة³.
- السماح للمستثمرين الأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق ملكية المشاريع عند قيامهم بتصدير ما نسبته 80% أو أكثر من إنتاجهم إلى الخارج.

وقد سمحت هذه الإجراءات بـ:

- تزايد دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الماليزي، بفضل التوجيه الأفضل له من طرف الحكومة نحو القطاعات المنتجة، حيث انتقلت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 39% سنة 1979 إلى 48.5% سنة 2003 وقد ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 20% عام 1980 إلى 57.2% عام 2003، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الاستثمارات في ماليزيا 44.6% عام 2011⁴. كما تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بـ 22 مرة منذ الاستقلال (سنة 1957) إلى غاية سنة 2010⁵.
- نجاح السياسة الماليزية القائمة على تشجيع الصادرات وتويعها، حيث وصلت نسبة الصادرات من المواد المصنعة بالنسبة لمجموع الصادرات إلى ما يزيد عن 82% سنة 2010⁶، الأمر الذي ساهم في تمكين ماليزيا من تجاوز الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997 وكانت حصيلة توجّه الدولة نحو

¹ - لعل رمضان، تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأثرها على النمو والتنمية في الدول النامية - دراسة تجربة كوريا الجنوبية وماليزيا، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010)، ص. 265.

² - الحسني، مرجع سابق، ص. 366.

* - تظهر الإحصائيات أنّ ما تنفقه ماليزيا على قطاع التعليم يبلغ نحو ثلاثة أضعاف ما تنفق على الجيش والدفاع، على سبيل المثال بلغت ميزانية التعليم الماليزية لسنة 2007 نحو 34.33 مليار رينجت أي حوالي 10.1 مليار دولار فيما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش نحو 13.36 مليار رينجت أي حوالي 3.93 مليار دولار .

³ - الحسني، مرجع سابق، ص. 370.

⁴ - Malaysia Investment Performance 2011 , 21/02/2012, on the website:

<http://www.mida.gov.my/env3/uploads/PerformanceReport/2011/Report.pdf>, date consulted: 12/12/2013, 21h:15mn.

⁵ - "L'entreprise africaine à la rencontre de l'Asie", Les Afriques, N°111, 11 au 17 Mars 2010, p.15.

⁶ - Loc-cit.

الصناعات ذات التقنية والتكنولوجيا العالية (High Tech) منذ مطلع التسعينات، ارتفاع صادرات ماليزيا من أقل من 5 مليار دولار عام 1980 إلى 100 مليار دولار عام 2002¹، وقد صنّفها تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 في المرتبة التاسعة ضمن أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، واحتلت مركزاً متفوقاً على كل من الصين وإيطاليا والسويد².

إنّ الجهود المبذولة من طرف الدولة، جعلت مناخ الاستثمار في ماليزيا جدّ محفّز للمنتجين الخواص المحليين والأجانب؛ ففي التقرير السنوي للبنك العالمي حول مناخ الأعمال لسنة 2013، احتلّت ماليزيا المرتبة 12 عالمياً من مجموع 185 دولة وهي مرتبة جد متقدمة . على سبيل المثال، نلاحظ من خلال معطيات الجدول الموالي أنّ ماليزيا تتفوّق على دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - ذات الدخل المرتفع- فيما يتعلّق بالمؤشرات المتعلقة بإنشاء مؤسسة.

جدول رقم 3: آجال إنشاء مؤسسة في ماليزيا مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (سنة 2013)

المؤشر	ماليزيا	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
الإجراءات (عدد)	3	5
الآجال (الأيام)	6	12
رأس المال الأدنى المسبق (%) من دخل الفرد)	0.0	13.3

Source: Groupe de la Banque Mondiale, Rapport Doing Business 2013, sur le site électronique: <http://français.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/Malaysia>, consulté le : 05/02/2013, 18h45mn.

من خلال ما أسلفنا ذكره، يتّضح أنّ دور الدولة المركزي في ماليزيا في إطار الرأسمالية الوطنية كان استشرافياً للمستقبل الاقتصادي عبر التخطيط الاستراتيجي والتكنولوجي، وهو ما سمح بالتصنيع والتشارك مع القطاع الخاص المنتج، وبقدر ما يسهم هذا الأخير في تحقيق التنمية الوطنية، يكون له أن يشترك في تحديد الخيارات وإقرار الاستراتيجيات والسياسات وتحقيقها، وبذلك يكون القطاع الخاص المنتج شريكاً رئيسياً للدولة.

تطمح ماليزيا للوصول بالمجتمع إلى مرحلة الإبداع والابتكار التقني، بما يؤهله لاحتلال مكانة مرموقة على الخريطة التكنولوجية العالمية، في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعه رئيس الوزراء

¹- عبد الحافظ الصاوي، "التجربة الماليزية"، 2011/10/10، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/books/pafes/182e830b-c699-41e5-89e6-C> »&« c103c1docff تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/10/21، 20:45د.

²- المرجع نفسه.

محاضير محمد(*) عام 1990 تحت شعار رؤية 2020 "Vision 2020" والتي تهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020¹.

من خلال دراستنا للتجربتين التنمويتين الآسيويتين الكورية الجنوبية والماليزية ومكانة القطاع الخاص المنتج في ظلّهما، يمكننا استخلاص ما يلي:

- أن الرؤية الفكرية الآسيوية لدور الدولة في عملية التنمية تقدّم خبرة مغايرة، حيث اضطلعت الدولة بدور مركزي، مرّن وفعال في قيادة الاستراتيجية التنموية الوطنية²، من خلال التدخّلات الإنتقائية التي تركّز على صناعة بعينها أو قطاع بذاته، بغرض دفع الاستثمارات والصادرات نحو المسارات المرغوبة مع إشراك كل الفاعلين (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الأحزاب السياسية...) في كسب وفاق حول هذه الاستراتيجية، وهو ما يمثّل البعد الديمقراطي في العملية التنموية³.
- أولت الدولة أهمية قصوى لتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات المنتجة، وفي مقدمتها الصناعة كمحرك للتنمية ومجسد للعصرنة، ومقابل تولي القطاع الخاص الاستثمار في القطاعات المنتجة، تعمل الدولة على تعزيز المشروعات العامة العملاقة في مجال البنية التحتية وتخصيص الموارد المادية والبشرية، خدمة للقطاع الخاص المنتج.
- الأهمية القصوى للاستثمار في تنمية الموارد البشرية، لخلق كوادر مؤهلة تأهيلا عاليا وفق الاستراتيجية المسطرة ويتوافق مع احتياجات المؤسسات الخاصة المنتجة⁴.
- رغم الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية والاندماج في الاقتصاد العالمي، غير أنّ ذلك تم بطريقة استراتيجية، انتقائية وبما يخدم أهداف التنمية الوطنية، مع اتّخاذ العديد من الإجراءات لحماية المؤسسات الخاصة المنتجة المحلية المستثمرة في بعض القطاعات الناشئة من المنافسة الأجنبية الشرسة⁵.

* - ولد محمد محاضير في 20 ديسمبر 1925 بولاية كيداه شمال ماليزيا، بدأ العمل السياسي عام 1946 عند التحاقه بمنظمة الملايو المتحدة، ثم برلمانيا عام 1974، ليعيّن وزيرا للتعليم ثم نائبا لرئيس الوزراء "حسين عون"، ثم وزيرا للصناعة والتجارة وبتاريخ 1981/07/16 أصبح محاضير محمد رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ الاستقلال ليعلن استقالته في 31 أكتوبر 2003.

¹ - محسن صالح، "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 جويلية 2012، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/25، 19 سا: 15د.

² - Groupe de la Banque Mondiale, Rapport Doing Business 2013 , op-cit.

³ - سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين، *الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين*. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2001، ص. 27.

⁴ - أحمين شفير، "آفاق الصناعة الجزائرية: عناصر تفكير"، ورقة مقدمة ضمن ندوة حول مسيرة الاقتصاد الجزائري خلال خمسين عاما، من تنظيم الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسير، الثلاثاء 11 ديسمبر 2012، ص. 20.

⁵ - المرجع نفسه، ص. 20.

- في كل هذا، تستند هاتين التجريبتين إلى منظومة فكرية قيمية (كونفوشيوسية في كوريا الجنوبية وإسلامية في ماليزيا)، تقدّس التعليم والعمل المتقن والتخطيط الدقيق¹ وتتنبذ الاستهلاك الترفي المقلّد المبني على الاستيراد مما ساهم في رفع المدخرات المحلية ومن ثم توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

ج- التجربة الإماراتية

تمثّل التجربة التنموية الإماراتية نموذجاً عالمياً في مجال التنمية الشاملة على كافة المستويات باعتبارها أحد النماذج الرائدة لدولة ريعية^(*) استطاعت التخطيط بحكمة لمرحلة "ما بعد النفط"، من خلال الجهود التي بذلتها لتكريس تنوّع القاعدة الإنتاجية وتنمية دور القطاع الخاص المنتج وتفعيل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ممّا يجعل منها تجربة تستحق الدراسة والتحليل لاستخلاص النتائج.

1-المسيرة التنموية للإمارات العربية المتحدة: تبنّت القيادة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد عام 1971، أسلوب التخطيط في إدارة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية واعتمدت الدولة سنة 1974 وثيقة الأهداف العامة الرئيسية للتنمية، والتي جاءت شاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

من أهم المبادئ التي تضمّنتها الوثيقة ما يلي:

- الهدف المحوري المحدد لمسيرة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، هو تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد.
- التأكيد على أهمية البحث العلمي في خلق كوادر قادرة على استيعاب تقنيات العمل عالي التكنولوجيا، بهدف تعويض الكفاءات الماهرة الوافدة².
- تحقيق رفاهية المجتمع كهدف أساسي للتنمية، وذلك بالتطوير المستمر لمستويات المعيشة على أساس من العدالة الاجتماعية، مع التأكيد على ضمان رفاهية الأجيال القادمة، بتوجيه قدر متزايد من الدخل للاستثمار في القطاعات المنتجة.

¹-Sid Ahmed Abdelkader, *Le développement Asiatique : Quels enseignements pour les économies arabes?Éléments de Stratégie de développement-le cas de l'Algérie*- Paris : Editions Publisud, 2004, p.56.

*- تلك الدولة التي تحسّل معظم إيراداتها من الخارج على شكل ريع.

²- وزارة الاقتصاد الإماراتي، "مسيرة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2003/2002-2001/2000"، نقلاً عن الموقع الإلكتروني :

<http://www.economy.gov.ae/Arabic/EconomicStatisticsreports/doclib/2002,2003,2001.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2013/01/11، 19:15د.

– تعزيز قدرات الاقتصاد القومي على الاعتماد الذاتي، وتغيير الهيكل الإنتاجي وتنويع أنشطته للوصول إلى أقصى زيادة ممكنة في الإنتاج الزراعي، وتخفيف الضغط على تزايد الحاجة إلى الاستيراد.

عكس معظم الدول النامية، تبنت دولة الإمارات المتحدة منذ تأسيسها نظام اقتصاد السوق ليكون للقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني، في حين اقتصر دور الحكومة على التخطيط لرسم السياسة الاقتصادية الكلية التي تعكس الاستراتيجية العامة للاقتصاد الحر. في هذا الإطار، أنشأ رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وزارة التخطيط، بهدف بناء اقتصاد حديث وقوي، يجعل من تنويع مصادر الدخل القومي هدفه الاستراتيجي.

في أولى سنوات قيام الاتحاد، كانت معظم الاستثمارات العمومية موجهة لإرساء البنية الأساسية وتأسيس قاعدة متقدمة من الخدمات، في حين وجهت الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات المنتجة¹ لتلبية حاجة البلاد من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، ومع تدهور أسعار البترول في ثمانينات القرن العشرين، تم التركيز على ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث شهد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة تحولات واضحة خلال العقود الثلاث الماضية، تمثلت في تطوره من اقتصاد يعتمد على سلعة واحدة -هي البترول-، إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وانفتاحاً.

في سنة 2010، أطلق نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رؤية إمارات 2021²، بعنوان " نريد أن نكون من أفضل دول العالم بحلول عام 2021"؛ من أبرز أهدافها :

- تعميق التنوع الاقتصادي للإمارات لتحقيق تنمية مستدامة أقل اعتماداً على الموارد النفطية، مما يستوجب تفعيل قطاعات استراتيجية جديدة، بهدف توجيه الطاقات نحو القطاعات المنتجة لتطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الإماراتي .
- نظام تعليمي من الطراز الأول يشجع المواطنين على النهوض بإمكانياتهم إلى أقصى حد، تحضيراً لاستبدال العمالة الوافدة بعمالة محلية مؤهلة.
- التركيز على ضرورة خلق بيئة أعمال ريادية، توظف مهارات الإماراتيين وتنمي قدرات جيل جديد من رواد الأعمال، وتشجعهم عبر حاضنات تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

¹ -"تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.dmuae.com/vb/showthread.php>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/02/20، 19:15د.

² - سلطان المنصوري، "اقتصاد الإمارات قوي وتجاوزنا الأزمة العالمية والديون الأوروبية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.alkhaleej.ae/portal/03ce2639-50F8-4dGd-81bb-9e47dGF239b1.aspx>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/15، 20:30د.

- تطوّر الإمارات اقتصادها إلى نموذج تعتمد التنمية فيه على المعرفة والابتكار، حيث لا بدّ من الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والأبحاث على مختلف مستويات الاقتصاد الإماراتي، لارتفاع بوتيرة الإنتاجية والتنافسية لتضاهي أفضل الاقتصادات العالمية.

كما أطلق نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في 15 جانفي 2012 مبادرة الاقتصاد الأخضر^(*) تحت شعار: "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة خلال الأعوام (2012-2021)"، لجعل الإمارات مركزا لتصدير المنتجات الخضراء والتكنولوجيات، بهدف التحوّل من عملية التنمية للوصول إلى المركز الأول على المستوى العالمي¹.

في هذا الصدد، تقرّر توجيه استثمارات القطاعين العام والخاص نحو تعزيز كفاءة استخدام الموارد لإنتاج سلع وخدمات خضراء، مع تشجيع الابتكارات التكنولوجية، بالإضافة إلى ضرورة تصحيح السياسات الضريبية والقطاعية، بما يضمن أن تكون الأسعار انعكاسا ملائما للتكاليف البيئية.

2- دور القطاع الخاص المنتج في ترسيخ التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة:

منذ انطلاقتها التنموية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة الانفتاح الاقتصادي المعتمدة على نظام السوق، والسعي الدائم لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية² مع أولوية القطاعات المنتجة، بهدف تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وتقليل اعتماده على الريع النفطي.

في هذا السياق، تشهد القطاعات غير النفطية تطوّرًا سريعًا وملحوظًا، نظرا للأهمية التي توليها لها الدولة، وهو ما تؤكد معطيات الجدول الموالي:

* - يقصد به الانتقال من الاقتصاد الافتراضي المبني على أساس العقارات والمضاربات المالية واستنزاف الموارد، إلى الاقتصاد المستدام والاستثمار المنتج الذي يخلق فرص عمل جديدة ويحدّ من التلوّث البيئي والاحتباس الحراري؛ فهو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية يتناقض مع نموذج "الاقتصاد الأسود" القائم على الوقود الحجري مثل الفحم، البترول والغاز الطبيعي، كما عرّفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره: «اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه، بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجي».

¹ - موشيه تردمان، "إطلاق مبادرة الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://arab-bia.com/index.php/ar-AA/2011-12-29-18-22-54/item/82->، تم الاطلاع عليه بتاريخ:

2013/01/15، 21:30.

² - محمد سعيد عميرة، "اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"، ص.02، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.sertcic.org/jecd-articles/ARTO2020101-2.Pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/08، 17:30.

جدول رقم 4: تطور مساهمة القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (1975-2010)

القيمة: مليار درهم

البيان	1975	1985	1991	2000	2010
الناتج المحلي الإجمالي	39.6	101.9	125,2	242	977,3
الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية	13.2	57.2	71,4	160	670,5
مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي	%33.5	%56,2	%57,02	%66,1	%68,6

المصدر: وزارة الاقتصاد الإماراتي، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات 1992، 2001، 2011، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.economy.gov.ae/Arabic/EconomicStatisticsReports/DocLib/Forms/AllItems.aspx>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/08، 17:50.

نلاحظ من خلال أرقام الجدول تضاعف نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في ظرف 25 سنة فقط، حيث انتقلت من %33.5 سنة 1975 إلى %66.1 سنة 2000، لتبلغ %68,6 سنة 2010. كما نلاحظ نسبة النمو المذهلة للناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية، من حوالي %30 خلال العشرية (1975-1985) إلى أزيد من %400 خلال العشرية (2000-2010)؛ نتيجة لذلك، تعتبر الإمارات العربية المتحدة أقل الدول اعتمادا على البترول بين دول مجلس التعاون الخليجي، رغم كبر حجم صادراتها البترولية والتي تجاوزت 100 مليار دولار سنة 2007¹.

لقد لعب القطاع الخاص المنتج دورا واضحا في تعزيز تنوع الاقتصاد الإماراتي، حيث ساهم بحوالي %67 من الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية في عام 2006²، ليبلغ نسبة %90 سنة 2012؛ هذا الدور المتنامي للقطاع الخاص المنتج، أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الصادرات من %4 سنة 1986 إلى حوالي %42 من إجمالي الصادرات عام 2007، كما كان من بين أبرز أسباب عودة الانتعاش الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بعد الآثار السلبية

¹ - وزارة الاقتصاد الإماراتي، "التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2007"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.economy.gov.ae/Arabic/EconomicStatisticsReports/DocLib/2007.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/26، 18:30.

² - وزارة الاقتصاد الإماراتي، "التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011"، مرجع سابق.

للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (ابتداء من سنة 2008)^(*)؛ فرغم التحديات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية، حقق الاقتصاد الإماراتي غير النفطي نمواً قدره 8.9% سنة 2009 وقد شكّلت القطاعات غير النفطية ما نسبته 71.6%، مقابل 66.5% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2008، وتتمثل أهم الصادرات الإماراتية غير النفطية في: السفن (سفن إرشاد ضوئي، سفن إطفاء الحرائق...)، الإسمنت، المنتجات الخشبية والمعدنية (الأبواب، النوافذ، براميل الألمنيوم...)، البلاط، أسلاك النحاس، المواد الغذائية (الشكولاتة، العصائر...) وغيرها¹.

وعليه، نتيجة للجهود المكثفة التي بذلتها الدولة في مسيرتها التنموية، برزت القطاعات غير النفطية كركيزة هامة في عملية التنمية الاقتصادية ولعبت دوراً هاماً في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لاتباع الدولة لسياسة تنويع مصادر الدخل في مجال القطاعات الإنتاجية، فقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 250 مرة في ظرف 39 سنة فقط، لتنتقل قيمته من 5 ملايين درهم عام 1972 إلى 1248 مليار درهم سنة 2011².

3- دور الدولة في دعم القطاع الخاص المنتج في الإمارات العربية المتحدة:

لقد جاء توسّع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد والدور المتنامي للقطاع الخاص في القطاعات المنتجة، على خلفية السياسات والاستراتيجيات التي طبقتها الحكومة والتي ركّزت بصورة أساسية على تطوير القطاع الخاص المنتج وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، من خلال:

- إنشاء مراكز أبحاث ودوائر دراسات مستقلة وأخرى تابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية، تقوم بدور فعال في دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الحلول لها، كما تتولّى عملية الاستشراف وتحديد أولويات التنمية³ ووضع الخطط والبرامج لضمان الاستخدام الأفضل لموارد

* - تعود بداية الأزمة إلى أوت 2007، فيما سمّي بأزمة الرهن العقاري، حيث توسّعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض لعدد كبير من الأسر الأمريكية من ذوي الدخل المتواضع لتمويل شراء سكنات دون ضمانات كافية، وهو ما أثر سلباً على قدراتها المالية، ممّا أدّى إلى إفلاس حوالي 120 مؤسسة مالية أمريكية من أهمّها مؤسستي ليمان براذرز وميريل لينتش وقد قدّرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في جويلية 2008 بحوالي 435 مليار دولار.

كان القطاع المالي والمصرفي في الإمارات من أكثر القطاعات التي تعرضت للانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، ما أثر بشدة على المشاريع الإعمارية، حيث بلغت قيمة المشاريع الإعمارية الملغاة 260 مليار دولار تقريباً، حسب البيانات الصادرة عن شركة "إعمار" العقارية ومؤسسة "مورغان ستانلي" ومصرف "إتش إس بي سي".

تركزت الإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات للتعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، في جملة إصلاحات اقتصادية ونقدية وتسهيلات مالية تمثلت أبرزها بضمان الودائع لدى كافة البنوك التي لديها عمليات كبيرة في الإمارات وتوفير تسهيلات لدعم السيولة بقيمة 120 مليار درهم موزعة على تسهيلات وزارة المالية والمصرف المركزي مما أدى إلى تحسن وضع السيولة لدى البنوك.

¹ - إحصائيات المركز الإماراتي للإحصاء، نقلاً عن موقعه الإلكتروني :

² - <http://www.uaestatistics.gov.ae/Home/tabid/38/Default.aspx#> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/02/25،

18:صا:25د.

³ - "تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مرجع سابق، ص.4.

³ - عبد الرزاق فارس الفارس، "مراكز البحوث وصناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة"، ورقة مقدمة في إطار ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، تونس: المعهد العربي للتخطيط، 6-8 ماي 2003، ص.03.

المجتمع، المادية والبشرية، مع توظيف عاملي الابتكار والإبداع في التخطيط للمشاريع المستقبلية، ومن أهم هذه المراكز: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبو ظبي) ومركز دعم اتخاذ القرار (دبي).

– إنشاء المناطق الحرة لدعم الصادرات وما تمنحه من امتيازات للقطاع الخاص المنتج، من خلال تطبيق تعريفه مخفضة على الواردات اللازمة لأنشطته والتي يتم تخليص حوالي 90% منها إلكترونياً، إضافة إلى غياب ضرائب أرباح الأعمال وضرائب الدخل الشخصي في تلك المناطق، ما يجعلها تساهم بأكثر من 80% من الصادرات غير النفطية¹.

– الدور الفعال لسياسات سوق العمل في انتقاء العمالة الوافدة(*) ذات المهارات الفنية العالية لمقابلة احتياجات القطاع الخاص المنتج، في ظل النمو المتسارع لنشاطاته، كما تبنت الدولة عدة برامج تعزز مشاركة القوى العاملة المواطنة وتطور قدراتها، إلى جانب زيادة الكفاءة والمرونة والإنتاجية في سوق العمل، ليكون اقتصاد الإمارات اقتصاداً معرفياً عالي الإنتاجية بقيادات مواطنة.

– لعبت السياسة المالية دوراً هاماً في تهيئة المناخ المناسب لممارسة القطاع الخاص المنتج لنشاطاته، حيث تبنت الدولة سياسة توسعية ركزت على ضخ مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية في ترقية البنية التحتية، التي تشكل منطلقاً لأي تخطيط تنموي استراتيجي من أجل خلق الفرص للقطاع الخاص المنتج وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال².

– لعب الإطار التنظيمي والقانوني دوراً أساسياً في تشكيل المناخ الملائم لتحفيز نشاطات القطاع الخاص المنتج، من خلال تخفيض القيود وتقليص الإجراءات وسن القوانين الفاعلة، مما قلل من التكاليف المالية والزمن المطلوب لإنجاز نشاطاته، وقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 26 عالمياً من مجموع 185 دولة في التقرير السنوي للبنك العالمي حول مناخ الأعمال لسنة 2013³ وهي مرتبة متقدمة.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بمؤشرات إنشاء مؤسسة، نلاحظ أنّ الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة 22 عالمياً، لتتقارب بل وتتفوق في بعض المؤشرات ذات الصلة، على العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، مثلما هو موضح في الجدول الموالي:

1- عبد الحميد مرغيت، عبد المالك بوركوة، "تجربة الإمارات العربية المتحدة في ترسيخ التنوع الاقتصادي"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجيل: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 20/21 نوفمبر 2011، ص. 481.

* - أهم ما يميز سوق العمل في الإمارات هو أنّ العمالة الوافدة تمثل الشريحة الأعظم في سوق العمل في القطاع الخاص بنسبة 91% من قوة العمل مقارنة بالعمالة المواطنة التي تتركز في القطاع العمومي.

2- مرغيت، بوركوة، مرجع سابق، ص ص. 482-483.

3- Groupe de la Banque Mondiale, Le Rapport Doing Business 2013, op-cit.

جدول رقم 5: آجال إنشاء مؤسسة في الإمارات العربية المتحدة مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (سنة 2013)

المؤشر	الإمارات العربية المتحدة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
الإجراءات (عدد)	6	8	5
الآجال (الأيام)	8	23	12
رأس المال الأدنى المسبق (% من دخل الفرد)	0.0	72.3	13.3

Source: Groupe de la Banque Mondiale, Le Rapport Doing Business 2013, op.cit.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن الإمارات العربية المتحدة تتفوق من حيث كل المؤشرات على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين أنها تتقارب إلى حد كبير من حيث عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مؤسسة مع ما هو معمول به على مستوى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بل وتتفوق عليها فيما يتعلق بالآجال اللازمة لإنشاء مؤسسة ورأس المال الأدنى الواجب تسبيقه كنسبة من دخل الفرد.

وعليه، يتضح من خلال العرض السابق أنّ ما تحقق من مكتسبات تنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لم يكن سببه توفر الموارد الطبيعية فحسب، بل كان وراءه أيضاً تصميم وإرادة وحسن إدارة في توظيف الموارد في إطار أهداف واضحة، فقد حرصت قيادتها منذ تأسيس اتحاد الدولة، على استخدام عائدات الموارد النفطية في إرساء بنية تحتية جد متطورة توفر كل متطلبات العملية الإنتاجية، شكّلت عامل جذب عزز مكانتها وأهلها لتكون مقراً لكبرى الشركات العالمية، ومقصداً لرجال الأعمال ووجهة سياحية متميزة.

خلاصة الفصل الأول

ركّزنا ضمن محتويات هذا الفصل على توضيح المفاهيم الأساسية الواردة في عنوان بحثنا، وذلك قصد تحديد الإطار النظري للدراسة موضوع المذكرة، وقد توصلنا إلى أنّ التنمية وفق الفكر التنموي الحديث ليست عملية اقتصادية بحتة، إنّما هي ظاهرة شاملة تتكامل فيها مختلف جوانب الحياة من اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية، حيث ظهرت في أواخر الستينات مقاربات جديدة لموضوع التنمية فصلت بين مفهومي النمو والتنمية، خاصة أن النمو المستمر لم يؤدّ في عدد من البلدان النامية إلى تحقيق الرّفاة الاجتماعي.

في ستّينات القرن العشرين، تبنّت معظم الدّول النّامية في إفريقيا وآسيا مع حصولها على استقلالها السّياسي من الدّول المستعمرة ورغبتها في تحقيق النّمية الاقتصادية والاجتماعية السّريعة، استراتيجية تنموية تمثّلت في الاعتماد بالدرجة الأولى على القطاع العام في العملية التنموية.

حيث شهد عقد السبعينات زيادة كبيرة في عدد شركات هذا القطاع، ولم يُر دور للقطاع الخاص في النّمية في الدّول النّامية إلّا بعد تعرّض خططها الإنمائية وزيادة حدّة مشكلات القطاع العام منذ السبعينات، والضغوطات التي تعرّضت لها اقتصاديّاتها بفعل أزمة الديون خلال عقد الثمانينات، ممّا اضطرّ هذه الدّول إلى تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة انطلاقاً من تبنّي برامج الخصخصة وهي سياسة تهتم بتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالدور الأساسي في الإنتاج والازدهار الاقتصادي، بهدف تخفيض الأعباء المالية للدولة التي تسببها شركات القطاع العام الخاسرة والسعي لتحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال اعتماد أكبر على القطاع الخاص المنتج في عملية التنمية. ليتولّى تنمية القطاعات الإنتاجية وخلق قيم مضافة للاقتصاد وكذا العمل على خلق مناصب شغل، شريطة أن يكون دور الدولة مسانداً ومحفزاً لتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات المنتجة.

وعليه، مقابل تولّي القطاع الخاص الاستثمار في القطاعات المنتجة، تعمل الدولة على تعزيز المشروعات العامة العملاقة في إرساء بنية تحتية جد متطورة، توفّر كل متطلبات العملية الإنتاجية وتخصيص الموارد المادية والبشرية التي تشكّل منطلقاً لأي تخطيط تنموي استراتيجي، من أجل خلق الفرص للقطاع الخاص المنتج وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال، وهو ما أثبتته التجارب التنموية لكل من كوريا الجنوبية، ماليزيا والإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثاني:

نشأة القطاع الخاص المنتج وتطور مكانته في ظل
الاستراتيجية الجزائرية للتنمية وتطبيق الاصلاحات الهيكلية
في الجزائر (1962-1999).

تبنّت الجزائر غداة استقلالها استراتيجية تنمية قائمة على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي في ظل نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية، وبالنظر لفشل هذه الإستراتيجية في تحقيق أهدافها شرعت القيادة السياسية منذ مطلع الثمانينات في عملية استهدفت إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية؛ ومع استمرار تدهور أداء مؤسسات القطاع العام عقب فشل عملية إعادة هيكلتها، تم اعتماد جملة من الإصلاحات تتبنّى نظام التخطيط اللامركزي مع اللّجوء إلى بعض ميكانيزمات اقتصاد السوق لتوجيه النشاطات الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال منحها الاستقلالية القانونية والمالية والعضوية، ليشهد الاقتصاد الوطني تحولات عميقة مطلع التسعينات متأثراً بالضغط الداخلي الناجم عن مخلفات الازمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات وأحداث أكتوبر 1988 وكذا إلزامية الإصلاحات الاقتصادية التي تتعلق أساساً بتوسيع نشاطات القطاع الخاص واحترام الملكية الخاصة، وبفعل الضغط الخارجي للمؤسسات المالية الدولية كشرط لكل مساعدة تقدمها للجزائر.

سنتطرق من خلال أول مباحث هذا الفصل، إلى أصول رأس المال الخاص الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي وفقاً لنتائج دراستي كل من الباحثين جيلالي اليابس وجون بينيف، في حين أننا سنخصّص مبحثه الثاني لدراسة مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل الاقتصاد الموجه والاستراتيجية الجزائرية للتنمية من خلال الخطاب الرسمي ومن خلال حصيلة تقييمية لتطبيق قوانين الاستثمار خلال ذات المرحلة، أما المبحث الثالث، فسندرس من خلاله مكانة القطاع الخاص المنتج خلال مرحلة التسعينات، من حيث النصوص القانونية ثم من حيث حصيلة تطبيقها، وفي الأخير ملخّص للفصل يلمّ بأبرز ما درسناه من خلاله.

المبحث الأول: نشأة القطاع الخاص الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي

سننتظر من خلال هذا المبحث إلى دراسة أصل رأس المال الخاص في الجزائر، مما يقودنا بالضرورة إلى البحث عن الأصول الاجتماعية والمهنية للفئات الاجتماعية المالكة له وكيفية حصولها عليه، والأهم من هذا معرفة مدى قابليتها لتحويل نشاطاتها الاقتصادية إلى النشاطات المنتجة وبالتالي المساهمة في التشغيل وتكوين القيمة المضافة بصفة خاصة، مما سيعطينا فكرة عن مساهمتها المستقبلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهو ما سنتناوله بالدراسة والتحليل من خلال المبحث الأول لهذا الفصل.

المطلب الأول: أصول رأس المال الخاص وأرباب العمل الصناعيين في الجزائر وفقا لنتائج دراسة جيلالي اليابس

في دراسته المتعلقة بالرؤسما للخاص وأرباب العمل الصناعيين في الجزائر (1962-1982) انطلق جيلالي اليابس^(*) من تأكيد نتائج تحقيقات الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي^(**)، فيما يتعلق بالمصدر الحضري لغالبية رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي الخاص¹، نتيجة لانبثاق البرجوازية الصناعية الجزائرية عن البرجوازية التجارية التي كانت نشيطة خلال سنوات الاستعمار الفرنسي. توصل اليابس إلى نتيجة مفادها أن المؤسسات الصناعية المملوكة من طرف الجزائريين خلال المرحلة الاستعمارية، لم تكن ذات ثقل على مستوى الإنتاج الصناعي للبلاد²، بسبب قلّة عددها وتواضع حجمها ووسائل الإنتاج المستخدمة، ناهيك عن خضوعها إلى منافسة شديدة من طرف المنتجات الفرنسية؛ بالمقابل فإنّ عددا كبيرا من الجزائريين استثمروا أموالهم في القطاع التجاري.

* - باحث في علم الاجتماع وأستاذ في العلوم السياسية بجامعة الجزائر، من مواليد 1948/01/01 بمدينة سيدي بلعباس، عيّنه سنة 1990 مديرا لمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، ثم وزيرا للجامعات في جوان 1991، ثم مديرا للمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة (INSEG) سنة 1993، أشرف على العديد من الدراسات حول القطاع الصناعي الخاص، القطب الصناعي بعنابة - الحجار والحاجيات من التشغيل الصناعي في إطار الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي، التي التحق بها عام 1971 حيث أشرف خلال عشر سنوات على إحدى أكبر الدراسات التي تبناها هذا المركز الأكاديمي والمعنونة بـ "القطاع الخاص في الجزائر"، كما أشرف على دراسة استشرافية تحت عنوان "جزائر 2005" لم تنشر بشكل مباشر، اغتيل في 16 مارس 1993.

** - أنشئت الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي (A.A.R.D.E.S) سنة 1963، اهتمت بإعداد دراسات متعلقة بمواضيع الديمغرافيا، السكان، التخطيط العائلي، التنمية المحلية، التشغيل، تقييم المؤسسات المحلية، التهيئة العمرانية والتنمية الزراعية، أعدت تحقيرا حول القطاع الصناعي الخاص سنتي 1975 و1980.

¹- Djilali Liabes, *Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982, propositions pour l'analyse de couches sociales en formation*. Alger : Centre de recherche en Économie Appliquée, 1984, p.239.

² - Ibid, p.91.

أكد الباحث أن عملية تحوّل الرأسمال التجاري إلى رأس مال صناعي لن تتحرر إلا بعد سنة 1962، خاصة عقب صدور قانون الاستثمار لسنة 1966، ليستمرّ الرأسمال التجاري للجملة في مرافقة نمو الرأسمال الصناعي^(*)، ممّولا في 50% من الحالات المؤسسات الجديدة¹.

جدول رقم 6: مساهمة الرأسمال التجاري، الحرفي والصناعي في إنشاء المؤسسات الصناعية الخاصة في الجزائر.

	من سنة 1900 إلى 1954	من سنة 1955 إلى 1962	من سنة 1963 إلى 1965	من سنة 1966 إلى 1971	المجموع
التجارة	42.6 %	42.5 %	63.1 %	64.4 %	59.5 %
الحرف	21.3 %	25 %	7 %	15.1 %	15.2 %
الصناعة	14.6 %	16 %	14.3 %	10 %	11.8 %

Source :Liabes, *op-cit*, p.254.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول هيمنة رأس المال التجاري على رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة خلال مرحلة الستينات والنصف الأول من عقد السبعينات، حيث أنّ ثلثي (3/2) المقاولين الصناعيين كانوا تجارا سابقا (أغلبهم تجار جملة)² وهو ما أرجعه الباحث إلى تخلف القطاعات الأخرى وافتقارها للموارد اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي، فالرأسمال التجاري-خاصة ما بين سنتي 1962 و1970^(**) - كان تقريبا الشكل الوحيد للرأسمال الموجود والذي يملك قدرات التنظيم والمعارف اللازمة في ميدان الصناعة، بفضل شبكات العلاقات التي نسجها خلال المرحلة الاستعمارية وتحكّمه في منافذ التوزيع، كما أنّه الشكل الوحيد لتراكم الرأسمال المسموح به في ظل الاحتلال الفرنسي وحتى بعد الاستقلال إلى غاية صدور قانون الاستثمار لسنة 1966، الذي شكّل علامة تحوّل الخطاب السياسي حول الملكية الخاصة عن طريق رفع الحواجز لانتقال الرأسمال التجاري إلى رأسمال صناعي³.

يؤكد الباحث أنّه انطلاقا من سنة 1970 سينشكّل رأسمال صناعي مستقل قائم على التمويل الذاتي، سيتوجّه نحو فروع أكثر مردودية لتحقيق أكبر الأرباح (من قطاع النسيج نحو الصناعات المطاطية، من الصناعات الغذائية إلى مواد التجميل، من صناعة الأحذية إلى الأمن الصناعي) مستغلا

* - عدد التجار الذين استثمروا خلال سنتي 1968 و1969 يعادل بالتقريب 50% من عدد التجار الجزائريين الذين استثمروا في الصناعة خلال 70 سنة (1970-1900).

¹ - سيد علي ملود، *تمثّلات عمال القطاع الصناعي الخاص الواقع المهني-دراسة حالة لمؤسسة صناعة الأحذية - مانوكا - بومرداس-*، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004/2005)، ص.62.

² - Liabes, *op-cit*, p.239.

^{**} - كان تطوّر رأسمال التجاري إلى غاية سنة 1966 سريعا، بفعل التوجه نحو الاستيراد في ظل عجز كميات الإنتاج عن سدّ حاجيات البلاد، حيث وصل عدد التجار إلى 180.000 تاجر وحرفي. المصدر: ملود، مرجع سابق، ص.69.

³ - Liabes, *op-cit*, p.96-97.

إما تراجع أو حتى الغياب التام للقطاع العمومي في هذه الفروع¹. من جهة ثانية، اعتبر الباحث أنّ القطاع الخاص في الجزائر ريعي، يدين بوجوده للدولة (رغم أن الخطاب السياسي والإيديولوجي آنذاك كان مناهضا للبرجوازية ومعاديا لليبرالية)، فالدولة هي المحرك للسوق المحلي منذ الاستقلال، من خلال المبادرة بالعديد من الاستثمارات المعتبرة التي تتطلب خلق مناصب شغل وتوزيع الأجور، كما طبقت سياسة حمائية في مجال التجارة الخارجية (تقييد الاستيراد) وتدعيم الأسعار بهدف حماية السوق الوطنية ومنحت مساعدات واسعة للأعضاء السابقين في جيش وجهة التحرير الوطني، مع العمل على توفير السلم الاجتماعي من خلال قمع الحركة النقابية²؛ بالتالي فإنّ الدولة قد ساهمت عبر سياساتها في تحوّل الرأسمال التجاري نحو المجال الصناعي.

كما استخلص الباحث أنّ شبكة العلاقات تلعب دورا بارزا في نجاح مشاريع القطاع الخاص، من خلال البحث عن حلفاء داخل أجهزة الدولة - رغم أن البرجوازية الجزائرية تعتبر أنّها خارج الحقل السياسي (apolitisme)³ - حيث أن هذه السياسة التحفيزية للقطاع الخاص تقف وراءها عناصر برجوازية فازت بمواقع في الحكم مكنتها من خدمة مصالح الرأسمال الخاص⁴.

وبالرغم من أحقية هذا التحليل من وجهة النظر الإقتصادية، فعمليات دعم الأسعار والتوزيع الاجتماعي غير العقلاني التي مارسها النظام الحاكم في تلك المرحلة تقيد القطاع الخاص بشكل غير مباشر، غير أنّه من زاوية التحليل السياسي فهذا لا يعني بأنّ النظام الحاكم آنذاك كان يسعى إلى تحفيز القطاع الخاص، حيث أنّه وضع بالمقابل العديد من القيود على تطور القطاع الخاص⁵، لمنع اكتسابه قوة اقتصادية تمكّنه من تهديد مراكز القرار السياسي في الدولة.

المطلب الثاني: الأصول الاجتماعية والمهنية للمقاولين الجزائريين الخواص وفقا لنتائج دراسة جون بينيف

ضمّن جون بينيف (Jean Peneff) كتابه "الصناعيون الجزائريون" (Les Industriels algériens) الصادر سنة 1981، نتائج دراسة ميدانية أجراها على مستوى منطقة الجزائر العاصمة شملت 220 مؤسسة صناعية(*) تأسست خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1971،

¹ - Liabes, op-cit, p.93.

² - Ibid, p.95.

³ - Ibid, p.252.

⁴ - Ibid, p.95.

⁵ - عكاش، مرجع سابق، ص.137.

* - باستثناء مقاولي قطاع البناء والأشغال العمومية، بسبب نقص المعلومات عنهم ولكونهم لا يملكون في الغالب مقرا اجتماعيا بفعل تنقلاتهم المستمرة إلى ورشات العمل، كما استثنى أيضا قطاع المناجم وإنتاج الطاقة.

تشغل 8 عمال كحد أدنى¹، وتكون أغلبية رأس المال مملوكة من طرف جزائريين، مع العلم أن هذه العينة كانت تمثل حوالي ربع (4/1) المؤسسات الصناعية التي تجاوز عدد عمالها 10 عمال والتي كانت تقدر آنذاك بـ 1100 مؤسسة². بعد تتبع المسار الاجتماعي لعينة من المقاولين الجزائريين الخواص المقدّر عددهم بـ 250 مقاولا توصل جون بينيف إلى تحديد الفئات التالية:

1- فئة المقاولين الذين كانوا مفاوضين تجاريين قبل الاستقلال (Anciens Négociants)

تضم هذه الفئة 60 مقاولا، كانوا تجارا بالجملة أو مستوردين أو مورعين لمنتجات أوروبية، أو منتجين لبعض المواد الصناعية. كانت نشاطاتهم تتركز في الجنوب والجنوب الشرقي للوطن³، كونها مناطق تساعد على التبادل التجاري وكانوا يعتمدون في تجارتهم على المقايضة. فضلوا شراء ورشات صناعية ومحلات تجارية في المدن الكبرى في السنوات الأخيرة من الاحتلال الفرنسي للجزائر⁴ - حينما كانت الظروف تساعد على ذلك -.

ابتداء من منتصف الستينات، وبعد تأكدهم من الاستقرار السياسي وكذا التشجيعات الممنوحة للاستثمارات الخاصة المنتجة في إطار قانون الاستثمار الثاني الصادر سنة 1966، بدأ توجيههم نحو النشاطات الصناعية ذات التكنولوجيا البسيطة والأرباح السريعة - مثل صناعة المواد الغذائية غير الأساسية التي لا تستثمر فيها الدولة كصناعة العلك ابتداء من سنة 1965⁵ - مما يقلل من درجة المخاطرة. ما يميز مقاولي هذه الفئة، أنهم رغم تحويل نشاطهم، مازالوا يتصرفون وفق ذهنية التاجر الذي يهتم بفتح محلات تجارية أكثر من فتح مصانع.

2- فئة المقاولين الذين كانوا تجارا وحرفيين وأجراء قبل الاستقلال

تشمل هذه الفئة 94 مقاولا كانوا تجارا وحرفيين وأجراء قبل الاستقلال (لكنهم ليسوا عمال مصانع) اعتمدوا بالدرجة الأولى على نظام العمل العائلي، هم ينحدرون من عائلات من المزاب (منطقة غرداية) وكذا منطقة القبائل ويعرفون بالتجار المتجولين. إن أساليبهم المتنوعة في التجارة، سمحت لهم بتكوين ثروة كبيرة خلال الفترة الممتدة من سنة 1930 إلى سنة 1960، وجدوا صعوبة في تشغيلها في قطاع التجارة وهذا لسببين هما:

¹-Jean Peneff, *Industriels algériens*. Paris : Editions du CNRS, 1981, p.31.

² - ملود، مرجع سابق، ص.71.

³-Peneff, *op-cit*, p.49.

⁴ - *Ibid*, p.62.

⁵-*Ibid*, p.45.

1. التخوّف من تأميم قطاع التجارة¹.

2. أنّ هذا القطاع بدأ يعرف في تلك الفترة تشبّعاً نسبياً وبالتالي فإنّ أرباحه لم تعد مشجّعة

مقارنة بأرباح القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تخوّفهم من وضع ثروتهم في البنوك.

نتيجة لهذين السببين من ناحية، وبفضل ما تملكه هذه الفئة من رؤوس أموال ومستوى تعليمي^(*) من ناحية ثانية، والتشجيعات الممنوحة من طرف الدولة للرأسمال الوطني الخاص ابتداء من سنة 1966 - بصور قانون الاستثمار الثاني-، دخلت هذه الفئة مجال الاستثمار الصناعي - خاصة إنتاج المواد الغذائية التي كانت تستورد من فرنسا - وهذا بخلق وحدات صغيرة يمولها رأس المال التجاري، كما اتجهوا إلى الخارج للتعاقد مع أصحاب مصانع مشابهة في ألمانيا، إيطاليا وفرنسا واستفادوا من تجاربهم في التسيير وعملوا على أن تشمل العقود المساعدة التقنية لفترة معينة، مقابل شراء الآلات والمواد الأولية والنصف مصنعة الضرورية لوحدهم الإنتاجية من تلك الدول.

3- فئة المقاولين الذين كانوا عمال مصانع سابقا

تشمل هذه الفئة 63 مقاولا كانوا عمال مصانع لدى المعمرين أو عمالا مغتربين^(**)، وبالتالي كانوا مؤهلين للقيام بأعمال صناعية بفضل ما تعلّموه من الصناعيين الأوروبيين^(***)، ممّا مكّنهم منذ سنوات الاستقلال الأولى، من تولّي تسيير المصانع المهجورة من طرف المعمرين² أو التي اشتروها منهم اعتمادا على المدخرات العائلية. رغم إمكانياتهم المالية المتواضعة، إلّا أنّهم كانوا يعرفون كيف يسايرون القوانين ممّا سمح لهم بتبوّء مكانة في الاقتصاد الوطني والمحافظة عليها بفضل التوسّع الذي أحرزوه³.

عموما، توصّلت دراستي الباحثين جيلالي اليابس وجون بينيف إلى نتيجة مفادها الأصل التجاري - الحضري لرأس المال الصناعي الخاص الجزائري.

¹ - Peneff, op-cit, p.138.

^{*} - 12% منهم فقط لم يدخلوا المدارس في حين أنّ نصفهم تابع الدراسة حتى المرحلة الثانوية أو درس بالمراسلة.

^{**} - خاصة المنحدرين من منطقة القبائل الذين اكتسبوا تجربتهم في المصانع الفرنسية.

^{***} - أوضحت إحصائيات سنة 1976 أن هناك حوالي 4000 صاحب عمل من هذا النوع. المصدر: زوزي، مرجع سابق، ص.103.

² - Peneff, op-cit, pp.93-94.

³ - مرازقة، مرجع سابق، ص.21.

المبحث الثاني: مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه والاستراتيجية الجزائرية للتنمية 1962-1989

سننتظر من خلال أول مطالب هذا المبحث، إلى مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل الاقتصاد الموجه والاستراتيجية الجزائرية للتنمية انطلاقاً من أسس ودعائم هذه الاستراتيجية، كما سنقوم بدراسة تحليلية ونقدية لتوزيع الاستثمارات العمومية في ظل المخططات التنموية، لنخصص المطلب الثاني لدراسة مكانة هذا القطاع في ظل المواثيق الرسمية وقوانين الاستثمار والتي تعكس جانباً هاماً من الخطاب الرسمي، في حين أفردنا المطلب الثالث لدراسة مساهمة القطاع الخاص المنتج في النشاط الاقتصادي، عبر دراسة مساهمته في التشغيل وخلق القيمة المضافة.

المطلب الأول: أسس ودعائم الاستراتيجية الجزائرية للتنمية.

تبنت الجزائر غداة استقلالها النهج الاشتراكي للتنمية القائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي- في ظل نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية- من أجل تحقيق التنمية الشاملة بوصفه وسيلتها المفضلة لتحقيق العدالة الاجتماعية¹، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ورثتها البلاد عن الفترة الإستعمارية.

إن اختيار النهج الاشتراكي في التنمية يجد مبرراته بالدرجة الأولى، في طموحات سياسية- مصلحة وهو ما يؤكده أستاذ الاقتصاد الألماني ريغمار أوستركامب Rigmar Osterkamp ، حيث أن الطبقة المسيّرة للاقتصاد والسياسة بعد الاستقلال، المتكوّنة من قداماء المجاهدين الذين استفادوا من امتيازات ومصالح معينة ومن مناصب شغل هامة مباشرة بعد الاستقلال، لا يمكن الحفاظ على استمرارها أو حتى الوصول إليها في ظل اقتصاد السوق، الذي يعطي أهمية أكبر للكفاءة والقدرات الفردية، وبالتالي فإن حماية هذه المصالح تستلزم إقامة نظام اقتصادي وسياسي يخالف مبادئ السوق² ونتيجة لتصعيد حركات التحرّر واستقلال الشعوب خلال ستينيات القرن العشرين، أصبحت الأنظمة السياسية المختارة عبارة عن أنظمة شعبية، لأن كل بلد حديث الاستقلال يريد كسر العلاقات التقليدية بينه وبين نظام البلد الذي استعمره، ولكون البلدان الاستعمارية هي بلدان رأسمالية، فإن البلدان المستقلة حديثاً وجدت في النظام الاشتراكي ملجأ يحقق طموحاتها.

¹- نصت المادة 11 من الأمر رقم 97-76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جريدة رسمية، عدد 94، صادر بتاريخ 24 نوفمبر 1976، على مايلي: "تتوخى الاشتراكية تحقيق تطور البلاد، و تحويل العمال و الفلاحين إلى منتخبيين واعين و مسئولين، ونشر العدالة الاجتماعية، وتوفير أسباب تفتح شخصية المواطن".

²-Rigmar Osterkamp , "Apropos des reformes : Le cas de l'Algérie", *Revue EL NAQD*, N°07, Alger, 1994, p.46.

أغلق انقلاب 19 جوان 1965- الذي قاده العقيد هواري بومدين ضدّ الرئيس بن بلة - فترة الاشتراكية المسمّرة ذاتيا ولتكريس الخيار التنموي الاشتراكي، انطلقت القيادة السياسية الجديدة في وضع استراتيجية تنموية مستوحاة من نظرية الصناعات المصنعة¹ les industries (industrialisantes) لـ"جيرار ديستان دوبرنيس"^(*) (Gérard Destanne de Bernis) والتي تجد بدورها أصولها النظرية في نظرية أقطاب النمو^(**) لفرانسوا بيرو (François Perroux)².

بنى دوبرنيس نظريته على ضرورة الاستثمار في الصناعات الثقيلة، الكفيلة -في نظره- بخلق آثار دفع لصناعات أخرى من خلال توفير المواد الأولية اللازمة لها أو من خلال منحها الآلات والتجهيزات اللازمة لرفع إنتاجيتها. يؤكد دوبرنيس أنّ الأمر لا يقتصر على مجرد إنشاء صناعات وإنما خلق تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية، فتجد كل صناعة في نفس الوقت زبائن وموئنين لها في الصناعات الأخرى، وتصبح الزراعة بدورها سوقا للصناعة³، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ كل البلدان السائرة في طريق التنمية - في نظره - لا يمكنها اللحاق بالبلدان التي بدأت تصنيعها منذ أكثر من قرن، إلّا إذا قرّرت اختزال عدد من المراحل حتى تتمكن من إحداث عمليات الإنتاج، وهي فكرة يُعتقد أنّه كان لها تأثير على مخطّطي الاقتصاد الوطني⁴.

كان خيار الصناعات المصنعة الذي انتهجته الجزائر محل جدل واسع، حول جدوى هذا الخيار لدولة خرجت لتوّها من احتلال استيطاني دام 132 سنة، وهل سيمكّن البلاد فعلا من تحقيق أهدافها التنموية، خاصة أنّ إنجاحه كان يتطلّب رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متقدمة ويد عاملة ماهرة وهو ما لم تكن تتوفّر عليه البلاد غداة الاستقلال، في حين أنّ القيادة السياسية في دول أخرى- على غرار ماليزيا وكوريا الجنوبية- انطلقت في مسيرتها التنموية خلال خمسينات القرن الماضي- في ظروف متقاربة إلى حد بعيد مع الجزائر- اختارت انتهاج سياسة إحلال الواردات من أجل الحد من التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية؛ ففي ماليزيا تمّ التركيز على التنمية الريفية وتنمية الصناعات ذات الحجم الصغير والتي كانت تتلاءم أكثر مع الإمكانيات المتاحة، أمّا في كوريا الجنوبية فتّم الانطلاق من

¹-Mahrez Hadjseyd, *L'industrie Algérienne, Crise et tentative d'ajustement*. Paris :Editions L'harmattan, 1996, p.21.

*- اقتصادي فرنسي ذو توجه اشتراكي، تتلمذ على يد أستاذه فرانسوا بيرو، عاش في الجزائر خلال مرحلة الستينات، يعتبره كل من رافينوت (M.Raffinot) وجاكموت (L.Jackemot) أب النموذج التنموي الجزائري.
**- يعتبر فرانسوا بيرو أنّ النمو لا يمكن أن يظهر في كل المواقع ولا في لحظة واحدة، بل في نقاط معينة تدعى بأقطاب النمو، وبواسطة علاقة هذه الأقطاب مع الوسط الاقتصادي والاجتماعي تؤدي إلى نشر النمو الاقتصادي.

² -Mohamed Elhocine Benissad, *Économie de développement de l'Algérie*. Alger : O.P.U, 1982, p.142.

³- جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة: الصديق سعدي.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص.10.

⁴-عزيز خيري، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1978، ص.104.

إعادة تأسيس البنية التحتية الصناعية المدمرة وفرض حقوق جمركية مرتفعة وقيود كمية على الواردات، تحفيزا وحماية للإنتاج الوطني، كما تم تطبيق سياسة إصلاح زراعي شكّلت ركيزة للصناعات الخفيفة.

يمكننا إجمال أسس ودعائم الاستراتيجية الجزائرية للتنمية فيما يلي:

1. **القضاء على استغلال الإنسان للإنسان^(*)**: مع السماح بوجود قطاع خاص غير مستغل وغير مرتبط بمصالح أجنبية.

2. **اعتبار العمل واجبا وليس مجرد حق**: لذلك فإن القضاء على البطالة اعتبر إحدى أبرز أولويات الاشتراكية¹.

3. **إعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الأساسية للجماهير**: من خلال رفع المستوى المعيشي للسكان القضاء على الأمية، تطوير الثقافة الوطنية وكذلك السكن والصحة؛ في هذا الإطار اتخذت العديد من الإجراءات كتعميم التعليم، الطب المجاني، قوانين عمل وضمان اجتماعي لحماية العمال، دعم أسعار المواد الأساسية والزيادات في الأجور بهدف رفع القدرة الشرائية للعائلات. كلّ هذه الإجراءات، كانت نصب في إطار استكمال مسار بناء الدولة وفي الوقت ذاته، كسب القاعدة الشعبية وضمان ولائها².

4. **التركيز على التصنيع والسعي لتحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة**: تمّ إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة المنتجة (كالمنتجات الطاقوية، الصناعات الكيماوية والتجهيزات الصناعية... وغيرها) والتي تعمل على تزويد الزراعة بالوسائل اللازمة لتطويرها³ (أدوات الري، آلات الإنتاج، المواد المبيدة للحشرات... وغيرها) مقابل استغلال الفائض الزراعي لتطوير الصناعة بهدف تطوير جهاز إنتاجي وطني يوفر بدائل للاستيراد ويساهم إلى حد كبير في الحد من البطالة، مما يخلّص الدولة الجزائرية من كل تبعية للأسواق الليبرالية العالمية، وبمكّنها من استدراك التأخر عن الدول المتقدمة في أقرب الآجال، أي اختصار مسار التنمية؛ فقد أكدّ الرئيس هواري بومدين في خطاب له بمناسبة الذكرى الرابعة عشر (14) لاندلاع الثورة التحريرية (1968/11/01) على ما

* - في هذا الصدد يعتبر كارل ماركس في نظرية فائض القيمة أن عمل الإنسان هو مصدر غنى الرأسماليين من خلال استغلالهم للعمال.

¹ - نصت المادة 33 من من الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، على مايلي: "الدولة مسؤولة عن ظروف حياة كل مواطن... وهي تستهدف تحرير المواطن من الاستغلال و البطالة".

² - لعويصات، مرجع سابق، ص ص. 32-33.

³ - Front de Libération Nationale (FLN), **Projet de programme pour la réalisation de la révolution Démocratique populaire, Adopté à Tripoli en Juin 1962**, sur le site électronique de la Présidence de la République Algérienne Démocratique et Populaire:

<http://www.elmouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm>, consulté le : 10/01/2013, 17h :15mn.

يلي: « عن طريق التصنيع، سيتحقق تكامل بين الصناعة والزراعة وهو ما سيضمن تكاملا اقتصاديا حقيقيا داخل البلاد »¹.

5. استقلالية السياسة التمويلية من أجل دعم التحرر الاقتصادي: حيث أنه لا بد أن يتم تمويل هذه الإنجازات بـموارد وطنية بحتة، دون اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي أو المساعدات الأجنبية، حتى لا تشكل الإستدانة الخارجية عائقا للإستقلال الإقتصادي، لأنّ التبعية المالية تؤدي إلى الخضوع للأجنبي سياسيا والتسليم بسيطرته اقتصاديا.

6. التخطيط كأداة لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة²: يقتضي وضع هذا النموذج التنموي موضع التطبيق ضرورة توفر بنية تخطيطية مركزية قوية، كأداة لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة وينبغي على التخطيط تعزيز القطاع العمومي وتوسيعه، باعتباره دعامة أساسية لتطبيق السياسة الإقتصادية والإجتماعية وتدعيم الإستقلال الإقتصادي مع إدماج القطاع الوطني الخاص في مخططات التنمية³؛ حيث تم وضع المخططات التنموية التالية:

♦ **المخطط الثلاثي (1967-1969):** كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية والهيكل الاقتصادي والاجتماعية والإدارية، للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها.

♦ **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** جسّد البداية الفعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، هدفه الأساسي توفير الشروط التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين في آفاق الثمانينات، كما شهد هذا المخطط تطبيق الثورة الزراعية(*) بهدف حل أزمة الزراعة في البلاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي مطلع الثمانينات.

♦ **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** جاء استمرارا للمخطط السابق، إلا أنه اهتم بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقه، من حيث توفير مناصب الشغل وزيادة فرصه، إجبارية التعليم

¹ - H.M. Temmar, *Stratégie de développement indépendant : le cas de l'Algérie*. Alger : OPU, 1983, p.27.

² - FLN , Projet de programme pour la réalisation de la révolution Démocratique populaire, Adopté à Tripoli en Juin 1962, op-cit.

³ - مرسوم رقم 86-22 مؤرخ في 09 فبراير سنة 1986، يتعلق بنشر الميثاق الوطني الموافق عليه في استفتاء 16 يناير 1986 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جريدة رسمية، عدد 07، صادر بتاريخ 16 فبراير، ص.209.

* - تم تطبيقها منذ سنة 1971 تحت شعار «الأرض لمن يخدمها» بهدف القضاء على الفوارق التي كان يتسم بها الريف الجزائري، عن طريق تأمين الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة وإعادة توزيعها، حيث تم توزيع الأراضي على الفلاحين وتدعيمهم بقروض ومواشي، ترقية حقيقية للفلاحة من خلال تجميع الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية، بالإضافة إلى إنشاء قرى اشتراكية تجمع مستفيدي الثورة الزراعية. في عام 1973 تم توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من الأراضي الخاصة على 60 ألف مزارع لا يملكون أرضا زراعية، وعلى المستفيدين الذي ينتمون الى التعاونيات الزراعية والتي بلغت 6000 تعاونية تمتد على 1,100,000 هكتار، كما تم إنشاء 730 تعاونية فلاحية باستثمارات مشتركة مكلفة باستعمال وسائل الإنتاج و740 تجمع استصلاح على أراض غير إنتاجية تقدر بـ500,000 هكتار، حيث يقبض المزارعون كالموظفين أجورا مسبقة حتى ظهور نتائج الاستثمار التي تستغرق سنوات.

ومجانية العلاج، خاصة أنّ هذه الفترة شهدت ارتفاعا كبيرا لأسعار النفط في الأسواق الدولية، وفيما يلي توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1979).

جدول رقم 6: توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1979).

الوحدة : مليار دج

1979		1978		1977-1974		1973-1970		1969-1967		الفترة
النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	القطاعات
62.20%	34	60.20%	30.70	61.1%	74	57.30%	20.80	53.40%	4.90	الصناعة
4.20%	3.20	7.60%	3.88	7.30%	8.84	12%	4.35	20.70%	1.90	الزراعة
33.60%	18.20	32.20%	16.42	31.60%	38.26	30.7%	11.15	2.37%	2.37	باقي القطاعات
100%	54.80	100%	51	100	121.10	100	36.30	100%	9.17	المجموع

Source : Marc Ecrement, *Indépendance politique et libération économique*. Alger-Grenoble : OPU-PUA, 1986, p.56.

من خلال الجدول أعلاه، تتّضح لنا الاختلالات الكبيرة في التنمية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وهيمنة قطاع الصناعة من حيث حجم الاستثمارات المخصصة له، حيث مثّلت حصته 60% من إجمالي الاستثمارات واستهلكت 164.4 مليار دج خلال الفترة (67-79)، لأنّ الدولة كانت تعتبره القطاع الوحيد القادر على تطوير وسائل الانتاج، في حين أنّ نصيب قطاع الزراعة ظل في انخفاض فبعد ما كان يمثل 20% من مجموع الاستثمارات في الفترة (67-69)، لم يعد يحظ سوى بـ 7% من مجموع استثمارات المخطط الرباعي الثاني، وهي نسبة ضعيفة تؤكد عدم إعطاء الأولوية لهذا القطاع الذي يعدّ حساسا في تلبية الطلب الاستهلاكي الوطني مما يمثّل تناقضا صارخا مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية. كما نلاحظ بوضوح، الغلاف المالي الكبير (121 مليار دج) الذي تم رصده للمخطط الرباعي الثاني وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي (9.17 مليار دج) و4 مرات بالنسبة للمخطط الرباعي الأول (36.3 مليار دج) وهذا نتيجة انتعاش الإيرادات الريعية، انطلاقا من سنة 1973 بفعل الإرتفاع كبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية.

ارتبط النموذج التنموي الجزائري بالرئيس هواري بومدين، وما إن رحل صاحب التجربة التنموية حتّى توقّف ذلك البرنامج الطموح، ليفسح المجال للقيادة السياسية الجديدة لطرح برنامجها، الذي اختلف عمّا سبقه من حيث الأولويات . في ظل تلك الظروف الجديدة، عقد حزب جبهة التحرير الوطني مؤتمرا استثنائيا لصياغة سياسة تنموية جديدة، انتقد جميع جوانب السياسة السابقة واعتمد مخطط خماسي جديد

للمنمو¹ لاستدراك النقائص والاختلالات التي ميّزت المخططات السابقة، كعدم التوازن في توزيع الاستثمارات بين القطاعات، كما شهدت هذه المرحلة التحول نحو تطبيق اللامركزية في التخطيط، من خلال إعطاء الجماعات المحلية دوراً هاماً للمساهمة في التنمية المحلية.

♦ **المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** جاء تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، حيث أعطى الأولوية للاستهلاك على حساب الاستثمار، ليتمكن القادة السياسية الجديدة من كسب القاعدة الشعبية التي كانت تفنقدها. أولى هذا المخطط أهمية كبيرة لتطوير قطاع الزراعة، فيما اقتصرت الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي على إنجاز البرامج المقررة من قبل، انطلاقاً من قناعة لدى المسؤولين في ذلك الوقت، مفادها أنّ الجزائر استثمرت كثيراً في الصناعة، لهذا ينبغي تخفيض وتيرة التصنيع والاهتمام بتحسين الأداة الإنتاجية العامة وهي سياسة كان يطلق عليها «تثمين الطاقة المتاحة»². **« La Valorisation du potentiel Existant »**.

وقد تقرر الشروع في عملية استهدفت إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وذلك بموجب المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 والمتعلق بإعادة الهيكلة العضوية، بهدف تحسين شروط تسيير الإقتصاد، ضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية وتدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المادية وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني³؛ بالموازاة مع ذلك، تمت إعادة هيكلتها مالياً، عن طريق مسح ديونها التي بلغت 179 مليار سنة 1978 دج⁴ مع منحها قروضا جديدة لإعادة تشكيل رأسمالها من جديد.

غير أنّ عملية إعادة الهيكلة كانت تخفي وراءها هدفاً سياسياً وهو إعادة تشكيل التحالف السياسي الحاكم، حيث أنّ مسيري المؤسسات الوطنية أصبحوا يشكلون فئة ذات نفوذ وسلطة، ممّا شكّل خطراً على السلطة الجديدة، التي شرعت في التقليص من الموالين للنظام السياسي القديم وإعادة رسم التوازنات السياسية⁵. إنّ سياسة إعادة الهيكلة لم تكن في الحقيقة إلا تفتيتاً للمؤسسات العمومية وتبيداً للإمكانات الوطنية⁶، حيث انتقل عدد المؤسسات العمومية من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة وطنية سنة 1982 أي بنسبة زيادة قياسية بلغت 220% في ظرف زمني لا يتعدى سنتين دون أن يطرأ أي تحسّن في إنتاجيتها،

¹ - عبد العالي دبلّة، *الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص.122.

² - المرجع نفسه، ص.124.

³ - بهلول، مرجع سابق، ص.46.

⁴ - المرجع نفسه، ص.169.

⁵ - دبلّة، مرجع سابق، ص.126-127.

⁶ - عبد الحق فكرون، *أثر السياسات التنموية على التحولات الاقتصادية في الجزائر 1962-1998*، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1999/2000)، ص.71.

حيث ظلت تسجل نتائج سلبية من سنة إلى أخرى، بدليل أن ديونها بلغت أزيد من 179 مليار دج في 31 ديسمبر 1983 وهو ما يمثل ضعف الناتج الداخلي الإجمالي لنفس السنة والمقدر بـ 86.8 مليار دج.

- ♦ **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** تزامن هذا المخطط مع المرحلة الحرجة التي مرّ بها الاقتصاد الوطني بفعل تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986؛ من أبرز توجّهاته:¹
- رفع مساهمة المؤسسات العمومية والقطاع الخاص في تحقيق البرامج الاستثمارية، خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية التي تشكّل 50% من القيمة الإجمالية لبرامج الاستثمارات العمومية.
 - تطوير المقاولات من الباطن التي تعتبر الركيزة الأساسية للربط بين القطاعين العام والخاص.
 - كما عمل على كبح الإستهلاك العائلي الذي تطوّر بسرعة كبيرة منذ مطلع الثمانينات، تشجيع الإدخار، خلق مليون منصب شغل جديد وتخفيض تكاليف وأجال إنجاز المشاريع في كل القطاعات. وفيما يلي توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1980-1989):

جدول رقم 7: توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1989).

1989-1985	1984 - 1980	1979-1967	قطاعات الاستثمار
% 11.42	% 9.9	% 8.8	الزراعة والغابات والري والصيد البحري
% 23.10	% 28	% 50.5	الصناعة
% 4.12	% 3.7	% 2.3	البناء والأشغال العمومية
% 6.6	% 8	% 7.5	خدمات الإنتاج (الماء، الكهرباء، الغاز...)
% 54.76	% 50.4	% 30.9	الهيكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية
% 100	% 100	% 100	المجموع النسبي

المصدر: بهلول، مرجع سابق، ص. 50.

ما يمكن ملاحظته عند قراءتنا لأرقام الجدول هو تراجع حصة القطاع الصناعي في الاستثمارات الإجمالية والتي انتقلت من 50.5% خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1967 و 1979 إلى 28% في إطار المخطط الخماسي الأول ثم إلى 23.10% في ظل المخطط الخماسي الثاني؛ هذا التراجع كان لصالح قطاع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية (الموانئ، الطرق، السكك الحديدية...) الذي انتقلت حصته من 30.9% إلى 50.4% ثم إلى 57.76% على التوالي، كما شهد عقد الثمانينات ارتفاعا نسبيا في حصة القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات من 8.8% خلال الفترة الممتدة بين سنتي

¹ - Ecrement, op-cit, p.329-330.

1967 و 1979 إلى 9.9% في إطار المخطط الخماسي الأول، ثم إلى 11.42% في ظل المخطط الخماسي الثاني.

لقد أدت الوضعية المتدهورة التي وصل إليها أداء مؤسسات القطاع العام عقب فشل عملية إعادة هيكلتها، إلى اعتماد جملة إصلاحات تنبئ نظام التخطيط اللامركزي، مع اللجوء إلى بعض ميكانيزمات السوق لتوجيه النشاطات الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث أعطى القانون رقم 01/88 لهذه المؤسسات الاستقلالية القانونية والمالية والعضوية فتم إلغاء الوصاية الوزارية عليها، لتسيّر من طرف مجلس إدارة على غرار شركات القطاع الخاص، وتخضع في تسييرها لقواعد القانون التجاري وهي حرة في إبرام اتفاقياتها حسب ما تمليه مصلحتها، كما مُنح مسؤولوها حرية المبادرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمّالها... مقابل تحميلها مسؤولية نتائجها حيث نصّ القانون على إمكانية إعلان إفلاسها¹، مما جسّد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: مكانة القطاع الخاص المنتج من خلال الخطاب الرسمي.

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى دراسة مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل المواثيق الرسمية وقوانين الاستثمار الصادرة منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، بهدف التوصل إلى الدور الموكل إليه في ظل الخطاب الرسمي ومدى توفّره على الضمانات القانونية لترقية المبادرة الخاصة وتشجيعها على الاستثمار في القطاعات المنتجة.

1- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل المواثيق الرسمية

انطلاقاً من النصوص الأساسية للجمهورية الجزائرية المستقلة يتبيّن لنا أنّ المشرّع الجزائري قد اعترف بالقطاع الخاص، غير أنّه كان اعترافاً مصحوباً بالكثير من التناقض والتحفّظ.

أ- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل برنامج طرابلس 1962

جسّد برنامج طرابلس غموض توجّه السلطة السياسية إزاء القطاع الخاص بفعل الصراعات السياسية على السلطة آنذاك، حيث نصّ على احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي مع السماح بوجود قطاع خاص مراقب ومقيّد: «يمكن تشجيع المبادرة الخاصة وتوجيهها في إطار المخطط العام للتصنيع»² لكن مع الحد من مساهمته الفعالة في المجهود التنموي الوطني منعا لتشكّل طبقة برجوازية:

¹- إطلع على المواد 7، 8، 16، 19، 20، 26، 27، 47 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988، المتضمّن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. جريدة رسمية، عدد 2، صادر بتاريخ 13 يناير 1988، ص. 31، 33، 34، 35، 36، 37.

²- FLN، Projet de programme pour la réalisation de la révolution Démocratique populaire, Adopté à Tripoli en Juin 1962, op-cit .

« البرجوازية تحمل إيديولوجيات انتهازية تتميز أساساً بالإنهزامية والغوغائية^(*)... واحتقار المبادئ ونقص القناعة الثورية وهي العناصر التي تمهد للاستعمار الجديد... فالحذر يوجب في الوقت الحالي مكافحة الخطر الناجم عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع توسع القاعدة الاقتصادية للبرجوازية المرتبطة بالرأسمالية الاستعمارية- الجديدة...¹ ».

كما نصّ البرنامج على أنّ الصناعة لا يجب أن تتطور لفائدة البرجوازية: «... لا يجب أيّا كان الثمن، أن تساهم الدولة - مثلما حدث في بعض الدول - في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية، بل يجب أن تحدّ من تطورها باتخاذ الإجراءات المناسبة»².

أمّا بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة الأجنبية، فقد رحّب بها الميثاق في حدود شروط معينة في إطار الشركات المختلطة في قطاع الصناعات التقليدية المحلية والجهوية، من أجل استغلال أفضل للمواد الأولية الزراعية³، حيث نصّ على ما يلي:

« إنّ مساهمة رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية مرغوب فيها ضمن شروط معينة، ينبغي أن تكون مكتملة في إطار الشركات المختلطة ويجب تنظيم عملية نقل الأرباح مع السماح بإعادة استثمار نسبة منها في الموقع نفسه. في مرحلة أولى، على الدولة أن توجه جهودها نحو تطوير الحرف اليدوية والصناعة المحلية أو الجهوية لإستغلال المواد الخام الزراعية في الموقع نفسه ».

ب- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل ميثاق الجزائر 1964

اتّسم ميثاق 1964 هو الآخر بالغموض والتناقض فيما يتعلق بمكانة القطاع الخاص، فقد اعترف بوجود الرأسمال الوطني الخاص في فرعين للاقتصاد هما: المؤسسات التجارية الكبرى والملكيّات الزراعية الخاصة الكبرى^{4**}، لذا يجب توجيهه نحو المساهمة في مجهود التصنيع لدعم

*- الغوغائية أو الديماغوجية كلمة يونانية مشتقة من كلمة "ديموس" وتعني الشعب و"غوجية" وتعني العمل، أما معناها السياسي فيعني مجموعة الأساليب التي يتبعها السياسيون لخداع الشعب وإغرائه ظاهرياً للوصول إلى السلطة وخدمة مصالحهم.

¹-FLN , Projet de programme pour la réalisation de la révolution Démocratique populaire, Adopté à Tripoli en Juin 1962, op-cit .

²-Ibid.

³-Ibid.

** - وفقاً لنص الميثاق تمّ إحصاء 8500 ملكية خاصة تستحوذ كلّ منها على أزيد من 100 هكتار و15000 ملكية خاصة تستحوذ كلّ منها على أزيد من 50 هكتار، أي أنّ 23000 ملكية خاصة تستحوذ على 04 مليون ونصف المليون هكتار في حين أنّ 07 مليون هكتار المتبقية تتوزّع بين أزيد من 800.000 مالك خاص.

⁴ - FLN, La charte d'Alger, adoptée lors du 1^{er} congrès du parti, du 16 au 21 Avril 1964, sur le site électronique de la Présidence de la République Algérienne Démocratique et Populaire : http://www.el-mouradia.dz/francais/symbole/textes/charte%20d'Alger.htm#ducapitalusine_ausocialisme, consulté le : 10/01/2013, 17h :35mn.

القطاع العام نظرا لمشاكل ومهام المرحلة الإنتقالية، حيث كان القطاع الخاص الوطني متخوفا من المغامرة الصناعية في ظل غموض سياسة الدولة حياله، خاصة أنّ الاستثمار في الصناعة يعني طول فترة استرجاع الرأسمال المستثمر وتحصيل الأرباح، كما أنّ الرأسمال الخاص الوطني يفتقر لجذور وتقاليده صناعية¹ (كما تم تحليله في المبحث الأول من هذا الفصل)، ناهيك عن التخوف من إجراءات تأميم الملكيات الخاصة خلال هذه المرحلة. كما أكد **ميثاق 1964** على وجود اختلال كبير بين القطاعين الاشتراكي والرأسمالي وللحد منه، نصّ الميثاق على ضرورة التقليل التدريجي لدور وتأثير القطاع الخاص، وبالمقابل جعل القطاع الاشتراكي محركا فعليا للحياة السياسية والاقتصادية للبلاد².

إنّ إمكانية تأثير القطاع الخاص على القرار السياسي للبلاد - وفقا لنص الميثاق - وتهديده للخيارات السياسية والاقتصادية المتبناة في تلك المرحلة محدودة، إذا تمّ القضاء على علاقته بالقوى الأجنبية المعادية للنهج الذي تسلكه الجزائر، فالميثاق يشير إلى أنّ الخطر يأتي من تحالف القطاع الخاص مع الرأسمال الأجنبي :

« إنّ الاستهانة بالقاعدة الجماهيرية للعناصر الرأسمالية التي تجد حلفاء لها خارج البلاد، تشكّل عائقا للسياسة الثورية... إنّ المهم والضروري هو القضاء على كل محاولات الرأسمال الأجنبي في التأثير على الحياة السياسية الوطنية والتفكير بوضوح في العلاقة التي يمكن أن تكون بين الدولة والرأسمال الأجنبي المستثمر من خلال أهدافه الأساسية »³.

يجسّد نص الميثاق الغموض والتناقض فيما يتعلق بمكانة ودور القطاع الخاص الوطني والأجنبي في التنمية، فمن جهة يعترف الميثاق بالقطاع الخاص الوطني شريطة القضاء على علاقته بالرأسمال الأجنبي، ومن جهة أخرى التفكير في إيجاد صيغ للعلاقة بين الرأسمال الأجنبي والدولة بالنسبة للاستثمارات التي تتطلب إمكانيات تفوق تلك التي تتوفر عليها البلاد، ومن جهة ثالثة يوضّح الميثاق الهدف الذي تعمل من أجله الجزائر وهو القضاء على العلاقات الإستغلالية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية .

ما يفسّر هذا التناقض، هو تخوّف النظام الحاكم من تطوّر القطاع الخاص المنتج بشكل يمكنه من تشكيل قاعدة مادية لبرجوازية وطنية قد تؤثر على القرار السياسي الداخلي، حيث جعل من أبرز أهداف النظام الاشتراكي في الجزائر، القضاء نهائيا على المبادرات الفردية، واصفا إياها بالفوضى: «إنّ أهمية القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان والقضاء على العلاقات الإستعمارية والإستعمارية

¹ - مزاينة، مرجع سابق، ص. 35 .

² - FLN, la charte d'Alger, adoptée lors du 1^{er} congrès du parti, du 16 au 21 Avril 1964, op-cit.

³ - Loc-cit.

الجديدة، تكمن في العمل الجاد من أجل الوصول إلى تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج، حتى تتمكن الدولة من القضاء نهائيا على الفوضى المتمثلة في المبادرات الفردية»¹.

بالمقابل يعود الميثاق مجددا ليؤكد اهتمامه بما يمكن أن يقدمه القطاع الخاص من مساهمة في المجهود التنموي للبلاد، حيث ميّز بين نوعين من الملكية الخاصة:

« يجب أن تعتمد السلطة الثورية تجاه الطبقات المحظوظة، سياسة مبنية على التمييز ما بين الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة... الملكية الصغيرة الخاصة غير المستغلة يجب أن تحترم... إنّ السلطة الثورية لن تتوانى في محاربة الملكية الخاصة المستغلة سواء في الريف أو المدينة»².

غير أنّ الملفت للانتباه هو ربط الملكية الخاصة غير المستغلة بالصّغر، في حين أنّ ذات الميثاق حدّد مجالات القطاع الخاص في المؤسسات التجارية الكبرى والملكيّات الزراعية الخاصة الكبرى وهما يجسّد التردد والتناقض بشأن تحديد دور ومكانة القطاع الخاص، ممّا يفسّر ضعف مساهمته في المجهود التنموي في تلك الفترة، مقارنة مع ما كان يمكن أن يقدمه لو حظي بدعم الدولة ووضوح توجهها حياله.

ج- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل الميثاق الوطني 1976

ميّز هذا الميثاق - هو الآخر - بين نوعين من الملكية الخاصة هما:

- الملكية الخاصة المستغلة: هي التي تسمح لمن يملك رأس مال في مؤسسة صناعية، زراعية تجارية أو خدمية باستغلال عمل الغير وكسب فائدة منه، ممّا يجعله في ثراء على حساب العامل .
- الملكية الخاصة غير المستغلة: تشمل كل ما يتعلّق بالاستعمال الشخصي والعائلي، بالإضافة إلى استخدام وسائل الإنتاج والخدمات التي تؤدي دورا مفيدا في تنمية الاقتصاد.

وقد نصّ الميثاق على أن النوع الثاني هو الوحيد المعترف به والمقبول في ظل النظام الاشتراكي:

«الملكية الفردية ذات الاستعمال الشخصي أو العائلي مضمونة. الملكية الخاصة غير الإستغلالية، كما يعرفها القانون جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي

¹ - FLN, la charte d'Alger, adoptée lors du 1^{er} congrès du parti, du 16 au 21 Avril 1964, op-cit.

² - Ibid.

الجديد. الملكية الخاصة، لا سيما في الميدان الاقتصادي، يجب أن تساهم في تنمية البلاد و تكون ذات منفعة اجتماعية وهي مضمنة في إطار القانون»¹.

إنّ تعريف الملكية الخاصة غير المستغلّة على أساس عدد العمال - رغم أن مفهوم الاستغلال لا ينحصر في عدد العمال المأجورين وإنّما في علاقات الإنتاج وظروف العمل الاستغلالية الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج - يقضي كل مؤسسة تشغلّ عاملا أو أكثر من المساهمة في المجهود التنموي للبلاد باعتبارها ملكية مستغلّة لابدّ من محاربتها وتجريمها، باستثناء تلك التي تنشط في القطاعات ذات الفائدة الاجتماعية مثل الصناعات التقليدية، الملكية الصغيرة للفلاح أو مربّي المواشي وتجارة التجزئة؛ هذه الأخيرة، لا تشكّل احتكارا تمارسه الدولة - عكس تجارة الجملة والتجارة الخارجية - بل هي مفتوحة لنشاط القطاع الخاص لأنّها لا تشكّل خطرا من جهة وتخدم الدولة كونها تخفّف العبء عليها في أداء الخدمات للمواطنين من جهة أخرى.

إنّنا نرى أنّه كان من الأجدى لو تمّ التمييز بين القطاع الخاص المستثمر في الفروع الإنتاجية - الذي يساهم في التشغيل وتحقيق القيمة المضافة، مكملًا المجهود التنموي للدولة- وبين القطاع الخاص الطفيلي الذي يشتغل في المضاربة ويكتفي بإعادة بيع المنتوجات المستوردة في السوق الوطنية دون أدنى مساهمة تنموية ليشكّل بذلك عبئا على الدولة.

وبالتالي، وفقا لنص الميثاق فإنّ وجود قطاع وطني خاص لا يتعارض مع المرحلة التاريخية الراهنة التي يحتلّ فيها القطاع الاشتراكي مكانة ممتازة، مع إبقائه تحت الرقابة الدائمة للقطاع العام كما أنّ الدولة -عبر احتكارها للتجارة الخارجية- تفرض حاجزا بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

إنّ الهدف من الرقابة على القطاع الخاص قبل وبعد عملية الإنتاج وحصر نشاطاته في المؤسسات ذات الحجم المتواضع التي يتركّز نشاطها في المرحلة النهائية من عملية التصنيع، مع الحرص على أن لا يتغلّب مجموع الأنشطة الخاصة - حتّى وإن كانت مؤسسات حرفية جد صغيرة- على القطاع الاشتراكي سواء بالنسبة لحجم المبيعات أو فيما يتعلّق بالتشغيل؛ هو تعبير عن عدم السماح بتكوين قاعدة مادية لبرجوازية وطنية يمكنها تشكيل خطر على النظام الحاكم من خلال سعيها للاستيلاء على السلطة.

ما يمكن استنتاجه، هو أنّ ميثاق 1976 كان شديد التحفظ تجاه تطور القطاع الخاص، ومتناقضا مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعيشه الجزائر (التأميمات، الثورة الزراعية...)

¹ - المادة 16 من الأمر رقم 97-76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتضمّن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جريدة رسمية، عدد 94، صادر بتاريخ 24 نوفمبر 1976، ص.1296.

مما جعل المستثمرين الخواص يتخوفون أكثر فأكثر، فاتهموا للاستثمار في مؤسسات صناعية صغيرة وسهلة التحول إلى نشاط آخر، مفضلين قطاع التجارة أو العمل في الخفاء (العمل الأسود أو القطاع غير الرسمي) وفي ورشات صغيرة في قطاع النسيج والجلود والمواد الغذائية¹.

د- مكانة القطاع الخاص المنتج من خلال ميثاق 1986

جدّد هذا الميثاق الاعتراف بالملكية الخاصة غير المستغلة التي تؤدي دورا مفيدا في تنمية الإقتصاد الوطني ونصّ على ضرورة دمجها في المخططات التنموية:

"إنّ قيام صناعة تحويلية متنوّعة يتطلّب جهدا مدعّما ودائما لتعبئة كافة القطاعات والموارد الوطنية. فالقطاع الوطني الخاص يتوفّر على طاقات ادّخار ومبادرة ينبغي إدراجها في عملية التخطيط والتنمية الوطنية"².

كما أكّد على أنّ القطاع الخاص غير المستغل مقبول لاختيارات إيديولوجية لا لأسباب ظرفية.

"ومن هنا فإنّ البناء الإشتراكي وإن بلغ درجة متقدمة جدا، يُبقي القطاع الخاص غير المستغل، ليس عن اختيار ظرفي ولكن لاختيار إيديولوجي، وهو ما يستلزم القيام بعمل سياسي مكثّف لجعله حليفا للثورة. وينبغي، في هذا المجال التمييز بينه وبين القطاع الخاص الطفيلي الذي يرتبط بمصالح شركات الإستعمار الجديد والإحتكارات والرأسمالية الأجنبية، ويشكّل خطرا على الإشتراكية وعلى كل تنمية اقتصادية مستقلة في البلاد"³.

اعترف الميثاق بالدور الهام الذي يؤدّيه القطاع الخاص إلى جانب الأدوار والمهام التي يتكفّل بها القطاع الاشتراكي، داعيا إيّاه إلى رفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، حيث نصّ على ما يلي:

إنّ هذا الدور يتمثّل أساسا في الاستعمال الأقصى لإمكاناته الإنتاجية الحالية، وفي المشاركة الفعلية في استصلاح الأراضي وتدعيم القواعد المادية للاقتصاد الوطني. إنّ القطاع الوطني الخاص، إذ أصبح مندمجا في التخطيط الوطني، على غرار القطاع الاشتراكي ويتمتع بالرعاية والدعم، يستطيع أن يقدم مساهمة أكيدة وذات شأن لتطوير الفلاحة وتحقيق ازدهارها"⁴.

¹ - مرازقة، مرجع سابق، ص.42.

² - مرسوم رقم 22-86 مؤرخ في 09 فبراير سنة 1986، يتعلق بنشر الميثاق الوطني الموافق عليه في استفتاء 16 يناير 1986 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جريدة رسمية، عدد 07، صادر بتاريخ 16 فبراير 1986، ص.230.

³ - المرجع نفسه، ص.167.

⁴ - المرجع نفسه، ص.178.

غير أنه ألحَّ على ضرورة التنظيم والتوجيه الصارم للقطاع الخاص لضمان التكامل بينه وبين القطاع العام، حيث أنَّ تطويره لا بدَّ أن يخضع للأولويات المحددة في المخطط الوطني.

"إنَّ ضرورة الاعتماد على كل الطاقات من أجل الإسراع بتنمية الاقتصاد وتلبية سائر حاجيات البلاد والمواطن، تقتضي مشاركة الادخار الوطني في مجهود التنمية. ويتطلب ذلك تحديد آفاق للمستثمرين الخواص وإعطائهم الضمانات المناسبة في إطار القانون، قصد تجنيد أحسن لما يمتلكونه من موارد وتشجيع كل المبادرات المفيدة لخدمة التنمية الوطنية. ويجب إدماج تنمية القطاع الوطني الخاص وتسييره في إطار مخطط التنمية، كما يجب أن يحترم الأولويات المحددة. ومن الضروري أيضا أن ينظم تأطير هذا القطاع وتوجيهه ورقابته تنظيما يؤمّن التكامل ويتفادى التضارب بينه وبين القطاع العام. لهذا، ينبغي أن تحدد بوضوح وفي إطار المخططات الإنمائية الوطنية، كل الميادين التي يرخص فيها بتدخل القطاع الوطني الخاص كما يجب أن توضح المكانة التي يمكنه أن يحتلها في مختلف قطاعات النشاط تكملة للقطاع العام"¹.

فالتخطيط من شأنه أن يحول دون قيام القطاع الوطني الخاص بممارسة أنشطة طفيلية أو تلك التي قد تنتسب في وجود علاقات تبعية دائمة للرأسمال الأجنبي.

"سيشجع التخطيط القطاع الوطني الخاص كي يعمل على تنمية الأنشطة المنتجة سواء كان ذلك في إطار الصناعة الصغيرة أو المتوسطة من أجل تكثيف الشبكة الصناعية ودعم التكامل الاقتصادي أو من أجل المساهمة في تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي الغذائي"².

وبالتالي، فإنَّ تنويع الفروع الصناعية - وفقا لنص الميثاق- يستلزم أن تتاح الفرصة أمام القطاع الخاص ليساهم في مجهود التنمية الشاملة بتعبئة أوسع للإدخار الوطني، لاسيما عن طريق إقامة وحدات إنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم، لأنَّ إسهام القطاع الوطني الخاص يسمح في إطار التخطيط بمضاعفة الإنتاج الصناعي الوطني وتنويعه، ليغني تدريجيا عن استيراد بعض المواد، ممّا يؤدي إلى تكثيف النسيج الصناعي في كامل أنحاء البلاد وفي مجموع الفروع الإنتاجية ويعزّز تكامل الاقتصاد الوطني.³

لقد عرف الهامش المسموح به للقطاع الخاص توسّعا نسبيا، نتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منتصف الثمانينات، بفعل تراجع الإيرادات الربعية -الممّول الرئيسي للخرينة العمومية- حيث نصَّ الميثاق على ضرورة التوجيه الصارم للقطاع الخاص نحو الفروع المنتجة نتيجة انحسار القدرة التوزيعية

¹ - مرسوم رقم 86-22، مرجع سابق، ص ص. 209-210.

² - المرجع نفسه، ص. 210.

³ - المرجع نفسه، ص. 179.

لنظام الحاكم وتراجع أداء القطاع العام، بهدف تعبئة كل القوى المنتجة في البلاد لاستثمار الثروات الوطنية، فقد جاء فيه في هذا الصدد: "إنّ التنمية الصناعية... تساهم في إطلاق العنان للمبادرات التي تحدث تغييرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد"¹.

غير أنّ مكانة القطاع الوطني الخاص ودوره يتحدّدان - وفقا لنص الميثاق- على ضوء المبدأ القائل بأنّه لا يجوز أن تتحوّل الملكية الخاصة إلى مصدر للسيطرة الاجتماعية: "فالملكية الخاصة مسموح بها في حدود تجعلها لا تلحق أي ضرر بمصالح الجماهير الكادحة ولا تعرقل تطوّر المجتمع نحو الاشتراكية"²، مضيفا بأن: "هناك نزعة برجوازية جديدة برزت على الخصوص من خلال المحاولات ذات الطابع المصلحي المتصل برأس المال الأجنبي، وهي محاولات لايجوز بأي حال من الأحوال أن يستهان بما لها من نشاط سياسي وايدولوجي"³.

وبالتالي، فإنّ تأمين الاختيار الاشتراكي يستلزم القضاء على أية إمكانية تتيح للقطاع الخاص أن يتحوّل إلى قاعدة للاستيلاء على السلطة، أو أداة سيطرة تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية وذلك عبر التحكم في نموّ مداخله عبر إخضاعه للنظام الجبائي وسائر القوانين الاجتماعية ورقابة الدولة"⁴.

هـ-مكانة القطاع الخاص من خلال دستور 1989

كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر قبل سنة 1988 بطيئة، لوجود معارضة داخلية كانت ترفض التغيير، محافظة على المكاسب التي تحصّلت عليها في ظل نظام الأحادية الحزبية والاقتصاد الموجه، لكن بعد أحداث أكتوبر 1988، تسارعت الإصلاحات نحو التحرير الاقتصادي والسياسي وتوجت في 23 فيفري 1989 بالمصادقة على دستور 1989، الذي منح ضمانات لممارسة الحريات الفردية والجماعية، فقد فتح المجال أمام حرية التعبير كما سمح بإنشاء أحزاب سياسية -جمعيات ذات طابع سياسي- بالإضافة إلى تبني نظام اقتصاد السوق وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة؛ فهو يُظهر جليا تغيير الموقف الرسمي اتجاه القطاع الخاص، حيث أقرّ في مادته 49 بالحق في الملكية الخاصة: «الملكية الخاصة مضمونة»⁵، ليشكّل بذلك أول ضمان قانوني يعترف، يضمن ويحمي الملكية الخاصة وبلغي التمييز بين القطاع الخاص المستغل وغير المستغل، حيث أصبح يستخدم مصطلح "القطاع الخاص الوطني".

¹ - مرسوم رقم 86-22، مرجع سابق، ص.225.

² - المرجع نفسه، ص.167.

³ - المرجع نفسه، ص.169.

⁴ - المرجع نفسه، ص.167.

⁵ - المادة 49 من المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جريدة رسمية، عدد9، صادر بتاريخ 01 مارس 1989، ص.240.

2- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل قوانين الاستثمار

سننظر من خلال هذا العنصر إلى الضمانات والمزايا الممنوحة للقطاع الخاص المنتج والقيود القانونية المفروضة على نشاطه في ظل قوانين الاستثمار الصادرة خلال عقدي الستينات والثمانينات.

أ- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل قانون الاستثمار لسنة 1963

بتاريخ 26 جويلية 1963، صدر أول قانون للاستثمار في الجزائر وهو القانون رقم 63-277 الذي حدّد الإطار العام لتدخل الدولة في الاستثمارات، كما حدّد الضمانات والمزايا الممنوحة للاستثمارات المنتجة بالجزائر والواجبات المنجزة عنها، حيث جاء في مادته الثالثة أن: «حرية الاستثمار مضمونة للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب»¹.

رغم إشارته إلى الرأسمال الوطني، فقد كان هذا القانون موجّها أساسا للرأسمال الأجنبي الذي استفاد من عدة ضمانات وامتيازات، حيث نصّ على أن: «الضمانات والامتيازات المذكورة في هذا القانون خاصة بالاستثمارات الأجنبية، مهما كان مصدرها»².

تتمثّل هذه الضمانات والامتيازات في التمتع بقانون ضريبي خاص وهذا خلال مدة زمنية لا تتعدى 15 سنة، ابتداء من تاريخ الحصول على الاعتماد من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار، التخفيض الكلي أو الجزئي للرسوم والضرائب المختلفة على الأرباح الصناعية خلال 05 سنوات، أو على استيراد الآلات وبيع التجهيز، حماية المستثمرين من المنافسة الخارجية³ في إطار السياسة الجمركية وفي حالة حدوث أي تغيير في القوانين والتشريعات، يتمتع المستثمرون بعدة ضمانات وامتيازات، فيما يخص إمكانية تحويل 50% على الأكثر من الأرباح الصافية المحققة سنويا وتحويل رأس المال الناتج عن تصفية الشركة.

غير أنّ القانون قيّد إمكانية الاستفادة من هذه الامتيازات بضرورة الالتزام بالشروط التالية:

- تعليم وتأطير العمال الجزائريين.
- خلق 100 منصب شغل دائم - على الأقل - لإطارات وعمال جزائريين.
- العمل والاستثمار في قطاع أو نشاط اقتصادي محدّد ومعرف على أساس أنه قطاع أولوي في إطار الخطة الوطنية أو في إطار البرنامج المسطر من طرف السلطات العمومية.

¹-Article 03 de la loi N° 63-277 du 26 Juillet 1963, Portant code des investissements. **Journal officiel**, N°02, du 02 Aout 1963, p.774.

² - Article 01 de la même Loi, p. 774.

³ - Article 09 de la même Loi, la meme page.

- التّمرّكز في منطقة تعتبر أولوية محددة في نفس الخطة والبرنامج¹.

بالمقابل، لم يقدّم هذا القانون أية ضمانات أو امتيازات للرأسمال الخاص الوطني، إلّا في إطار المؤسسات المختلطة أي بالشراكة مع مستثمرين أجانب (شركة أجنبية).

خرجت الجزائر من معركة التحرير بهياكل مادية محطّمة، بالتالي كان حريّا بالنظام الحاكم غداة الاستقلال أن يعمل على تجنيد رؤوس الأموال الوطنية الخاصة بفتح المجال أمامها - بكل شفافية- للاستثمار في المشاريع المنتجة، بهدف الاستفادة من مساهمتها الفعالة في العملية التنموية، غير أنّ هذا الأخير فضّل حتّى الأجانب على استثمار أموالهم في الجزائر مقابل التضييق على المستثمرين الوطنيين الخواص. إنّ هذا التوجّه، يعني ضمناً منع الاستثمار الخاص الوطني، بدليل أنّه تمّ في السنة ذاتها تعيين مندوبين عن الحكومة في كلّ شركة خاصة، بهدف التحضير لإدماجها في التسيير الذاتي.

كما أنّ إبداء النظام الحاكم في الجزائر تخوّفه من الرأسمالية العالمية ومن العدو الأجنبي، كان مجرد شعار إيديولوجي فضفاض يزيد من شعبيّته - خاصة أنّ الشعب كان لا يزال متحمساً لمثل تلك الشعارات غداة الاستقلال- في حين أنّ تخوّفه الأكبر كان من الرأسمال الوطني الخاص وعداؤه الأكبر كان اتجاه تشكّل برجوازية وطنية، قد تطالب بإشراكها في الحكم لحماية مصالحها، وهو ما يتعارض مع توجّهات هذا الأخير. ما يؤكّد لهجة العداء اتجاه القطاع الخاص، تصريح وزير الاقتصاد والمالية في تلك الفترة السيد "بشير بومعزة" أمام نواب المجلس الشعبي الوطني في 30 ديسمبر 1963، بما يلي: «إنّنا نرغب في بقاء القطاع الخاص ولكنّا نعلمه أنّه سيزول في الأمد الطويل... إنّنا نرغب في قطاع خاص يجلب لنا كوادر جديدة ويحافظ على الموجودة والتي نحن في أمسّ الحاجة إليها»²، ليعلن في اليوم نفسه عن القانون المتعلّق باسترجاع الدولة لأملاك الإدارة الفرنسية التي اشتراها الجزائريون³.

الملاحظ هنا، هو التناقض الصارخ في تصريح وزير الاقتصاد والمالية، فكيف يمكن أن ننتظر من القطاع الخاص المساهمة في التنمية من جهة، وتهديده بالتأميم في الأجل الطويل من جهة أخرى؟ كما أنّ محتوى هذا القانون يتناقض وسياسة الدولة في استرجاع الأملاك التي اشتراها الجزائريون عن الإدارة الفرنسية. إنّ الغموض اتجاه القطاع الخاص جسّدّه أيضاً تصريح الرئيس أحمد بن بلة آنذاك:

¹ - Article 18 de la Loi 63-277, op-cit, p. 775.

² - مرازقة، مرجع سابق، ص. 34.

³ -Loi 63-276 du 26 Juillet 1963, Relative aux biens spoliés et séquestrés par l'administration coloniale. Journal officiel, N°02, du 02 Aout 1963.

« سوف يتعين أن ينمو اقتصادنا من خلال التفاعل المشترك والمكمل لبعضه البعض بين قطاعين القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص اللذين سيقوم بينهما قطاع شبه عام »¹.

إنّ ما ورد سابقا يوحي بضبابية وتناقض كبير في التعامل مع القطاع الخاص في تلك الفترة، مما جعله متخوفا من المساهمة في المجهود التنموي، بدليل أنه لم ينتج عن هذا القانون سوى ميلاد مشروعين (02) استثماريين فقط².

ب- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل الأمر 66-284

جاء هذا الأمر تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة الخاصة بإيضاح دور ومكانة رأس المال الخاص في التنمية الاقتصادية الوطنية، عقب التغيير الذي طرأ على الساحة السياسية للبلاد إثر الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين في 19 جوان 1965 ضد الرئيس أحمد بن بلة، حيث حدّد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، لسدّ الثغرات التي كانت تشوب قانون الاستثمار الأول الذي فشل في جذب الاستثمارات الأجنبية رغم المزايا الممنوحة لها، فالظروف والخيارات السياسية والاقتصادية للبلاد آنذاك أثارت مخاوف المستثمرين الأجانب.

وبالتالي، فإنّ هذا الأمر كان على عكس سابقه، موجهها خاصة إلى رؤوس الأموال الوطنية - مستدركا تهميش سابقه للقطاع الخاص الوطني - حيث حدّد الأسس التي تحكم الاستثمار الخاص عند طلبه وطلب الموافقة عليه من طرف الدولة، كما وضّح فكرة تضافر الجهود باستعمال كل الطاقات والموارد الوطنية واستغلالها أحسن استغلال، معتبرا الاستثمار الخاص ركيزة لا يستهان بها للمساهمة في بناء الوطن، لكن يبقى على الدولة أن توجّهه نحو النشاطات المنتجة، هذا ما وضّحه الرئيس هواري بومدين أمام إدارات الأمة في خطاب 19 جوان 1967:

«...أما فيما يخصّ الرأسمال الوطني الخاص، أؤكد بالنسبة للجزائريين الذين لديهم إمكانيات مالية، أنّ لديهم دورا يجب أن يقوموا به، لأنّ الإدخار الخاص يجب أن يستثمر بدلا من أن يبقى مجمدا أو يوظف لشراء مقاهي أو حانات... إنّ الرأسمال الخاص يجب أن يلعب دوره وأن يقوم بواجباته داخل الوطن والدولة من جهتها مستعدة لتقديم كل الضمانات في إطار محدد وبصفة واضحة وإنه من غير صالح البلد أن تبقى رؤوس الأموال هذه غير منتجة»³.

¹ - ديلة، مرجع سابق، ص. 37.

² - A. Guesmi, "le cadre juridique des investissements directs étrangers en Algérie" In *l'Algérie en mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie du marché*, sous la direction de R.Charvin, A. Guesmi. Paris : l'Harmattan, 2001, pp.247.

³ - خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين أمام إدارات الأمة في 19 جوان 1967، نقلا عن: مرازقة، مرجع سابق، ص. 38.

لقد أكد هذا الأمر على أهمية ادخار الخواص ومشاركتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - في ظل استمرار الصعوبات المالية للدولة - : « **إن الضمانات والمنافع الممنوحة تستهدف تعبئة الموارد الداخلية والرساميل الأجنبية لأجل تحقيق الاستثمارات اللازمة لتنمية البلاد** »¹، حيث وقر لهم عدة ضمانات وتحفيزات ضريبية، كالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الإنتقال بعوض، الرسم على العقار والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وكذا الإستفادة من تخفيض الرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج، بالنسبة للتجهيزات المصنوعة في الجزائر والمقتناة لغرض الإستثمار وإرجاء استيفاء الرسوم الجمركية والرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج، المرتبط بأموال التجهيز الضرورية لتحقيق المشروع²، كما سمح هذا القانون للمستثمرين الأجانب بتحويل جزء من أرباحهم السنوية إلى الخارج، على ألا تفوق نسبة 15% سنويًا من مبلغ المساهمات الأجنبية في الرساميل الخاصة بالمؤسسة في الجزائر³. إضافة إلى ما سبق، يمكن للاستثمارات التي تتجاوز 05 ملايين دج - عند اللزوم - الاستفادة من الانفراد بالترخيص في منطقة جغرافية معينة، نظام إتفاقي يتعلّق بضرائب الدولة لمدة لا تتجاوز 10 سنوات، على أن لا يجري هذا التطبيق إلا في الحدود التي لا تتجاوز فيها الأرباح الصافية 15% سنويًا من الرأسمال الخاص المستثمر ومقتضيات عن الحصص، ترمي إلى السماح للمؤسسة بمواجهة المنافسة الأجنبية خلال مدة السير العادي لإنتاج المؤسسة⁴.

جاء هذا الأمر صريحاً وواضحاً في احتكار الدولة والهيئات التابعة، للنشاط الاستثماري في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني(*) - دون تحديد دقيق لهذه القطاعات - فقد جعل القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني من نصيب القطاع العام، وللدولة الحق في إشراك القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي، إن رأت ضرورة في ذلك مما يفتح الباب واسعاً أمام احتمال تعسف الدولة في الترخيص من عدمه، حيث نصّ على مايلي: « **في الفروع المعتبرة حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي سيجري توضيحها بمرسوم، فإنه احتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات فيها مع إمكانها عند الضرورة من مشاركة رأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي** »⁵.

بالمقابل حدّد مجال مساهمة الخواص الجزائريين في القطاعين الصناعي والسياحي بهدف مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد، عن طريق تعبئة الموارد الداخلية والرساميل الأجنبية، لأجل تحقيق

¹ - أمر رقم 66-284 مؤرخ في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات. جريدة رسمية، عدد 80، صادر بتاريخ 17 سبتمبر 1966، ص.1203.

² - المادة 14 من الأمر نفسه، ص.1205.

³ - المادة 11 من الأمر نفسه، الصفحة نفسها .

⁴ - المادة 19 من الأمر نفسه، ص.1206 .

* - نصّ الأمر رقم 66-284 على أن مرسوماً آخر سينشر في المستقبل يحدد القطاعات والفروع الاقتصادية التي تعتبر حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، غير أنّ هذا المرسوم لم ينشر.

⁵ - الأمر نفسه، ص.1202.

الاستثمارات اللازمة لتنمية البلد، حيث جاء فيه: « إنَّ الأمر المشار إليه قد اعترف للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الأجانب بإمكانية تحقيق استثمارات في القطاعين الصناعي والسياحي، على اعتبار أنَّ الهدف المطلوب قبل كل شيء هو مضاعفة الطاقات الإنتاجية للأمة إلى أقصى حد¹، مع اشتراط الحصول على ترخيص مسبق في شكل إذن إداري يقدّمه عامل العمالة، بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 500.000 دج ولم يطالب المستثمر بأيّ انتفاع مالي، أو في شكل رخصة ممنوحة بموجب طلب يقدّم إلى كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات^(*) بالنسبة للاستثمارات ذات الأهمية المتوسطة والكبرى².

وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية، تراعى الاعتبارات التالية لمنح الرخصة³:

- فتح الأسواق الخارجية للتصدير .
 - أهمية قيمة الأرباح التي تحصل عليها المؤسسة في الجزائر والتي تضاف إلى رأس المال.
 - درجة الانتفاع من المواد الأولية المحلية .
 - مستوى تغطية الرساميل الخاصة للاستثمار المطلوب تحقيقه .
- ينتح هذا الأمر اللّجوء إلى مصادرة الممتلكات وتأميمها في حال تطلّبت المصلحة العليا ذلك، فقد نصّ على تقديم تعويض للمتضرر من قرار المصادرة⁴، الذي يخضع للسلطة التقديرية للسلطات العمومية، كما صادف صدور هذا الأمر تأميم القطاع البنكي وشركات التأمين واحتكار الدولة لهما في جوان 1966، ممّا يعطي الانطباع بتوجّه السلطات العمومية حينذاك الرافض لدور القطاع الخاص وهو ما أدّى إلى استمرار مخاوف المستثمرين الخواص، فقد كانت للأمر رقم 66-284 في أولى سنوات تطبيقه نتائج جد متواضعة، حيث أنّه خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 1966 إلى فيفري 1968، لم ترخّص اللجان الجهوية إلا 99 مشروعا لا تتعدّى قيمتها الإجمالية 66.876 مليون دج، من مجموع 424 مشروعا بقيمة إجمالية تقدر بـ 219.738 مليون دج، أي أنّ حوالي 66% من المشاريع قد ألغيت⁵، كما لم يشجع الأمر رقم 66-284 على جذب الاستثمار الأجنبي، ممّا أثار مخاوف الشركات الأجنبية فلم تُقَم أيّ منها مشروعا المستقل في الجزائر وعدد قليل منها قام بإنشاء شركات مختلطة

¹ - أمر رقم 66-284، مرجع سابق، ص.1202.

* - تتشكّل من الأعضاء الدائمين التاليين: وزير المالية والتخطيط، المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية، ممثل كلّ من الوزارات التالية: الشؤون الخارجية، الصناعة والطاقة، الداخلية، السياحة والتجارة وكذا المدير العام للبنك المركزي الجزائري. ويجوز لها عند الضرورة أن تضمّ إليها ممثلين عن كل هيئة رسمية أو شبه رسمية من شأنهم أن يمدّوها بمعلومات تكميلية.

² - المادة 20 من الأمر رقم 66-284، مرجع سابق، ص.1206.

³ - المادة 21 من الأمر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - الأمر نفسه، ص.1202.

⁵ - أمينة طيبوني، تمويل الاستثمارات في الجزائر باللجوء إلى قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2004)، ص.62.

بالشراكة مع مستثمرين جزائريين، إذ لم يتم إنشاء سوى 05 شركات مختلطة بين سنتي 1967 و1969¹.

ج- مكانة القطاع الخاص المنتج من خلال قانون الاستثمار لسنة 1982

جاء هذا القانون كنتيجة للمناقشات التي جرت على مستوى مختلف الهيئات السياسية والنقابية وعلى مستوى اللجنة الخاصة بدراسة ملف القطاع الخاص، وكذا الدورة الخاصة بملف القطاع الخاص للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1981، ومناقشات مشاريع قوانين المجلس الشعبي الوطني في دورة أبريل 1982²، كما شهدت تلك المرحلة - لأول مرة - استدعاء الصناعيين والتجار لسلسلة من الاجتماعات مع السلطات المحلية³.

كل هذه التحركات خلال سنة واحدة، تعطي بدون شك نظرة على موازين القوى سواء السياسية أو الاقتصادية أو الإيديولوجية داخل السلطة وأجهزتها، والوزن الاقتصادي والسياسي الذي صار يحظى به القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد الوطني. هذه الوضعية يوضحها جيلالي اليابس بقوله: «... من خلال المناقشات الخاصة بملف القطاع الخاص، يتضح أنه قد أصبح يحتل مكانة معتبرة في الاقتصاد الوطني وأنّ التخوّف الذي نصّت عليه المواثيق السابقة قد تحقّق بالفعل...»⁴.

هذه البوادر الإنفتاحية الجديدة الممهدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، تجد تفسيرها في الصراع الذي عرفته النخبة الجزائرية الحاكمة بين المحافظين (برئاسة شريف مساعدي الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني) والإصلاحيين (وهم الموالون للرئيس شاذلي بن جديد)؛ الأوائل كانوا معارضين لأي انفتاح سياسي أو اقتصادي لأنّهم كانوا مستفيدين من الرّيع ومن توجيه الدولة للاقتصاد، في حين أدرك ذوو الاتجاه الليبرالي بأنّ الدفاع عن امتيازاتهم ونفوذهم يقتضي الانتقال نحو النظام الاقتصادي الحر الذي يسمح بحرية استثمار أموالهم التي تمكّنوا من تحصيلها في ظلّ الإقتصاد الموجه، في مشاريع اقتصادية مختلفة وبالشراكة مع رأس المال الأجنبي، حيث أنّ القانون رقم 82-13⁵ فتح المجال لتكوين مؤسسات مختلطة⁶، مع ضرورة تدعيم هذه الإصلاحات الإقتصادية بإصلاحات سياسية تسهّل تمرير

¹- F.Yachir, "Les formes d'importation technologique", *Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques*, N°4, Alger : Decembre 1980, p.64.

²- مرازقة، مرجع سابق، ص. 71.

³- Semmoud Bouziane, " Croissance du secteur privé en Algérie dans ses relations avec le secteur national " In *Entreprises et entrepreneurs en Afrique XIX^e et XX^e siècle*. Paris : L'Harmattan, Tome II, 1983, p.150.

⁴- مرازقة، مرجع سابق، ص. 72 .

⁵- قانون رقم 82-13 مؤرخ في 28 غشت سنة 1982، يتعلّق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد وسيرها. جريدة الرسمية، عدد 35، صادر بتاريخ 31 غشت 1982.

⁶- عكاش، مرجع سابق، ص. 146-147.

الإصلاحات الاقتصادية، أبرزها إنهاء الدور السياسي للجيش وفصل الدولة عن الحزب حتى لا يجسّد رئيس الجمهورية وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، ممّا يمنحه استقلالية في القيام بالإصلاحات الاقتصادية، كما أنّ تبني التعددية السياسية يهدف إلى منح المجموعات المعارضة مجالا سياسيا لتخفيف الضغط على النظام الحاكم.

وبالتالي، بعد أن كان القطاع الخاص مقصا من المساهمة في الاستراتيجية التنموية، أقرّ القادة السياسيون بضرورة إشراكه في المسار التنموي؛ تجسيدا لهذا التوجه تم وضع أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة، لتوضيح وتنظيم تدخّل القطاع الخاص الوطني وهو قانون الاستثمار رقم 82-11 الصادر سنة 1982، تم من خلاله الاعتراف - ولأول مرة- بأن القطاع الخاص هو المكمل الضروري للقطاع العام في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية¹ وليس قطاعا متطفلا يهدّد خيارات للدولة. وعليه، مع وصول الشاذلي بن جديد إلى الحكم أصبح القطاع الخاص يحظى بالاهتمام، حيث سمح له بتملّك أو إدارة المزارع وإيجارها، فقد صرّح الرئيس بن جديد آنذاك بما يلي: «... فلما يزيد البعض في عرقلة هذا القطاع الذي عبّر عن استعداد له للمساهمة الإيجابية في حركة التنمية وما تتطلبه من استثمارات وخلق مناصب شغل للمواطنين»².

تتمثل الأهداف المنوطة بالاستثمارات الخاصة في إطار القانون 82-11، في المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، إنشاء مناصب شغل، تعبئة الإذخار، تلبية حاجيات المواطنين من المواد والخدمات، تحقيق التكامل من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة النهائية من عملية التصنيع والمقاولة من الباطن، المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتثبيت السكان في مناطقهم عن طريق إقامة مشاريع في المناطق المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية³.

تستفيد الاستثمارات المعتمدة من الإمتيازات التالية :

«الامتيازات الجبائية: يجوز بناء على طلب من المستثمر أن تحظى الاستثمارات الخاصة المعتمدة بالعديد من الامتيازات الجبائية، كالإعفاء التام من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، الضريبة العقارية، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، الدفع الجزافي... وغيرها، بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق المحرومة»⁴. كما تعفى الاستثمارات المنتجة للمواد من الضريبة على الأرباح

¹-Dirk Vandewalle, "Rupture avec le socialisme : libéralisation et privatisation économiques en Algérie", *Revue Naqd*, N°7, Alger, 1994, p.10.

²- "خطاب رئيس الجمهورية السابق السيد الشاذلي بن جديد"، *مجلة أحداث اقتصادية*، عدد 11، الجزائر، ديسمبر 1986. نقلا عن: مرازقة، مرجع سابق، ص.76.

³- المادة 08 من القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 غشت 1982، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني. جريدة رسمية، عدد 34، صادر بتاريخ 24 غشت 1982، ص.1694.

⁴-المادة 21 من القانون نفسه، ص.1696.

الصناعية والتجارية، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج والدفع الجزافي خلال السنوات الأولى للشروع في الاستغلال¹.

«**الامتيازات المالية** : يمكن للمستثمرين المعتمدين أن يستفيدوا بناء على طلب منهم من قروض على المديين الطويل والمتوسط لتمويل استثماراتهم، على أن لا يتجاوز مبلغ القرض المصرفي 30% من مبلغ الاستثمار المرخص به، إلا إذا تعلق الأمر بالمجاهدين وذوي الحقوق، كما يمكنهم الاستفادة من قروض على الأمد القصير لتمويل الاستغلال، وتتخذ إجراءات تشجيعية أكثر تفضيلا في مجال الجباية والقروض في إطار قوانين المالية لفائدة المستثمرين الخواص، عندما يتعلّق المشروع بنشاطات منتجة لمواد معدّة للتصدير أو عندما يأتي المستثمر برأسمال بالعملة الصعبة. كما يستفيد المستثمرون الخواص مقابل التزاماتهم من تسهيلات للحصول على قطع أرضية في حدود المكان حيث توجد المناطق المهيأة، التموين بوسائل التجهيز والعتاد والآلات ومواد البناء الضرورية لإنجاز الاستثمار، إضافة إلى التموين بقطع الغيار وتجهيزات التجديد وكذا المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة الضرورية للسير العادي لنشاط المستثمر².

لكنّ الملاحظ أنّه على الرغم من كل تلك الضمانات والإمّيازات، فإنّ النظام الحاكم آنذاك كان حريصا على إبقاء تطور القطاع الخاص محدودا، بحيث لا يؤدي إلى تكوين طبقة برجوازية وطنية يمكنها طرح بدائل، وبالتالي تهديد استمرارية النظام الحاكم آنذاك والدليل على ذلك، تلك القيود المتعدّدة على الاستثمار الخاص المتضمنة في القانون 82-11 والمتمثلة أساسا في:

- **سقف الإستثمار**: حيث تمّ وضع حد أقصى للرأسمال الأولي المستثمر يقدر بـ 30 مليون دج، ممّا يجعلنا نتساءل: كيف يمكن أن ننتظر من القطاع الخاص أن يحقق كل الأهداف السالفة الذكر بحجم استثماري جد متواضع؟

- **الاعتماد المسبق**: كل مشروع أو عملية توسعية لأية وحدة إنتاجية يجب أن تكون موضوع اعتماد من طرف اللجنة الولائية (يرأسها الوالي) إذا كانت تكلفة المشروع لا تتجاوز 3 مليون دج، أو بقرار وزاري بناء على رأي اللجنة الوطنية المكلفة بالنظر في طلب الاعتماد، إذا كانت تكلفة المشروع تتراوح ما بين 3 إلى 30 مليون دج³ - علما أنّ الاعتماد يمنح لنوع واحد من النشاط أي منع الاستثمارات المتعددة عن طريق نفس المقاول - وبذلك اعتبر إجراء الاعتماد كوسيلة في يد الدولة

¹ - المادة 21 من القانون رقم 82-11، مرجع سابق، ص. 1696.

² - المادة 22 من القانون نفسه، ص. 1696-1697.

³ - المادة 26 من القانون نفسه، ص. 1697.

من أجل التحكم في توسع القطاع الخاص، حيث أنّ كل استثمار خاص من شأنه أن يشكل منافسة قوية للقطاع العام لا يمكن قبوله.

- **الإقامة في الجزائر:** أي إجبار المستثمرين الخواص على الإقامة في التراب الوطني .

- **تحديد قائمة النشاطات التي يمكن للمستثمر الخاص الاستثمار بها:** تتمثل في:

- نشاطات تأدية الخدمات المتمثلة في التصليح الصناعي وصيانة آلات الصنع وكذا صيانة التجهيزات الصغيرة بوجه عام.
- الصناعة الصغيرة والمتوسطة المكملّة أو الواقعة في أسفل إنتاج القطاع الاشتراكي ولاسيما في تحويل ومعالجة المواد الأولية الزراعية المصدر، أو المنتوجات المعدّة لاستهلاك العائلات.
- الصيد البحري، غير ذلك الذي يتم في أعالي البحار.
- المقاومة من الباطن.
- البناء والأشغال العمومية.
- السياحة والفندقة وكذا الخدمات المرتبطة بهما.
- النقل البري للمسافرين والبضائع.

أما القطاعات المستثناة فهي: الفلاحة، تجارة التجزئة، الحرف والمهن الحرة¹.

صحيح أنّه منذ وصول الرئيس شاذلي بن جديد إلى السلطة، انفتح الخطاب الرسمي أكثر على القطاع الخاص وأعاد له الاعتبار، غير أنّ استمرار إخضاعه لإجبارية الحصول على ترخيص مسبق لكل مشروع استثماري مع تحديد سقف للإستثمار لا يمكن تجاوزه، كلّها مؤشرات تؤكّد وجود معارضة داخلية قوية من طرف التيار المحافظ الرافض لأيّ تغيير يمسّ بسيطرة الدولة وإدارتها للاقتصاد الوطني، لأنّ مصالحه مرتبطة باستمرار ذلك الوضع.

في إطار هذه الديناميكية الإنفتاحية صدر القانون رقم 82-13 المنظم للاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج المحروقات والذي فتح المجال لتكوين مؤسسات مختلطة، وأعطى الأغلبية للطرف الجزائري بنسبة 51%² (ضمن لهذا الأخير، السيطرة على المشروع مع إمكانية تأميمه بدعوى المصلحة العامة دون تحديد دقيق لهذه المصلحة وطبيعتها)، كما سُمح لأرباب العمل الخواص باستيراد التجهيزات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات مباشرة، دون المرور عبر المؤسسات العمومية وذلك باستخدام مواردهم

¹ - المواد رقم: 5، 6، 7 من القانون رقم 82-11، مرجع سابق، ص. 1693.

² - المادة 22 من القانون رقم 82-13، مرجع سابق، ص. 1728.

الخاصة باللجوء إلى السوق الموازية للعملة الصعبة؛ بالإضافة إلى ذلك صدر القانون رقم 83-18 بتاريخ 13 أوت 1983 والذي تنازلت بموجبه الدولة على أراضي لصالح الخواص بالدينار الرمزي بشرط الاستصلاح في أجل 5 سنوات، مما أفسح المجال للمبادرات الخاصة في القطاع الفلاحي¹، كما نصّ قانون المالية لسنة 1985 على تسهيل حصول الخواص على القروض البنكية وبالتالي أصبح بإمكان البنوك منح قروض تصل إلى 30% من القيمة الإجمالية للمشروع بالنسبة للمجاهدين وذوي الحقوق².

بالمقابل، تم تأسيس الديوان الوطني لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة سنة 1983 ليتولى توجيه الاستثمارات الخاصة نحو تحقيق ما فشل القطاع العام في تحقيقه³، حيث أنّ مهمته الرئيسية تتمثل في توجيه الإستثمار الخاص الوطني نحو المشاريع والميادين التي يمكن أن تستجيب لحاجيات النمو وضمان تكامله مع الاستثمار العمومي.

وفقا للتقييم الذي قام به الديوان، فإنّ القانون رقم 82-11 ترجم بزيادة في وتيرة الاستثمارات الخاصة لاسيما في الميدان الصناعي، فما بين ماي 1983 وديسمبر 1985 تم تسجيل أكثر من 2300 مشروع استثماري⁴، 80% منها (ما يعادل 1800 مشروع) في ميدان الصناعة وبحجم مالي يقدر بـ 7.7 مليار دج، مما يبيّن ضرورة وقوة وديناميكية الاستثمار الخاص الوطني في المساهمة في المجهود التنموي للبلاد. يمكن تلخيص نتائج القانون 82-11 من خلال أرقام الجدول الموالي:

¹ - نصت المادة 4 من القانون رقم 83-18 المؤرخ في 13 غشت 1983، والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية. جريدة رسمية، عدد 34، صادر بتاريخ 16 غشت 1983، على ما يلي: «... تنصب حيازة الملكية بالاستصلاح على أراضي تابعة للملكية العامة، والواقعة في المناطق الصحراوية أو المنطوية على ميزات مماثلة وكذا على الأراضي الأخرى غير المخصصة التابعة للملكية العامة والممكن استخدامها للفلاحة بعد الاستصلاح». كما تنص المادة 6 من القانون نفسه على ما يلي: «يؤدي امتلاك الأراضي بموجب هذا الفصل إلى نقل الملكية لصالح المترشح لاستصلاح الأراضي... يتم نقل الملكية بالدينار الرمزي».

² - Ahmed Dahmani, *L'Algérie à l'épreuve : Economie politique des réformes 1980-1997*. Alger : Edition Casbah, 1999, p.63.

³ - Osterkamp, *op-cit*, p.42.

⁴ - Dahmani, *op-cit*, p.64.

جدول رقم 9: عدد وحجم المشاريع الاستثمارية الخاصة المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية واللجان الولائية للاعتماد (1983-1987).

السنوات		اللجنة الوطنية للاعتماد		اللجان الولائية للاعتماد	
		عدد المشاريع	حجم الاستثمار (10 ³ دج)	عدد المشاريع	حجم الاستثمار (10 ³ دج)
ماي 1983 / ديسمبر 1984		289	2 098 073	893	1 527 493
1985		288	2 492 000	853	1 508 377
1986		197	1 950 462	1036	1 839 448
1987		440	4 719 892	1018	1 884 666
المجموع		1214	11 260 427	3805	6 759 930

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2004)، ص.192.

نلاحظ من خلال أرقام الجدول، أنّ عدد المشاريع المعتمدة لدى اللجان الولائية يعادل ضعفي المشاريع المعتمدة لدى اللجنة الوطنية، علما أنّ المشاريع المعتمدة محليا لا يجب أن تتجاوز قيمتها المالية 3 مليون دج، مما يؤكد تهرب المستثمرين الخواص من العراقيل البيروقراطية المترتبة عن تجاوز تكلفة المشروع الاستثماري 3 مليون دج حيث يتطلب الأمر صدور قرار وزاري، إذا كانت تكلفة المشروع لا تتعدى 30 مليون دج ويصل الأمر إلى اشتراط اتفاق وزاري بالنسبة للمشاريع الكبرى التي تقتضي مساعدات خاصة من طرف الدولة. إنّ الارتفاع الكبير في عدد المشاريع المعتمدة سنة 1987، يبيّن تخوّف المستثمرين الخواص خلال أولى سنوات صدور القانون 82-11، من المخاطرة بأموالهم قبل التأكد من عدم تراجع النظام الحاكم عن المزايا الممنوحة لهم.

لقد بيّن الواقع اصطدام هذا الإطار التشريعي عند تطبيقه في الميدان بسلسلة من العقبات البيروقراطية؛ فمن أجل الحصول على الإعلان بالمطابقة لآبد من ملء 122 إجراء إداريا¹، ناهيك عن صعوبة الحصول على القروض وبالتالي كثيرا ما يتوجّه المستثمرون الخواص إلى السوق الموازية للحصول على العملة الصعبة اللازمة لاستيراد المواد الأولية والتجهيزات الضرورية، ناهيك عن عدم المساواة فيما يخص الشروط التي تضعها البنوك وخاصة المتعلقة بتكلفة الدّين، فمثلا يدفع القطاع الخاص نسبة فائدة تقدّر ب 8.5% إلى 10% مقابل 7% للقطاع العام على نفس الدّين².

¹ - Rachid Tlemçani, *Etat basard et globalisation, l'aventure de linfitah en Algérie*. Alger : El Hikma, 1999, p.45.

² - مليكة فريش، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص.245.

في ظل هذه الظروف المثبطة، يتخلى عدد كبير من المستثمرين الخواص عن مشاريعهم، وهو ما أكدته دراسة أجراها الديوان الوطني لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة، فقد تم ما بين سنتي 1982 و 1987 اعتماد 5200 مؤسسة خاصة (في قطاع الصناعة، السياحة والبناء والأشغال العمومية) بقيمه مالية قُدرت بـ 17 مليار دج، غير أنّ 30% منها فقط تجسّدت فعليا سنة 1987¹، في حين أنّ 70% من المشاريع المعتمدة فشلت في معركتها ضد العراقيل البيروقراطية للحصول على العقار أو القروض أو المواد الأولية والتجهيزات اللازمة لانطلاق النشاط، كما تمّ تسجيل غياب التجانس في القرارات الإدارية فهناك مشاريع حصلت على التجهيزات الضرورية، في حين أنّ طلب الحصول على العقار مرفوض والعكس بالنسبة لمشاريع أخرى، بينما يملك مستثمرون آخرون العقار والتجهيزات دون اعتماد²؛ نتيجة لذلك، فضّل العديد من المتعاملين الإقتصاديين النشاط غير الرسمي، في حين أنّ المتعاملين الذين يملكون شبكة علاقات شخصية لا يواجهون نفس المصاعب³ بل ويحصلون على كافة التسهيلات.

للاشارة فقد صدر سنة 1986 القانون رقم 86-13 المعدّل والمتمم للقانون رقم 82-13، من أبرز ما جاء به إخضاع إنشاء الشركات المختلطة الإقتصاد لأهداف المردودية الإقتصادية والمالية⁴، كما ركّز على ضرورة النقل الحقيقي للمعرفة والمهارة لا سيما ترويج الصادرات⁵، كما ضمن للطرف الأجنبي في الشركة المختلطة الإقتصاد حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار⁶، إضافة إلى توسيع حقه في التحويل ليشمل الحصة القابلة للتحويل من اشتراكات الضمان الإجتماعي للمستخدمين الأجانب في الشركة المختلطة الإقتصاد، التعويضات في حالة التأميم... وغيرها⁷، كما أكد القانون في مادتيه 8 و 9 على أنّ حكم الشركة المختلطة الإقتصاد هو حكم المتعامل في مجال العقود والصفقات وأنّ استثماراتها تنجز وفق القواعد المطبقة على الشركات بالأسهم⁸، وبالإضافة إلى الإمتيازات الجبائية فقد نصّ القانون على إمكانية منح امتيازات مالية خاصة إن اقتضى الحال⁹، مما يؤكّد السعي لجذب

¹ - Hadjseyd, *op-cit*, p.66.

² - *Ibid*, p.67.

³ - Tlemçani, *op-cit*, p.46.

⁴ - المادة 3 مكرر من القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 غشت 1986، المعدّل والمتمم للقانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 غشت 1982، المتعلّق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصاد وسيرها. جريدة رسمية، عدد 35، صادر بتاريخ 27 غشت 1986، ص.1477.

⁵ - المادة 4 من القانون نفسه، ص.1477.

⁶ - المادة 5 من القانون نفسه، ص.1477.

⁷ - المادة نفسها، من القانون نفسه، ص.1478، 1477.

⁸ - المادتين 8 و 9 من القانون نفسه، ص.1478.

⁹ - المادة 10 من القانون نفسه، ص.1479.

المستثمرين الأجانب في ظل الظروف الاقتصادية الحرجة التي كانت تعيشها البلاد نتيجة لتدهور أسعار النفط سنة 1986.

د- مكانة القطاع الخاص المنتج من خلال قانون الاستثمار لسنة 1988

تضمن القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988، انفتاحا أكبر على القطاع الخاص خصوصا أنه جاء في سياق الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات الناجمة عن تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وبالتالي كان لابد من إفساح المجال للقطاع الخاص وإلغاء مختلف العراقيل التي كانت تعترضه، باعتراف من وزير التجارة آنذاك مراد مدلسي: « في كل الأحوال، العواقب الخطيرة التي تفرضها الأزمة لا تمنحنا بديلا آخر غير تجنيد كل الإمكانيات واللجوء إلى الرأسمال الأجنبي بغض النظر عن كل ما قد ينبجّر عن ذلك من نتائج»¹.

في هذا الإطار، انعقد في فيفري 1988 أول منتدى حول إنشاء المؤسسات (Le Premier Forum sur la Création d'entreprises) الذي جمع ممثلين عن الدولة والإدارة بأرباب العمل الخواص للتداول حول المشاكل التي تعترضهم، وهو ما يشكّل اعترافا ضمنيًا بأرباب العمل كشركاء اجتماعيين، تمخّض عن هذا الاجتماع إنشاء "جمعية إنشاء وترقية المؤسسة" وهي أول مرة يجتمع فيها المقاولون الخواص ويشكّلون جمعية مستقلة تشكّل فضاء يلتقي فيه مؤسسو الشركات الخاصة، حيث توفّر لهم الجمعية المساعدة التقنية الضرورية لتطوير مؤسساتهم².

وعليه، بموجب القانون رقم 88-25، لم يعد مفروضا على المستثمرين الخواص الإقامة في التراب الوطني، ولم يتم تحديد سقف لمبلغ الاستثمار الخاص، كما تمّ السماح للمستثمر بالجمع بين العديد من المشاريع الاستثمارية، وتمّ أيضا إلغاء قائمة النشاطات المسموح بالإستثمار بها وكذا إجراء الحصول على الرخصة المسبقة الإلزامية، كما تمّ حلّ الديوان الوطني لتوجيه وتنسيق ومتابعة الإستثمارات الخاصة وتحويل مهامه إلى الغرفة الوطنية للتجارة³.

حدد القانون النشاطات ذات الأولوية التي تستلزم مبادرة القطاع الخاص، في: إحداث مناصب شغل معتبرة، تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني عن طريق إنتاج التجهيزات والمواد والخدمات، لاسيما باستعمال المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والخدمات المحلية، استبدال الواردات، ترقية نشاطات المقاول من الباطن والصيانة قصد توسيع قدرات الإنتاج الوطنية وإضفاء المزيد من الفعالية على أداة

¹ - Dahmani, op-cit, p.100.

² - Loc-cit.

³ - Nacer- Eddine Hammouda, Moundir Lassassi, "Essai statistique sur le potentiel entrepreneurial en Algérie" In *Entrepreneurs maghrébins, Terrain en développement*, sous la direction de Pierre-Noël Deneuil et Mohamed Madoui. Paris : Ed. Karthala, 2011, p.40.

الإنتاج، إحداث وتطوير النشاطات المتعلقة بتحويل المواد أو تأدية الخدمات بهدف التصدير، تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتشجيع انتشار وإقامة نشاطات داخل البلاد، لا سيما في الهضاب العليا والمناطق المحرومة وتعبئة الكفاءات الوطنية في مجال التحكم في التقنيات¹.

خصّ هذا القانون المؤسسات الاقتصادية الخاصة الوطنية عندما يندرج نشاطها في إطار الصناعة التكاملية لصالح المؤسسات العمومية الاقتصادية، بامتيازات أهمها الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري خلال 3 سنوات، ابتداء من بداية استغلال الإستثمار ويتمّ تمديدتها إلى 5 سنوات عندما يكون النشاط في منطقة يراد ترقيةها وكذا الإعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي، بالنسبة للتجهيزات المستعملة في العملية الإنتاجية؛ رغم كلّ هذه الضمانات فقد استمرّ قانون الاستثمار لسنة 1988 في منع المقاولين الخواص من الاستثمار في الميادين الاستراتيجية والتي تبقى من صلاحيات المؤسسات العمومية فقط .

هذه الممارسات أدت إلى ظهور لوبيات* القطاع الخاص أي قلة محتكرة من المسؤولين في القطاع العام وأعضاء الجيش، تمكّنت من الحصول على امتيازات خاصة، ممّا أدى إلى عدم رضا في أوساط المقاولين الخواص². في ظل مثل هذه الوضعية، فضّل الرأسمال الخاص - الوطني على غرار الأجنبي - منذ مطلع التسعينات التوجه أكثر فأكثر نحو الاستيراد باعتباره ميدانا جد مربح وبدون أخطار كبيرة.

المطلب الثالث: حصيلة تقييمية لتطبيق قوانين الاستثمار في ظل الاستراتيجية الجزائرية للتنمية.

رغم أنّ الاستراتيجية الجزائرية للتنمية تضمّنت تهميشا واضحا لدور القطاع الخاص، غير أنّنا سنحاول من خلال هذا المطلب البحث في مساهمة القطاع الخاص المنتج في التنمية الوطنية، من خلال مساهمته في التشغيل وفي تكوين القيمة المضافة، ثم تحليل نوعية هذه المساهمة.

1- مساهمة القطاع الخاص المنتج في خلق القيمة المضافة

تعد القيمة المضافة(**) من بين المؤشرات ذات الدلالة في التحليل للحكم على مدى مساهمة قطاع

¹ - المادة 07 من القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 يوليو 1988، المتعلق بتوجيه الإستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية. جريدة رسمية، عدد 28، صادر بتاريخ 13 يوليو 1988، ص. 1032.

* - لوبي « Lobby » كلمة إنجليزية تعني: «الرواق» وتُطلق الكلمة كذلك على الردهة الكبرى في مجلس العموم في إنجلترا وفي مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، حيث تُعقد الصفقات فيها وتدور المناورات والمشاورات، ويتم تبادل المصالح. وقد أصبحت الكلمة تُطلق على جماعات الضغط التي تحاول أعضاؤها التأثير على أعضاء هيئة تشريعية ما مثل مجلس الشيوخ أو مجلس النواب. وفعل to lobby يعني أن يحاول شخص ذو نفوذ (يستمد من ثروته أو مكانته أو من كونه يمثل جماعة تشكل مركز قوة) أن يكسب التأييد لمشروع قانون ما عن طريق مفاوضة أعضاء المجلس التشريعي في ردهته الكبرى، فيعدهم بالأصوات أو بالدعم المالي لحملة الانتخابية، أو بالذئوع الإعلامي إن هم ساندوا مطالبه، وساعدوا على تحقيقها، ويهددهم بالحملة ضدهم، ويحجب الأصوات عنهم إن هم أحجموا عن ذلك.

² - Tlemçani, op-cit, p.47.

** - هي إجمالي الإنتاج لوحدة اقتصادية مطروحا منه قيمة المدخلات المستخدمة في الإنتاج خلال فترة زمنية محدودة، أمّا على مستوى الاقتصاد الوطني فهي إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحا منه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسوم الجمركية على الواردات.

أو مؤسسة أو فرع ما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (*).

جدول رقم 8: تطوّر نسب مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (1969-1978).

القطاعات	1969	1973	1974	1977	1978
الزراعة	76%	81%	77%	74%	73%
التجارة	69%	62%	86%	77%	68%
الخدمات	82%	81%	81%	78%	75%
الصناعات القاعدية	57%	49%	33%	18%	18%
الصناعات التحويلية	52%	51%	39%	26%	27%
البناء والشغل العمومية	63%	53%	30%	21%	27%
المحروقات	81%	14%	18%	17%	17%

Source: Abdelatif Benachenhou, *Planification et développement en Algérie 1962/1980*. Alger : Ed. INIC, 1980, p.94.

تتجلى لنا من خلال معطيات الجدول، هيمنة القطاع الخاص على تكوين القيمة المضافة في القطاع الزراعي والتي فاقت 80% سنة 1973، رغم تطبيق قانون الثورة الزراعية¹ منذ سنة 1971 والذي صادر مساحات واسعة كانت ملكا للخواص^(**)، وهو ما يمكن تفسيره من جهة، بضعف إنتاجية التعاونيات الفلاحية التي أنشأتها الدولة بسبب سوء التسيير، ومن جهة أخرى كان القطاع الخاص السائد تقليديا يتكوّن من مزارع صغيرة² تعتمد على الإستغلال الشخصي والمباشر للأرض ولا تستعمل التقنيات الحديثة في الإنتاج والذي كان يوجّه عموما نحو الإستهلاك الذاتي وبالتالي كان يخلق قيمة مضافة، ناهيك عن غياب الرقابة من طرف الدولة على فترات الجني وقنوات التوزيع التي كانت في أغلبها غير رسمية.

كما نلاحظ سيطرة القطاع الخاص على تكوين القيمة المضافة في قطاعي التجارة والخدمات، حيث بلغت 86% في قطاع التجارة سنة 1974، وبالتحديد تجارة التجزئة التي لم تكن حكرًا على القطاع العام - عكس التجارة الخارجية - كونها تساهم في تخفيف العبء على الدولة؛ في حين أنّ مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في قطاع الخدمات تعدّت نسبة 80% خلال الفترة الممتدة (1969-1974) وفاقت 70% إلى غاية نهاية السبعينات، وهو ما يمكن تفسيره أساسا بتحويل العديد

* - لكنّ دلالة القيمة المضافة تبقى مقرونة ببعض الشروط والتي نلخصها في الآتي: لا بد أن يكون معدل نموها السنوي أكبر من معدل النمو السنوي للسكان ومن نسبة التضخم، أو الزيادة في أسعار المنتجات خاصة ذات الإستهلاك الواسع في فترة زمنية محددة وأن يستفيد منها أكبر عدد ممكن من السكان بفضل إعادة توزيع المداخل.

¹ - أمر رقم 71-73 مؤرخ في 08 نوفمبر 1971، يتضمّن الثورة الزراعية. جريدة رسمية عدد 97، صادر بتاريخ 30 نوفمبر 1971.

^{**} - أمم نحو مليون هكتار من الأراضي الزراعية وأقيمت عليها تعاونيات الثورة الزراعية وحددت الملكيات الكبيرة وتمّ دعم الفلاحين بالقروض والمواشي ورفع شعار "الأرض لمن يخدمها"، بهدف القضاء على نظام الخماسة. باءت الثورة الزراعية بالفشل فلم تؤد إلى زيادة في المردودية كونها كانت مجرد إجراء فوقي.

² - على أن لا تتعدّى 0.5 هكتار مروي و3 هكتارات غير مروية.

من المستثمرين الخواص لنشاطهم من القطاع الفلاحي إلى التجاري والخدمي بعد تطبيق قانون الثورة الزراعية، في حين أنّ مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في قطاعي النقل والاتصال لم تتعدّ 7% خلال السبعينات، وهذا راجع إلى الاحتكار التام المفروض عليهما من طرف الدولة.

كما كانت مساهمته في الصناعات القاعدية والتحويلية والبناء والأشغال العمومية في تدنّ مستمر، نتيجة لدخول العديد من المشاريع العمومية حيّز التنفيذ وإنشاء شركات وطنية عمومية في هذا المجال (SONATIBA-DNC-ECOTEC)¹، ناهيك عن صعوبة الاستثمار فيه دون تحفيز فعلي وفَعَال من جانب الدولة. أما بالنسبة لقطاع المحروقات، فإنّ ضعف مساهمة القطاع الخاص فيه، يرجع إلى تأميمه في 24 فيفري سنة 1971 واعتباره من القطاعات الاستراتيجية المحتكرة من قبل الدولة والتي مُنِع القطاع الخاص الوطني من الاستثمار فيها، في حين أنّ النسب الضئيلة لمساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة انطلاقاً من سنة 1973 والتي تراوحت بين 14 % و 18%، فيمكن تفسيرها بتواجد الشركات الأجنبية التي كانت تمارس نشاطها في ميدان التنقيب على غرار شركة Halliburton الأمريكية.

وفيما يلي سنتطرق إلى مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خلال سنوات الثمانينات، والتي جسّدت بداية الانفتاح على المبادرة الخاصة:

جدول رقم 9: حصة القطاع الخاص من القيمة المضافة الإجمالية (1980 - 1989).

مليار دج.

1989	1987		1986		1985		1984		1983		1982		1981		1980		
%	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
99.8	77.7	24.7	76	20	79.7	19.2	74.9	13.7	83.7	13.9	82.6	13.3	81	13.2	79.1	10.2	الزراعة
25.9	26.6	11.4	24.3	10.6	23.5	8.7	25.4	8.4	22.1	5.6	23.4	5	23.5	4.4	25	4	الصناعة
00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	0.2	0	0.3	1	0.6	18.8	9.6	المحروقات
35.9	29.6	12.6	29.1	12.9	30.5	11.3	29.7	10	29.5	8.4	30.3	7.4	31.3	6.3	32.2	5.3	البناء والأشغال العمومية
77.1	64.8	24.9	74.5	29.8	60.5	22.2	61.6	19.9	59.9	17.3	63.8	16.6	63.9	14.5	65.3	12.4	التجارة
-	79.5	10.1	86	9.2	77.7	8	76.7	6.9	78.8	6.3	79.4	5.4	79	4.9	80.4	4.5	الخدمات
45.84	38.4	90.2	39.4	89.2	32.9	75.5	30.6	63.6	29.2	53.7	30	49.6	30	49.6	35.8	47.5	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

Maamar Boudersa, *La Ruine de l'Economie Algérienne sous Chadli*. Alger : Edition Rahma, 1993, p.110 .

وبالنسبة لإحصائيات سنة 1989:

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة اقتصادية 1962-2011، المحاسبة الوطنية، ص. 235. نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14- COMPTES ECONOMIQUES1 Arabe.pdf>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ:

2013/01/16، 18:55د.

¹ - مرازقة، مرجع سابق، ص.68.

نلاحظ من خلال أرقام الجدول أنّ حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة انتقلت من حوالي **47.5 مليار دج** سنة 1980 إلى **أزيد من 90 مليار دج** سنة 1987، وهو ما يرجع أساسا إلى تراجع أداء القطاع العام خاصة عقب فشل الإصلاحات الإقتصادية للمؤسسات العمومية ومخلفات الأزمة الإقتصادية التي شهدتها البلاد منتصف الثمانينات^(*)؛ غير أنّ نسبة مساهمته لم ترتفع سوى **2.6%** من سنة 1980 إلى 1987، حيث انتقلت من **35.8%** سنة 1980 إلى **38.4%** سنة 1987 لترتفع إلى **أزيد من 45%** نهاية سنة 1989.

أمّا خارج المحروقات، فقد انتقلت حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة من **37.9 مليار دج** سنة 1980 إلى **أزيد من 90 مليار دج** سنة 1987، وهي حصة معتبرة مقارنة بدور القطاع العام والأولوية الممنوحة له في إطار الاستراتيجية التنموية والإحتكار المفروض من طرف الدولة على القطاع الخاص، حيث يمزّ المستثمرون الخواص بشروط محارب للحصول على الإعلان بالمطابقة (122 إجراء إداريا). نلاحظ أيضا الهيمنة المطلقة للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في القطاع الزراعي بنسبة مساهمة بلغت **99.8%** سنة 1989، عقب صدور القانون رقم 87-19¹ والذي جسّد توجّه السلطات العمومية نحو خصوصية شاملة للقطاع، بعد فشل التسيير المركزي الذي لم يشجّع العمال في القطاع الفلاحي على الإنتاج وارتفاع المديونية وخدمة الدّين لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي كلفّ بتمويل القطاع، حيث نصّ هذا القانون على حرية اتّخاذ قرارات الإنتاج والتسويق والمبادرة، ثمّ تلاه انطلاق تطبيق الاتفاق الإئتماني مع صندوق النقد الدولي سنة 1989، لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو آليات اقتصاد السوق وتقليص الإنفاق العمومي وتشجيع القطاع الخاص.

نلاحظ أيضا استمرار سيطرة القطاع الخاص على تكوين القيمة المضافة في قطاعي التجارة والخدمات، ممّا يؤكّد أنّ المستثمرين الخواص كانوا لا زالوا متخوّفين من عمليات التأميم، لهذا فإنّهم يبحثون عن الربح السريع والأمن لأموالهم، كما تعدّ نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي معتبرة حيث بلغت **25.9%** سنة 1989، فوفقا لدراسة قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط في سنة 1990 فإنّ: « نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في فرعي الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية فاقت **52%** في سنة **1989**»²، لتواجهه في المرحلة النّهائية لعملية الإنتاج واستفادته من سياسة الدولة في دعم أسعار المواد الأولية والنصف المصنعة التي كان يموّن بها، ممّا سمح له بتخفيض تكاليف الإنتاج، ناهيك عن كونها

* - كان تأثيرها على القطاع الخاص أقلّ حدّة كونه يلجأ إلى طرق متعددة لتمويله كبيع الممتلكات العائلية.

¹ - قانون رقم 87-19 مؤرخ في 08 ديسمبر 1987، يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأُملاك الدولة. جريدة رسمية، عدد 50، صادر بتاريخ 09 ديسمبر 1987.

² - مزاوقة، مرجع سابق، ص.85.

صناعات خفيفة لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، في حين تراوحت مساهمة القطاع الخاص في مجال البناء والأشغال العمومية ما بين 29% إلى 35%. عموماً، عمل القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الأكثر ربحية على المدى القصير لضمان تحويل سريع، لما يعرف القطاع تشبّعاً أو عندما يستثمر فيه القطاع العام بشكل واسع.

2- مساهمة القطاع الخاص المنتج في التشغيل

سنركز من خلال هذا العنوان الفرعي على دراسة تطوّر مساهمة القطاع الخاص في التشغيل - باعتباره من أبرز الغايات التي تمّ تدعيم القطاع الخاص من أجلها - بهدف الكشف عن مدى تجسيد الضمانات والإمكانيات التي خصّت بها قوانين الاستثمار الإستثمارات الخاصة التي تساهم في إنشاء مناصب شغل ومدى تجاوب القطاع الخاص معها.

جدول رقم 10: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل - دون الفلاحة - (1967-1990).

السنوات	عدد الإجمالي للعمال الأجراء	حصة القطاع الخاص	%
1967	874.000	299.800	34.3
1970	1.028.700	349.800	34
1981	2.322.000	655.000	28.2
1982	2.465.000	657.400	26,7
1986	2.921.000	717.000	24,5
1990	3.609.000	952.800	26,4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المرجع التالي: مرازقة، مرجع سابق، ص ص. 45، 78.

إنّ مساهمة القطاع الخاص - دون الفلاحة - في التشغيل بنسبة تتراوح ما بين 24 و 34%، تعدّ معتبرة بالنظر إلى المناخ الذي كان ينشط فيه، وكثرة العراقيل التي كانت تواجهه والتي أدّت إلى تخوّفه من خوض مغامرة الاستثمار في المجال الصناعي، فحتّى أرباب العمل الخواص النّاجون من معركة العراقيل البيروقراطية الواجب اجتيازها للحصول على الاعتماد، فإنّ سياستهم في مجال التشغيل تهدف إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ويفضّلون بالتالي اللّجوء إلى استغلال أكثر للقوى العاملة الموجودة وانتهاج سياسة التشغيل الموسمي والتشغيل بالساعة والتشغيل في البيت، ناهيك عن الإيعاز على العمل العائلي بنسبة كبيرة ووجود عدد من إدارات القطاع العام الذين يشتغلون أيضاً في القطاع الخاص، وهذا طبعا دون الإعلان عنهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي¹.

¹ - مرازقة، مرجع سابق، ص. 47.

وبالتالي فإنّ نسبة كبيرة من العمّال لم يشملها الإحصاء، ناهيك عن القطاع الفلاحي الذي يهيمن عليه القطاع الخاص والذي لم يشمل الإحصاء هو الآخر، كما أنّنا لا يجب أن نغفل أنّ العمال يفضلون العمل في القطاع العام لما يمنحه من فرص وضمانات في التشغيل تفوق تلك التي يمنحها القطاع الخاص، علماً أنّ سياسة التشغيل في القطاع العام كانت قائمة على امتصاص أكبر نسبة من اليد العاملة، أغلبها لم تكن مناصب عمل حقيقية وإنّما فائض عمالة احتفظ به لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، حيث أنّ العديد من المؤسسات العمومية كانت تتخبط في عجز مالي كبير وتعاني في الأصل من فائض عمالة، غير أنّها كانت توظّف عمّالاً جدد دون مقابل من الإنتاج.

كل هذا مردّه إلى أنّ النظام الحاكم في الجزائر كان همّه الوحيد هو البقاء في السلطة، لذا فإنّ هاجس البطالة المرتفعة لدى فئة الشباب، قد يؤدي إلى غضب شعبي واحتجاجات اجتماعية وهو ما كان يخشاه النظام الحاكم ويعمل على الحيلولة دونه، وأداته المفضلة لذلك هي الريع النفطي - مثلما سنبينه من خلال العنوان الفرعي الموالي -.

للتوضيح، فإنّ ارتفاع نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة مقابل نصيبه الضعيف نسبياً في التشغيل، يرجع أساساً إلى ما يتّسم به من كفاءة وفعالية، فهو يسعى إلى رفع الإنتاجية بهدف تعظيم الأرباح وتحقيق أكبر النتائج بأقلّ التكاليف - توظيف أقلّ عدد ممكن من العمال - وفق عقلانية اقتصادية تستوجب الترشيح في التكاليف، ناهيك عن وجود عدد كبير من العمال غير المصرّح بهم في القطاع الخاص.

إنّ الضمانات والامتيازات التي حظيت بها الاستثمارات الخاصة الخالقة لمناصب الشغل في ظل الإطار القانوني الجديد للاستثمار الخاص، أدّت إلى ارتفاع عدد العمال الأجراء في القطاع الخاص من حوالي 650 ألف عامل سنة 1982 إلى ما يقارب المليون عامل سنة 1990.

وفيما يلي، سنقوم بتحليل هذه النسبة المعتبرة في التشغيل، بهدف معرفة الفروع التي فضّل القطاع الخاص الاستثمار فيها، وهل نجح الخطاب الرسمي بما تضمّنه من تحفيزات، في طمأنة المستثمرين الخواص للتوجّه نحو الفروع المنتجة وبالتالي المساهمة في المجهود التنموي للبلاد.

جدول رقم 11: تطوّر التشغيل حسب قطاعات النشاط (1967-1990).

الوحدة: مليون دج

التجارة والخدمات			النقل			البناء والأشغال العمومية			الصناعة			
%	حصة القطاع الخاص	العدد الإجمالي	%	حصة القطاع الخاص	العدد الإجمالي	%	حصة القطاع الخاص	العدد الإجمالي	%	حصة القطاع الخاص	العدد الإجمالي	
59.5	191.039	321.100	28	14.784	52.800	49	34.937	71.300	48	59.040	123.000	1967
62	209.010	336.900	30	20.400	68.000	51	61.404	120.400	33.9	58.986	174.000	1970
63.4	321.400	506.600	53.9	79.200	146.700	30.7	54.600	503.900	21.8	99.800	458.100	1981
59,4	321900	541200	50,1	75700	150900	28,1	155200	552200	22,3	104600	468.300	1982
54,9	339000	618000	52,3	88400	169000	25,1	165300	657000	23,1	124300	537000	1986
66,8	354420	530600	53,7	200090	372600	26,2	196300	542300	29,8	201990	677800	1990

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المرجع التالي: مرازقة، مرجع سابق، ص ص. 45، 78.

من خلال دراسة معطيات الجدول يتضح لنا تراجع مساهمة القطاع الخاص الصناعي في مجال التشغيل بأكثر من النصف، من 48% سنة 1967 إلى 21.8% سنة 1981، غير أنّ التناقض بين ما جاء في بنود قانون الاستثمار لسنة 1966 والواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في بداية السبعينات، أدّى إلى تخوف المستثمرين الخواص، وبالتالي لم تظهر إلاّ المؤسسات ذات الحجم الصغير حيث أنّ ما يفوق 80% من المؤسسات الصناعية الخاصة (أي حوالي 3959 مؤسسة) تشغل أقل من 20 عاملا، 11.23% (527 مؤسسة) يتراوح عدد عمالها ما بين 20 و 49 عاملا، 3% (144 مؤسسة) يتراوح عدد عمالها ما بين 50 و 99 عاملا، 1% (49 مؤسسة) يتراوح عدد عمالها ما بين 100 و 199 عاملا، 0.23% (11 مؤسسة) يتراوح عدد عمالها ما بين 200 و 499 عاملا، في حين أنّ 0.03% (مؤسسة واحدة فقط) من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية الخاصة سنة 1980 والبالغ عددها 6691 مؤسسة، تشغل أكثر من 500 عاملا، ويمكن إرجاع ذلك أيضا إلى:

- التخوّف من التأميم من جهة، حيث أنّ الخطاب الرسمي آنذاك كان يقيس الاستغلال - حسب الميثاق الوطني لسنة 1976- على أساس عدد العمال، ومن جهة أخرى التخوّف من الخسائر الناجمة عن العراقيل البيروقراطية - مثلا عند طلب الحصول على المُعدّات والمواد الأولية اللازمة للاستغلال - والتي تؤدي إلى تعطيل المصنع عن العمل، لذا يتم تشغيل أقل عدد ممكن من العمال، ناهيك عن النسبة المعتبرة من العمال غير المعلن عنهم.

– العمل على عدم بلوغ عدد العمال النصاب القانوني لإنشاء نقابة داخل الوحدة الصناعية وهو 09 عمال¹.
– أن أغلب الوحدات الصناعية حديثة النشأة ولم تصل بعد إلى مرحلة التوسع التي تقتضي رفع عدد العمال.
لترتفع مساهمة القطاع الخاص الصناعي في مجال التشغيل تدريجيا ابتداء من سنة 1982، من 21.8% سنة 1981 (99.800 عامل) إلى 29.8% (201990 عامل) سنة 1990، حيث سمح الإطار القانوني الجديد بتوجيه نسبة كبيرة من رؤوس الأموال التجارية الخاصة نحو الاستثمار الصناعي، نتيجة للضمانات العديدة الممنوحة للقطاع الخاص، لجعله يستوعب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة.

كما نلاحظ أيضا، ارتفاع نسب التشغيل في فرع البناء والأشغال العمومية، حيث بلغت نسبة 51% سنة 1970 ويعود سبب تفضيل القطاع الخاص لهذا الفرع إلى كونه في الغالب لا يتطلب يدا عاملة ذات مؤهلات عالية وتكون أجورها دون الحد القانوني، لأن عرضها الكبير يفوق الطلب عليها، وأغلب العمال غير مصرح بهم لدى مصالح إدارتي الضمان الاجتماعي والضرائب، ومع دخول عدد من المؤسسات العمومية الوطنية وحتى المؤسسات الأجنبية هذا القطاع مطلع الثمانينات، تراجعت مساهمة القطاع الخاص في التشغيل من 51% سنة 1970 إلى 25% سنة 1986، رغم ارتفاع عدد العمال من 61 ألف إلى 165 ألف عامل خلال نفس الفترة.

إن العراقيل البيروقراطية من ناحية، وتخوف القطاع الخاص من سياسة الدولة اتجاهه من ناحية ثانية، جعله يستثمر أكثر في فرع التجارة نظرا لمروديته المالية المضمونة والسريعة، حيث تعدى عدد عماله 354 ألف عامل سنة 1990، أي بنسبة 66% من العمالة الإجمالية في القطاع، كما تلفت انتباهنا أيضا، ارتفاع حصة القطاع الخاص في التشغيل في قطاع النقل والتي انتقلت من 28% سنة 1967 إلى 53% سنة 1990، لتفوق بذلك نسبة مساهمة القطاع العام.

ترجع هذه النسبة المرتفعة أساسا، إلى رفع الدولة احتكارها لقطاع النقل منذ نهاية السبعينات بالإضافة إلى الإجراءات التي اعتمدتها الدولة سنة 1988 بموجب القانون 88-17² والمتمثلة في تشجيع الخواص على استيراد الشاحنات والحافلات وكذا إعطاء رخص استغلال للمجاهدين فيما يخص النقل البري للأشخاص والبضائع³، كما يعكس توجه القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع، تخوفه من العراقيل البيروقراطية المتعلقة بالحصول على العقار.

¹ - مازقة، مرجع سابق، ص 57-58.

² - قانون رقم 88-17 مؤرخ في 10 مايو 1988، يتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه. جريدة رسمية، عدد 19، صادر بتاريخ 11 مايو 1988.

³ - مازقة، مرجع سابق، ص 80.

عموما، تعدّ مساهمة القطاع الخاص في التشغيل والقيمة المضافة في ظل الاستراتيجية الجزائرية للتنمية معتبرة، بالنظر إلى الأولوية الممنوحة للقطاع العام من جهة والغموض والتناقض الذي ميّز الخطاب الرسمي إزاء القطاع الخاص من جهة أخرى.

3- تأثير الريع النفطي على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر خلال عقدي السبعينات والثمانينات.

تعدّ الجزائر دولة ريعية، لهذا سنحاول من خلال هذا العنوان الفرعي دراسة تأثير انتعاش الإيرادات اليعية منذ سنة 1973، ثم تراجعها منذ منتصف الثمانينات على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر.

أ- مفهوم الريع والدولة اليعية.

«مفهوم الريع

لغة: عرّف لسان العرب الريع على أنّه «النماء والزيادة»¹.

أمّا اصطلاحاً، فإنّ المنظر الأول للريع هو ديفيد ريكاردو(*) في مؤلفه «مبادئ الاقتصاد السياسي والتكليف الضرائبي» الصادر سنة 1817، حيث عرّف ريكاردو الريع كما يلي: «هو ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يدفع إلى صاحب الأرض كبذل لاستعمال القوى غير الفانية للأرض»².

إنّ النقطة المحورية في تحليل ريكاردو لظاهرة الريع، تتمثّل في تفسيره للزيادة في الدخل الناتجة عن الإستحواذ على الأراضي الزراعية ذات الخصوبة العالية، التي ازداد مردودها بسبب ازدياد ندرتها النسبية وارتفاع قيمة محصولها- نتيجة تغير معطيات السوق التي لا علاقة لها بأي جهد إضافي مرتبط بالجهد الإنتاجي بصورة مباشرة- كنوع من الريع (Rent).

كما تناول المفكرون الاقتصاديون الكلاسيكيون مسألة الريع من زاوية سياسية-اقتصادية لتبرير فرض الضرائب على أصحاب الدخل اليعية، أي على أصحاب الأملاك العقارية الذين

¹- زياد حافظ، ابتسام الكتبي وآخرون، *البنية الاقتصادية العربية وأخلاقيات المجتمع*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص. 44.

*- اقتصادي إنجليزي، يعدّ أحد مؤسسي مدرسة الحرية الاقتصادية إلى جانب آدم سميث وجون ستيوارت ميل. من أبرز مؤلفاته: «بحث في تأثير سعر القمح المتدني على أرباح الأسهم» (1815م)، «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» (1817م). أوضح ريكاردو ظاهرة الريع العقاري الذي يعادل الفرق بين الدخل الصافي الذي تغله الأراضي ومعدل ربح الرأسماليين، ويعود الريع العقاري إلى ملاك الأراضي لقاء السماح للمستثمرين الرأسماليين باستغلالها. شغل ريكاردو مقعداً في مجلس العموم البريطاني عام 1819م وكان يهتم في مداخلاته بالقضايا الاقتصادية، مركزاً على مبدأ الحرية الاقتصادية وحرية التبادل التجاري الخارجي.

²- حافظ، الكتبي وآخرون، مرجع سابق، ص. 47.

يجنون دخلا دون أي مجهود ويمارسون سلوكا احتكاريًا، يحدّ من النشاط الاقتصادي المنتج¹ ويحدّ من النمو والتنمية.

أما حازم الببلاوي^(*)، فيعرّف الربيع بمعناه الواسع باعتباره يشير إلى كافة أشكال الدخول الراجعة إلى هبات الطبيعة، فهو ظاهرة عامة تعرفها جميع الإقتصاديات وينحصر الخلاف بينها فقط في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الربيع مقارنة بباقي مصادر الدخل الأخرى².

وعليه، فإنّ الفكرة الأساسية المرتبطة بمفهوم الربيع، هي أنّه الدّخل الذي لا يقابله جهد أو تضحية فهو يرتبط بالملكية وليس بالإنتاج وتتحدّد عائداته بعوامل خارجية ترتبط بالسوق العالمية.

إذا كانت الأرض هي المصدر الأوّل للربيع، فإنّ تطورات الاقتصاد الحديث قد مكّنت من تعميم مفهوم الربيع على العديد من النشاطات التي تنتج هذا الأخير؛ على هذا الأساس يمكننا التمييز بين:

- **مصادر الربيع الخارجية:** المتمثلة أساسا في: النفط، الغاز والمعادن^(**)، الممرّات الاستراتيجية^(***)، التحويلات من المغتربين والعاملين في الخارج^(****) والمساعدات الخارجية^(*****).

- **المصادر الداخلية للربيع:** أهمّها: تجارة النفوذ^(*****)، المضاربات المالية^(*****) والمضاربات العقارية^(*****).

¹ - Abdelkader Sid Ahmed, "le Paradigme Rentier en question: l'expérience des pays arabes producteurs de Brut Analyse et élément de stratégie", *Revue Tiers Monde*, N°163, Juillet-Septembre, 2000, p.503.

* - الدكتور حازم عبد العزيز الببلاوي، اقتصادي ومفكر وكاتب مصري ولد في 17 أكتوبر 1936، تولّى رئاسة الوزراء في 09 جويلية 2013 بعد عزل محمد مرسي عن رئاسة جمهورية مصر العربية، إلى أن قدّم استقالة حكومته تحت ضغط إضرابات عمالية في 24 فيفري 2014. من أبرز مؤلفاته: *التعاون الاقتصادي العربي* (1965) - *مجتمع الاستهلاك* (1968) - *دور الدولة في الاقتصاد* (1997) - *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر* (2000) - *الاقتصاد العربي في عصر العولمة* (2004).

² - حازم الببلاوي، "الدولة الريعية في الوطن العربي" في *الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي*، تحرير: إيليا حريق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ج1، 1989، ص ص. 279-280.

** - فالفرق الكبير بين تكلفة الإنتاج لاستخراجها وسعر بيعها لا يعكس مجهودا خاصا من قبل الحكومات أو الشركات المستخرجة لها.

*** - ومن أمثلتها قناة السويس.

**** - خاصة أنها تتميز باستقرارها النسبي ولا تتراجع مع تراجع النشاط الاقتصادي، كما أنّ الدولة المستقبلية لتلك التحويلات لا تبذل أي مجهود لجني ذلك الدخل.

***** - يتلقّى عدد كبير من البلدان مساعدات منتظمة من دول أخرى ومن مؤسسات دولية، تشكّل جزءا مهماً من موازنات الدول المستفيدة ولولاها لما استطاعت تمويل مشاريع نفقاتها الداخلية. تعدّ هذه المساعدات نوعا من الربيع بسبب غياب "المجهود" من الدولة المستفيدة، إذ أنّه لا يتعدى طبيعة " المكافأة السياسية" للموقع الاستراتيجي للبلد أو لمواقف سياسية معينة من قبل الحكومات.

***** - إن النظام السياسي القائم في الدول الريعية هو نظام فنوي يكافئ الولاء للنظام، حيث تستولي فئة من كبار المستوردين على مواقع احتكارية وتتحالّف مع النظام القائم.

***** - لأنّ الربح السريع دون مجهود هو المحرك الأساسي للمضاربة.

***** - هي مصدر لربيع مزدوج: ربيع ناتج عن الدخل المتصاعد (الإيجار) وربيع ناتج عن ارتفاع أسعار العقارات.

« مفهوم الدولة الريعية (Rentier State). »

إنَّ أوَّل من ربط مفهوم الربيع بالدولة تحت مسمّى الدولة الريعية، هو عالم الاقتصاد الإيراني حسين مهداوي في بحثه الموسوم "تمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية - حالة إيران -" الذي نشر عام 1970 حيث عرفها على أنها: «دول تتلقى موارد كبيرة من الربيع الخارجي بشكل منتظم»¹، ثم قام آخرون من بينهم جياكومو لوتشيانى^(*) وحازم الببلاوي بتطويره، بتطبيقه على الدول الناشئة في الخليج العربي وفق نظرية الدولة الريعية، التي مفادها أنه طالما أنَّ هذه الدول تحصل على مبالغ كافية من المدخول الريعي فقد لا يكون لديها دوافع قوية "للمقرطة" أو الإصلاح .

وعليه، فإنَّ الدول الريعية هي تلك الدول التي يمثل فيها الربيع الجزء الأهم (أكثر من النصف) للدخل (مثال: الجزائر، المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، العراق) وتتجّه فيها الموارد التي تأتي في الغالب عن طريق تصدير المواد الأولية إلى الدولة مباشرة، عكس الدول ذات الاقتصاد الريعي (مثال: الاقتصاد الأردني) والتي لا تتجّه فيها الموارد إلى الدولة مباشرة.

ب- تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر خلال عقدين السبعينات والثمانينات.

يعدّ الارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبتها العالية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالحصة المحدودة لموارد الدولة من الضرائب، من أهم المعايير التي يتوقف عليها توصيف الدولة الريعية، وهو ما ينطبق تماما على الدولة الجزائرية.

« انتعاش الربيع النفطي خلال السبعينات وتأثيره على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر »

مثّلت الجباية البترولية منذ منتصف السبعينات إلى غاية بداية الثمانينات، مصدر أكثر من نصف (50%) إيرادات الدولة الجزائرية، مثلما تظهره معطيات الجدول التالي:

¹- Abdelkader Sid Ahmed, *Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles*. Paris : Publisud, Tome2, 1989, p.10.

* - البروفيسور جياكومو لوتشيانى، أستاذ الاقتصاد السياسي بالمعهد العالي للدراسات الدولية والانمائية في جنيف، ومدير مركز الخليج للأبحاث مؤسسة معهد الشرق الأوسط بالولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم 12: تطور نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الميزانية العامة الجزائرية (1973-1975).

السنة	1973	1974	1975
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الميزانية	37.8 %	57.2 %	59.1 %

المصدر: جمال هشام، أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1996/1997)، ص.166.

من أهم العوامل التي أدت إلى تراجع دور القطاع الخاص المنتج في الجزائر، ما حدث في سوق النفط اعتباراً من أواخر عام 1973 بعد حرب أكتوبر (العربية - الإسرائيلية)، فيما أطلق عليه "الصدمة النفطية الأولى" عام 1974، حيث ارتفع سعر البرميل أربعة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب، لينتقل من \$3.9 عام 1973 إلى \$12.3 سنة 1974¹، فحققت إيرادات البلدان المنتجة للنفط - ومنها الجزائر - قفزة كبيرة، مثلما توضّحه معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم 15: تطور الإيرادات البترولية للجزائر (1970-1975).

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975
الإيرادات (مليون دولار)	170	350	700	977	3239	3262

المصدر: علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 2007/2008)، ص.109.

نلاحظ من خلال الجدول أن عائدات الجزائر البترولية قفزت في ظرف سنة واحدة فقط بنسبة 236% (بين سنتي 1973 و 1974) من 977 مليون \$ إلى 3299 مليون \$؛ هذه المداخيل الربعية الضخمة الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية - التي تضاعفت 20 مرة في ظرف سبع سنوات (من 1 مليار دج سنة 1967 إلى 20 مليار دج سنة 1974)² - مكّنت النظام الحاكم آنذاك من تدعيم مشروعاته السياسية، عن طريق برمجة استثمارات عمومية ضخمة في إطار المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الذي رصدت له اعتمادات مالية بلغت 110 مليار دج، بزيادة قدرها 12 مرة مقارنة

¹ - هشام، مرجع سابق، ص.158.

² -Aissa Mouhoubi, « L'effet de la gestion de la rente sur l'investissement et la production hors hydrocarbures en Algérie », Colloque International - Algérie : cinquante ans d'expériences de développement :Etat-Economie-Société, Alger :08 et 09 Décembre 2012, sur le site électronique : http://www.cread.edu.dz/cinquante-ans/Communication_2012/MOUHOUBI.pdf, consulté le : 05/03/2014, 20h:15mn.

بالمخطط الثلاثي و 4 مرات مقارنة بالمخطط الرباعي الأول. حُصص جزء معتبر من هذه الإعتمادات لتبني سياسات اجتماعية توزيعية شعبية، كاعتماد مجانية الطب والتعليم، كما مكن الإنفاق العمومي من رفع مستوى الدخل الفردي من 1793 دج سنة 1974 إلى 2570 دج مع نهاية سنة 1977¹.

تثبت هذه المعطيات الطابع التوزيعي للدولة الريعية الجزائرية، حيث يؤكد كل من جياكومو لوتشيانيني وحازم الببلاوي ارتكاز الدولة الريعية على التوزيع أكثر من اعتمادها على الضرائب لزيادة مواردها المالية، مما يجعل الدولة تتفادى التمثيل السياسي الحقيقي. إن إحدى النتائج المهمة للنظرية الريعية-كما يرى الباحث نجم آبادي- تتمثل في أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة، لأنه لا يرى أن من حقه التأثير في السياسة، كما أن الدولة نجحت في التخلص من وشائجها المدنية².

هذه الاستقلالية مرتبطة بالمداخل الريعية الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة، فالارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبتها العالية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالحصة المحدودة لموارد الدولة من الضرائب، يمنح الدولة استقلالية عن قوى الاقتصاد المحلي، حيث يوفر الحصول على العائدات الريعية الضخمة والسهلة المنال للدولة، إمكانية الإنفاق الاستعراضي لكسب رضا المواطنين فتكون الدولة مجرد وسيط بين القطاع الريعي (قطاع النفط) من جهة وبين باقي القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

وهذا ما ينطبق تماما على الحالة الجزائرية؛ فقد أغنت العوائد الريعية المرتفعة النظام الحاكم آنذاك عن إشراك القطاع الخاص في المجهود التنموي، لذلك عمل على تقييده وزيادة الضغوط على نشاطه لعرقلة تطوره، منعا لتكوين طبقة اجتماعية موحدة المصالح والمواقف، تنتج الثروات وتحوز هامش استقلال عن الدولة وتباشر مساءلة السلطة وتطالب بحقوق سياسية تقلص نفوذ النظام الحاكم.

من أهم المؤشرات التي تؤكد على ذلك:

- أن نصيب القطاع الخاص من إجمالي الإنتاج الوطني كان أكبر من نصيب القطاع العام إلى غاية سنة 1973، ليتدهور نصيبه من 66% سنة 1969 إلى 45% سنة 1973 ثم 34% سنة 1978³.

¹- زوزي، مرجع سابق، ص.122.

²- يوسف خليفة اليوسف، "دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة" في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، تحرير. ابراهيم الشطي، اسماعيل خضر وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص.580.

³- غنية عابي، محددات استقطاب الإستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير (الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، 2004/2003)، ص.112.

جدول رقم 16: الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في قطاع الصناعة (1969-1979)

السنوات	1969	1973	1979
الفروع			
الصناعات الميكانيكية والإلكترونية	% 47,1	% 32,1	% 06,3
صناعة مواد البناء	% 17,8	% 29,1	% 11,7
صناعة الكيمياء والبلاستيك	% 66,1	% 52,4	% 20,4
الصناعات الغذائية	% 47,2	% 39,5	% 37,5
صناعة الجلود والأحذية	% 80,6	% 71,8	% 45,3
صناعة الخشب/ الورق/ الفلين	% 72,7	% 70,7	% 49

المصدر: مرازمة، مرجع سابق، ص.70.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول، أنّ الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي كانت في انخفاض مستمر ابتداء من سنة 1973 وبالنسبة لكل الفروع الصناعية، لتسجل أكبر تراجع في فرع صناعة الكيمياء والبلاستيك بنسبة انخفاض قدرها 32% بين سنتي 1973 و 1979، متبوعا بفرع صناعة الجلود والأحذية بـ 26,5% كنسبة انخفاض، في حين أنّ هذه النسبة قدّرت بـ 25.8% في فرع الصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

- انتقلت حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات من 45% سنة 1967 إلى 5% سنة 1978¹، كما أنّ الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الإجمالية كانت في انخفاض مستمر خلال الفترة (1967-1981)، حيث انتقلت من 65.8% إلى أقلّ من النّصف (29.7%)²، وهذا راجع إلى دخول العديد من الاستثمارات العمومية حيز النشاط وكذا الرقابة المفروضة من طرف الدولة على القطاع الخاص³.

كان يسود الممارسات المفروضة من طرف البنوك الوطنية على القطاع الخاص خلال هذه المرحلة، انحياز لصالح القطاع العام، فالقطاع الخاص كان يعاني من التمييز ويخضع لشروط مصرفية تطالبه بتقديم ضمانات شخصية أو عينية، في غالب الأحيان ما يراها أصحاب المشاريع شرطا تعجيزيا يضيق الخناق على قطاعهم؛ فللحصول على قروض قصيرة الأجل لابد من رهن حقيقي للمؤسسة، في

¹ - عبد اللطيف بن أشنهو، *التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص.165.

² - عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر- دراسة تطبيقية"، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت: 23-25 مارس 2009، ص.6، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/02/22، 18:45.

³ -Reda Hamiani, «La place du secteur privé dans l'économie nationale», *Revue Partenaires*, N°41, Décembre 2003, p.68.

حين أنه للحصول على قروض متوسطة أو طويلة الأجل لابد أن تكون الموافقة من اللجنة الجهوية¹ أو الوطنية للاستثمارات وكذا البنك الجزائري للتنمية ويجب أن يدخل المشروع في مجال المشاريع ذات الأولوية المشجعة من طرف الدولة.

إن السياسة التمييزية المعتمدة من طرف البنوك العمومية في مجال الإقراض، أدت إلى زيادة القروض الممنوحة للقطاع العام الذي كان مسيطرًا على استثمارات البلاد، وهو ما يفسر انخفاض نسبة استفادة القطاع الخاص من القروض.

جدول رقم 13: نسبة مساهمة القطاع الخاص في الودائع ونسبة استفادته من القروض (1974-1977).

السنة	1974	1975	1976	1977
نسبة مساهمة القطاع الخاص				
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الودائع	47%	50%	43%	7%
نسبة استفادة القطاع الخاص من القروض	10%	4%	3%	4%

Source: Abdelkrim Naas, *le système bancaire algérien*. Paris : maisonnerie et la rose, 2003, p.67.

بالإضافة إلى ما سبق، تم تقييد توسع المؤسسات الخاصة من خلال العوائق الضريبية وغلق التجارة الخارجية، ففي سنة 1978 صدر القانون 02/78 والذي جسد احتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث نص في مادته الأولى على مايلي: "...إن استيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات بجميع أنواعها، من اختصاص الدولة وحدها"²، كما نص في المادة 18 على أن كل مؤسسة خاصة تقوم بالتصدير يتم حلها فوراً: "تعدّ منحة بقوة القانون كافة المؤسسات الخاصة للاستيراد والتصدير..."³، كما رفضت اللجنة المكلفة بمنح الاعتماد مئات الطلبات لتنشيط عزيمة المستثمرين الخواص، فتناقص عددها لتختفي تقريباً في منتصف السبعينات⁴.

¹- Youcef Debboub , *Régulation des investissements dans le secteur industriel d'état et réformes économiques en Algérie(1970-1990)*, Thèse de Doctorat non publiée (Université d'Alger :Institut des Sciences Economiques,1991),p.103.

²- المادة الأولى من القانون رقم 02/78 المؤرخ في 11 فبراير 1978، المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية. جريدة رسمية، عدد 7، صادر بتاريخ 14 فبراير 1978، ص.171.

³- المادة 18 من القانون نفسه، ص.173.

⁴-Nouredine Benferhat , *Algérie, Histoire d'un naufrage* . Alger : Ed Marinoor, 1996, pp.136-137.

نتيجة لذلك، تراجع عدد الاستثمارات الخاصة المعتمدة من 688 مشروعاً خلال الفترة الممتدة من سنة 1966 إلى غاية سنة 1971 إلى 200 مشروع ما بين سنتي 1971 و1979¹، وأغلب المشاريع الموافق عليها تخصّ مؤسسات صغيرة² توظّف أقل من 05 أجراء وهي ذات طابع عائلي عموماً.

كما بدا واضحاً من إعلان الثورة الزراعية سنة 1971، أنّ النظام الحاكم كان يهدف إلى القضاء على القطاع الزراعي الخاص، فطبقاً لإحصاء تمّ سنة 1979، فقد بلغت نسبة الأراضي التابعة للقطاع الخاص التي ضُمَّت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية 72% من إجمالي الأراضي التي ضُمَّت للصندوق³ أي أنّه سلبت من القطاع الخاص أكثر من مليون هكتار⁴، وتمّ وضع حد للملكيات الكبرى والمتوسطة، بينما تُركت للمزارعين الخواص مساحات جد محدودة لا تسمح لهم إلا أن يكونوا مجرّد مزارعين صغار ولم يحصلوا على أيّة مساعدات من طرف الدولة أو البنوك العمومية⁵.

بالمقابل، وفي ظلّ تهميش القطاع الخاص المنتج وعجز القطاع العام عن سد كل الاحتياجات الوطنية، تم اللجوء إلى الاستيراد في ظل وفرة الموارد المالية الناتجة عن الإيرادات الريعية⁶، فقد تضاعف الإستهلاك بـ 5 مرات بين سنتي 1967-1978⁷.

على سبيل المثال، قُدّرت نسبة تنامي استيراد الأجهزة الصناعية بمعدّل 64% خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1973 و1978⁸، وبعد أن كان الإنتاج الصناعي الوطني يلبي 48% من الطلب الوطني سنة 1967، لم تتعدّ هذه النسبة 24% عام 1978⁹ ووصلت نسبة التغطية الغذائية للخارج إلى 61% ما بين سنتي 1975 و1979، حيث ارتفعت قيمة الواردات الزراعية من 653 مليون دج سنة 1969 إلى 4203 مليون دج سنة 1974، وأصبح الميزان التجاري الزراعي سالباً تحديداً منذ سنة 1973¹⁰.

¹ - Omar Derras, "Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne", *Revue Insaniyat*, N°1, Alger, Printemps-1997, p.156.

² - Ahmed Bouyacoub, "la politique industrielle : état des lieux et perspectives ". In *Ou va l'Algérie?* sous la direction de. Ahmed Mahieou et Jean Robert Henry. Paris : Ed. Karthala, 2001, p.189.

³ - Smail Goumeziane, *Le mal Algérien, Economie politique d'une transition inachevée (1962-1994)*. Paris : Ed Fayard, 1994, p.70.

⁴ - Rachid Bendib, *Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie*. Alger : OPU, 1995, p.48.

⁵ - Mohamed Elyes Mesli, *les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion à la restitution des terres de 1990*. Alger : ed. Dahleb, 1996, p.111.

⁶ - فكرون، مرجع سابق، ص.44.

⁷ - Goumeziane, *op-cit*, p.70.

⁸ - Benferhat, *op-cit*, p.137.

⁹ - Abdelhamid Brahimi, *L'économie Algérienne*. Alger : OPU, 1991, p.184

¹⁰ - Goumeziane, *op-cit*, p.62.

كلّ هذه المعطيات تؤكد غياب إرادة سياسية لتشجيع القطاع الخاص المنتج، ممّا يفسر تردّد وتخوّف المستثمرين الخواص من المخاطرة برؤوس أموالهم، وهو ما دفعهم إلى تركيز نشاطهم في بعض الصناعات الخفيفة¹ (كالصناعة الغذائية) وكذا التجارة (الداخلية). نتيجة لذلك، تضاعفت نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية لقطاعي التجارة والخدمات بـ 3 مرات بين سنتي 1969 و 1978².

ونتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة 1979، تضاعفت إيرادات الجزائر الريعية مقارنة بسنة 1974، حيث انتقلت من 3239 مليون دولار سنة 1974 إلى 7514 مليون دولار سنة 1979³ وازدادت هيمنة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات، إذ بعدما كانت حصّته تمثّل 30% من مجمل الصادرات قبل سنة 1974، أصبحت - إلى غاية سنة 1979 - تمثّل 90% منها⁴، نتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الميزانية من 37.8% سنة 1973 إلى 53.3% سنة 1979 لتبلغ 67.6% سنة 1981.

جدول رقم 19: تطور نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الميزانية العامة الجزائرية (1973-1981).

السنة	1973	1979	1981
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الميزانية	37.8 %	53.3 %	67.6 %

المصدر: هشام، مرجع سابق، ص. 166.

لم يستغل النظام السياسي الحاكم هذا الدخل الريعي في مشاريع إنتاجية كالإستثمار في الميدان الصناعي، بل حدث العكس وهو ما ذهب إليه الباحث علي الكنز؛ ففي ظل الرخاء المالي اختارت النخبة الحاكمة الطريق الأسهل وهو الاستهلاك بدل الإستثمار المنتج، حيث ارتفعت نسبة تغطية الواردات للاستهلاك من 30% سنة 1970 إلى 90% سنة 1980⁵؛ فباسم "مكافحة الندرة"^(*) ولإسكات الجبهة الاجتماعية تمّ تبذير الأموال في الإستهلاك بزيادة الاستيراد وذلك دون مقابل إنتاجي⁶، خاصة أنّ المؤسسات الإنتاجية في الدول الريعية تستمر في النشاط ليس لأنها تحقق الفوائض والأرباح

¹ - سهيلة منصوران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005)، ص. 213.

² -Dahmani, op-cit, p.46.

³ - العمري، مرجع سابق، ص. 109 .

⁴ - عابي، مرجع سابق، ص. 111 .

⁵ - دبلّة، مرجع سابق، ص. 150 .

^{*} - خصص لهذا البرنامج 10 مليار دولار سنة 1982.

⁶ -Benferhat,op-cit , p.9.

ولكن باعتبارها تؤدي وظيفة سياسية-اجتماعية، تقوم على أساس توزيع الأجور دون مقابل من الإنتاج بهدف الحفاظ على السلم الاجتماعي، عن طريق مقايضة الأجر مقابل المواد الغذائية المستوردة والمدعمة من طرف الدولة، فقد تمّ استيراد ما قيمته 5 مليار دج من السلع والمواد الغذائية في إطار برنامج مكافحة الندرة، تمّ تفريغها في السوق الوطنية لتنفذ في وقت وجيز ويستفيد منها المضاربون والمهربون¹. على سبيل المثال، استوردت الجزائر سنة 1984 ما يعادل 40% من استهلاك الحبوب و50% من الحليب و70% من المواد الدسمة و95% من السكر² و3 مليون قارورة ماء معدني من كورسيكا³ ناهيك عن العديد من المشاريع غير المنتجة على غرار مركب رياض الفتح⁴ (بني سنة 1982)، فتحوّلت بذلك النخبة الحاكمة -على حد تعبير علي الكنز- من نخبة تنموية إلى نخبة ريعية⁵. لقد عمل النظام الحاكم على إبقاء الجهاز الإنتاجي ضعيف الفعالية، لتبرير اللجوء المتزايد للاستيراد للاستجابة للطلب الوطني، فمنذ أولى سنوات بدء العملية التنموية، بدا واضحا فشل السياسة الزراعية وتناقص الإنتاج الزراعي بشكل واضح، فأصبحت البلاد عاجزة عن الوفاء باحتياجاتها الغذائية ومع ذلك، ظلّت الجزائر سائرة في سياستها الزراعية في كبح نمو قطاع زراعي خاص قوي، مادامت لديها الأموال لشراء الغذاء من الخارج⁶؛ فبعد أن كان الإنتاج الزراعي الوطني يغطّي 93% من الاحتياجات الغذائية سنة 1969، لم يعد يغطّي سوى 30% بداية الثمانينات، كما استمرّت حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي في التراجع.

جدول رقم 14: الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في قطاع الصناعة سنتي 1979 و1984.

1984	1979	السنوات
05.4%	06,3%	الفروع
11.9%	11,7%	الصناعات الميكانيكية و الإلكترونية
19.4%	20,4%	صناعة مواد البناء
36.7%	37,5%	صناعة الكيمياء و البلاستيك
41.1%	45,3%	الصناعات الغذائية
43.2%	49%	صناعة جلود وأحذية
		صناعة الخشب/ الورق/ الفلين

المصدر: مرازقة، مرجع سابق، ص.70.

¹ - فكرون، مرجع سابق، ص.101.

² - دبلّة، مرجع سابق، ص.150.

³ - Hamid Ait Amar, Jean Gallot et autres, *Algérie, Débats pour une issue*. Paris: Publisud, 2000, p.27.

⁴ - Djilali Hadjadj, *Corruption et Démocratie en Algérie*. Paris : la Dispute, 2001, p.45.

⁵ - دبلّة، مرجع سابق، ص.128.

⁶ - المرجع نفسه، ص.148.

إنّ الثقافة الاستهلاكية التي يولدها الربيع، تدفع النظام الحاكم إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية من أجل الإستهلاك كنوع من الرشوة السياسية للمجتمع، غير أنّ المستوى المعيشي المرتفع لا يعكس تنمية حقيقية للقوى المنتجة¹، فالدولة الريعية ما هي إلا دولة توزيع للربيع وليست دولة منتجة وقد جعلته وسيلة للتحكم، ممّا ينعكس سلبيا على الوضع السياسي والاقتصادي المجتمعي.

هذا الاستيراد المكثّف أدّى إلى تضاعف الديون الخارجية للجزائر بـ 5 مرات وخدمة الدين بـ 7 مرات ما بين سنتي 1968 و1979²، لتضيق النخبة الحاكمة على البلاد، فرصة ثمينة توقّرت فيها كل الإمكانيات لدفع عملية التنمية .

◀ تراجع الإيرادات الريعية منتصف الثمانينات وتأثيره على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر

سلّطت الأزمة النفطية العالمية لسنة 1986 الأضواء على الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الإيرادات الريعية وكشفت عن أزمة حقيقية في البناء التنموي الجزائري³، فنتيجة لتدهور أسعار البترول إلى مادون \$10⁴ للبرميل سنة 1986، تراجع الإيرادات الريعية بحوالي 34% في ظرف سنة واحدة، حيث انتقلت من 13 مليار \$ سنة 1985 إلى 8.5 مليار \$ سنة 1986⁵، وتراجع نصيب الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات الجبائية للدولة من 46% سنة 1985 إلى 23.2% سنة 1989، كما تفاقمت أزمة المديونية الخارجية الجزائرية، التي تضاعفت بحوالي 50% خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1985 و1993 وقدّر العجز في الميزان التجاري بأكثر من 20 مليار دج⁶.

بالنظر لتأثير الأزمة على عائدات النفط الجزائرية، تراجع الواردات بنسبة 54% ما بين سنتي 1984 و1987⁷، كما تراجع الاستهلاك الفردي السنوي للمواد الغذائية المستوردة من 597 دج سنة 1980 إلى 211 دج سنة 1987⁸.

¹-Sid Ahmed, *Economie de l'industrialisation ...*, op-cit, p.243.

²- Goumeziene, op-cit, p.131.

³- فكرون، مرجع سابق، ص.102.

⁴- المرجع نفسه، ص.138.

⁵- دبلّة، مرجع سابق، ص.129.

⁶-عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمن بن سانية، " دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر، من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات - دراسة حالة الجزائر-، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 5 و6 ماي 2009، ص.15.

⁷-Hadjseyd, op-cit, p.26.

* - ليبلغ 431 دج بضغط من الشارع عقب أحداث أكتوبر 1988 .

⁸-Hadjseyd, op-cit, p.41.

في ظل مثل هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة، أصبح الاستمرار في التمويل العمومي للاستثمارات مستحيلا وصار الانفتاح على القطاع الخاص وتشجيعه ورفع التعقيدات البيروقراطية أمام نشاطه، أمرا ضروريا.

إن أبرز ما توصلنا إلى استنتاجه من خلال دراستنا لهذه المرحلة، هو أنّ هناك علاقة تطوّر عكسي بين تراجع الإيرادات الربعية - وبالتالي انحسار القدرة التوزيعية للدولة الجزائرية- ومساهمة القطاع الخاص المنتج في العملية التنموية، بدليل أنّ:

- ما بين سنتي 1980 و1985- وهي المرحلة التي تميّزت بارتفاع الإيرادات الربعية نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى \$40 للبرميل سنة 1981- بلغت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة 29.8%، في حين أنّه خلال المرحلة الممتدة ما بين سنتي 1985 و1990- وهي المرحلة التي تميّزت بانخفاض حاد في الإيرادات الربعية نتيجة انهيار أسعار البترول التي وصلت إلى \$10 للبرميل سنة 1986-، بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة 42.7%.
- قدّر نصيب القطاع الخاص من الناتج الوطني الخام خارج المحروقات خلال المرحلة الأولى (1980-1985) بـ34%، في حين أنّه بلغ خلال المرحلة الثانية (1985-1990) 60% ليتجاوز بذلك القطاع العام.
- 5015 هو عدد المشاريع الخاصة المعتمدة ما بين سنتي 1985 و1987، في حين أنّ عددها لم يتجاوز 2300 مشروع خاص بين سنتي 1983 و1985.
- العديد من المشاريع الصناعية الخاصة- حوالي 350 وحدة إنتاجية- في مجالات البناء، الصناعات الغذائية والمقاولات من الباطن لم تر النور إلا بعد سنة 1985، أي أثناء مرحلة الأزمة. كما أكّدت نتائج تحقيقات المجلس الوطني للتخطيط، أنّه بينما دخل القطاع العام في أزمة عميقة، حقّق الخاص قفزة نوعية¹.
- ولأنّ الإصلاحات في الجزائر لا تتمّ غالبا إلّا في أوقات الأزمات، تمّت سنة 1986 مراجعة الإطار التشريعي والقانوني للقطاع الخاص، حيث صدر ميثاق وطني جسّد التشجيع الذي أصبح يحظى به القطاع الخاص، كما صدر خلال ذات السنة القانون رقم 86-13 الخاص بالشركات المختلطة المعدّل والمتمم للقانون رقم 82-13، لجعله أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي وأهم امتياز منح

¹ - Hadjseyd, op-cit, p.31.

له هو حقّ المتعامل الأجنبي في إطار الشركة المختلطة في المشاركة في اتخاذ القرارات¹، وصدر أيضا سنة 1986 قانون جديد للبنوك² بهدف تجنيد الادخارات الخاصة³، كما صدر في سنة 1987 القانون رقم 87-19⁴ الذي أعاد كل الأراضي المؤمّمة من الخواص - إثر تطبيق قانون الثورة الزراعية- إلى أصحابها، فقد نصّت مادته السادسة⁵ على ما يلي: «**تمنح الدولة المنتجين الفلاحيين حق الانتفاع الدائم على مجمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرات الفلاحية، مقابل دفع إتاوة من طرف المستفيدين**» مع تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي وإقامة صلة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج، غير أنّ أغلب المستفيدين من المستثمرات الفلاحية الخاصة، لم تكن لهم علاقة بالقطاع الفلاحي بل هم من أصحاب النفوذ، من مسؤولين ذوي مناصب سياسية، وأصحاب المعارف القوية الذين استغلوا تلك المرحلة حيث استفادوا من أجود الأراضي وأخصبها، بدليل أنّه تمّ ما بين سنتي 1990 و1991 إلغاء 13000 عملية توزيع غير مشروعة⁶، حيث أنّ سياسة الدولة المعتمدة على الليبرالية وتشجيع القطاع الخاص، أدّت خصيصا لتراكم الثروة الخاصة وسوء استخدام السلطة داخل النظام وامتياز تداول العملات الصعبة المقرضة لقطاع كبير من برجوازيي السلك الحكومي الذين جمعوا ثروات كبيرة بالرغم من الميزان التجاري المختل، مما عزّز بروز نمط التنمية الكمبرادورية(*) للدولة الجزائرية⁷.

تلك الفئات لم تكن تساعد في التنمية، بل كانت تساهم في إعادة توزيع الربح لصالح الاستيراد أكثر من الإنتاج ممّا أدّى إلى تحقيق أرباح احتكارية، فالقطاع الخاص المستفيد فعليًا من التحفيز لم يكن قطاعا ليبراليا، بل عبارة عن ظاهرة تحالف بين فئات اجتماعية(**) كانت تتمتع احتكاريا من إعادة توزيع

¹ - المادة 5 من القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 غشت 1986، المعدل والمتمم للقانون رقم 82-13 المؤرخ في 19 غشت 1982 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها. جريدة رسمية، عدد 35، صادر بتاريخ 27 غشت 1986، ص. 1477.
² - قانون رقم 86-12 مؤرخ في 19 غشت 1986، يتعلّق بنظام البنوك والقرض. جريدة رسمية، عدد 35، صادر بتاريخ 27 غشت 1986.

³ - Osterkamp, op-cit, p.43.

⁴ - قانون رقم 87-19 مؤرخ في 08 ديسمبر 1987، يتضمّن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأُملاك الدولة. جريدة رسمية، عدد 50، صادر بتاريخ 09 ديسمبر 1987.

⁵ - المادة 06 من القانون نفسه، ص. 1920.

⁶ - Goumeziane, op-cit, p.222.

* - مصطلح كمبرادور هو في الأصل مصطلح إنجليزي مشتق من اللغة البرتغالية، يرمز إلى التجار الصينيين الذين كانوا يشتغلون في المستعمرات الآسيوية لصالح الشركات والدول الأجنبية منذ القرن الثامن عشر.

⁷ - دبلّة، مرجع سابق، ص. 130.

** - جمعت هذه التحالفات بين جماعات المصالح الخاصة، أعضاء أجهزة الدولة، الموظّفين السامون والإطارات.

الربع البترولي¹. في هذا الصدد، صرّح مولود حمروش رئيس الحكومة آنذاك، في مقابلة صحفية أجرتها معه أسبوعية "La Nation" سنة 1995، بما يلي:

«إننا لا نستطيع فهم سياسة الجزائر إلا من خلال هذه الدوائر التي تتصارع للدفاع عن مصالحها ومحاولات توسيع نفوذها، وبما أنّ الأزمة أعطت لهذه الدوائر فرصة للحصول على سلطة أكبر مع الإفلات من الحد الأدنى من القواعد والمراقبة، فإنّ مصالح هذه الدوائر أصبحت هي السائدة»².

ونظرا لما تتمتع به هذه المجموعات والدوائر من نفوذ وتأثير في مؤسسات الدولة، فقد ساعدها الإنفتاح الإقتصادي النسبي في الثمانينات على الإنتشار السريع وتعميم الرشوة من جرّاء توسيع مصالحها؛ فوفقا لنتائج تحقيقات أجراها المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل التخطيط (CNEAP)، فإنّ 38% من المقاولين الخواص في تلك المرحلة كانوا مسؤولون في الحزب والدولة^(*) و50% منهم كانوا تجارا³، فقد تمكّنت عدّة شخصيات من النظام السابق من تبييض الأموال المغترفة من المال العام، وتحويلها إلى أموال خاصة عن طريق توجيهها نحو مشاريع اقتصادية ذات مردودية عالية؛ نتيجة لذلك، ارتفعت الإيرادات غير الرسمية من 5 مليار دج سنة 1974 إلى 116 مليار دج سنة 1988 وفاق حجم الأموال المهرّبة 500 مليار دولار⁴.

وبالتالي فإنّه عمليّا، لم يتم تشجيع المؤسسات الخاصة المنتجة لتحقيق إقلاع اقتصادي فعلي، بل مجرد ثروات خاصة بما يخدم الدوائر الربعية⁵، كونها تنتعش من إعادة توزيع الربع أكثر مما تنتج ماديا⁶ وذات طبيعة مضاربة ممّا يبقّيها في تبعيّة للدولة⁷، فالهدف لم يكن إحداث قطيعة مع النظام الربيعي، إنّما بالعكس كان الطّموح هو إعادة إنتاجه وبعث الديناميكية فيه من جديد⁸، في انتظار عودة انتعاش أسعار البترول من جديد.

¹ - ديلة، مرجع سابق، ص. 135.

² - رشيدة قداش، السياسة النفطية الجزائرية خلال الفترة: 1971-1989 وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2000)، ص. 128.

* - تم منح قدامى المجاهدين قروضا لإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

³ - Hadjseyd, op-cit, p.64.

⁴ - Goumeziane, op-cit, pp.105-106.

⁵ - Hamid Ait Amar, Jean Gallot et autres, *Algérie, débat pour une issue*. Paris : publisud, 2000, p.29.

⁶ - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص. 12.

⁷ - Dahmani, op-cit, p.104.

⁸ - Ibid, p.88.

المبحث الثالث: مكانة القطاع الخاص المنتج خلال مرحلة التسعينات: مرحلة الأزمة وبداية تحرير الاقتصاد.

عرف الاقتصاد الجزائري مطلع التسعينات تحولات عميقة، متأثراً بالضغط الداخلي الناجم عن مخلفات الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات وأحداث أكتوبر 1988، وكذا إلزامية الإصلاحات الاقتصادية التي تتعلق أساساً بتوسيع نشاطات القطاع الخاص واحترام الملكية الخاصة، بفعل الضغط الخارجي من طرف المؤسسات المالية الدولية، كشرط لكل مساعدة تقدمها للجزائر.

المطلب الأول: سياسة المشروطة وضغوطات المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر.

أمام تفاقم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية سنة 1986 في ظل العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وعجز الإصلاحات الذاتية عن مواجهتها (إعادة الهيكلة العضوية والمالية مطلع الثمانينات واستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية نهاية الثمانينات) أصبح الاقتصاد الوطني منذ نهاية الثمانينات على حافة الإفلاس، فإذا كانت ديون الجزائر خلال السبعينات قد وظفت في برامج ومخططات تنمية طموحة مكّنت من إرساء قاعدة صناعية هامة للجزائر المستقلة، فإنّها ومنذ الثمانينات أصبحت وسيلة لتسديد فواتير استيراد الغذاء والمواد الاستهلاكية، لإضفاء الشرعية على القيادة السياسية الجديدة، كنوع من الرشوة السياسية للمجتمع.

هذا الوضع بلغ درجة الاختناق المالي، حيث لم يعد بإمكان الجزائر أن توفر أكثر من مليارين أو ثلاثة ملايين دولار من عائدات صادراتها، مما حتمّ عليها اللجوء إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية لتتوفر على جرعة أكسجين تمكّنها من الاستجابة لطلبات المواطنين من غذاء ودواء ومواد أولية¹ للحفاظ على وتيرة الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية العمومية^{*}، لاسيما بعد أن بلغت خدمة الدين الخارجي للبلاد معدلات خطيرة حيث أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات².

تجسّد هذا التوجّه عملياً بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989³ والذي تعهّدت فيه الحكومة الجزائرية بالإنخراط في اقتصاد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص كخطوة أساسية في الإصلاح الاقتصادي. ففي ماي 1989، أبرمت الحكومة الجزائرية أول اتفاق لتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار مع صندوق النقد الدولي، ثمّ مع البنك

¹ - Hadjseyd, op-cit, p.31.

^{*} - لم تكن تشغل سوى معدّل 50% من طاقتها الإنتاجية.

² - علي بطاهر، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 00، الشلف، السداسي الثاني، 2004، ص.181.

³ - عبد اللطيف مصيطفى، بن سانية، مرجع سابق، ص.11.

العالمي في سبتمبر من نفس السنة، لتكرّس بذلك أولى خطوات إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، غير أنّ الوضع الاقتصادي استمرّ في التدهور، حيث لم يتعدّ حجم احتياطي العملات الصعبة للجزائر 425 مليون دولار في أوت 1990 وهو ما يلبي احتياجات البلاد من الواردات لمدة أسبوعين فقط، ليلعب بعد ذلك حجم 730 مليون دولار، وهو ما يعادل مقدار تغطية واردات السلع والخدمات لمدة لا تتعدّى 27 يوما. نتيجة لذلك، تمّ- في سرية تامة- في جوان 1991 إبرام اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي¹، لاستكمال تطبيق برنامج التكيف في مجالات واسعة، كمنح الإستقلالية الكاملة للمؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قوى السوق وتقليص دور الخزينة العمومية في تمويل عجزها، خاصة أنّ عبء ديون المؤسسات العمومية الإقتصادية البالغة 425 مليار دج في الثلاثي الأوّل من عام 1992، أصبح يتقل كاهل الدولة التي خصّصت لتلك السنة فقط 24.5 مليار دج بعنوان التطهير المالي²، كما تمّ اتّخاذ إجراءات تتعلّق بإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص في ميدان القروض... وغيرها³، لتشهد البلاد تحسّن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

غير أنّ ذلك النجاح النسبي الذي تحقّق لم يكن بسبب تنفيذ برامج التثبيت فحسب ولكنّه كان أساسا نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية(*) حيث بلغ سعر البرميل 24 دولار، ممّا دفع بالحكومة إلى عدم الإستمرار في التّنفّيز الصّارم لبرنامج التثبيت الثاني⁴، حيث أقرّت زيادة في الأجور نهاية سنة 1991 ورفعت النفقات المرتبطة بالشبكة الاجتماعية من 71 مليار دج إلى 110.3 مليار دج خلال نفس الفترة، كما رفضت بالمقابل إعادة جدولة ديونها الخارجية، لاعتبارها أنّ الأزمة ظرفية وليست هيكلية⁵ وبالتالي يمكن تجاوزها عن طريق فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي لاستغلال القطاع النفطي بشكل غير مسبوق، حيث وقرّت حزمة من الإجراءات التّحفيزية للمستثمرين الأجانب بهدف مضاعفة حجم العوائد النفطية. غير أنّ هذه السياسة فشلت وكان بإمكانها أن تكبّد الاقتصاد الوطني خسائر مالية كبيرة على المدى البعيد، خاصة أنّها تقتضي البيع المسبق للبترول بأسعار زهيدة تتراوح ما بين 08 و 09 \$ للبرميل⁶.

بمجرّد تراجع أسعار النفط عادت الإختلالات إلى الإقتصاد الوطني، حيث لم يتجاوز سعر البرميل سقف 15 دولار سنة 1993، لتسجّل الخزينة العمومية عجزا ماليا قدره 110 مليار دج نهاية

¹ - Rezig, **op-cit**, p. 108.

² - بهلول، مرجع سابق، ص. 164.

³ - بطاهر، مرجع سابق، ص. 182.

^{*} - من 17 جانفي إلى 28 فيفري 1991.

⁴ - Rezig, **op-cit**, p.109.

⁵ - **Ibid**, p.110.

⁶ - عبد الرحمان عيه، "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية: حالة 2000-2011"، دفاثر السياسة والقانون، عدد 5، جوان 2011، ص. 207.

سنة 1993، كما ارتفعت معدلات التضخم من 10% سنة 1985 إلى 32% سنة 1992 وتراجع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ 20% خلال نفس الفترة، ولم تعد احتياطات الصرف تغطي سوى 1,7 شهر من الواردات سنة 1992، في حين تجاوز الدين العمومي 900 مليار دج سنة 1993 وهو ما يمثل نسبة 85% من الناتج الداخلي الخام لذات السنة، ناهيك عن التدهور الكبير للأوضاع الاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة البطالة من 15% سنة 1986 إلى 28% سنة 1995 واشتدت أزمة السكن وتدهورت الخدمات العمومية وفي مقدمتها قطاعي الصحة والتربية¹.

نتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والظروف الأمنية الصعبة، لجأت السلطات الجزائرية مجبرة مطلع سنة 1994 إلى إبرام اتفاق علني مع صندوق النقد الدولي، يتعلّق ببرنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى^(*) (برنامج التثبيت) والذي يمتد لسنة واحدة من 01/04/1994 إلى 31/03/1995، ثم برنامج التعديل الهيكلي^(**) الذي يمتد لفترة متوسطة مدتها 03 سنوات من 31/03/1995 إلى 01/04/1998، ونتيجة لاستمرار أسعار النفط في تسجيل قيم منخفضة^(***)، تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق، مع الالتزام بالتنفيذ الصارم لمحتوى البرنامج وبالتالي التحوّل إلى تبني آلية اقتصاد السوق كاستراتيجية لتنظيم الاقتصاد الجزائري.

بالفعل، شهدت فترة التسعينات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي يجعل من الخصوصية² المحور الأساسي والشرط الضروري لكل الدعم والمساعدات المقدمة، ممّا دفع الجزائر إلى إصدار قانون للخصوصية³ وقانون جديد للاستثمار سنة 2001 وبعدها

¹-Hadjseyd, op-cit, p.31.

*- رسم الأهداف التالية :

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي والعمل على تحقيق معدّل نمو مستقر في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.

- الحد من توسّع الكتلة النقدية ومواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها.

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40 % وتخفيض معدّل التضخم إلى 10%.

-رفع احتياطات الصرف.

** - من أبرز شروطه : تحقيق نمو خارج المحروقات بنسبة 5%، تطبيق سياسة إعادة استقرار الأسعار، تخفيض العجز في الميزان التجاري، إصلاح النظام البنكي والمالي، إدخال قواعد السوق، تعبئة الإيداع الوطني لتمويل الاستثمارات.

*** - باستثناء الارتفاع النسبي للأسعار سنة 1996، حيث حققت الجزائر مداخيل فاقت 9.1 مليار دولار.

² - عرّف المشرع الجزائري الخصوصية في الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 غشت 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية. جريدة رسمية، عدد 54، صادر بتاريخ 03 سبتمبر 1995، كما يلي: «الخصوصية هي عملية نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المغوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص مابين كانوا أو مغويين».

³ - حددت المادة 02 من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 غشت 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية . جريدة رسمية، عدد 48، صادر بتاريخ 03 سبتمبر 1995، المجالات الاقتصادية التي عزمت الدولة التخلّي عنها لصالح القطاع الخاص كليًا أو جزئيًا لمنحه المزيد من الفرص للمساهمة في المجهود التنموي الوطني. تتمثل تلك القطاعات في : الدراسة والإنجاز في مجالات البناء والأشغال العمومية وأشغال الري، الفنادق والسياحة، التجارة والتوزيع، الصناعات النسيجية والصناعات الزراعية الغذائية، الصناعات التحويلية في المجالات التالية: (الميكانيكية، الكهربائية، الإلكترونية، الخشب ومشتقاته، الورق، الكيماوية، البلاستيك والجلود) النقل البري للمسافرين والبضائع، أعمال الخدمات المينائية والمطارية، التأمينات، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

قانون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال ذات السنة¹ وإنشاء وزارة خاصة بتلك المؤسسات، وهذا كله بهدف دعم القطاع الخاص وجعله يساهم بفعالية أكبر في التنمية الاقتصادية الوطنية.

بالموازاة مع انطلاق تطبيق برنامج التثبيت مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، سمح قانون المالية التكميلي لسنة 1994 لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح الخواص²، غير أنّ البداية الفعلية لتنفيذ برنامج الخصخصة في الجزائر كانت بدعم من البنك الدولي في أبريل 1996 وقد ميّز العملية إجراءات جد بيروقراطية^(*)، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّه تمّت خصخصة أو تصفية 959 مؤسسة عمومية فقط ما بين سنتي 1994 و1998³. يعود هذا البطء إلى التخوف من احتمال رد فعل اجتماعي تجاه الآثار الناتجة عن العملية وعدم تهيئة المحيط الاقتصادي بشكل كاف لمواكبتها، فلا يمكن ضمان نجاح الخصخصة في ظل نظام مصرفي عمومي يطغى فيه القرار السياسي-الإداري على القرار الاقتصادي⁴، بالإضافة إلى التجاذب داخل القيادة السياسية حول الخصخصة، بين أطراف مستفيدة من شراء المؤسسات العمومية بالدينار الرمزي وأخرى ذات مصلحة في الحفاظ على المؤسسات العمومية العاجزة كقنوات رئيسية لتوزيع الربح النفطي.

إنّ إنجاح عملية الخصخصة يقتضي إدخال تغييرات جديّة، واسعة وعميقة في الأطر القانونية والمؤسسية وفي خيارات وأولويات السياسة التنموية والأهمّ هو وجود إرادة سياسية واضحة لا يشوبها التردد، تكون داعمة لهذه العملية وليست ناشئة عن ضرورة مؤقتة، تفرضها الظروف الداخلية والخارجية المتغيّرة، فتصبح تلك الإصلاحات مجرد عملية سطحية ومناورة سياسية دون هدف استراتيجي. في هذا الصدد، يؤكّد الخبير الإقتصادي شكيب أرسلان بأنّ غياب الإرادة السياسية الواضحة كان وراء الفشل في تنفيذ عملية الخصخصة في الجزائر، فما بين سنتي 1991 و1996 لم تكن للسلطات الجزائرية نظرة واضحة واستراتيجية ولم تكن هناك دراسة حقيقية وواقعية من طرف مكاتب متخصصة سواء وطنية أو أجنبية، لأنّ الإدارة لا يمكن لها القيام بهذا العمل الذي يتطلّب الموضوعية والدقة والذي هو من اختصاص الخبراء⁵.

¹ - قانون رقم 18-01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جريدة رسمية، عدد 77، صادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

² - سفيان بن عبد العزيز، "دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 61 - 62، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء-ربيع 2013، ص.177.

* - يستغرق شراء وحدة صناعية أو تجارية أكثر من 12 شهرا.

³ - عبد اللطيف مصيطفى، بن سانية، مرجع سابق، ص.15.

⁴ - زوزي، مرجع سابق، ص.202.

⁵ - حسين بورغدة، الطيب قصاص، "الخصخصة مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول "اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة"، الجزائر: جامعة فرحات عباس-سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، من 04 إلى 07 أكتوبر 2004، ص.9.

يعتبر لويس مارتيناز^(*) (L.Martinez) أنّ الهدف الوحيد للنظام الحاكم في الجزائر عند تطبيقه لبرنامج التعديل الهيكلي هو ضمان استمراره على سدة الحكم¹، عبر تخليص خزينة الدولة من الأعباء المالية للمؤسسات العمومية المفلسة وتحسين كفاءة المؤسسات الإقتصادية العمومية لضمان إيرادات للخزينة العمومية، ربحا للوقت في انتظار عودة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

لقد كرّست الدولة تدخّلها في العملية بما يشكّل تناقضا مع هدف رفع كفاءة الإقتصاد الوطني، من خلال منع تسريح فائض العمالة في المؤسسة المخصصة، سيما أنّ تكلفة اليد العاملة تشكّل عبئا ثقيلا على المؤسسة الإقتصادية (تغليب المنطق الإجتماعي على المنطق الإقتصادي) ، كما تمّ إجبار الأطراف المتنازل لها على إبقاء المؤسسات المخصصة في حالة تشغيل، خلال مدّة لا تقلّ عن 5 سنوات وهو ما يمثّل قيّدا على إتمام عملية الخوصصة، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تتطلّب التخلص منها كلّيا وإعادة بعث مؤسسات جديدة، ورغم أنّ ذلك يتنافى والسياسة الإجتماعية، إلّا أنّه يؤدّي إلى تحسين كفاءة الإقتصاد الوطني².

بالإضافة إلى إمكانية حيّزة الدولة لسهم نوعي يخوّل لها صلاحيات عديدة، من شأنها أن تلزم المالكين الجدد للمؤسسات الإقتصادية المخصصة، بالإستجابة إلى جملة من الشروط طيلة مدّة 5 سنوات كحدّ أقصى، تتعلّق أساسا بعدم تغيير الهدف الإجتماعي للمؤسسة المخصصة وعدم إخضاع نشاطها لأي تحريف أو إنهائه بصفة كلية، وهو ما يمثّل نوعا جديدا من السيطرة تمارسه الدولة بسلطة القانون، من شأنه أن يقف عائقا أمام إقبال المستثمرين المحليين على الأقلّ لشراء المؤسسات المعروضة، باعتبارها مؤسسات تفتقد حرية تغيير نشاطها أو هدفها أو سياستها العامة بما يتلاءم ومحيطها التنافسي، محليا كان أم أجنبيا، لتحقيق المردودية فيها، لذلك فإنّه من المنطقي أن لا يكون من صالح المستثمر المحلي أو الاجنبي، تملك مؤسسة يفتقد فيها سلطة اتّخاذ القرار³، ناهيك عمّا ما اتّسمت به العملية من بطء وبيروقراطية شديدة، حيث كان يستغرق شراء وحدة صناعية أو تجارية أكثر من 12 شهرا⁴.

شهدت الفترة التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988، تحولات في الساحة السياسية الوطنية، مارست أثرا سلبيا على أداء الإقتصاد الوطني من حيث تفاقم نتائجه السلبية، لانشغال أجهزة الدولة بالجوانب السياسية وإغفالها للجوانب الإقتصادية، وقد تعاقبت 13 حكومة في مدّة لم تتجاوز 23 سنة خلال الفترة

* - مدير البحث بمركز الدراسات والأبحاث الدولية بباريس، متخصص في شؤون المغرب العربي والشرق الاوسط .

¹- Dahmani, op-cit, p.100.

²- المادة 4 من الأمر رقم 95-22، مرجع سابق، ص.4.

³- المادة 6 من الأمر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴- بورغدة، قصاص، مرجع سابق، ص.10.

(1989-2012)، أي بمعدل أقل من سنتين للحكومة الواحدة وهي مدة قصيرة لا يمكن الحديث فيها عن أداء جهاز حكومي لعب دوره في إحداث إنعاش اقتصادي، وقد أفرز هذا الوضع ترسانة قانونية شملت كافة المجالات والتي تتناقض في كثير من الأحيان في طروحاتها، كونها تستهدف حلولاً ظرفية ولم تستهدف المدى الطويل، كما هو الحال بالنسبة لموضوع الخصوصية الذي شكّل حقل تجارب على الصعيد التشريعي بصور عدد مهم من القوانين، تعدّل في كلّ فترة حسب مقتضياتها، دون أن تراعى فيها الدقة المطلوبة أو أن تأخذ بعين الاعتبار السلبيات التي تطرحها في العمق، لاتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة مرّة واحدة، لإرساء قاعدة متينة لإتمام العملية.

بالعودة إلى برنامج التعديل الهيكلي، فإنّ هذا الأخير وإن كان قد نجم عنه تحسّن كبير في المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، حيث أصبح النمو الاقتصادي إيجابياً بعد أن كان سلبياً لمدة 7 سنوات سبقت تطبيق البرنامج، ليصل إلى حدود 4.7% في نهايته¹، كما انخفض معدل التضخم من 38.4% سنة 1994 إلى 1% سنة 2000² وانخفض معدل خدمة الدين من 83% سنة 1993 إلى 30% سنة 1997، حيث انتقل من 9.1 مليار \$ سنة 1993 إلى 4.5 مليار \$ عام 1994 بمجرّد مباشرة تطبيق البرنامج³، مثلما تظهره معطيات الجدول الموالي :

جدول رقم 15: تطوّر المديونية الخارجية الجزائرية (2001/1994).

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
22.3	25.3	28.3	30.5	31.2	33.7	31.6	29.5	المديونية الخارجية (مليار دولار)
4.5	4.5	5.1	5.2	4.5	4.3	4.2	4.5	خدمة الدين
%22.3	%20	%39.2	%47.5	%31.7	%30.7	%38.8	%47.2	نسبة الدين إلى الصادرات

المصدر: بطاهر، مرجع سابق، ص.202.

إلا أنّ هذا التحسّن كان مرفوقاً بتكاليف اجتماعية باهضة أهمّها ارتفاع نسبة البطالة من 21% سنة 1991 إلى 29% سنة 1997، حيث أنّ 45% من إجمالي البطّالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة

¹ - عبد اللطيف مصيطفى، بن سانية، مرجع سابق، ص.15.

² - أ.عماري، ليلي قطاف، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الخاص في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية"، الجزائر: جامعة فرحات عباس-سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص.11.

³ - زوزي، مرجع سابق، ص.191.

تطبيق هذا البرنامج، وقد تجاوز عدد العمال المسرّحين 380 ألف عامل في ظرف سنتين فقط (من سنة 1996 إلى سنة 1998) نتيجة لتصفية أكثر من 1000 مؤسسة عمومية وطنية ومحلية¹.

جدول رقم 16: تطوّر تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997².

المجموع	1997	1996	1995	1994	
عدد المؤسسات التي تم حلها	503	162	300	20	985
عدد العمال المسرّحين	162175	100498	236300	20908	519881

المصدر: آمال بن سالم، "تحليل دور المستقبل الوظيفي في تخفيض معدل البطالة"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 15 - 16 نوفمبر 2011، ص.5.

وفي سبيل تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في التحوّل نحو اقتصاد السوق، ألح صندوق النقد الدولي على مطالبة الجزائر بتحرير الأسعار كشرط لدعم سياستها الإصلاحية فقررت الحكومة - تحت ضغطين أحدهما داخلي والآخر خارجي - إنشاء ما يعرف بالشبكة الاجتماعية (Le Filet Social) وهي سياسة تقوم على تعويض دعم الأسعار بدعم دخول العائلات الفقيرة، ممّا كلف الخزينة العمومية 24.6 مليار دج³، بعدما ألغت الحكومة ابتداء من جوان 1992 دعم أسعار السلع الاستهلاكية^(*)، كما سبقه قرار تحرير الأسعار الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج عام 1991، كما أدّى تقليص الدّعم على المنتجات الغذائية والطاقيّة إلى ارتفاع أسعارها بنسبة 100% خلال مرحلة التعديل الهيكلي ممّا أدّى إلى ازدياد حدّة الفقر، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة لسنة 1999 إلى أنّ عدد العائلات الجزائرية الفقيرة ازداد من 800 ألف عائلة سنة 1989 إلى أكثر من مليون و 900 ألف عائلة سنة 1999 وهو ما يعني وجود أزيد من 12 مليون فقير في الجزائر⁴، كما تضاعفت نسبة السكان تحت خط الفقر حسب تقرير للبنك العالمي سنة 1999 من 12,2% سنة 1988 إلى 24% سنة 2000⁵.

وعليه، شكّلت المؤسسات المالية والنقدية الدولية أداة ضغط خارجي لتطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي، وتعدّ زيادة مساهمة القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، من أهمّ التعهّدات التي تلتزم بها الدول النامية اتجاه تلك الهيئات كشرط مسبق لكل إعانة اقتصادية.

¹ - زوزي، مرجع سابق، ص.189.

² - بن سالم، مرجع سابق، ص.5.

³ - بهلول، مرجع سابق، ص.210.

^{*} - عدا الخبز والحليب والدقيق.

⁴ - ف. كورتال، "الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه-حالة الجزائر-"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد 02، جامعة تلمسان:

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، مارس 2003، ص.186.

⁵ - Rezig, op-cit, p.114.

نتيجة لذلك انتقلت القيمة النقدية لمجمل الاستثمارات الخاصة من 114 مليار دج سنة 1994 إلى 798 مليار دج سنة 2000¹ (أي بنسبة زيادة بلغت 600%).

المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة للمستثمرين الخواص في ظل الإطار القانوني للاستثمار الخاص في الجزائر.

اعتمدت الحكومة الجزائرية منذ مطلع التسعينات مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية مدفوعة ببرامج التصحيح الهيكلي، فتبنت سياسة التحرير الاقتصادي من خلال التوجّه نحو تطبيق مبادئ اقتصاد السوق، بإدخال إصلاحات على قوانين الاستثمار ووضع آلية تشريعية جديدة موجهة لدعم وترقية الاستثمار الخاص الوطني وفتح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية .

1- القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والانفتاح على المبادرة الخاصة

صدر هذا القانون مسابقة لمرحلة التحوّل التي كانت قد بدأت نهاية الثمانينات، مجسّدا بداية انفتاح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة. ألغى هذا القانون التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين في مجال الإقراض وذلك بفصله بين عمليّتي الإصدار والإقراض، حيث أصبح بنك الجزائر مؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، في حين تتحدّد مهمّة البنوك التجارية بموجب القانون في تمويل مؤسسات القطاعين العام والخاص دون تمييز .

بموجب هذا القانون أيضا، أصبح منح رخصة الإستثمار من صلاحيات **مجلس النقد والقرض**^(*) الذي يقوم بمراقبة مدى تطابق المشاريع المقترحة مع القوانين (بيتّ في الملف خلال شهرين) ويقدم بعد ذلك شهادة مطابقة تسمح للمستثمر بالانطلاق في إنجاز الاستثمار.

أمّا فيما يخص الاستثمار الأجنبي، فقد أفسح هذا القانون المجال للرأسمال الأجنبي للاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية ماعدا تلك القطاعات التي تصنّف في خانة القطاعات الاستراتيجية، حيث ألغى مجموع الأحكام السابقة المتعلقة بنسب الشراكة المحلية والأجنبية (51% و 49%)²، فالمستثمر

¹- خليفي، مرجع سابق، ص.60.

^{*} يتكوّن المجلس من المحافظ رئيسا، نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء، ثلاثة موظفين سامين معيّنين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة.

²- نصّت المادة 183 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض. جريدة رسمية، عدد 16، صادر بتاريخ 18 أبريل 1990، على ما يلي: «يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني».

غير المقيم¹ أصبح بإمكانه إنشاء شركة عن طريق الإستثمار المباشر أو الشراكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة المقيمة.

رغم التحفيزات المتضمنة في هذا القانون، انخفض حجم الإستثمار الخاص سنة 1990 بمعدل 20.6%² (أي بـ 344 مشروع) في ظل عدم الإستقرار السياسي الذي ميّز تلك المرحلة، فقد اعتبر العديد من المستثمرين الخواص أن فرض إلزامية الحصول على شهادة المطابقة (ملف إداري كبير ومفصل)³ قبل البدء في الاستثمار، تعتبر في حدّ ذاتها مسألة تحدّ من حرية الإستثمار وبالتالي فإنّ هذا القانون حتّى وإن كان يجسّد توجّها جديدا نحو تحرير المبادرة الخاصة، فإنّه يبقى غير كاف بالنسبة للمستثمرين الخواص ولا يمنحهم الضمانات الكافية للاستثمار.

كما صدر في السنة ذاتها (سنة 1990) القانون رقم 90-16 المؤرخ في 7 أوت 1990 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 والذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة والملتزمين⁴ (Les concessionnaires) وسمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها على حالها وكذا إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف.

إنّ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية تمّ بعد إصدار التعلّيمية 03-1991 المؤرخة في 1991/04/21، المتضمنة شروط وقواعد تمويل عمليات الإستيراد والتي أعطت الحرية الكاملة لتدخّل عملاء التجارة الخارجية الخواص؛ بعد انفتاح التجارة الخارجية، انفتح المجال المالي أمام المضاربة دون رقابة الدولة، لتكون البيئة مناسبة للصفقات غير المشروعة في ظل إفلاس المؤسسات العمومية، من خلال زيادة النهب وانتشار الفساد وتوسّع السوق الموازية التي أصبحت الظاهرة البارزة في الاقتصاد الوطني⁵.

إنّ توظيف مصطلح المستثمر "المقيم" و"غير المقيم" جاء بهدف إيجاد غطاء قانوني لعمليات تبييض الأموال المشبوهة من خلال استثمارها في مشاريع اقتصادية ذات مردودية عالية، حيث جاء في مقال نشر بجريدة "Algérie-Actualité" الصادرة من 5 إلى 11 جويلية 1990، تصريح لرئيس الحكومة آنذاك مولود حمروش في حصة "Transparence" على القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية بأنّ «على الذين

¹ نصّت المادة 12 من القانون رقم 90-10 السالف الذكر، على مايلي: «يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر».

² شيبّي، شكوري، مرجع سابق، ص.6.

³ Boudersa, *op-cit*, p.123.

⁴ Amar Guesmi, " Le monopole de l'état algérien sur le commerce et la nouvelle réglementation concernant l'installation des grossistes et des concessionnaires", *Revue algérienne des Sciences Juridiques Économiques et Politiques*. Vol 29, N°4, Alger, 1991, pp.808-809.

⁵ - محمد بلعسل، *سياسة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق*، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008 / 2009)، ص.27.

تراكمت لديهم الأموال أن يفكروا على الأقل في استثمارها ليستفيد منها البلد في مواجهة المشاكل الاجتماعية الحادة التي تواجهه»¹.

تمّ ابتداء من 8 سبتمبر 1990 إلى غاية آخر اجتماع لمجلس النقد والقرض المنعقد في 13 أكتوبر 1993، فحص 303 ملفا للاستثمار ومنح المجلس 195 ملفا رأيا بالموافقة أي بنسبة 64% من إجمالي الملفات المعتمدة²، تمّ توزيع هذه الملفات المتعلقة بالاستثمار مثلما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 17: ملفات الاستثمار المعتمدة من 1990/09/08 إلى 1993/10/13.

الملفات المدروسة	الملفات المعتمدة	الملفات المقبولة بالنسب
الاستثمار	135	76%
الوكلاء	97	64%
التجار بالجملة	71	44%
المجموع	303	64%

المصدر: مياسي، مرجع سابق، ص.60.

إنّ أكثر ما لفت انتباهنا عند تأمل معطيات الجدول، النسبة المعتبرة للملفات المقبولة بالنسبة للوكلاء التجاريين-الذين يتولّون بيع السلع والخدمات لحساب شركات أجنبية في الغالب- المقدّرة بـ64% من إجمالي مشاريع الاستثمار وبنسبة 31% بالنسبة لمجموع المشاريع المعتمدة، وهو ما يجسّد فتح المجال واسعا أمام عمليات الإستيراد، رغم أنّها مرحلة "تميّزت بأزمة اقتصادية حادة كانت تعيشها البلاد، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ضغط من دول الشركات الأمّ التي استدانّت منها الجزائر، ناهيك عن كونها تجارة سهلة توفّر إيرادات للخزينة العمومية.

2-الإميازات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين الخواص في إطار المرسوم التشريعي رقم 93-12

صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 سنة 1993³ قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص -خاصة الأجنبي منه- إلى الجزائر، خصوصا أنه جاء في سياق أزمة سياسية، اقتصادية وأمنية حادة كانت تمرّ بها البلاد. جاء قانون الإستثمار لسنة 1993 ليكون متميّزا عمّا سبقه من قوانين وتنظيمات، بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة في الاستثمار، فالقطاع الخاص محليا كان أم أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري منتج -عدا بعض

¹- Boudersa, *op-cit*, p.122.

²- Dahmani, *op-cit*, p.140.

³- مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار. جريدة رسمية، عدد 64، صادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة¹ - دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظرياً سوى التصريح بالاستثمار لدى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار.

كفل هذا القانون للمستثمرين الخواص - لاسيما الأجانب - مجموعة من الضمانات القانونية قصد تحسين مناخ الاستثمار، أهمها عدم التمييز بين المستثمرين الوطنيين والأجانب من حيث الحقوق والواجبات والالتزامات، فيما يتصل بالاستثمار، عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي، إلّا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، ولا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نصّ عليها التشريع المعمول به ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف، كما أقرّ اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود خلاف مع المستثمرين غير المقيمين، وفقاً للمعاهدات والاتفاقيات الدولية سواء المزدوجة أو المتعددة الأطراف²؛ في هذا الصدد، تمّ التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للحماية المتبادلة وتشجيع الاستثمار مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي³ وإيطاليا⁴ وفرنسا⁵، كما تمّ التوقيع على اتفاقية سيول للانخراط في وكالة (MIGA) لحماية المستثمرين الأجانب من المخاطر السياسية الجسيمة⁶.

نصّ المرسوم التشريعي رقم 93-12 أيضاً على حصر تدخّل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين، مع إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة وكذا العوائد الناجمة عنها، كما أقرّ أحكاماً تشجيعية تحتل على الاستثمار في النشاطات المنتجة، تتضمن مجموعة من الامتيازات المالية، الجبائية والجمركية.

بالنسبة للإمتيازات المالية فإنّما أن يتمّ تخفيض نسبة الفائدة على القروض البنكية الموجهة للاستثمار أو التنازل عن أراضي وعقارات عمومية بأسعار رمزية، أو تتكفّل الدولة بانجاز الهياكل

¹- المادة 01 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، مرجع سابق، ص.4.

²- المواد: 38-39-40-41 من المرسوم نفسه، ص.9.

³- مرسوم رئاسي رقم 91-345 مؤرخ في 5 أكتوبر 1991، يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والاتحاد البلجيكي اللكسمبورغي المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 24 أبريل 1991. جريدة رسمية، عدد 46، صادر بتاريخ 6 أكتوبر 1991.

⁴- مرسوم رئاسي رقم 91-346 مؤرخ في 5 أكتوبر 1991، يتضمن الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 18 مايو سنة 1991. جريدة رسمية، عدد 46، صادر بتاريخ 6 أكتوبر 1991.

⁵- مرسوم رئاسي رقم 94-01 مؤرخ في 2 يناير 1994، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بهما، الموقعين بمدينة الجزائر في 13 فبراير سنة 1993. جريدة رسمية، عدد 1، صادر بتاريخ 2 يناير 1994.

⁶- خليفي، مرجع سابق، ص.35.

القاعدية المكلفة والضرورية للنشاط، بالإضافة إلى تكاليف الضمان الاجتماعي التي تتولّى تسديدها كليا أو جزئيا حسب حجم النشاط¹.

أما بالنسبة للامتيازات الجبائية فقد جاء تصنيفها على أساس جغرافي إلى ثلاثة أنظمة، أولها النظام العام والذي يشمل جملة من الحقوق المشتركة بين كل المستثمرين، كالإعفاءات عن تسديد بعض الضرائب والرسوم (الرسم العقاري، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، ضريبة نقل الملكية، الضريبة على أرباح الشركات...); أما النظام الثاني فهو نظام المناطق الخاصة والذي يخصّ المناطق التي تحتاج إلى تطوير وتنمية اقتصادية محلية^(*) تستفيد الإستثمارات التي تنجز في هذه المناطق من الإعفاءات الضريبية (الرسم العقاري، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، ضريبة نقل الملكية، الضريبة على أرباح الشركات، تخفيض رسوم التسجيل... وغيرها) لمدة تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات، في حين يتمثل النظام الثالث في المناطق الحرة^(**) وهي تلك المناطق التي تتم فيها عملية الاستيراد أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة وهي تستهدف خاصة رؤوس الأموال الأجنبية، تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي^(***2).

تهدف الامتيازات المسطرة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 إلى استقطاب المستثمرين الخواص الذين لهم القدرة على خلق مشاريع إنتاجية وخلق مناصب عمل وتحفيزهم على إقامة مشاريع في مختلف مناطق الوطن لتحقيق التوازن الجهوي؛ غير أنّ الاستفادة من الامتيازات السالفة الذكر مشروطة بـ:

- موافقة وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار وهي هيئة إدارية جديدة تهدف إلى تذليل إجراءات الاستثمار من خلال جمع كل الإدارات المعنية بالاستثمار في شبّاك وحيد لتسهيل عملية التكفل بالمستثمرين وتقديم المعلومات التقنية، الاقتصادية والتشريعية المتعلقة بمختلف المشاريع التي يباشرونها وقد حدد أقصى أجل لدراسة الملفات بـ 60 يوما.

- استيفاء الإستثمارات لشرط التمويل الذاتي الجزئي للاستثمار وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 94-323 نسب المساهمة الذاتية في التمويل التي تفتح المجال للحصول على المزايا بين 15% و 30% حسب قيمة الاستثمار وذلك كآلاتي³:

¹ - المادتين 21 و 22 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، مرجع سابق، ص. 07.
* - حددت في هذا الإطار 671 بلدية وفق معايير اجتماعية واقتصادية.
** - تم إنشاء أول منطقة حرة في أبريل 1997 في منطقة بلارة بجيجل بطلب من المؤسسات المالية الدولية.
*** - باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع ومساهمات واشتراكات الضمان الاجتماعي.

² - المواد 20-29 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، مرجع سابق، ص. 6-8.
³ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 94-323 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بتحديد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات. جريدة رسمية، عدد 67، صادر بتاريخ 19 أكتوبر 1994، ص. 28.

- 15% من القيمة الإجمالية للاستثمار بالنسبة للاستثمارات التي تقل عن 2 مليون دج.
- 20% من القيمة الإجمالية للاستثمار بالنسبة للاستثمارات التي تتراوح بين 2 و 10 مليون دج.
- 30% من القيمة الإجمالية للاستثمار بالنسبة للاستثمارات التي تفوق 10 مليون دج.

من المهم الإشارة إلى أنه من خلال دراستنا للتشكيلة العضوية لمجلس إدارة وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، يتضح لنا الحضور القوي للدولة من خلال ممثليها البالغ عددهم 10 أعضاء (معينين)^(*) من مجموع 12 عضواً للمجلس - مع احتساب رئيس الحكومة رئيساً للمجلس -، مقابل ممثلين (02) فقط عن جمعيات أرباب العمل (منتخبين) تم ضمهم لأول مرة، إلا أن التعديل الذي جاء به المرسوم التنفيذي رقم 378/98¹ أسفر عن خلوّ تشكيلة المجلس من هذين الممثلين وظهور ممثلين آخرين لمؤسسات وأجهزة وطنية مختلفة^(**). إن ممثلي الدولة خاضعون للسلطة المركزية التي تملك حق تعيينهم وعزلهم أو إعادة تعيينهم لفترات أخرى، فيكونون بذلك طوع إرادتها، مما يؤثر سلباً على فعالية أداء الوكالة.

3- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996

يعدّ التعديل الدستوري لسنة 1996، ضماناً قانونياً آخر يحمي الملكية الخاصة ويجدد التأكيد على اهتمام الدولة بجلب الاستثمارات الخاصة، حيث نصّ في مادته 37² على أن «حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون»، كما كفلت المادة 52 الحق في الملكية الخاصة وضمنته حيث نصت على أن «الملكية الخاصة مضمونة»³.

المطلب الثالث: حصيلة تقييمية لتطبيق المرسوم التشريعي رقم 93-12

ترجم قانون الإستثمار لسنة 1993 التوجه السياسي الرسمي للسلطات العمومية القائم على الانفتاح على القطاع الخاص وتحفيزه، من خلال تقديم العديد من الضمانات والامتيازات، كما تم إنشاء

* - يتم تعيينهم من طرف رئيس الحكومة لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى غير معلومة، وهم: ممثل الوزير المكلف بالتعاون، ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، ممثل الوزير المكلف بالمالية، ممثل الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية، ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممثل الوزير المكلف بالصناعة، ممثل السلطة المكلفة بالتخطيط، فضلاً عن وجود ممثل بنك الجزائر والمدير العام للغرفة الوطنية للتجارة والصناعة.

¹ - مرسوم تنفيذي رقم 378-98 مؤرخ في 28 نوفمبر 1998، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 319-94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها. جريدة رسمية، عدد 89، صادر بتاريخ 29 نوفمبر 1998.

** - هم: ممثل البنوك التجارية، ممثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ممثل الصندوق الوطني للتقاعد وممثل المركز الوطني للسجل التجاري.

² - المادة 37 من المرسوم الرئاسي رقم 438-96 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جريدة رسمية، عدد 76، صادر بتاريخ 8 ديسمبر 1996، ص. 12.

³ - المادة 52 من المرسوم نفسه، ص. 13.

وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال ذات السنة، مما سمح بارتفاع وتيرة الاستثمار الخاص في السنوات الموالية لصدور القانون، حيث سجلت وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من خلال شباكها الوحيد في الفترة الممتدة ما بين 1993/11/13 و 2000/12/31 التصريح بـ 43.213 مشروع استثماري خاص كان يتوقع أن يخلق ما يربو عن مليون و 600 ألف منصب شغل بقيمة مالية إجمالية تقديرية تجاوزت 3300 مليار دج.

جدول رقم 18: تطور مشاريع الاستثمار المصرح بها من 1993/11/13 - 2000/12/31.

السنوات	عدد المشاريع	مناصب الشغل	المبلغ (مليار دج)
1994/1993	694	596.606	114
1995	834	73.818	219
1996	2.075	127.849	178
1997	4.989	266.761	438
1998	9.144	388.702	912
1999	12.372	351.986	685
2000	13.105	336.169	798
المجموع	43.213	1.604.891	3.344

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على إحصائيات وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الواردة في : خيفي، مرجع سابق، ص.60.

شهدت أولى سنوات تطبيق القانون توافدا كبيرا للمتعاملين الاقتصاديين مرفقين بتصاريع الاستثمار بالنظر إلى المزايا والضمانات العديدة الواردة فيه، مما يفسر الزيادة السريعة في عدد مشاريع الإستثمار التي بلغت 1241 مشروعا بين سنتي 1995 و 1996 (أي بنسبة زيادة قدرها 148% في حين أنها لم تكن تتجاوز نسبة 2% بين سنتي 1993 و 1995) ثم 2914 مشروعا بين سنتي 1996 و 1997 (بنسبة زيادة قدرها 140%) لتتراجع نسبة الزيادة إلى 35% بين سنتي 1998 و 1999 (3228 مشروعا مصرّحا به) لتتدحرج بين سنتي 1999 و 2000 إلى 377 مشروعا (ما يعادل 5% فقط كنسبة زيادة).

بعملية حسابية بسيطة نجد أنّ المعدّل المتوسط لتكلفة المشروع يقدر بحوالي 77 ألف دج، في حين أنّ المعدل المتوسط لمناصب الشغل يقدر بـ 37 عامل، مما يؤكّد تفضيل المنتجين الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة لتوزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاعات

النشاط، نلاحظ أن الحصة الأكبر كانت من نصيب الإستثمارات المنتجة، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 19: توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة من 1993/11/13 إلى 2000/12/31.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
الزراعة	2.227	5	55.238	3	116.070	3
البناء والأشغال العمومية	8.124	19	453.943	28	738.995	22
الصناعة	16.141	37	638.169	40	1.503.426	45
الخدمات	33.442	39	298.241	29	985.025	30
المجموع	43.213	100	1.604.891	100	3.343.499	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على إحصائيات وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الواردة في: خليفي، مرجع سابق، ص. 66.

من خلال دراستنا لمعطيات الجدول يتبين لنا أن كل مشاريع الإستثمار المصرح بها عبارة عن استثمارات منتجة (سلع + خدمات) بما فيها مشاريع القطاع التجاري - باس د ثناء عملية الشراء لإعادة البيع على حاله - وهو ما يجد تفسيره أساسا في كون المرسوم رقم 93-12 موجه أساسا للمشاريع المنتجة في ظل تآكل الإيرادات الربعية والأزمة متعددة الأبعاد التي كانت تشهدها البلاد.

كما نلاحظ أيضا استحواذ قطاع الخدمات (الصحة، السياحة، النقل والتجارة) على أكبر عدد من تصاريح الإستثمار، بالنظر إلى أن درجة المخاطرة فيه تكون أقل والريح أسرع، مقارنة بقطاع الزراعة وقطاع الصناعة؛ هذا الأخير استحوذ بالمقابل على الأغلبية النسبية من حيث مبلغ الاستثمار ومناصب الشغل المتوقعة.

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي في إطار الشراكة، فقد سجلت مديرية الشباك الوحيد لدى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار خلال الفترة الممتدة من 13 نوفمبر 1993 إلى 31 ديسمبر 2000 397 تصريحاً بتكلفة استثمارية تقدر بـ 164.460 مليون دج، كان يتوقع أن تنشئ 47.300 منصب شغل، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 20: عدد المشاريع المصرح بها في إطار الشراكة (من 13 نوفمبر 1993 إلى 31 ديسمبر 2000).

السنة	عدد المشاريع
1994	61
1995	17
1996	49
1997	59
1998	51
1999	60
2000	100
المجموع	397

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على إحصائيات وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الواردة في: خليفي، مرجع سابق، ص. 68.

نلاحظ من خلال أرقام الجدول انخفاض كبير في عدد المشاريع المسجلة في إطار الشراكة سنة 1995 وهي السنة التي لم يسجل فيها سوى 17 مشروعاً مقابل 61 مشروعاً سنة 1994؛ تراجع الشركاء الأجانب يعود بلا شك إلى الأحداث التي عاشتها الجزائر خلال العشرية السوداء وما صاحبها من اغتيالات استهدفت المستثمرين الأجانب وتخريب المؤسسات الخاصة، أما خلال سنتي 1999 و 2000 فإنّ هذا الرقم تصاعد من 60 إلى 100 مشروع ويرجع ذلك إلى الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية للبلاد وعودة الإيرادات الربعية للارتفاع وبالتالي تخصيص أغلفة مالية ضخمة للاستثمارات العمومية، مما يشكّل عنصر جذب للمستثمرين الأجانب.

جدول رقم 21: توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها في إطار الشراكة حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة من 13/11/1993 إلى 31/12/2000.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
الزراعة	16	4	3.925	8	9.832	6
البناء والأشغال العمومية	38	10	6.787	14	10.110	6
الصناعة	233	59	28.550	60	86.470	53
الخدمات	110	27	8038	17	58048	35
المجموع	397	100	47.300	100	164.460	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على إحصائيات وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الواردة في: خليفي، مرجع سابق، ص. 6.

تتضح من خلال معطيات الجدول هيمنة القطاع الصناعي بنسبة 59% من إجمالي مشاريع الاستثمار بقيمة استثمارية بلغت 53% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، مساهما في خلق أزيد من 28 ألف منصب شغل (60% من إجمالي مناصب الشغل التي تمّ خلقها) وهو ما يمكن تفسيره أساسا

بتعدد النشاطات والفروع الإنتاجية في المجال الصناعي وتوفر الهياكل القاعدية، يليه قطاع الخدمات بـ 27% من عدد المشاريع و 17% من إجمالي عدد مناصب الشغل المتوقع خلقها وبـ 35% من حيث المبلغ، وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة مساهمة قطاع التجارة في إجمالي المشاريع الإستثمارية لم تتجاوز 4%، باعتبار أنّ تآكل الإيرادات الربعية والوضع الأمني المتدهور خلال هذه المرحلة، كان يقتضي منح الأولوية للاستثمارات المنتجة.

تصاريح الإستثمار تلك، يبقى الكثير منها في نهاية المطاف مجرد نوايا لا تجد طريقها إلى التجسيد بالنظر إلى كثرة العراقيل البيروقراطية التي تثبط عزيمة المستثمرين الخواص، وما ينجّر عنها من تبذير للوقت والمال. لقد بيّن الواقع اصطدام تطبيق نصوص قانون الإستثمار لسنة 1993 بجمود المحيط العام الذي يفترض أن يكون في خدمة الإستثمار، إذ أنّ التباطؤ البيروقراطي كان سببا في عدم إنجاز 66% من المشاريع المعتمدة أي ما يعادل 29.152 مشروعا¹ مصححا به لدى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار، يعود ذلك بالأساس إلى ثقل الإجراءات وكثرة الملفات المقدمة لعدة إدارات ولتكملة إجراء يُطلب من المتعامل تقديم وثائق، هذه الأخيرة لا تقدّم إلّا بالاعتماد على طلب وثائق أخرى، كما أنّ آجال الرد تعتبر طويلة جدا، فإذا كان التّنظيم يحددها بـ 30 يوما، فإنّها عمليّا تتراوح ما بين 12 و 24 شهرا، ناهيك عن المستثمرين الذين لم يتلقوا الردود².

بالنسبة للعقار، بعد دوامة من العراقيل الإدارية يتم توجيه المستثمرين إلى قطع أرضية غير مهيأة في الغالب و بأسعار مرتفعة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار تهيئتها، أما بالنسبة للعوائق المالية فقد صرّح السيد مراد شيخي المدير العام للبنك الوطني الجزائري في اجتماع مديري وكالات الوسط للبنك الوطني الجزائري بفندق السوفيتال بتاريخ 8 جويلية 2001 «أنّ دراسة الملفات تستغرق في بعض الوكالات 12 شهرا بسبب التسيير الإداري السيء»³.

عمليا، يبقى الشباك الوحيد ذو وظيفة استشارية محضة، ومجرد مكتب لاستقبال الملفات وتبليغ قرارات الحصول على الامتيازات، في حين أنّ الإجراءات تبقى على مستوى الإدارات الأصلية وبالتالي فهو ليس مركز قرار حقيقي يضمن مهمة المتابعة المنتظرة من المتعاملين الاقتصاديين. لا بد من الإشارة أيضا إلى أنّ الوكالة عرفت تجاوزات عديدة تمثّلت أساسا في اعتماد نشاط الشراء لإعادة البيع على حاله، في حين أنّه من الناحية الشكلية خارج نطاق تطبيق المرسوم التشريعي المخصص للقطاعات

¹ - خليفي، مرجع سابق، ص. 95.

² - المرجع نفسه، ص. 98.

³ - سعاد ع. "البنك الوطني الجزائري: 2800 طلب قروض معلقة بسبب البيروقراطية"، الخبر اليومي، عدد 3232، 2001/07/09، ص. 2.

المنتجة (سلع+خدمات) مما يؤكد وجود أطراف متنفذة تضغط لترجيح كفة مصالحها المتعارضة مع المشاريع المنتجة.

إن التحفيزات الجبائية المتضمنة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 حتى وإن لعبت دورا جليا في استقطاب عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين الخواص، غير أنها تظل غير ذات معنى في ظل مناخ استثماري مليء بالعوائق المالية، العقارية والبيروقراطية التي تقف كحجر عثرة أمام المنتجين الخواص ويرجع ذلك إلى عدم التناسق بين مختلف مراكز القرار، فالإدارة الموروثة عن التوجه الاشتراكي لم تتكيف مع المعطيات الاقتصادية الجديدة وتسير على أسس إيديولوجية لا تتلاءم مع انشغالات المتعاملين الاقتصاديين¹، كما أن العراقيل البيروقراطية أصبحت الأداة الرئيسية لعرقلة الاستثمارات الخاصة المنتجة من أجل تشجيع اللجوء المتزايد إلى الإستيراد وكذا تحجيم القطاع الخاص المنتج، حتى لا يشكل خطرا على مصالح أطراف متنفذة في الحكم.

رغم كل العراقيل السالفة الذكر، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام سنة 1998 قدرت بـ 49.9% وشهدت حصته في القيمة المضافة الإجمالية ارتفاعا مقارنة بحصته خلال الثمانينات، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 22: حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية خلال سنتي 1984 و 1998.

النشاط	السنة	1984	1998
الصناعة		22 %	30.9 %
التعمير و الأشغال العمومية		29.5 %	64.24 %
الفلاحة		97.1 %	99.7 %
الخدمات		78,2 %	84.7 %

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الإحصائيات الواردة في: أحمد هني وآخرون، *القطاع العام والخاص في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص. 464.

نلاحظ من خلال أرقام الجدول، استحواذ القطاع الخاص سنة 1998 على الأغلبية المطلقة في كل من قطاع الفلاحة، الخدمات والأشغال العمومية، في حين أن حصته في القطاع الصناعي انتقلت من 22% سنة 1984 إلى 30.9% سنة 1998، وهي نسبة معتبرة بالنظر إلى استحواذ المؤسسات العمومية على القطاع الصناعي منذ السبعينات وبطء عملية الخصخصة، والأهم دوامة العراقيل البيروقراطية التي تعترض المستثمرين في هذا القطاع خصوصا في ظل طول فترة استرجاع رأس المال.

¹ - خليفي، مرجع سابق، ص. 112.

خلاصة الفصل الثاني

- من أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الفصل ما يلي:
- من خلال الدراسات المتعلقة بأصول رأس المال الخاص الجزائري، توصلنا إلى نتيجة مفادها الأصل التجاري والحضري لرأس المال الصناعي الخاص الوطني.
 - اعترف المشرع الجزائري بالقطاع الخاص منذ الاستقلال، غير أنه كان اعترافا مصحوبا بالكثير من التناقض والتحفّظ، بفعل الصراعات السياسية على السلطة آنذاك، إضافة إلى التخوّف من تطوّر القطاع الخاص المنتج بشكل يميّنه من أن يتحوّل إلى قاعدة للاستيلاء على السلطة أو أداة سيطرة تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية، لهذا تمّ العمل على تقييده وزيادة الضغوط على نشاطه، خاصة عقب ارتفاع اسعار البترول في الأسواق الدولية منذ سنة 1973، مما وفّر للنظام الحاكم مداخل ريعية ضخمة أغنته عن إشراك القطاع الخاص في المجهود التنموي الوطني، ما جعل المستثمرين الخواص يتخوفون أكثر فأكثر من المغامرة الصناعية، فاتّجهوا للاستثمار في ورشات صغيرة في قطاع النسيج والجلود والمواد الغذائية.
 - عموما، تعدّ مساهمة القطاع الخاص في التشغيل والقيمة المضافة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات معتبرة، بالنظر إلى الأولوية الممنوحة للقطاع العام من جهة والغموض والتناقض الذي ميّز الخطاب الرسمي إزاء القطاع الخاص من جهة أخرى.
 - بعد أن كان القطاع الخاص مقصا من المساهمة في الاستراتيجية التنموية خلال السبعينيات، أقرّ القادة السياسيون مطلع الثمانينات بضرورة إشراكه في المسار التنموي؛ هذه الديناميكية الإنفتاحية جسّدتها القوانين الصادرة خلال تلك المرحلة والتي تضمّنت انفتاحا أكبر على القطاع الخاص، خصوصا أنّها جاءت في سياق الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات، الناجمة عن تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وبالتالي كان لابد من فسخ المجال للقطاع الخاص وإلغاء مختلف العراقيل التي كانت تعترضه، في ظل استحالة الإستمرار في التمويل العمومي للاستثمارات.
 - شهد الإقتصاد الوطني تحولات عميقة منذ مطلع الثمانينات، متأثرا بالضغط الداخلي الناجم عن مخلفات الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات وأحداث أكتوبر 1988 وكذا الزامية الإصلاحات الاقتصادية التي تتعلق أساسا بالانخراط في اقتصاد السوق وتوسيع نشاطات القطاع الخاص واحترام الملكية الخاصة، بفعل الضغط الخارجي للمؤسسات المالية الدولية كشرط لكل مساعدة تقدمها للجزائر؛ نتيجة لذلك تم وضع آلية تشريعية جديدة جسّدت الإنفتاح على القطاع الخاص وتحفيزه من خلال تقديم العديد من الضمانات والامتيازات والتي اصدمت بدورها بعراقيل بيروقراطية ميدانية أعاقَت تنفيذها.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية ونقدية لتطور مكانة القطاع الخاص المنتج
في الجزائر في ظل برامج الانعاش الاقتصادي (2000-2012)

سمح الإنعاش غير المسبوق لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية منذ مطلع الألفية الثالثة بتحسّن كبير في الوضعية المالية للجزائر، مما فتح المجال لصياغة سياسة تنموية تركز على التوسع في الإنفاق العام وقد ترجمت هذه السياسة من خلال إنجاز استثمارات عمومية رصدت لها اعتمادات مالية ضخمة، تمّ تنفيذها في إطار ثلاثة برامج سمّيت ببرامج الإنعاش الاقتصادي والتي تغطّي الفترة مابين سنتي 2001 و 2014.

تتفرع عن هذا الفصل ثلاثة مباحث، خصصنا أولها لدراسة برامج الانعاش الاقتصادي وحصيلة تطور مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل الامر 03-01 والقانون 18-01، في حين درسنا الواقع البيروقراطي للمنتجين الخواص مدعما بأمثلة ونماذج واقعية من خلال المبحث الثاني، لنتخذ من الربع النفطي عاملا محددا لمكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر من خلال المبحث الثالث.

المبحث الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي وحصيلة تطوّر مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل الأمر 03-01 والقانون 18-01

سننطلق من خلال هذا المبحث إلى ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي، انطلاقاً من مفهومها أهدافها ومن ثمة برامجها، هذا من خلال المطلب الأول، ثم التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب الأمر 03-01 والقانون 18-01 من خلال مطلب الثاني، في حين سنخصص المطلب الثالث لدراسة مساهمة القطاع الخاص المنتج في التشغيل، الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، كحصيلة تقييمية لتطبيق الأمر 03-01 والقانون 18-01.

المطلب الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي: مفهومها، أهدافها وبرامجها.

نسعى من خلال هذا المطلب إلى التعريف بسياسة الإنعاش الاقتصادي وأبرز الأهداف التي تصبو السلطات العمومية إلى تحقيقها من خلال هذه السياسة، كما سندرس التوزيع القطاعي لبرامج الاستثمارات العمومية منذ مطلع الألفية الثالثة إلى غاية سنة 2014.

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعدّ هذه السياسة إحدى أهم أدوات السياسة المالية، تستخدمها الدولة لتدعيم حركية النشاط الاقتصادي، من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة ويعتبر **كينز** أبرز من أشار إلى فعالية السياسة المالية في دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال النفقات العامة، نظراً للدور الهام الذي على الدولة الاضطلاع به في النشاط الاقتصادي، باعتبارها عوناً اقتصادياً رئيسياً خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، فالفكر الكينزي يؤكد أنّ الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوقّر في ظل التوسع في النفقات العامة، تعمل - في ظل وجود **جهاز إنتاجي مرن** - على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي، ممّا ينعكس إيجاباً على معدلات النمو وحجم العمالة¹.

على سبيل المثال، ساهمت الاستثمارات التي قامت بها الدولة في مجال البنى التحتية (الطريق السيار، إنجاز مليون وحدة سكنية... وغيرها) في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع البناء والأشغال العمومية من جهة، وأدّت من جهة ثانية إلى زيادة الطلب على مادة الإسمنت حيث تأسست

¹ - عمار عماري، وليد محامدي، "آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013، ص. 02.

العديد من مشاريع الشراكة مع مؤسسات أجنبية في هذا المجال، منها مجمع أوراسكوم للبناء الصناعي المصري (سابقا) ومجمع فرعون السعودي¹.

2- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

تتمثل الأهداف العملية لسياسة الإنعاش الاقتصادي وفقا للوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة والمتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في تنشيط الطلب الكلي، دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة، إنجاز وتهيئة هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية².

عموما، عملت هذه السياسة - على الأقل نظريا - على الاهتمام بالقطاعات التي من شأنها خلق المزيد من فرص العمل وخفض فاتورة الاستيراد وتنويع الصادرات خارج المحروقات وخلق مناخ استثماري مشجع لدخول الاستثمارات الأجنبية - بالدرجة الأولى -، عقب ما عاشته البلاد من ظروف أمنية صعبة خلال التسعينات .

3- برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي

بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، سطرت السلطات العمومية للبلاد البرامج التالية:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)

جاء هذا البرنامج عقب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني منتصف الثمانينات، وما انجر عنها من اختلالات اقتصادية، مالية واجتماعية - هذه الأخيرة ازدادت حدة عقب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي - إضافة إلى ما عاشته البلاد من ظروف أمنية صعبة خلال التسعينات. تتمثل الأهداف الرئيسية التي رصدت لهذا البرنامج في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال فك العزلة عن المناطق النائية، إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها، تطوير المنشآت الصحية، تحسين ظروف التّمدن للتلاميذ، توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة، تخفيض أزمة السكن... وغيرها وكذا تحسين تنافسية المؤسسات وترقية الأنشطة الخالقة للقيمة المضافة ومناصب الشغل وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية وتوسيع المنشآت

¹- روضة جديدي، "أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11/12 مارس 2013، ص.5.

²-Service du chef de gouvernement algérien, **Le programme de soutien de la relance économique 2001/2004**, les composants du programme, sur le site électronique : www.cg.gov.dz/dossier/planrelance.htm, consulté le: 21/06/2007, 17h : 45mn.

والمرافق الجوية وشبكات الإتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية مع العمل على تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل تخفيض التبعيّة الغذائية، اعتمادا على استصلاح أراضي الجنوب. الملاحظ من خلال هذه الأهداف أنّ أغلبها اجتماعي بالدرجة الأولى، فهي تستهدف عموما تحسين المستوى المعيشي للسكان.

رصد لهذا البرنامج اعتماد مالي قدره 7.5 مليار دولار وهو يعدّ برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجّل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ11.9 مليار دولار¹، وقد جاء توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج على النحو التالي:

جدول رقم 23: التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

مليار دج

المجموع (النسب)	المجموع (المبالغ)	2004	2003	2002	2001	القطاعات السنوات
40.1 %	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8 %	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4 %	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6 %	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100 %	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

Source :Service du chef de gouvernement algérien, le programme de soutien de la relance économique 2001/2004, les composants du programme, sur le site électronique : www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm, consulté le : 21/06/2007, 17h:45mn.

من خلال التحليل الزمني للمعطيات المدرجة في الجدول، نلاحظ أنّ وتيرة استهلاك الإعتمادات المالية كانت سريعة، ففي ظرف سنتين (2001 و 2002) تمّ استهلاك أزيد من 81% من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية و70% بالنسبة لاعتمادات التنمية المحلية والبشرية وهو ما يمكن تفسيره أساسا بسعي السلطات العمومية لاستغلال الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط في الأسواق العالمية في رفع معدّل النمو الاقتصادي.

وبتحليل معطيات الجدول أعلاه قطاعيا، نجد أنّ أهم قطاع خُصّ باعتمادات معتبرة ضمن هذا البرنامج هو قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.1%، لتدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع، نظرا للوضعية الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال التسعينات والتي نتج عنها دمار العديد من هياكل الدولة القاعدية وتلف العديد من المنشآت وتضررها في ظل العجز المالي الذي أجبر

¹ - زكرياء مسعودي، "سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2001"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013، ص.04.

الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير، الأمر الذي تطلّب ضرورة إعادة الاعتبار للبنى التحتية للدولة، ناهيك عن كونه قطاعا قادرا على استيعاب نسبة معتبرة من البطالين^(*)، كما أنّه يعمل على تحسين البيئة الاستثمارية وبالتالي فهو يمثل حافزا قويا لإعادة بعث حركيّة الاستثمار والنمو من جديد.

حظي قطاع التنمية المحلية والبشرية بأهمية بالغة، حيث ظفر بـ204 مليار دج لتمويل مشاريع الجماعات المحلية وتنمية الموارد البشرية لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما خصّص اعتماد مالي فاق 65 مليار دج لقطاع الفلاحة والصيد البحري لدعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية^(**) في حين تم تخصيص 4 مليار دج لدعم الإصلاحات، بهدف توفير الظروف التي تسمح للمؤسسات الإنتاجية الوطنية بالعمل وفقا لمعايير الفعالية، عن طريق تحديث الإدارة الجبائية، تهيئة المناطق الصناعية ... وغيرها من الإصلاحات الهادفة لتوفير الظروف المناسبة لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

انعقد المجلس الوطني لمساهمات الدولة^(***) بتاريخ 04 جانفي 2001 وقد تمّ تحديد الإصلاحات المرافقة للبرنامج فيما يلي:

- خوصصة القطاع العام.

- تدعيم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وزيادة فرص الشراكة.

لهذا الغرض، صدر في 20 أوت 2001 الأمرين الرئاسيين 01-03¹ و 01-04²؛ الأول حدّد النظام الجديد الذي أصبح يطبّق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة ضمن النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات^(****) والثاني فتح المجال واسعا لعمليات الخوصصة، حيث تقرّر إنشاء وكالة للخوصصة للتقليص من عدد المتدخلين في مسار الخوصصة، كما تمّ إنشاء هيئة رقابية تسهر على تنفيذها تتمثّل في المجلس الوطني للخوصصة، كما صدر القانون رقم 01-18³ بتاريخ 12 ديسمبر 2001 والذي حدّد تدابير دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* - كان يتوقع أن يخلق 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و2800 منصب عمل دائم.
** - شرع في تنفيذه في سبتمبر سنة 2000، يهدف إلى رفع مساهمة الإنتاج الفلاحي الوطني في تحسين مستوى الأمن الغذائي وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية. توسّع سنة 2002 ليشمل التنمية الريفية وأصبح يسمّى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، بهدف تحقيق الاستقرار لسكان الأرياف والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش الذي يعرفه الوسط الريفي.
*** - هيئة حكومية تم تأسيسها بموجب الأمر رقم 01-04 المؤرخ 20 غشت 2001، المتعلّق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها. جريدة رسمية، عدد 47، صادر بتاريخ 22 غشت 2001، وهي مكلفة بـ:

- تحديد الاستراتيجية العامة لمساهمات الدولة والخوصصة؛
- تحديد وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بمساهمات الدولة؛
- تحديد وإقرار سياسات وبرامج خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- دراسة وإقرار ملفات الخوصصة.

¹ - أمر رقم 01-03، مرجع سابق.

² - أمر رقم 01-04، مرجع سابق.

**** - سندرس مضمونه من خلال المطلب الموالي.

³ - قانون رقم 01-18، مرجع سابق.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

يعدّ البرنامج الثاني ضمن السياسة التنموية الجديدة للبلاد والقائمة على التوسّع في الإنفاق العام، فمع استمرار تحسّن الوضعية المالية للدولة الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف بفعل تواصل ارتفاع أسعار النفط، خصصت الدولة لهذا البرنامج مبلغا ضخما قدره 114 مليار دولار (4202.7 مليار دج)^(*) والذي يهدف أساسا إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني، تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميّتها في تطوير كلا الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو ورفع معدّلات النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج. عموما، لم يختلف هذا البرنامج عن سابقه من حيث الاهتمامات والتوجّهات، حيث ركّز هو الآخر على تحسين الإطار المعيشي للسكان وقد جاء توزيع الاعتمادات المالية لهذا البرنامج على النحو التالي:

جدول رقم 24: التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009).

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8%
تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	1.1%
المجموع	4202.7	100%

المصدر: مصالح الوزارة الأولى الجزائرية، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، نقلا عن الموقع الإلكتروني للوزارة الأولى:

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/lareference/texteEssentiels/proqBilanLproqcroissance.pdf

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/30، 22 سا: 15د.

من خلال تحليل معطيات الجدول قطاعيا، نلاحظ أنّ برنامجي تحسين ظروف معيشة السكان^(**) وتطوير المنشآت الأساسية^(***) استحوذا على أزيد من 40% من مجموع اعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي استكمالا لمسار البرنامج الأوّل، في حين لم يتم تخصيص سوى 8% من مجموع اعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، لدعم التنمية الاقتصادية (ترقية المؤسسات المتوسطة ودعم قطاع الفلاحة) ممّا يؤكّد التوجّه الاجتماعي لهذا البرنامج الذي

* - يفوق قيمة البرنامج السابق بـ 8 مرات.

** - على سبيل المثال استفاد قطاع السكن من 555 مليار دج لإتمام برامج المليون سكن واستفاد قطاع النقل من 700 مليار دج لعصرنة القطاع.

*** - الطريق السيار شرق - غرب، تعزيز المنشآت الخاصة بالموانئ، تحديث المطارات، تجهيز ميّترو العاصمة، بناء 8 سدود و11 محطة لتصفية مياه البحر.

خُصِّصَ بالدرجة الأولى لتهيئة مناطق الجنوب والهضاب العليا، من أجل فكّ العزلة عنها وفكّ الضَّغْط عن الشمال^(*) وجعلها أكثر استقطاباً للتنمية، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصَّين بهذه المناطق^(**) بقيمة 1100 مليار دج ركّزا على تحسين مستوى معيشة سكان تلك المناطق.

ج-برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

بالمصادقة على قانون المالية لسنة 2011¹، دخل البرنامج الثالث حيّز التنفيذ وهو برنامج خماسي يُعنى أساساً بالاستثمار في الموارد البشرية، خصّص له غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصّصه حتى الآن، قدر بـ 286 مليار دولار (21214 مليار دج)، كما اعتبر خطوة غير مسبقة في المسار التنموي للبلاد.

استهدفت الحكومة من خلال هذا البرنامج استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار وإطلاق مشاريع جديدة - بمبلغ قدره 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار - تصبو إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان والتخفيف من البطالة^(***) وقد تمّ في هذا السياق منح تحفيزات للمؤسسات الاقتصادية التي توظّف الشباب الذي لم يسبق له العمل، من خلال التخفيف من الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، كما استهدف البرنامج دعم التنمية البشرية التي تعدّ ركيزته الأساسية، إضافة إلى تحسين الخدمات العمومية المحركة للفاعليات الاقتصادية والاجتماعية.

كما جاء من بين أهداف البرنامج، دفع قطاع الأشغال العمومية لفكّ العزلة عن كل المناطق، مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزوّد بالمياه الصالحة للشرب، دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية، الإستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الإعتبار للنسيج العمراني، تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي والنهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، والتأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليتين وتوسيع قاعدتيهما.

وفيما يلي توزيع الاعتمادات المالية المخصّصة لهذا البرنامج :

* - أفضى الإحصاء الوطني الخامس للسكان والسكن في الجزائر لسنة 2008 إلى تحديد عدد الجزائريين بـ 34.8 مليون نسمة، 80% منهم يتركزون في المدن الساحلية.

** - تم إعداد البرنامج الخاص بالجنوب وفقاً لتعليمات رئيس الجمهورية، شمل الولايات التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي وغرداية.

¹ - قانون رقم 11-11 مؤرخ في 18 يوليو 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2011. مرجع سابق.

*** - سطر البرنامج هدف خلق 3 ملايين منصب شغل منها مليون و500 ألف منصب دائم ومليون و500 ألف منصب في إطار مختلف آليات التشغيل.

جدول رقم 25: التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسب
التنمية البشرية	10122	49.5%
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	6448	31.5%
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16%
التنمية الاقتصادية	1566	7.7%
مكافحة البطالة	360	1.8%
البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإتصال	250	1.2%
المجموع	20412	100%

المصدر: مصالح الوزارة الأولى الجزائرية، ملحق بيانات السياسة العامة، نقلا عن الموقع الالكتروني للوزارة الأولى:

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration_pg_2010_ar.pdf، تم الاطلاع عليه

بتاريخ: 2014/05/30، 22:45.

ما يلفت انتباهنا من خلال الاطلاع على بيانات الجدول، النسبة المعتبرة المخصصة للتنمية البشرية(*) بأزيد من 49% من مجموع الإعتماد المالي للبرنامج و 31.5% لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية، في حين أنّ الاعتماد المالي المخصص لتحسين الخدمة العمومية لم يتعدّ 8.16% و 7.7% للتنمية الاقتصادية وأقل من 2% بالنسبة لكلّ من البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال ومكافحة البطالة.

عموما، إنّ الهدف الرئيسي من كل هذه البرامج الاستثمارية السابقة الذكر هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، غير أنّ المشكل يكمن في عدم ضمان استمرار مصدر تمويلها المتمثل في الربح البترولي الخاضع لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب الأمر 01-03 والقانون 01-18.

تدعم الإطار القانوني لترقية الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بترقية وتطوير الاستثمار وكذا القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اللذين قدّما تحفيزات هامة للمستثمرين الخواص بغرض إنشاء مؤسسات منتجة للسلع والخدمات.

* - تشمل أساسا: تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي، تحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تمّ الاهتمام أيضا بقطاع الشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين.

1- التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب الأمر 01-03 المعدل والمتمم بموجب الأمر 06-08.

حدّد الأمر رقم 01-03 النظام الذي أصبح يطبّق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة ضمن النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تتجزّ في إطار منح الامتياز و/ أو الرخصة. إن مفهوم الاستثمار وفق القانون الجديد يتحدّد باقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة، المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية أو عينية، واستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية (هذا النوع الأخير من الاستثمارات لم يذكر في القانون السابق)¹.

بالإضافة إلى المعيار الجغرافي، اعتمد هذا القانون معيارا جديدا بالنسبة للامتيازات الممنوحة وهو مدى خدمة المشروع الاستثماري للاقتصاد الوطني؛ على هذا الأساس يوجد نظامين بمفهوم الأمر 01-03، أولهما **النظام العام** بالنسبة للاستثمارات التي تتجزّ في مناطق لا تتطلّب تميمتها مساهمة خاصة من طرف الدولة ويمكن للمستثمرين أن يستفيدوا خلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها - زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام- من تطبيق نسبة مخفّضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، إضافة إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ومن دفع رسم نقل الملكية، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتمّ في إطار الاستثمار المعني².

أمّا النظام الثاني فهو **النظام الاستثنائي** ويخصّ الاستثمارات التي تتجزّ في مناطق تتطلّب تميمتها مساهمة خاصة من طرف الدولة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني³، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وأدّخار الطاقة وتقتضي إلى تنمية مستديمة، وهو ما يعرف بنظام الإتفاقية كونها تقتضي إبرام اتفاقية بين الوكالة - لحساب الدولة- والمستثمر بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

تُعفى الاستثمارات المذكورة سابقا في مرحلة الإنجاز من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتمّ في إطار الاستثمار، من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك

¹ - المادة 02 من الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، ص.05.

² - المادة 09 من الأمر نفسه، ص.5-6.

³ - المادة 10 من الأمر نفسه، ص.6.

عندما تكون تلك السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة، كما يتم تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالآلاف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال وتطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار وتكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف - بعد تقييمها من طرف الوكالة - فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وبعد معاينة انطلاق استغلال المشروع، يتم الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، مع منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وأجال الاستهلاك¹.

عند مقارنة هذه الامتيازات مع تلك الممنوحة في ظل المرسوم التشريعي 93-12، نستنتج أن قانون الاستثمار لسنة 2001 قد زاد من مدة الإعفاءات المقدمة للمستثمر حيث حددها بـ 10 سنوات، بينما نجدها في القانون السابق محدّدة ما بين 5 إلى 10 سنوات؛ بالمقابل، تم إلغاء امتيازات أخرى كانت مدرجة في المرسوم التشريعي رقم 93-12، مثل تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتديد، و لم يذكر القانون الجديد البند الخاص بقيام الدولة بمنح تنازلات عن أراضي تابعة للأمولاك الوطنية - بشروط امتيازية قد تصل إلى الدينار الرمزي - لصالح الاستثمارات التي تتجز في المناطق الخاصة، حيث تسبب هذا البند في قيام بعض المستثمرين بتحويل هذه الأراضي عن الهدف الأساسي الذي تحصلوا بموجبه على العقار (أغراض إنتاجية) وقاموا ببيعها بأسعار مضاعفة وهو ما زاد من مشكل العقار المرتبط بالاستثمار.

وبالتالي، فقد تم الاكتفاء بالمزايا الجبائية فحسب في النظام العام، مع إمكانية تدخل الدولة لتمويل الهياكل المرافقة للاستثمارات في بعض المناطق التي تتطلب ذلك، وعلى خلاف المرسوم التشريعي 93-12، فإن الأمر رقم 01-03 يشير في مادته السابعة إلى إمكانية الطعن في قرار الوكالة أمام القضاء². كما نستنتج أيضا أن المرسوم التشريعي رقم 93-12 قد اكتفى باشتراط القيام بإجراء إعلامي بسيط، متمثل في التصريح لدى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار مع تحقيق شرط التمويل الذاتي الجزئي للاستفادة من المزايا في النظام العام³، في حين أن المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر رقم

¹ - المادة 11 من الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، ص.06.

² - المادة 07 من الأمر نفسه، ص.5.

³ - نصت المادة 5 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 السالف الذكر، على ما يلي: «تستفيد الاستثمارات المصرح بها طبقا للمادة 4 أعلاه من الضمانات المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا المرسوم التشريعي».

01-03 هو الذي يملك سلطة اتخاذ القرار النهائي فيما يخص المزايا الممنوحة للاستثمارات¹؛ هذه المركزية في اتخاذ القرار ستؤدي إلى العديد من الإنعكاسات السلبية، كعدم احترام الأجل القانوني المحدد لإصدار قرار منح المزايا، مما ينجّر عنه زعزعة ثقة المستثمرين. بالمقابل، حرم الأمر رقم 03-01 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من مباشرة مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية التي كانت تتولاها الوكالة السابقة (وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار) وتتخذها أساسا لمنح المزايا².

المقصود بعملية التقييم، أن تقوم المصلحة المختصة بتقدير طبيعة وحجم المزايا التي يستحقها كل مشروع بناء على معايير تتناسب والسياسة الاستثمارية الوطنية (كحجم الاستثمار، عدد مناصب الشغل المنشأة، حجم التمويل الذاتي...)؛ بالتالي فإنّ منح المزايا دون القيام بعملية تقييم تستند إلى أسس موضوعية واضحة، سيؤدي حتما إلى إضفاء الغموض على عملية منح المزايا ومنح الإدارة سلطة تقديرية واسعة لتقدير مدى أحقية المشروع الإستثماري بالمزايا من عدمه، مما يفتح المجال واسعا أمام الإنحرافات والأساليب الملتوية.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي- ونتيجة لضعف جاذبية المرسوم التشريعي رقم 93-12 رغم ما تضمنه من امتيازات وضمانات، في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في مرحلة التسعينات-، أضاف الأمر 03-01 ضمانات أخرى للمستثمر الأجنبي أهمها إلغاء شرط الحد الأدنى من التمويل الذاتي للحصول على مزايا وكالة دعم الاستثمار، وهو ما من شأنه السماح للمستثمرين الأجانب بإقامة مشروع على الأراضي الجزائرية برؤوس أموال جزائرية بحتة والإستفادة بالرغم من ذلك من إعفاءات جبائية، كما يمكنهم - بعد كل تلك المزايا الممنوحة- بيع المشروع لمؤسسة أخرى وطنية أو دولية دون أية عراقيل، مما يدل على أهمية استرجاع ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ الإستثماري للبلاد، في ظل الأزمة الأمنية التي كانت تشهدها، خاصة أنّ الخزينة العمومية كانت شبه فارغة .

من أجل تجسيد عملية التوجّه نحو دعم وتطوير الاستثمار الخاص، أنشأ القانون الجديد هئتين أساسيتين للاستثمار: المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بدلا من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار المستحدثة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12.

-المجلس الوطني للاستثمار: يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع وتحديد استراتيجية تطوير الاستثمار^(*)، كما يتولّى ضمان تطبيق التشريع الخاص بالاستثمار واقتراح

¹ - المادة 18 من الأمر رقم 03-01، مرجع سابق، ص.7.

² - نصّت المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها. جريدة رسمية، عدد 67، صادر بتاريخ 19 أكتوبر 1994، على ما يلي: «تمنح المزايا المنصوص عليها في الأنظمة التي أقرها المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، بناء على قرار الوكالة بعد تقييم قبلي تجريه مصالح الوكالة».

* - من المهم الإشارة إلى أن المجلس الوطني للاستثمار لا يمثّل سلطة إدارية مستقلة، حيث أن تعليماته لا توجّه مباشرة للمستثمر، إنّما توجّه للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تدابير تحفيزية للمستثمرين الخواص مسابرة للتطورات الملحوظة، الفصل- على ضوء أهداف تهيئة الإقليم- فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي والتشجيع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

يتشكل هذا المجلس من 8 وزراء، يرأسه رئيس الحكومة وله صلاحيات كبيرة في منح المزايا للمستثمرين رغم أن دوره من الناحية القانونية يقتصر على إبداء الرأي والاقتراح¹.

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: هي عبارة عن هيئة عمومية حلت محل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، تتحدد مهامها وفقا للمادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282، في ترقية الإستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها واستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الإستثمار، تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد، منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به وعلى الوكالة أن تبليغ المستثمر بقرار قبول أو رفض مشروع الإستثمار، في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ إيداع الطلب، كما تتولى التأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء لكل الالتزامات التي تعهدوا بها، تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار، إقامة الشباك الوحيد وتحديد فرص الإستثمار وتكوين بنك معطيات اقتصادية، مع وضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع، إضافة إلى تحديد العراقيل والضغوطات التي تعيق إنجاز الإستثمارات وتقتصر على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها².

من حيث التشكيلية، نلاحظ استمرار التفوق العددي لممثلي الدولة في مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والبالغ عددهم 10 أعضاء(*) من مجموع 12 عضوا، مقابل ممثلين (02) فقط عن تنظيمات أرباب العمل³، ليتم رفع عددهم إلى 3 ممثلين سنة 2002، كما أن تعيين رئيس الحكومة لممثلي الدولة لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى غير معلومة واعتماد أسلوب أغلبية الأصوات عند اتخاذ القرارات، دليل على رغبة الدولة في فرض إرادتها داخل المجلس، باعتبار أن ممثلي الدولة يمثلون الأغلبية وفي حالة تعادل الأصوات يتم ترجيح صوت الرئيس- وهو بدوره ممثل للسلطة الوصية -

¹- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2007)، ص.127.

²- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها ودعمها. جريدة رسمية، عدد 55، صادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص.08.

* - هم: ممثل رئيس الحكومة رئيسا للمجلس، ممثل الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات (سابقا)، ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، ممثل الوزير المكلف بالمالية، ممثل الوزير المكلف بالصناعة، ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممثل الوزير المكلف بتهيئة الإقليم، ممثل الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة وممثل بنك الجزائر.

³- المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282، مرجع سابق، ص.09.

وبالتالي فإنّ الكفّة الراجحة تبقى دوما لصالح ممثلي الدولة لتشكيلهم الأغلبية المطلقة، كما أنّ خضوع المدير العام للوكالة لرقابة مشدّدة من طرف رئيس الحكومة سيؤدّي إلى خضوعه التام - ومن ثمّ خضوع قرارات الوكالة- للسلطة الوصية.

بعدّ استحداث الشباك الوحيد اللامركزي أهم ما جاء به الأمر 01-03؛ فقصّد تسهيل إتمام الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المستثمرين، تمّ استحداث هياكل لا مركزية جهوية على المستوى المحلي تضمّ مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار وتخفّف إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع. يضمّ الشباك الوحيد اللامركزي ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها وكذلك ممثلي: المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية والبيئة، التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء ومأمور المجلس الشعبي البلدي. كما تمّ إنشاء حافظة عقارية على مستوى الشباك الوحيد قصد الإشراف على عرض أراضي الأساس العقارية، عبر تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار¹.

من خلال هاتين الهيئتين (المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار) يبدو أنّ مسألة ترقية وتطوير القطاع الخاص قد أخذت بعدا جدّيا، كونهما تنتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية ألا وهو رئاسة الحكومة، كما أنّ الضمانات والتسهيلات والمزايا الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب من قبل هاتين الهيئتين الرسميتين والتي أقرّها الأمر رقم 01-03، قد جعلت بيئة الاستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية والشكلية أكثر تأهيلا.

غير أنّنا نلاحظ وجود نزاع في الصلاحيات فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين نتيجة عدم الفصل الدقيق بين مهام الهيئتين، في حين أنّ عملية الاستثمار تفترض وجود مركز وحيد لاتخاذ القرارات يعمل بكل شفافية، كما أنّ الوكالة تخضع لوصايتين في آن واحد، الأولى إدارية وهي رئيس الحكومة والثانية عملية وهي وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات؛ ففي حالة رغبة المستثمر الطعن في قرارات الوكالة، يجد نفسه أمام ثلاث جهات يمكن أن يقدّم الطعن أمامها وهي القضاء أو الطعن الإداري الذي يكون لدى مصالح رئيس الحكومة أو لدى الوزارة.

في سنة 2006، صدر الأمر رقم 06-08 معدّلا ومتمّما للأمر 01-03 لتدارك النقائص المسجلة وإدراج تسهيلات وامتيازات استجابة لرغبات المستثمرين، حيث قدّم العديد من الإعفاءات المتعلقة بالحقوق الجمركية، الرسم على القيمة المضافة، حقوق نقل الملكية، الضريبة على أرباح الشركات ورسوم التسجيل. نصّ الأمر 06-08 في مادته الثانية على مايلي: «تحدّد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من

¹ - المادة 26 من الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، ص.08.

المزايا المنصوص عليها في هذا الأمر عن طريق التنظيم، بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار¹ وقد حدّدها المرسوم التنفيذي رقم 08-07 في العديد من الأنشطة الثانوية التي عرفت تشبعا نسبيا، مما لا يقتضي منحها مزايا لتحفيز المستثمرين الخواص على الاستثمار فيها؛ من بينها : تجارة الجملة والتجزئة، مطاعم الوجبات السريعة، المقاهي، الصيدليات، مدارس تعليم السياقة، التصليح الميكانيكي للسيارات، مؤسسات الطرود والصحف، الصناعات التقليدية والحرف... وغيرها². كما نصّ الأمر 08-06 على أنّ الاستثمارات التي تجلب فائدة للاقتصاد الوطني- والتي تستفيد من مزايا خاصة- يتمّ تحديدها حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم، بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار³. إنّ الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمجلس الوطني للاستثمار- برئاسة رئيس الحكومة- تجسّد التدخل الكبير للسلطة المركزية في مجال الاستثمار وفق سلطتها التقديرية، مما يقيّد حرية المبادرة الخاصة.

وبهدف تشجيع عمليّة ردّ الوكالة على ملفّات المستثمرين، تمّ تعديل المادة السابعة (07) من قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر 08-06، إذ أصبح من الواجب على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تسليم المقرّر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز في أجل لا يتعدى 72 ساعة وتسليم المقرّر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإستغلال في أجل لا يتجاوز 10 أيام، مع احتفاظ المستثمرين بحق الطعن أمام اللجنة الإدارية للوكالة، دون أن يمسّ ذلك بحق الطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر وعلى اللّجنة أن تفصل في الطعن في أجل شهر واحد. أمّا بالنسبة للاستثمار الأجنبي، فإنّ تعديلات الأمر رقم 08-06 لم تمس بأيّ من الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

2- التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب القانون رقم 01-18

يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها⁴، حيث يعرفها كما يلي:

« تعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلاتها السنوية 500 مليون دج، تستوفي معايير الاستقلالية... وكل مؤسسة لا يمتلك

¹- المادة 02 من الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. جريدة رسمية، عدد 47، صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص.17.

²- مرسوم تنفيذي رقم 08-07 مؤرخ في 11 يناير 2007، يحدّد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. جريدة رسمية، عدد 04، صادر بتاريخ 14 يناير 2007، ص. 11.

³- المادة 12 مكرّر من الأمر رقم 08-06، مرجع سابق، ص.19.

⁴- المادة 01 من القانون رقم 18-01، مرجع سابق، ص.5.

رأس مالها بـ 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

يجب على الجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية أن تبادر طبقا للمادة الثالثة من نص القانون وفق مهامها وصلاحياتها، باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع هذا القانون(*)، إلى مايلي³:

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين آدائها.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تم بموجب هذا القانون انشاء مشاتل(**) لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁴.

وفي إطار تحسين الخدمات العمومية، نصت المادة 16 من هذا القانون على ما يلي: «يجب على المؤسسات العمومية في إطار تحسين الخدمات العمومية، تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص»⁵ وقد اعتبر هذا القانون المناولة (La sous-traitance)(***) الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، يتشكّل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة ويتولى أساسا تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة.

¹ - المادة 04 من القانون رقم 18-01، مرجع سابق، ص 5، 6.

² - المادة 03 من القانون نفسه، ص 5.

* - تستثنى من مجال تطبيق هذا القانون: البنوك والمؤسسات المالية، شركات التأمين، الشركات المسعرة في البورصة، الوكالات العقارية، شركات الاستيراد والتصدير ماعدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني، عندما يكون رقم أعمالها السنوي المحقق في عملية الاستيراد يقل عن ثلثي رقم الأعمال الاجمالي أو يساويه.

³ - المادة 11 من القانون رقم 18-01، مرجع سابق، ص 6.

** - مشتلة المؤسسة أو الحاضنة هي هيكل عمومي للدعم والاستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع، أنشأتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتولى مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع المؤسسات المالية، صناديق المساعدة والدعم، الولاية والبلدية وهيئات ذات صلة بمشاريعهم. إلى غاية سنة 2012، تم إنشاء أربع مشاتل عمالية تنشط في المدن التالية: وهران، عنابة، غرداية، برج بوعريج.

⁴ - المادة 12 من القانون رقم 18-01، مرجع سابق، ص 7.

⁵ - المادة 16 من القانون نفسه، ص 7-8.

*** - المقصود بالمقولة من الباطن أو المناولة أن يلجأ المقاول الى شخص آخر هو المقاول من الباطن لإنجاز مشروع أو جزء منه إما في شكل تعاون مباشر أو غير مباشر.

المطلب الثالث: حصيلة تطور القطاع الخاص بعد صدور الأمر 01-03 والقانون 01-18.

جسد قانون الإستثمار لسنة 2001 والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، توجه السلطات العمومية في الجزائر نحو تحرير المبادرة الفردية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية، من خلال ما تضمنه من إجراءات جد محفزة خصوصا للمستثمرين الأجانب، وسعيا منا لمعرفة مدى تحقيق أهداف هذا التوجه، سنتطرق إلى دراسة ومقارنة حجم الاستثمارات المصرح بها وتلك المجددة والقطاعات الأكثر استقطابا لتلك الاستثمارات، مركزين على الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمار الوطني الخاص.

جدول رقم 26: مقارنة بين أهم المؤشرات المتعلقة بتصريحات الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار ومدى تقدم إنجازها 2002 - 2012.

السنوات	عدد المشاريع المصرح بها	عدد المشاريع المنجزة	القيمة المالية المصرح بها	القيمة المالية المحققة	مناصب الشغل المصرح بها	مناصب الشغل المجددة
2002	523	443	104 804	67 839	30 674	24092
2003	1882	1369	403 758	235944	37 579	20533
2004	903	767	240 847	200706	25 007	16446
2005	873	777	206 731	115639	44 244	17581
2006	2226	1990	509 350	319513	62 887	30463
2007	4556	4092	655 670	351165	91 808	51345
2008	7133	6375	1 773 545	670528	97 698	51812
2009	8024	7013	469 205	229017	72 440	30425
2010	6759	3670	401 348	122521	67 594	23462
2011	6999	3628	1 352 811	156729	133 824	24806
2012	7715	1880	815 545	77240	91 415	8150
المجموع	47593	32004	6 933 611	2546840	755 170	299115

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

نلاحظ من خلال معطيات الجدول، أنه قد تم تجسيد 32004 مشروع استثماري من مجموع 47593 مشروع مصرح به لدى الوكالة أي بنسبة تقدر ب 67%، في حين أن الوكالة قدرتها ب 91% والسبب هو أن مجموع تصاريح الاستثمار المأخوذة بعين الاعتبار هو 35177 تصريح، أي أن ما يفوق 26% من التصاريح لم تؤخذ بعين الاعتبار ومن مجموع أزيد من 6 ملايين و 900 ألف دج كالتزامات استثمار تم التصريح بها، لم يتجسد منها سوى مليونين و 500 ألف دج (أي بنسبة لا تتجاوز 36%) ومن بين أكثر من 750 ألف منصب شغل كان متوقعا خلقه، لم يتحقق سوى 290 ألف أي ما يعادل 39% فقط.

تبيّن إحصائيات الوكالة أيضا أنّ وتيرة إنجاز المشاريع الإستثمارية لم تعرف استقراراً؛ فنتيجة لاستمرار تخوّف المستثمرين الخواص من عدم التزام السلطات العمومية بتجسيد التحفيزات المتضمنة في الأمر 01-03، لم تتجاوز نسبة المشاريع المجسّدة 1% سنة 2002، لتبلغ أوج تطوّرها سنة 2009 وهي السنة التي تزامنت مع تراجع الإيرادات الربعية للدولة الجزائرية والتدابير الحمائية للإنتاج الوطني المتضمنة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث تضاعف عدد المشاريع المنجزة بـ 15 مرّة مقارنة بسنة 2002، ليعاود الانخفاض بالنصف خلال سنتي 2010 و 2011 بتسجيل نسبة 11% ويتدهور إلى 6% سنة 2012 بـ 1880 مشروع مجسّد من مجموع 32004 مشروع منجز خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2012، علماً أنّ 41% من إجمالي المشاريع المنجزة تتعلّق بالتوسيع أو إعادة التأهيل و 59% منها عبارة عن عمليات إنشاء.

ويحتلّ القطاع الخاص الصدارة كونه يمثل 98.85% من المشاريع المنجزة و 88.58% من القيمة المالية الإجمالية للمشاريع المنجزة و 54.12% من مناصب الشغل المجسدة، وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشئ لمناصب الشغل، مقابل 1.02% بالنسبة للقطاع العمومي (30.51% من القيمة المالية الإجمالية للمشاريع المنجزة و 10.37% من مناصب الشغل التي تم خلقها) و 0.1% للقطاع المختلط (15.36% من القيمة المالية الإجمالية للمشاريع المنجزة و 1.04% من مناصب الشغل المجسدة) مثلما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 27: توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب القطاع القانوني 2002 - 2012.

الحالة القانونية	مناصب الشغل	القيمة المالية بالمليون دج	عدد المشاريع
الخاص	264 964	1 378 385	31 638
العمومي	31 024	777 220	328
مختلط	3 127	391 235	38
المجموع	299 115	2 546 840	32 004

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أمّا بالنسبة لنصيب الإستثمار الأجنبي من إجمالي المشاريع المصرح بها لدى الوكالة، نورد الجدول الموالي:

جدول رقم 28: توزيع المشاريع الإستثمارية المنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال (2002-2012).

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	31 594	99%	1 743 783	68%	256 156	86%
الاستثمارات الأجنبية	410	1%	803 057	32%	42 959	14%
المجموع	32 004	100%	2 546 840	100%	299 115	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أنّ إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي لا تمثل سوى 1% من إجمالي المشاريع المنجزة (410 مشروع استثماري منجز)، أمّا من حيث قيمة المشاريع فإنّ الإستثمار الأجنبي بلغ 32% مقابل 68% بالنسبة للاستثمار المحلي، في حين لم تتعدّ مساهمة الاستثمار الأجنبي 14% من إجمالي مناصب العمل التي تمّ خلقها، مقابل 86% بالنسبة للاستثمار المحلي.

تؤكد الأرقام السابقة أنّ المؤسسات الخاصة الوطنية هي ركيزة التنمية الوطنية، لهذا لا بد أن تحظى بدعم أكبر، حيث أنّ الاستثمار الخاص المحلي يساهم بـ 99% من المشاريع الاستثمارية، تمثل 68% من القيمة الإجمالية للمشاريع وتوفّر أزيد من 256 ألف منصب شغل، في حين أنّ دور المؤسسات الأجنبية مكمل فقط للجهود الوطنية فهي تستطيع غلق مؤسساتها والمغادرة في أيّ وقت، خاصة عندما تتراجع الإيرادات الربعية وتتقلّص المحفظة الاستثمارية العمومية التي تعدّ من أبرز العوامل الجاذبة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر.

أمّا بالنسبة لتوزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاعات النشاط، يحتلّ قطاع الصناعة الصدارة من حيث استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى هيمنة القطاع الصناعي على العدد الأكبر للإستثمارات الأجنبية المباشرة المستحدثة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2012 بنسبة 56%، لاستحدثاته 220 مشروع من مجموع 410 مشروع منجز، باعتبار أنّه يضمّ قطاع المحروقات الذي لا يزال يجلب إليه عددا من الشركات الأجنبية في مجال البحث، التنقيب والإستغلال، خاصة منها تلك التي غادرت السوق الجزائرية منذ سنة 1971 وهي فترة التأميمات ولم ترجع إليها إلّا ابتداء من سنة 1999 (مثل شركة ELF الفرنسية، REPSOL و CEPSA الإسبانيتين،... وغيرها)، كما يضمّ قطاع الصناعة أيضا مجالات حيوية ومربحة للمستثمرين الأجانب على غرار صناعة الأدوية التي استقطبت عددا من الشركات الأجنبية مثل شركة GLAXO SMITH KLIN البريطانية، بالإضافة إلى المشاريع المتعلقة بتحلية مياه البحر، حيث يعرف السوق حضورا كبيرا للشركات الإسبانية (مثل: BESESA، CODESA، SADYT... وغيرها).

يلي قطاع الصناعة قطاع الخدمات بنسبة 23% من إجمالي عدد المشاريع، ثمّ قطاع البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك الذي استحدث 63 مشروع، بالنظر إلى حجم المشاريع الحكومية التي شرع العمل بها في إطار برامج سياسة الإنعاش الإقتصادي مثل الطريق السيار شرق-غرب، الذي تحصّل كلّ من مجمع CETIC الصيني و COJAL الياباني على رخص لإنجاز الجزئين الأوسط الغربي والشرقي للطريق، بالإضافة إلى البرامج السكنية المختلفة، السود... وغيرها، ثمّ قطاع النقل بـ 16 مشروعا

بسبب قلة المخاطر في هذه القطاعات، في حين لم يتعدّ نصيب كلّ من قطاع الفلاحة، الصحة والسياحة نسبة 1% من إجمالي المشاريع الإستثمارية المنجزة.

جدول رقم 29 : توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر حسب قطاعات النشاط (2002-2012).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	عدد المشاريع	%
الصناعة	220	56%	599200	74%	23450	57%
الخدمات	97	23%	167118	21%	10363	24%
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك	63	15%	12082	1%	6698	14%
النقل	16	4%	3991	0%	505	1%
الفلاحة	6	1%	887	1%	82	2%
الصحة	5	1%	6192	0%	737	0%
السياحة	3	1%	13587	2%	1124	1%
المجموع	410	100%	803057	100%	42959	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

بالنسبة للاستثمار الوطني الخاص، تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النصيب الأكبر، وفيما يلي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تأسيسها في الجزائر من سنة 2001 (صدور قانون الاستثمار لسنة 2001) إلى غاية نهاية سنة 2011.

جدول رقم 30: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية (2001-2011).

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	التابعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
658737	754138	570213	518900	410293	376028	341914	312181	287799	261075	244570	مؤسسات خاصة بها فيها المؤسسات الحرفية.
572	577	598	626	666	739	874	778	788	778	778	مؤسسات عامة
659.309	754.715	570.811	519.526	410.959	376.767	342.788	312.959	288.587	261.853	245.348	المجموع

المصدر: نشرات المعلومات الإقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تبيّن معطيات الجدول أنّ المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية ضمن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أكثر من 70%) في كل السنوات محل الدراسة، وقد تضاعف عددها أكثر من مرتين في ظرف أقل من عشر سنوات، إلّا أنّها تبقى نسبة زيادة متواضعة بالنظر إلى المبالغ التي رُصدت لدعمها مثل إنشاء صندوق لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق رأسمال المخاطر، وقد تمّ تسجيل أكبر الزيادات في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنتي 2008 و 2010، الأولى بـ 108607 مؤسسة مقارنة بسنة 2007، وذلك راجع لإدماج الأشخاص الذين يمارسون نشاطهم في

المهن الحرة (*) ضمن تعداد المؤسسات الخاصة، والثانية قُدرت بـ183925 مؤسسة ويمكن إرجاعها إلى الإجراءات المتخذة سنة 2009 لدعم القطاع الخاص المنتج المحلي؛ غير أنها أرقام تبقى بعيدة كل البعد عما حقّقه البلدان المجاورة، ففي سنة 2009 بينما كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب يقدر بمليون و200 ألف مؤسسة، لم يتعدّ عددها حسب الخبير الدولي عبد الحق لعميري 430 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر¹.

بالمقابل، نلاحظ التراجع المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، حيث أنها تمثل نسبة ضئيلة جدا لا تفوق 0.09% فقط سنة 2011 وقد عرفت تراجعا سنويا في عددها، وهو ناتج - بالإضافة إلى عدم تأسيس مؤسسات عمومية جديدة- عن خوصصة عدد من المؤسسات العمومية وحل بعضها الآخر. من حيث التركيبة النوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، تشير معطيات الجدول الموالي إلى أنّ المؤسسات المصغرة تمثل الأغلبية بنسبة تقدر بحوالي 95%، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة تتراوح بين 3 و4% والنسبة المتبقية تعود للمؤسسات المتوسطة التي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من 0.5 إلى 1.9%)، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 31: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب عدد العمال (2007-2011).

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنة 2011		تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنة 2008		تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنة 2007		عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
عدد	%	عدد	%	عدد	%	
21 461	93.21	26 385	96.15	23 015	95.34	حجم المؤسسة من حيث عدد العمال
1087	4.71	896	3.27	997	4.13	المؤسسات المصغرة (1-9 عمال)
438	1.91	160	0.58	128	0.53	المؤسسات الصغيرة (10-49 عمال)
23 014	100	27 441	100	24 140	100	المؤسسات المتوسطة (50-250 عامل)
						المجموع

المصدر: نشرات المعلومات الاقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتّضح لنا من خلال الملاحظات السابقة، أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تضمّ في معظمها مؤسسات مصغرة، لا تتطلّب في الغالب رؤوس أموال ضخمة لإنشائها ولا تكنولوجيا متطورة، تعتمد على كثافة العمل أكثر من رأس المال، ممّا يجعلها الأنسب لمحاربة ظاهرة البطالة، ناهيك عن قدرتها على التكيف والعمل في الظروف المحلية التي قد لا تتوفر فيها مرافق متطورة في البنية الأساسية وهي بالتالي تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، كل هذه الميزات تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأنسب للتنمية الوطنية وفقا للإمكانيات المتاحة.

* - مثل المحامين، الموثقين، الأطباء والمهندسين المعماريين.

¹ - أنيس كشاط، توفيق برباش، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين الواقع والمأمول"، ورقة مقدمة في إطار ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013، ص.14.

أما من حيث قطاعات النشاط، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تنشط في مجالات عديدة، غير أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جلبا لاستثمارات هذه المؤسسات بنسبة تقارب 46%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 34% وباقي الصناعات (وأهمها الصناعة الغذائية) بنسبة 18.5%. بعد توضيح الجوانب المتعلقة بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعدادها ومجالات نشاطها، سيتم عرض بعض المؤشرات عن مدى مساهمتها في النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك كالتالي:

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل

لا شك في أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل خصوصا في هذه المرحلة التي يعاني فيها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع كبير في معدل البطالة، خاصة ضمن فئة الشباب، هذا ما يؤكد الجدول الموالي:

جدول رقم 32: تطوّر مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2005-2011).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	609.578	630.236	766.678	1081573	1190986	1298253	1487423	1274465	1577030	1676111
مؤسسات خاصة - بما فيها المؤسسات الحرفية*	74764	74764	71826	76.283	61.661	57.146	52.786	51149	48656	48.086
مؤسسات عملة	684341	705000	838504	1.157.856	1.252.647	1.355.399	1.540.209	1325614	1625686	1.724.197
المجموع										

المصدر: نشرات المعلومات الاقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم كل العراقيل التي تعترضها(**)، نجحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير الأغلبية المطلقة من مناصب الشغل المصرح بها خلال كل السنوات المذكورة في الجدول، دون احتساب العدد الهائل للعمال غير المصرح بهم، حيث انتقلت نسبة مساهمتها من 89% سنة 2002 بمتوسط 2.33 عامل لكل مؤسسة إلى 97% سنة 2011 بمتوسط 2.54 عامل لكل مؤسسة، في حين أن حصة القطاع العام لم تتجاوز 2.7% خلال ذات السنة، نتيجة للتناقص المستمر في عدد مؤسساته؛ يتميز القطاع العام بالمقابل، بنسبة عالية من العاملين في كل مؤسسة بمتوسط 84 عامل. وعليه، فإن القطاع الخاص هو الأكثر أهمية في إنشاء مناصب الشغل في الجزائر، فكلما اتسع نسيج مؤسساته كلما زاد مستوى التشغيل، لذا فإن على الدولة تذليل العقبات أمامه، باعتباره المحرك الأساسي للتشغيل في الجزائر.

* - باستثناء سنتي 2009 و2010، حيث لم تتوفر لدينا الأرقام المتعلقة بعدد المؤسسات الحرفية.

** - سنشرها بالتفصيل من خلال المبحث الموالي.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الناتج الداخلي الخام (PIB)

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام (PIB)^(*)، يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 33: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2010-2005).

2010		2007		2006		2005		مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
83.59	4.681.68	80.80	3153.77	79.56	2740.06	78.41	2364.5	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة
15.02	827.53	19.20	749.86	2044	704.05	21.59	651.0	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة
100	5.509.21	100	3903.63	100	3444.11	100	3015.5	المجموع

المصدر: نشریات المعلومات الاقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، إلى تنامي مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام، أي أنّ القطاع الخاص ساهم في خلق ثروة البلاد بما يعادل 83% سنة 2010، ممّا يبيّن لنا الأهمية التي اكتسبها في تحقيق النمو الاقتصادي؛ أما القطاع العام فعلى الرغم من تطور قيمة الناتج الداخلي الخام المحققة من طرف مؤسساته، إلا أن نسبة مساهمته تبقى ضئيلة مقارنة بالقطاع الخاص، فهي لم تتعدّ 15,02% سنة 2010.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة

تمثل القيمة المضافة المعيار التقييمي للأهمية الاقتصادية للمؤسسة أو القطاع، باعتبارها تمثل الثروة التي تنشأ عن الجهد الفعلي للوحدة الاقتصادية .

لقد عرفت القيمة المضافة التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، تطوّراً كبيراً خلال السنوات الماضية، يمكننا إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

* - يمثّل قيمة ما تمّ إنتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة.

جدول رقم 34: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2005-2010).

فروع النشاط	الطابع	2005		2006		2007		2010	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	خاص	578.79	99.84	638.63	99.84	701.03	99.55	1012.11	99.70
	عام	0.93	0.16	1.00	0.16	3.16	0.45	3.08	0.30
	المجموع	579.72	100	639.63	100	704.19	100	1015.19	100
البناء والأشغال العمومية	خاص	403.37	79.81	486.37	79.72	593.09	80.94	1058.16	98.73
	عام	102.05	20.19	123.69	20.27	139.62	19.05	13.59	1.27
	المجموع	505.42	100	610.07	100	732.71	100	1071.75	100
النقل والمواصلات	خاص	417.59	69.86	576.941	75.39	657.35	79.19	806.01	81.58
	عام	180.19	30.14	188.291	24.61	172.72	20.80	182.02	18.42
	المجموع	597.78	100	765.23	100	830.07	100	988.03	100
خدمات المؤسسات	خاص	45.65	79.77	50.32	80.69	56.60	78.92	96.86	79.15
	عام	11.58	20.23	12.04	19.31	15.11	21.07	25.51	20.85
	المجموع	57.23	100	62.36	100	71.71	100	122.37	100
الإطعام والفندقة	خاص	60.88	87.45	65.30	87.24	71.12	88.07	101.36	88.61
	عام	8.74	12.55	9.55	12.76	9.63	11.92	13.03	11.39
	المجموع	69.62	100	74.85	100	80.75	100	114.39	100
الصناعة الغذائية	خاص	101.79	80.48	110.86	82.18	127.98	84.12	169.95	86.03
	عام	24.69	19.52	24.04	17.82	24.14	15.87	27.58	1.96
	المجموع	126.48	100	134.9	100	152.13	100	197.53	100
صناعة الجلد	خاص	2.31	84.93	2.21	86.67	2.08	87.39	2.29	88.42
	عام	0.41	15.07	0.34	13.33	0.30	12.6	0.3	11.58
	المجموع	2.72	100	2.55	100	2.38	100	2.59	100
التجارة	خاص	629.18	94.17	675.05	94.02	776.82	93.25	1204.02	94.10
	عام	38.95	5.83	42.91	5.98	56.18	6.74	75.45	5.90
	المجموع	668.13	100	717.96	100	833	100	1279.47	100

المصدر: نشریات المعلومات الإقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول، أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحتل الصدارة من حيث نسب مساهمتها في القيمة المضافة في كل فروع النشاط، فقد بلغت سنة 2010 نسبة 99.7% في قطاع الزراعة، 98.73% في قطاع البناء والأشغال العمومية بالنظر لضخامة مشاريع برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي في هذا القطاع، فيما قدّرت بـ 94.10% في قطاع التجارة^(*)، وقد تعدّدت نسبة 80% في باقي فروع النشاط، باستثناء خدمات المؤسسات الذي قدّرت فيه بأزيد من 79%.

بالتالي، فإنّ القطاع الخاص أصبح يسيطر بشكل شبه كامل على بعض القطاعات الاقتصادية وفي مقدّمتها الزراعة والتجارة وبدأ يكوّن قاعدة اقتصادية مهمّة لذا وجب على الدولة دعمه، لأنّه المساهم الرائد في خلق الثروة.

* - لا يتم التمييز بين أنشطة التصدير، الاستيراد وتجارة التجزئة في معظم الإحصائيات.

المبحث الثاني: الواقع البيروقراطي للمنتجين الخواص في الجزائر: دعم القطاع الخاص الموجه للاستيراد على حساب القطاع الخاص المنتج

بعد خمس عقود من التجارب والإصلاحات و"إصلاح الإصلاحات"، لا يزال القطاع الخاص المنتج يعرف قيودا ومعوّقات كبيرة منها مالية، إدارية، عقارية... وغيرها، تتشكّل في مجملها المناخ الاستثماري للأعمال، الذي يعرقل هذا القطاع عن أداء دوره في خلق الثروة ومناصب الشغل وتخليص الاقتصاد الجزائري من تبعيته للمحروقات، ممّا يجعل تذليل العقبات أمامه شرطا ضروريا، لأنّ فعالية الدور التنموي للقطاع الخاص مرتبطة بوجود بيئة أعمال محفّزة للأنشطة المنتجة .

المطلب الأول: بيئة الاعمال في الجزائر من خلال المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

يعبّر مناخ الاستثمار وفقا لتعريف المنظمة العربية لضمان الاستثمار عن: «مجمّل الأوضاع القانونية، الإدارية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار والتي تؤثر إيجابا أو سلبا على نجاح المشروعات الاستثمارية»¹.

فالإطار القانوني لا بدّ أن يكون مشجعا للاستثمار وذلك لا يقتصر على زيادة المزايا، وإنّما تأكيد الشفافية في المعلومات والإجراءات من خلال وضوح التشريعات وتفسيراتها وثباتها ومعرفة اتجاهات تغييرها، كما تمثّل الأوضاع الإدارية السائدة عنصرا محوريا لجذب المستثمرين الخواص، حيث يشكّل بطء وتعدد الإجراءات وإنجاز المعاملات وانتشار ظاهرة الرشوة أهم ما يشتكي منه المستثمرون الخواص. الأوضاع الاقتصادية السائدة - هي الأخرى - من أهم العوامل التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال الخاصة، بالنظر لما تلعبه من دور هام في نجاح المشروع الاستثماري على مستوى الدولة المضيفة، وهو ما يتجسّد أساسا في مدى وضوح السياسة الاقتصادية، واقعية النظام الضريبي، كفاءة النظام المصرفي، إمكانية تحويل الأرباح إلى الخارج دون قيود... وغيرها.

بالإضافة إلى ما سبق، يعدّ الاستقرار السياسي عنصرا هاما من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات الخاصة، سواء المحلية أو الأجنبية، لأنّ السياسة هي ما يسيّر ويدير مختلف شؤون البلاد الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والمقصود هنا هو الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي، أي أن يكون الأمن الداخلي مستتباً ومستقراً دون وجود نزاعات واضطرابات ومظاهرات وعصيان مدني، والأمن الخارجي يقصد به عدم وجود مشاكل حدود بين الدول، كما تشمل الأوضاع السياسية، طبيعة النظام السياسي وموقف الحكومة من الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية. عادة ما يركّز المستثمرون الأجانب أيضا

¹- خير الدين بومحروق، عز الدين بوحبل، "مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 21/20 نوفمبر 2011، ص.402.

على البعد الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف، وذلك بمعرفة نمط المعيشة، التعليم، معدل البطالة، معدل نمو السكان، العادات والتقاليد، اللغات، النقابات العمالية (عددها، مدة الإضرابات...).

بالتالي، نلاحظ من خلال هذا التعريف أنّ مناخ الاستثمار يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، القانونية والإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية¹، من خلال التأثير في ثقة المستثمر وإقناعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، والنقص في أحدها لا يمكن تعويضه بتحسين آخر؛ فالتحفيزات الجبائية العالية، تكون عديمة الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار إذا كان الفساد متفشياً والاستقرار الأمني غير مستتب.

إنّ القواعد والمعايير الجيدة للمناخ الاستثماري أصبحت جد متقاربة بين مختلف الدول، نظرا للانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي تحكمه قوانين واحدة تتجه أكثر نحو توسيع مجال القطاع الخاص، إلا أنّ ذلك لا يعني عدم وجود خصوصيات محلية قد تجعل السياسات مختلفة بعض الشيء من دولة إلى أخرى ولعلّ الموازنة الجيدة بين المعايير العالمية والخصوصيات المحلية، هو ما يسمح بنجاح السياسات الخاصة بتطوير الاستثمار وتعتبر دول جنوب شرق آسيا-مثلاً تطرقنا إليه في الفصل الأول- من بين النماذج الناجحة في هذا المجال.

1- مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال التقارير الدولية الخاصة بمناخ الأعمال.

رغم الإمكانات المتاحة، تأتي التقارير الصادرة عن أهم المؤسسات الدولية المهمة بالاستثمار لتكشف عن تدهور مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث تتدّيل الترتيب العالمي في العديد من المؤشرات.

أ- مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية^(*)

يعتبر التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن معهد **Heritage Foundation**^(**) وصحيفة **Wall street** منذ عام 1995، لقياس درجة تدخّل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع . يساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، كونه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالموّقات البيروقراطية ومدى سيادة القانون، حيث ازدادت أهمية هذا المؤشر وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذا أصحاب القرار والمسؤولين في مختلف البلدان.

¹ - أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية، مصر)**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005/2004، ص.36.

* - يستند المؤشر على 10 عوامل تشمل: السياسة التجارية- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد- السياسة النقدية- تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر- وضع القطاع المصرفي والتمويل- مستوى الأجور والأسعار- حقوق الملكية الفكرية- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية - أنشطة السوق السوداء.

** - تعدّ مؤسسة التراث مؤسسة للبحث والتعليم ومركزاً للتفكير، تأسست عام 1973، تتمثل مهمتها في وضع وتعزيز السياسات العامة المبنية على أساس مبادئ التجارة الحرة والحرية الفردية والحد من تدخّل الحكومة.

يعتمد هذا المؤشر على التقييم التالي:¹

– (1.95-1) ⇐ يدلّ على حرية اقتصادية كاملة.

– (2.95-2) ⇐ يدلّ على حرية اقتصادية شبه كاملة.

– (3.95-3) ⇐ يدلّ على ضعف الحرية الاقتصادية

– (5.00-4) ⇐ يدلّ على انعدام الحرية الاقتصادية.

يُظهر الجدول الموالي مرتبة الجزائر العالمية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية، ضمن 179 دولة شملتها الدراسة.

جدول رقم 35: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2008-2012)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا (179 دولة)	102	107	105	132	140
الترتيب عربيا (17 دولة)	12	14	13	14	15

Source: The Heritage Foundation & wall Street journal, index of economic freedom, consulted on the website: <http://www.heritage.org/index>, date consulted : 26/06/2014, 22h:00mn.

حسب معطيات الجدول أعلاه، تقع الجزائر في منطقة الحرية الاقتصادية **الضعيفة**، إذ تدهور ترتيبها من سنة 2008 إلى 2012 بـ 38 مرتبة، حيث احتلت المرتبة 102 عالميا سنة 2008 و12 عربيا وقد جاء ترتيب الجزائر بعد كل من تونس والمغرب، حيث احتلت تونس المرتبة 7 عربيا و84 عالميا، فيما احتلّ المغرب المرتبة 11 عربيا و98 دوليا، في حين صنّف التقرير الصادر سنة 2012 الجزائر في المرتبة 140 عالميا، أمّا عربيا فقد احتلّت الجزائر المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية. تعكس هذه الوضعية حسب التقرير، مدى غياب الحرية الاقتصادية وتدهور مناخ الاستثمار في الجزائر من عدة نواحي، مالية، تنظيمية ومن حيث مرونة التشغيل والإجراءات البيروقراطية ومستوى الفساد، ممّا يجعل لديها أدنى مستويات الحرية الاقتصادية بين الدول العربية.

ب- مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشر التنافسية العالمي

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي^(*) (World Economic Forum) منذ عام 1979، بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يصدر سنويا تقرير

¹ - بن حسين، مرجع سابق، ص. 240.

* - هي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح مقرها جنيف بسويسرا، أسسها الأستاذ في علم الاقتصاد كلاوس شواب عام 1971. يعتبر هذا المنتدى بمثابة مساحة تلاقي النخب من مثقفين وصحفيين من كل أنحاء العالم وممثلي الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى من أمثال نستل ونيكي وميكروسوفت، والقادة السياسيين بهدف النقاش في المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وكيفية حلّها. يعقد المنتدى اجتماعاته السنوية في دافوس، حيث يتم وضع مسودات لخطط ومشاريع اقتصادية مشتركة، هذا إلى جانب دوره التعويبي للسياسات النيوليبرالية للبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتي تستهدف بالأساس خصخصة الخدمات الأساسية وتحرير السوق وخلق مناخ يسمح بالاستثمار بما يتطلبه ذلك من إصلاحات سياسية.

التنافسية(*) العالمي(**) الذي يعدّ من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى في دافوس (سويسرا)، كما يعتبر مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال ناهيك عن كونه أداة مهمة لصانعي القرار عند رسم السياسات الاقتصادية¹.

جدول رقم 36: مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تقارير التنافسية العالمية (2003-2012).

2012-2013	2011-2012	2010-2011	2009-2010	2008-2009	2007-2008	2006-2007	2005-2006	2004-2005	2003-2004 ^(***)	
111	87	86	83	99	81	76	82	71	74	الجزائر
---	40	32	40	36	32	30	37	42	38	تونس
70	73	75	73	73	64	70	76	56	61	المغرب
144	142	139	133	134	131	125	117	104	133	من مجموع (دولة)

المصدر: معطيات تقارير التنافسية العالمية للسنوات: 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012. نقلا عن الموقع الإلكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي: www.weforum.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/11/01، 15:00.

يبين الجدول ضعف تنافسية الجزائر من خلال رتبها المتدنية عالميا، حيث تراجع تصنيفها ما بين سنتي 2005 و 2006 بـ 11 مرتبة، وما بين سنتي 2006 و 2007 بـ 05 مراتب، ثم بـ 18 مرتبة ما بين سنتي 2007 و 2008، لتستمر في التدهور 3 سنوات متتالية (2010، 2011، 2012)، حيث تفهّرت تنافسيّتها بـ 23 مرتبة، أما التحسّن المسجّل في مرتبة الجزائر التنافسية سنة 2009 بـ 16 مرتبة مقارنة بسنة 2008 فيعود أساسا إلى الوفرة النفطية الناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط سنة 2008، مما أدّى إلى التحسّن في المؤشر المتعلق باستقرار الإقتصاد الكلي؛ غير أن الجزائر تبقى أقل تنافسية من جيرانها المغاربة، حيث أنّه ومنذ سنة 2003 وفي كل سنة تتدّيل الجزائر الترتيب مقارنة بكل من المغرب وتونس، هذه الأخيرة التي تعدّ من أكثر الدول تنافسية على مستوى منطقة شمال إفريقيا، حيث تجاوزت الهوة بين الجزائر وتونس 40 مرتبة منذ سنة 2005 لتبلغ 63 مرتبة سنة 2008.

* - يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على أنّها: "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة".

** - يعتمد هذا التقرير في تحليله لتنافسية الدول المشاركة على نوعين رئيسيين من البيانات:

– البيانات الكمية (Quantitative Data): يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية.
– البيانات النوعية (Qualitative Data): وهي بيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال وصناع القرار في الدول المشاركة. كما يستند تقرير التنافسية على 12 مؤشرا رئيسيا يتم وضع نقاط حسب تنافسية كل بلد وتتمثل هذه المؤشرات في: المؤسسات، البنية التحتية، مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، مدى تطور بيئة الأعمال والابتكار.
¹ - بوعبد الله ودان، "دور الدولة في تدعيم القدرة التنافسية للبلدان العربية"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 20/21 نوفمبر 2011، ص.33.

*** - المرة الأولى التي أدرجت فيها الجزائر في تقرير التنافسية العالمي.

**** - غياب تصنيف تونس بعد الثورة لعدم توفر معطيات دقيقة.

نَبّه المنتدى في تقريره لسنة 2012، إلى أنّ وضع المحيط الاقتصادي للجزائر سيء للغاية وأنّ البيروقراطية وصعوبة الوصول إلى التمويل البنكي والرشوة تشكّل الثالوث القاتل للاستثمار في الجزائر حيث يصنّف التقرير الجزائر في مراتب تفوق الـ 100 في العديد من المؤشرات الفرعية^(*)، معتبرا أنّ الجزائر تبقى من أصعب الوجهات الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ج- مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تقارير البنك العالمي حول مناخ الأعمال

يصدر البنك العالمي تقارير سنوية حول مناخ الأعمال في دول العالم، من خلال مقارنة 10 مؤشرات^(**) للكشف عن مدى توقّر الظروف الميسرة لآداء الأعمال في كل دولة. تبينّ تقارير البنك العالمي السنوية أنّ مناخ الأعمال في الجزائر جدّ متدهور، حيث تتنّيل الترتيب العالمي في هذا المجال والأخطر أن وضعها في تدهور مستمر، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 37: تطور ترتيب الجزائر في تقارير مناخ الأعمال للبنك العالمي (2006-2012)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رتبة الجزائر	116	125	125	134	136	143	148

المصدر: تقارير مناخ الأعمال للبنك العالمي للسنوات المذكورة، نقلا عن الموقع الإلكتروني: Francais.doingbusiness.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/01/03، 23:00.

لقد تقهقر تصنيف الجزائر بـ 32 مرتبة بين سنتي 2006 و2012، حيث تدهور ترتيبها من المرتبة 116 عالميا سنة 2006 إلى المرتبة 125 سنة 2007، وقد شبّه البنك العالمي مسار المستثمر في الجزائر - في تقريره حول مناخ الأعمال في العالم لسنة 2007 - بشوط المحارب، بسبب كل العراقيل البيروقراطية التي تواجهه، ليستمرّ تصنيفها في التدهور سنة بعد أخرى، وهو ما جعل البنك العالمي يشكّك في صدق نوايا السلطات العمومية الجزائرية في إصلاح الاقتصاد الوطني.

وفقا لتقرير البنك العالمي لسنة 2012 الذي حمل عنوان «القيام بالأعمال في عالم أكثر شفافية»¹، فإنّ المستثمرين الخواص في الجزائر لا زالوا يواجهون عقبات نتيجة عوامل كثيرة من بينها: البيروقراطية، الرشوة، السياسة الضريبية، الجبائية، الجمركية وعدم الاستقرار في المنظومة القانونية.

* - أهمها: المؤشر المتعلّق بعمل وفعالية الهيئات والمؤسسات (المرتبة 141)، الهياكل القاعدية والبنى التحتية (المرتبة 100)، التعليم العالي والتكوين (المرتبة 108)، مدى فعالية سوق السلع (المرتبة 143)، فعالية سوق العمل (المرتبة 144)، تطوير السوق المالية (المرتبة 142)، المجالات التكنولوجية (المرتبة 132).

** - تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل مؤسسة، المدة اللازمة لتسجيل مؤسسة، الإجراءات اللازمة للحصول على قرض بنكي، حجم الرسوم والضرائب الواجب دفعها من قبل المؤسسات، حماية المستثمر.

¹-Groupe de la banque mondiale, le Rapport Doing Business 2012, sur le site électronique: Francais.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2012, consulté le: 03/01/2013, 23h :00mn.

نتيجة لذلك، تدرجت الجزائر بـ 5 مراتب سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 - في حين أنّ المغرب تقدّم بـ 20 مرتبة خلال نفس المرحلة حيث انتقل ترتيبه من المرتبة 114 سنة 2011 إلى المرتبة 94 سنة 2012 وتونس بـ 9 مراتب حيث انتقل ترتيبها من المرتبة 55 سنة 2011 إلى المرتبة 46 سنة 2012 - حيث يتطلب تجسيد مشروع استثماري في الجزائر 14 مرحلة تستغرق كل منها 25 يوما، وقد احتلت الجزائر المرتبة 118 فيما يتعلق بالحصول على رخص البناء مع وجود 19 مرحلة وإجراء تستغرق 281 يوما، في حين احتلت كل من تونس والمغرب المراتب 71 و 77 على التوالي، واحتلت الجزائر المرتبة 164 فيما يتعلق بإيصال الكهرباء بـ 6 مراحل وإجراءات تتطلب 159 يوما، مقابل المرتبة 83 لتونس و 73 للمغرب، نفس الرتبة تحسّلت عليها الجزائر في المجال الجبائي والضريبي، ممّا يجعل الجزائر من أصعب الدول التي يمكن إنشاء مؤسسة إنتاجية فيها.

لقد تراجع ترتيب الجزائر في معظم المؤشرات المعتمدة، باستثناء إيصال الكهرباء وتنفيذ العقود، اللذان ربحتا فيهما مرتبة واحدة، أما أكبر تراجع فقد سجّل في مجال البنوك في مؤشر سهولة الحصول على القروض، الذي تراجعت فيه الجزائر بـ 11 رتبة في ظرف سنة واحدة، حيث انتقلت من الرتبة 139 إلى الرتبة 150، كما تراجعت بـ 5 مراتب فيما يتعلق بمؤشر حماية المستثمرين* من المرتبة 74 إلى المرتبة 79، مثلما يوضّحه الجدول الموالي:

جدول رقم 38: ترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب في تقرير بيئة الأعمال وفقا لكل مؤشر (2011-2012).

التصنيف حسب الفئة	تقرير البنك العالمي لسنة 2012			تقرير البنك العالمي لسنة 2011		
	تونس	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	المغرب
إنشاء المؤسسة	83	153	87	83	150	87
الحصول على رخص البناء	71	118	77	72	117	74
إيصال الكهرباء	83	164	73	83	165	73
تحويل الملكية	72	167	57	72	165	57
الحصول على قروض	43	150	50	43	139	50
حماية المستثمرين	60	79	46	60	74	30
دفع الضرائب	74	164	71	74	162	58
التجارة مع بلدان الجوار	81	127	82	81	123	81
تنفيذ العقود	60	122	60	60	123	60
تصفية الأعمال	56	59	29	55	52	30

Source : Groupe de la Banque Mondiale, les Rapports Doing business 2011-2012, sur le site de la banque mondiale : www.worldbank.org/doingbusiness.2011-2012, consulté le : 04/01/2013, 17h :00mn.

* - وفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقيس هذا المؤشر قوّة سبل حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضدّ قيام أعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية، وقد حدّد التقرير 3 أبعاد لحماية المستثمرين هي : شفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمل المسؤولية عن الترتيب الشخصي (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وكذا قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى القضائية).

كما جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة عربيا قبل دولتين فقط هما العراق وموريتانيا، مما يعكس التدهور العام لمناخ الاستثمار خاصة في ظلّ التغييرات المتكررة في القوانين والتشريعات في مجال الاستثمار، لتظلّ الجزائر من الدول الأقل استقطابا للمستثمرين بمناخ أعمال صعب ومعقد، باعتراف من الوزير الأول السابق أحمد أويحيى، حيث صرح بأن:

«الحكومة تقول رسميا أن جو الأعمال في حاجة إلى تحسين، بدليل أنّ الجزائر تصنّف في المرتبة 136 على 183 دولة فيما يخص مناخ الأعمال ... إنّ الحكومة لا تشعر بأيّة عقدة لتقول لكم هذا لأنه واقع... فأنتم تعيشون عراقيل في مجال العقار وفي شبائيك البنوك وحتى عراقيل الربط بالكهرباء... هذه حقائق»¹.

إنّ تأخّر الجزائر في التصنيفات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار، يطعن في جدية الإصلاحات الحكومية ويجعل مناخ الأعمال أكثر سهولة لممارسة نشاط الاستيراد.

2- مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال التحقيقات الدورية لمنتدى رؤساء المؤسسات

قام منتدى رؤساء المؤسسات^(*) (FCE) بوضع مؤشر عام لقياس مدى تطور النشاط الاقتصادي ومناخ الأعمال الذي ينشط فيه المنتجون الخواص في الجزائر^(**)، وُضع هذا المؤشر (Baromètre) حسب المعايير العالمية إذ يسمح بتقديم معلومات موضوعية حول الظرف الاقتصادي الوطني في الميدان الصناعي ويسمح بمقارنة مباشرة مع أهم الشركاء الاقتصاديين الأوروبيين. لمعرفة الاتجاه العام لآراء رؤساء المؤسسات الاقتصادية في المناخ الاستثماري السائد في الجزائر قمنا بإعداد الجدول الموالي الذي يبيّن بوضوح تطوّر مؤشر الثقة الصناعي^(***) لدى رؤساء المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الجزائر.

جدول رقم 39: تطور مؤشر الثقة في المؤسسات الوطنية.

المؤشرات	المؤشر العام للثقة	مخزون السلع المنتجة	حجم الطلبات على الإنتاج المحلي
أكتوبر 2009	16-	5-	41-
فيفري 2010	12-	8-	36-
ماي 2010	3-	17-	50-
جوان 2010	7-	38-	46-
ديسمبر 2010	12-	21-	43-
سبتمبر 2011	9-	11-	46-
جوان 2012	4-	27-	33-

المصدر: نتائج تحقيقات منتدى رؤساء المؤسسات بالنسبة للأشهر والسنوات المذكورة، نقلا عن الموقع الإلكتروني للمنتدى: www.fce-dz.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/06، 14 سا: 15.

¹ - سليم بن عبد الرحمان، "أويحيى يعترف بتدهور مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر"، *الخبر اليومي*، عدد 639، 2011/05/29، ص.10.
^{*} - يعدّ من أبرز التنظيمات الممثلة لأرباب العمل حيث ضمّ في نهاية سنة 2011 حوالي 499 مؤسسة اقتصادية وطنية (خاصة وعمومية) وأجنبية، تجاوز إجمالي رقم أعمالها 14 مليار \$ وتشغلّ أزيد من 10459 عامل دائم.
^{**} - تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر بدأ العمل به في أبريل 2003 ويتم وضعه شهريا من خلال إجابة رؤساء المؤسسات على 21 سؤالاً ذو طبيعة نوعية، لتحديد الاتجاه العام لمناخ الأعمال ومدى ثقة مسؤولي المؤسسات في مستقبل نشاطهم الصناعي.
^{***} - يقاس هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية: مؤشر الثقة الصناعي = متوسط (الإنتاج المتوقع + مجموع الطلبات- مخزون المنتجات تامة الصنع).

نلاحظ من خلال التحقيقات الدورية الصادرة عن منتدى رؤساء المؤسسات تراجع المؤشر العام للثقة، وقد سجّل أكبر تراجع له - منذ جويلية 2003- في أكتوبر 2009 (-16 درجة)، كما نلاحظ التراجع الكبير في حجم الطلبات على الإنتاج المحلي، وهو ما أرجعه المنتدى لارتفاع الواردات خاصة منذ إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، مع رفع الحماية عن الإنتاج الوطني، مما أدى إلى تراجع نصيبه في السوق الوطنية لصالح الواردات؛ هذه الظروف أدت إلى استمرار تخوّف المنتجين الخواص من المناخ الاستثماري السائد في الجزائر، بالنظر إلى كثرة العراقيل الميدانية التي تعترضهم وهو ما دفعنا إلى البحث أكثر في طبيعة هذه العراقيل.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الخاص المنتج في الجزائر.

بدأ القطاع الخاص يكوّن قاعدة اقتصادية مهمّة(*) وبذل أن يحظى بدعم الدولة، فإنّه يواجه مشاكل عديدة تعترض كلّ مبادرة خاصة موجّهة للاستثمار في القطاعات المنتجة، حيث تشكّل الملفات الإدارية المرهقة والتكاليف المضاعفة، عوامل منفرة تجعل من الأنجع التفكير في الاستيراد بدل الإنتاج.

1- المشاكل التي تعترض المنتجين الخواص في الجزائر.

يمرّ المنتجون الخواص في الجزائر بمسار طويل وجد معقّد، يؤدّي إلى وأد العديد من المشاريع الاستثمارية المنتجة؛ يمكننا أن نجمل أبرز المشاكل التي تعترضهم من خلال النقاط التالية:

أ- بطء وتعقيد الإجراءات الإدارية :

يشتكى العديد من المستثمرين من معضلة تعدّد وبطء الإجراءات الروتينية التي يمرّ بها إنجاز المشاريع الاستثمارية، وهو ما يكلفهم الكثير من الوقت والجهد أثناء التنقّل بين الإدارات المختلفة للحصول على:

- ترخيص لإنشاء المشروع: في هذا المجال احتلّت الجزائر المرتبة 155 عالميا في تقرير مناخ الأعمال الصادر عن البنك العالمي سنة 2012، بـ 14 إجراء يستغرق كلّ منها 25 يوما¹.
- الربط بشبكة الكهرباء: حيث تنتظر المؤسسة في الغالب - وفقا لذات التقرير- حوالي 159 يوما من أجل ربطها بشبكة الكهرباء، كما يشتكى أرباب العمل من الانقطاعات المتكرّرة للتيار الكهربائي التي تقدّر في المتوسط بـ 31 يوما في السنة ممّا يكلفهم خسائر تقدّر بحوالي 5.3% من رقم أعمال مؤسساتهم؛ المشكل ذاته يطرح بالنسبة للتزوّد بالماء، إذ تعاني المؤسسات من الانقطاع المستمر للماء، تصل مدة الانقطاع في المتوسط إلى 36 يوما.

* - يمثل نسبة تفوق 80% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع الحروقات وأزيد من 80% من القيمة المضافة في معظم الفروع الإقتصادية، ناهيك عن خلقه لما يربو عن مليون منصب شغل مصرح به وحوالي مليون منصب عمل غير مصرح به لدى مصالح الضمان الاجتماعي، استنادا إلى أرقام الديوان الوطني للإحصائيات.

¹ - Groupe de la Banque Mondiale , Le Rapport Doing business 2012, Op.cit.

في ظل مثل هذه الظروف تضطرّ المؤسسة لتحمل تكاليف إضافية لحيازة مولّدات كهربائية وخزّانات للمياه، تجنباً لتأثير انقطاع الكهرباء والماء على العملية الإنتاجية¹.

– تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسجيل الشركة والحصول على رخصة بناء وهو ما يتطلّب في المتوسط 281 يوماً وفقاً لتقرير مناخ الأعمال لسنة 2012.

في المتوسط يضطرّ رؤساء المؤسسات لتخصيص حوالي 90 يوماً في السنة من أجل تسوية المشكلات الإدارية المرتبطة بالمحيط، ممّا يشغلهم عن الاهتمام بمسائل أهم كتحسين نوعية الإنتاج والقيام بدراسات السوق ووضع خطط إستراتيجية لتوسيع نشاط المؤسسة².

إن تعدّد الهيئات المكلفة بالاستثمار والتي تتداخل فيها كل من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، شركات التسيير والمساهمة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ناهيك عن الهيئات الفرعية المتمثلة في أملاك الدولة، الضرائب والجمارك، يجعل مسار المستثمر طويلاً وجداً معقّداً وهو ما يفسر بلوغ معدّل تجسيد مشروع استثماري في الجزائر ما بين 3 و 5 سنوات^(*)، ممّا يؤدي إلى وأد العديد من المشاريع الاستثمارية، فخلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و 2010 لم تتعدّد نسبة إنجاز المشاريع مقابل نوايا الاستثمار نسبة 20%³.

ب- صعوبة الحصول على التمويل البنكي بالنسبة للمشاريع الخاصة المنتجة

يعدّ التمويل من أساسيات إنشاء وتوسّع المؤسسات المنتجة، إذ تحتاج إلى تمويلات طويلة الأجل لشراء الآلات والمعدّات وتمويلات قصيرة الأجل لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وغيرها من مصاريف الاستغلال⁴.

رغم امتلاكهم لمشاريع إنتاجية طموحة، يعاني العديد من المقاولين الخواص من قلة الموارد المالية الذاتية للمساهمة في إنشاء المؤسسة من جهة، وانعدام الضمانات الكافية للحصول على القروض من البنوك العمومية من جهة أخرى، حيث أنّ هذه الأخيرة توجّه 95% من إجمالي القروض لتمويل المؤسسات الخاصة المستوردة، في حين أنّها لا تخصّص سوى 5% من إجمالي القروض لتمويل المؤسسات الخاصة المنتجة⁵، ممّا أدّى إلى استنزاف المدّخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد.

¹ - بن حسين، مرجع سابق، ص. 289.

² - المرجع نفسه، ص. 290.

^{*} - في حين أنّه لا يتعدّى أسبوعاً واحداً في إمارة دبي مثلاً، أين يتم تطبيق المعالجة الإلكترونية لتأمين وقت المستثمر، تحفيزاً له على الاستثمار هناك.

³ - حفيظ صوالي، "مسار الاستثمار الحالي تسبّب في قتل العديد من المشاريع"، الخبر اليومي، عدد 7023، 2013/03/24، ص. 9.

⁴ - مياشي، مرجع سابق، ص. 69.

⁵ - كاتية بوروبة، عبد الرزاق فوزي، "إشكالية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إجراءات الدولة والتحديّات الراهنة"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009، ص. 10.

وفقا لمعطيات البنك العالمي، فإنّ القروض البنكية الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام لا تتعدّى 15% في الجزائر مقابل 70% في المغرب و115% في ماليزيا¹، في وقت يعرف فيه النظام البنكي الجزائري ارتفاعا ملحوظا في السيولة^(*) بلغ 280.000 مليار دج (ما يعادل 28 مليار أورو)² نهاية سنة 2008، عجز متّخذو القرار في البلاد عن تحويلها إلى رأسمال إنتاجي.

وفقا لنتائج المرحلة الأولى للإحصاء الاقتصادي الذي أجري سنة 2011، فإنّ 3.3% فقط من نسيج المؤسسات الاقتصادية في الجزائر - البالغ 934250 مؤسسة - توجّهت إلى الاقتراض من البنوك هذه الأخيرة تستغرق حوالي 9.8 أشهر قبل الرد على طلب منح القروض وتكون إجابة البنك بالرفض في كثير من الأحيان³، وقد صنّفت الجزائر من قبل البنك العالمي في جوان 2010، في المرتبة 136 من مجموع 183 دولة من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقترضين، وفي المرتبة الأخيرة عالميا من حيث فعالية الجهاز المصرفي وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2008⁴، هذا ما دفع بأزيد من 90% من المستثمرين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي (الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء) بدل اللجوء للتمويل البنكي، خاصة أن البنوك تشترط ضمانات تعجيزية كالرهن الرسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية تتجاوز قيمتها في المتوسط 173% من قيمة القرض المقدّم، في وقت لا تملك فيه العديد من المؤسسات وثائق إثبات الملكية على العقارات التي تحوزها، ممّا يجعل عملية التمويل متعذرة⁵ وحتى عندما تتحصّل المؤسسات الخاصة المنتجة على التمويل، فإنّه في الغالب يكون في شكل قروض قصيرة الأجل ومرقعة التكلفة وفي الكثير من الحالات تتعدم الإيرادات أمام تكاليف مالية ثابتة يجب دفعها، فيهدّد المؤسسة خطر الإفلاس.

¹ - معطيات البنك العالمي، عبر موقعه الإلكتروني:

<http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FS.AST.PRVT.GD.ZS>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ:

2014/06/11، 18:15د.

^{*} - وفقا لإحصائيات صادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، فإنّ المستهلك الجزائري يخر أكثر من 40% من عائداته ممّا يرفع ودائع البنوك بـ 2500 مليار دج، خاصة عقب الزيادات في أجور العاملين في العديد من القطاعات العمومية خلال السنوات الأخيرة، غير أنّ هذه الودائع تمّ تكديسها في البنوك عوض أن تساهم في تمويل المشاريع الخاصة المنتجة.

² - Abderrahmane Mebtoul, «50 ans de bilan sur l'économie algérienne 1962- 2012», sur le site électronique : http://www.alterinfo.net/50-ans-de-bilan-de-l-economie-algerienne-1963-2012_a70470.html, Consulté le : 23/10/2013, 15h: 55mn.

³ - Safia Berkouk, " l'Algérie condamnée au sous-développement !", **ElWatan Economie, supplément hebdomadaire**, N°294, du Lundi 20 au dimanche 26 Juin 2011, p.2.

⁴ - World Economic Forum (WEF), The Global Competitiveness Report 2008-2009, on the website: <http://www.weforum.org/pdf/GCR08/GCR08.pdf>, date consulted: 12/12/2013, 19h45mn.

⁵ - H.Benissad, **Micro-entreprises et cadre institutionnel en Algérie**, Document de travail réalisé dans le cadre du programme de recherche : Relation entre le secteur informel et les administrations et le pouvoir politique, N°85, Paris : OCDE, Mars 1993, p.79, sur le site électronique : <http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/5lqsihv7fkf.pdf?expires=1424470464&id=id&accname=quest&checksum=CFC354A02FF7180600021ECD3A5C366E>, consulté le: 12/01/2013, 20h18mn.

انتقد رئيس الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية السيد **حبيب يوسف**، دور البنوك الجزائرية في دعم المؤسسات الإنتاجية الخاصة، حيث تضع هذه البنوك عراقيل كبيرة لتمويل عمليات استيراد المواد الأولية، ما أدى ببعض المؤسسات إلى التوقف عن الإنتاج، نتيجة لتماطل البنوك رغم توفرها على أموال ضخمة (500 مليار دج) كان عليها أن توجهها لتحرير الآلة الإنتاجية، عبر دعم الاستثمار الخاص المنتج بكل شفافية¹. وفقا لتقرير البنك العالمي لسنة 2012، فإن 50% من المؤسسات الخاصة في الجزائر تعتبر الحصول على التمويل عائقا كبيرا، مقابل 30% في المغرب و15% في ماليزيا². في هذا الصدد، صرح رئيس كنفدرالية أرباب العمل الجزائريين السيد **نايت عبد العزيز** بأن: «ما يحدث في الجزائر يوفّر مناخا لاتّساع نطاق مافيا الاستيراد وهي الخطر الحقيقي... إنّ البنوك تمنح الأولوية للمستوردين، ما يكبّد الخزينة العمومية إنفاقا خياليا في بند الواردات يزيد عن 60 مليار دولار كل عام»³.

رغم إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002⁴ - الذي انطلق في النشاط رسميا في 14 مارس 2004 كأول أداة مالية متخصصة في منح الضمان للمؤسسات التي تفقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك⁵ - إلا أنّ تذيّل الجزائر الترتيب في تقارير البنك العالمي حول مناخ الأعمال، في مجال مرونة الحصول على القرض، يؤكّد عدم نجاعة الإصلاحات في المجال المصرفي.

جدول رقم 40: تطوّر مؤشر مرونة الحصول على القروض في الجزائر (2007-2012)⁶.

الترتيب المرتبة	تقرير 2007	تقرير 2008	تقرير 2009	تقرير 2010	تقرير 2011	تقرير 2012
مرتبة الجزائر	111	115	131	135	138	152

المصدر: تقارير البنك العالمي حول مناخ أداء الأعمال للسنوات المذكورة، مرجع سابق.

¹ - ش.زقادة، "رئيس الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية: البنوك تعرقل استيراد المواد الأولية"، **الخبراليومي**، عدد 6201، 2010/12/10، ص.2.

² - NAJY BENHASSINE, «l'environnement bancaire de l'entreprise privé algérienne» journée de l'entreprise algérienne. Programme de la rencontre organisée sur le thème: «L'entreprise algérienne: sa relation au système financier et bancaire algérien», Forum des chefs d'entreprises, 15 octobre 2012, sur le site du Forum des chefs d'entreprises: <http://www.fce.dz/>, consulté le 22/01/2014, 15h:00mn.

³ - كامل الشيرازي، اقتصاد الجزائر على حافة الهاوية، إيلاف، 2013/10/15، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.elaph.com/Web/Economics/2013/10/840865.html>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/10/16، ص: 30.

⁴ - بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/ 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتعلّق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي. جريدة رسمية، عدد 74، صادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

⁵ - منح 718 ضمنا فقط خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى جوان 2012، 382 ضمنا يخصّ مشاريع للتوسيع و336 ضمنا يخصّ مشاريع للإنشاء.

⁶ - Groupe de la Banque Mondiale, Le Rapport Doing business 2012, op-cit.

نلاحظ من خلال أرقام الجدول أنّ مؤشر مرونة الحصول على القروض في الجزائر في تدهور مستمر، حيث فقدت الجزائر 41 درجة في ظرف 5 سنوات فقط (بين سنتي 2007 و 2012).

ج- مشكل العقار الصناعي

يعتبر الحصول على العقار الصناعي أحد أبرز العوائق التي يواجهها المنتجون الخواص في الجزائر خاصة أنّ الحصول على عقد الملكية أو الإيجار يعدّ ضروريا للحصول على عدة تراخيص أخرى. أشارت دراسة للبنك الدولي سنة 2002، إلى أنّ 38% من المؤسسات الخاصة المنتجة تنتظر أكثر من 5 سنوات للحصول على العقار¹ والأدهى أنّ المناطق الصناعية لا تتوفّر في الغالب على المنشآت القاعدية اللازمة كالكهرباء، الغاز، الماء، الهاتف والطرق المعبّدة ... وغيرها والتي يتطلّب توفيرها طول انتظار. إنّ المشكلة الحقيقية في هذا المجال تكمن في عدم شفافية التسيير وإدارة الملكية العقارية، أكثر من أن تكون المشكلة في ندرة العقار؛ يمكننا إثبات ذلك من خلال ما يلي:

- وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة (6830 هكتار)، كما تتوفّر المؤسسات التي تم حلّها أو المشاريع المتوقّفة على مساحات جدّ مهمة غير مستغلّة أيضا، تصل إلى 529 هكتار².
- إنّ الأزمة ليست في نقص العقار ولكن في ضعف التسيير المتميّز بتعدّد الإجراءات الإدارية والنصوص القانونية والمصالح الإدارية المسؤولة، الأمر الذي أدّى إلى عدم الشفافية في التسيير وارتباط ملف العقار بالفساد، كما أن تحديد الأسعار بطريقة إدارية بعيدة تماما عن أسعار السوق، ساهم في زيادة حجم المضاربة في العقار، مما أدّى إلى حرمان المستثمرين الجادّين من الحصول على العقار³.
أكدت الوقائع الميدانية، من خلال الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكان والتنمية حول العقار، بأنّ 85% من المستفيدين من العقار بأسعار رمزية لم يحترموا العقود المبرمة مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولم يطوّر كثير منهم استثماراته، بل ومنهم من حوّل العقار عن الغرض الأساسي الذي منح له من أجله⁴.

في سنة 2010، كان مشكل العقار وراء التخلي عن 522 مشروع استثماري، مثلما صرّحت به المديرية المكلفة بالاستثمارات على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار السيدة بن معيوف ياسمين⁵.

¹- سامية جدو، "تشخيص واقع منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)"، ورقة مقدمة في إطار ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013، ص.15.

²- Conseil National Economique et Social (CNES), la configuration du foncier en Algérie : Une contrainte au développement économiques, 24^{ème} session plénière, 22 mai 2004, pp.60 – 64, sur le site électronique : www.CNES.dz, consulté le : 24/02/2013, 18h :00mn.

³- بن حسين، مرجع سابق، ص.294.

⁴- المرجع نفسه، ص.295.

⁵- عزيز طواهر، "مشكل العقار وراء التخلي عن أكثر من 500 مشروع بالجزائر"، صوت الأحرار، عدد 3752، 15/06/2010، ص.5.

على سبيل المثال، حال مشكل ندرة العقار دون تجسيد مجمع سفيتال مشروعا لإنتاج أجهزة كهربائية موجهة بنسبة 90% نحو التصدير. في ذات السياق، انتقد أرياب العمل طريقة بيع الأراضي التي تعتمد على المزاد العلني^(*) والتي تشكل عقبة حقيقية في وجه المستثمرين المحليين والأجانب، لاسيما في ظل قلة العرض وارتفاع الطلب حيث صرح رئيس منتدى رؤساء المؤسسات السيد رضا حمياني بما يلي: «...إن الدولة تعطي الإنطباع من وراء هذا القرار أنها تهدف إلى زيادة إيراداتها عوض تطوير الاقتصاد الوطني»¹ وهو ما أكدّه السيد ايسعد ربراب الرئيس المدير العام لمجمع سفيتال: «كل المتعاملين الاقتصاديين يعارضون أسلوب المزاد العلني... سيفرض ذلك على المستثمر دفع مبالغ هائلة قبل بداية إنجاز المشروع بسبب أسعار العقارات»²، كما تعجب ذات المتحدث لبلوغ سعر المتر المربع الواحد من قطعة أرض 200 أورو في الجزائر، في حين أن سعره الحقيقي لا يتجاوز 18 أورو³ وكيف أنّ الأراضي توزّع بالمجان في تونس تشجيعا للمستثمرين الخواص.

بناء على قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 31 أوت 2008، تمّ إلغاء إمكانية بيع العقارات الصناعية التابعة للمستثمرين سواء بصيغة المزاد العلني أو بالتراضي، مقابل منحهم حق الامتياز^(**) مع اشتراط موافقة مجلس الوزراء على بيع الأرض بصيغة التراضي، بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تحمل طابع الأولوية أو المنفعة العامة وتساهم في تلبية الطلب الوطني على السكن أو تنمية المناطق المحرومة أو خلق مناصب شغل⁴؛ هذا التعديل زاد من تعقيد مشاكل المستثمرين الجادين، حيث أنّ عدم تمكينهم من تملك الأراضي التي ينجزون استثماراتهم عليها، يجعلهم قلقين على مصير مشاريعهم وممتلكاتهم في حال قرّرت الدولة استرجاع ملكيتها، كما أنّ إخضاع قرار الموافقة على بيع الأراضي للسلطة التقديرية لمجلس الوزراء، يعقّد عملية إنجاز المشاريع الإستثمارية أكثر فأكثر.

* - تم تبني هذه الطريقة منذ سنة 2006 بموجب الأمر رقم 06-11 المؤرخ في 30 غشت 2006، المحدد لشروط وكيفيات منح الإمتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية. جريدة رسمية، عدد 53، صادر بتاريخ 30 غشت 2006.

¹- Nora Boudedja, "Dispositif pour le foncier industriel, le scepticisme des opérateurs économiques", *El Watan*, N°5333, 22/05/2008, p.7.

²- عزيز طواهر، "ربراب: يجب على الدولة أن تتوقف عن المضاربة في العقار الصناعي"، *صوت الأحرار*، عدد 3525، 2009/09/17، ص.3.

³- المكان نفسه.

^{**} - عقد رسمي تمنح بموجبه الدولة (مالكة الأصل) حق الإنتفاع لمدة معينة لفائدة شخص طبيعي أو معنوي قصد إنجاز مشروع استثماري. تقدّر مدة الامتياز بـ33 سنة قابلة للتجديد لتصل إلى 99 سنة كحد أقصى، يدفع للمالك مقابل حق الامتياز إيجار يعرف بالإتاوة الإيجارية، يكون دفعها سنويا ويتمّ تحديد مبلغها في المزاد العلني أو بالتراضي (5 % أو 20/1 من قيمة العقار)، قيمتها تبقى مستقرة لمدة 11 سنة و يتمّ تحيينها عند نهاية هذه الفترة بالرجوع إلى مؤشرات سعر السوق العقاري .

⁴- "L'Algérie cherche à rapprocher les projets d'investissements étrangers de ses intérêts nationaux", *La Tribune*, 10/08/2008, sur le site électronique : <http://www.animaweb.org/fr/lalgerie-cherche-rapprocher-les-projets-dinvestissements-etrangeurs-de-ses-interets-nationaux>, consulté le : 08/03/2014, 11h :20mn.

د- الفساد

رغم مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته وإصدار ترسانة قانونية¹ وإنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد^(*)، لا يزال الفساد ينخر الاقتصاد الوطني^(**) ويشكل إحدى العوائق الرئيسية التي أشارت إليها دراسة أنجزها البنك العالمي سنة 2002²، فقد ذكر 34.3% من رؤساء المؤسسات الخاصة^{***} بأنّ الفساد يمثل عائقا رئيسيا وأنّهم ينفقون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لموظفين عموميين للاستفادة من بعض الخدمات لصالح مؤسساتهم؛ فمن أجل الحصول على رخصة البناء يقوم صاحب المؤسسة بدفع ما قيمته 540 دولار أي ما يمثل 32.9% من الناتج الداخلي للفرد وقصد الحصول على الكهرباء قد يدفع مبلغ 30 دولار ويمكن أن يصل مبلغ الرشوة إلى 210 دولار من أجل الحصول على الهاتف³ وقد صنّفت الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، حيث حلّت في المرتبة 105 من أصل 175 دولة في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012، في حين حلّت كل من تونس والمغرب في المراتب 75 و 88 على التوالي⁴.

هـ- التهرب الضريبي وحدة الضغط الجبائي

وفقا للنتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي لسنة 2011، فإنّ 66% من مؤسسات النسيج الاقتصادي في الجزائر تعتبر أنّ العامل الضريبي هو عامل معيق بدل أن يكون مشجعا للقطاع الخاص المنتج، وهو ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة التهرب الجبائي التي تعدّ من أخطر الظواهر المعيقة للتنمية الاقتصادية، كونها تحرم خزينة الدولة من إيرادات معتبرة، كان بالإمكان توظيفها خدمة للنمو والتنمية الاقتصادية⁵.

¹- أبرزها : القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته. جريدة رسمية، عدد 14، صادر بتاريخ 8 مارس 2006.

^{*} - في مقدّماتها: الديوان الوطني لقمع الفساد الذي أنشئ سنة 2010 والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تتولّى اقتراح سياسة شاملة للوقاية منه.

^{**} - تصنّف الجزائر من بين البلدان ذات نسبة الرشوة الأعلى في العالم وفقا لمؤشر إدراك الرشوة لسنة 2011 الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية، كما تصنّف في المرتبة الأخيرة (النقطة 1 من سلم 100) في مجال شفافية الميزانية حسب مؤشر OPEN BUGDET INDEX، كما تحتلّ المرتبة الأخيرة في تصنيف LINABURG-MADUELL للبلدان حسب درجة الشفافية في تسير الأموال العمومية للاستثمار.

² - World Bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2003, p.89, in : [http://siteresources-worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria-ICA~3.pdf\(Septembre 2006\)](http://siteresources-worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria-ICA~3.pdf(Septembre 2006)).

^{***} - فقط من العينة. 9% مع العلم أن عدد رؤساء المؤسسات الذين وافقوا على الإجابة على هذه الإشكالية كان قليلا (حوالي 24

³ - بن حسين، مرجع سابق، ص. 297.

⁴ - Transparency International, Annual Report 2012, consulted on the website:

http://www.transparency.org/files/content/publication/Annual_Report_2012.pdf, date consulted: 26/06/2014, 22h:00mn.

⁵ - بن حسين، مرجع سابق، ص. 298.

قدّر عدد مدفوعات الضرائب السنوية* في الجزائر سنة 2011 بـ 34 مقابل 8 في تونس و 28 في المغرب، أما بالنسبة للوقت المستغرق في إعداد الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب، فإنه يقدر بـ 451 ساعة في الجزائر مقابل 144 ساعة في تونس و 358 في المغرب ويبلغ إجمالي سعر الضريبة 72% من الأرباح في الجزائر، 62.8 % في تونس و 41.7% في المغرب ومن مجموع 183 دولة صنّفت الجزائر في المرتبة 164 في مؤشر تسهيل دفع الضرائب، في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2012 الصادر عن البنك العالمي وهي مرتبة جد متدهورة. إنّ الغموض الذي يكتنف النظام الجبائي في الجزائر، يعرضه إلى كثرة التأويلات من طرف الإدارة الجبائية وهو ما يزيد من النزاعات بين المؤسسات الخاصة والإدارات العمومية.

و- العبء الجمركي

يشكّل النظام الجمركي إحدى العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات عديدة للمؤسسات المنتجة، نتيجة للإجراءات الجمركية والتي كثيرا ما تتميز بالتعقيد وطول المدة اللازمة لجمركة الآلات والمعدات المستوردة، حيث تستغرق في المتوسط 12 يوما، ويرجع ذلك إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة بعد الساعة الرابعة مساء ويكون حينها الميناء متوقفا عن العمل، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بعملية الجمركة (إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة بتسوية إجراءات العبور... الخ)، ناهيك عن عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ، لكونها لا تزال عمومية، الأمر الذي يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7 أيام حتي يتسنى لها الدخول إلى الميناء و 7 أيام أخرى للتفريغ¹، في حين أن المدة اللازمة لاستكمال كافة إجراءات الجمركة في المغرب لا تتعدى 3 أيام². وعليه، تشكّل إجراءات الجمركة نقطة سوداء بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين في الجزائر، بسبب ثقل الإجراءات وتكاليفها المرتفعة³، حيث وصفها رئيس مجلس إدارة شركة روية للمصبرات سليم عثمانى بالكابوس⁴، في حين اعتبر السيد عمار بوخداامي، العضو في منتدى رؤساء

* - يعكس هذا المؤشر وفقا لتقرير سهولة الأعمال الصادر عن البنك العالمي لسنة 2012، عدد مرات تقديم الإقرارات والمدفوعات بشأن مختلف أنواع الضرائب والإشتراكات.

¹ - سعيدي وصاف، محمد قويدري، "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 8، سطيف، 2008، ص.4.

² - أحمد طالبي، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 6، الشلف، السداسي الأول، 2009، ص.329.

³ - Mahmoud Chaal, « Nouvelles obligations pour les douanes algériennes », L'Econews, 26/05/2013, sur le site électronique : http://www.leconews.com/fr/actualites/nationale/finance-assurances/nouvelles-obligations-pour-les-douanes-algeriennes-26-05-2013-163585_290.php, consulté le : 24/04/2014, 18h :35mn.

⁴ - R.K, « Les méfaits de la bureaucratie : des procédures très lentes », Liberté, 30/01/2013, sur le site électronique : <http://www.liberte-algerie.com/dossier/des-procedures-tres-lentes-118896/print/1>, consulté le 25/04/2014, 19h :35mn.

المؤسسات، أنه من النادر أن يستغرق استيراد السلع وجمركتها أقل من 45 يوما، مما ينعكس على تكلفة المنتج وسعره ويضعف تنافسيته¹.

ز- غياب دور الفضاءات الوسيطة

تعتبر هذه الفضاءات همزة وصل تتوسط للربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية ومن أمثلتها البورصة التي تشكل إحدى الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تمثل فضاء إعلاميا وتنشيطيا هاما، كما تتولى إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية. تؤدي البورصة دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الادخار، بتقريب الأشخاص ذوي فائض في الأموال وأولئك الذين هم بحاجة إليها، وبالتالي فإنها تعدّ وعاء ضروريا لبناء الإدخار الوطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها.

اعتبر الأستاذ الجامعي والخبير في الشؤون المالية **نعمان بوصبيعة**، أن الجزائر لا تملك سوقا مالية حقيقية^(*)، والدليل على ذلك فشل أداء بورصة الجزائر، فرغم أن إنشاءها يعود إلى نهاية التسعينيات، إلا أنها وبعد أزيد من 15 سنة لا تزال مشلولة تماما، وهو ما أرجعه إلى غياب عاملي العرض والطلب في المنتجات المالية، فإذا طرحت شركات أسهمها في السوق، فالطلب موجود، لكن العرض لا يقابله بالمثل والسبب يعود إلى أن الشركات في الجزائر عائلية وتفضل أن تنشط في وسط مغلق²، كما أن أغلب المؤسسات في الجزائر ممثلة في شكل شركات ذات مسؤولية محدودة (SARL)^{**} أو شركات الأشخاص، في حين أن البورصة لا تسمح بالدخول إلا لشركات الأسهم (SPA)³ وحتى المؤسسات الخاصة التي دخلت البورصة- على غرار شركة رويبة للمصبرات وشركة أليانس للتأمينات- تعاني من اختلالات في قيمة أسهمها التي تراجعت نتيجة غياب التداولات والحركة في عمليات بيع وشراء الأسهم⁴، فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة أسهم شركة أليانس للتأمينات بنسبة 25% سنة 2013، رغم تحقيقها رقم أعمال

¹ - « Le patronat algérien veut plus de simplifications des procédures douanières », Maghreb Emergent, 28/02/2013, sur le site électronique :

<http://archives.maghrebemergent.info/economie/63-algerie/21667-le-patronat-algerien-veut-plus-de-simplifications-des-procedures-douanieres.html> , consulté le 19/05/2014, 20h :35mn.

* - بلغ حجم المداولات في بورصة المغرب 60 مليار دولار سنة 2013، مقابل 188 مليون دولار فقط في الجزائر.

² - عبد النور جحنين، "لا نملك سوق مالية حقيقية بدليل فشل أداء البورصة"، الفجر، 2015/05/25، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.al-fajr.com/ar/index.php?news=198198%3Fprint> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/05/25،

12 سا: 15

^{**} - هي الشركة التي يؤسسها شريكين أو أكثر، مسؤولين عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال، ولا يزيد عدد الشركاء في هذه الشركة عادة عن 25 أو 50.

³ - فتيحة بن بوسحاقي، **بورصة الجزائر- واقع وآفاق**، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

2003/2002)، ص. 243.

⁴ - ب.ج، "سليم عثمان: مسؤول شركة مصبرات "رويبة": عوامل إقلاع بورصة الجزائر غير متوفرة"، 2014/06/27، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://yagool.dz/Ar/article_1021.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/07/20، 19 سا: 15 د.

قدر بـ 4.15 مليار دج، مما جعل الرئيس المدير العام للشركة **حسان خليفاتي** يهدد بالخروج من البورصة، لأنّ العراقل التي واجهتها شركته أكبر من استفادتها من دخولها للبورصة¹. وقد اعترف مسؤولو بورصة الجزائر بفشلهم في جذب المزيد من المؤسسات وأرجعوه لضعف الاتصال²، كما أنه لا يجب إغفال عامل ضعف الثقافة البورسية، حيث يجهل أغلب المواطنين معنى البورصة وأهميتها ومهامها لضعف التطرق إليها من طرف وسائل الإعلام، فكيف يتجهون إليها من أجل الادخار؟ في حين أرجعه السيد **سليم عثمانى** إلى غياب الاحترافية في التسيير وعدم تفعيل دور الوسطاء وعلى رأسهم البنوك والتي يناط بها الترويج للأسهم وتوجيه ونصح الزبون³، إضافة إلى التناقض بين خطاب الحكومة البراق الذي يشجع على الاستثمار في البورصة، لكنها في المقابل تضيق الخناق على المستثمرين ولا تترك لهم المجال بهدف الاستثمار في البورصة⁴، داعيا إلى السماح للجزائريين المقيمين في الخارج بشراء أسهم لشركات وطنية يتم تداولها في البورصة⁵.

من بين الفضاءات الوسيطة كذلك، غرف التجارة والصناعة، التي يفترض أن تنظّم للمنتجين الخواص الأنشطة والفعاليات للمشاركة بها والتعريف بمؤسساتهم على المستويين المحلي والدولي، إضافة إلى الوقوف على مشاكلهم والعقبات التي تعترضهم ودراستها معهم واقتراح الحلول المناسبة لإزائها ورفعها إلى الجهات المسؤولة في الدولة لاتخاذ الإجراءات المطلوبة، وبالتالي تخفيف الضغوطات على المتعاملين الاقتصاديين ليتقرّغوا للإنتاج، بعبارة أخرى ينبغي لغرف التجارة والصناعة أن تكون شريكا حقيقيا للمؤسسات ومحاورا للسلطات العمومية. أكد وزير التجارة **مصطفى بن بادة** أنّ دور غرف التجارة والصناعة في الجزائر يبقى دون مستوى التطلعات⁶، بسبب ضعف الموارد المالية لتلك الغرف ونقص المورد البشري المؤهل، وبالتالي فإنها لا تؤدي دورها بكفاءة من حيث التعريف بما هو متاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزها عن مرافقة المستثمرين⁷.

¹ - Hamid Salhi, « La bourse d'Alger perdra la moitié des investisseurs privés », 23/06/2014, sur le site électronique : http://yagool.dz/article_861.html , consulté le 28/06/2014 18h :35mn.

² - « Marché financier : La bourse d'Alger explique sa panne par un défaut de communication », 10/05/2015, sur le site électronique : <http://news80.com/dz/2015/05/10/427889/>, consulté le 12/05/2015, 19h :30mn.

³ - ب.ح، "سليم عثمانى مسؤول شركات مصبرات الروبية..." مرجع سابق.

⁴ - خالد بودبة، "وصف قانون الاستثمار في مجال البورصة بالغريب: رئيس شركة "روبية" يفتح النار على الحكومة"، الخبر اليومي، 2015/05/22، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.elkhabar.com/press/article/80718/الروبية-يفتح-النار-على-الحكومة/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/05/22، 17:15د.

⁵ - سميرة يوسف، "عثماني ينتقد خيار الحكومة انعاش البورصة"، الخبر اليومي، 2013/05/07، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.djazairress.com/elkhabar/334794> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/15، 18:15د.

⁶ - "بن بادة يؤكد أن دور غرف التجارة يبقى دون مستوى الأهداف المسطرة"، النهار أون لاين، 2013/10/21، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.ennaharonline.com/ar/national/184278.html> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ:

2014/02/25 / 10:45د.

⁷ - وصاف، قويدري، مرجع سابق، ص.49.

مؤسسات البحث العلمي هي الأخرى -خاصة الجامعات- لا تتناغم والواقع الاقتصادي¹، فالمؤسسات الاقتصادية لا تستفيد من البحوث المنجزة على مستوى الجامعات الجزائرية، كما أن الجامعة أصبحت تقدم كل سنة آلاف المتخرجين في جميع التخصصات لا تتوافق طبيعة تكوين غالبيتهم مع متطلبات سوق العمل، نتيجة لضعف الاتصال بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لمعرفة احتياجات التنمية خاصة في القطاعات الإنتاجية الواعدة من حيث الكم والكيف، للعمل على توفير مخرجات وبرامج لتحقيق الترابط مع الاحتياجات التنموية، حيث أن دور الجامعة ومراكز البحث المعاصرة لم يعد يقتصر على تلقين المعارف وتقديم المعلومات فحسب، حيث تقول الباحثة **نعيمه حسن** رزوقي في بحثها "الجامعات بين المعرفة والتطور التكنولوجي": "إن العلاقة بين المشاريع الإنتاجية والمؤسسات التعليمية والبحثية ينبغي أن تكون قوية ومستمرة"².

إن سياسة التعليم العالي في الجزائر ليست مبنية على البعد الاستراتيجي، وترقية الروح المقاولاتية بالارتكاز على البحث العلمي والتكنولوجي لتمكين المؤسسات الاقتصادية من تحقيق الميزة التنافسية عبر تحسين وتطوير المنتجات ودراسة احتياجات المجتمع والتخطيط لهذه الاحتياجات، وتوظيف الموارد المتاحة بعقلانية ورشد لرفع مستوى الأداء في المؤسسات الاقتصادية في ضوء التنافسية والانفتاح الاقتصادي والتقدم التكنولوجي الذي يتطلب مهارات متجددة باستمرار، وما زاد الوضع سوءا غياب حاضنات الأعمال* في الوسط الجامعي والتي تلعب دور الوسيط الفعال بين التكوين الجامعي وسوق العمل في القطاعات المنتجة، عن طريق وضع مواد تعليمية تتيح للطلبة والمتخرجين تجسيد الأفكار الابداعية والاستعداد لمواجهة المرحلة الجديدة بعد التخرج والتوجه نحو سوق العمل³، في حين يستفيد الطلبة في كوريا الجنوبية مثلا من تكوين متخصص في الميدان الصناعي، خارج ساعات التعليم العمومي مع تخصيص جانب من "أرباح السلام" الناتجة عن الوفرة في ميزان الدفاع للاستثمار في تكوين رأس المال البشري وهو الأساس التنافسي الذي يبنني عليه الاقتصاد الكوري.

1- سعدان شبايكي، "معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي-الأغواط: 08-09 أفريل 2002، ص.06.

2- عز الدين شرون، نور الدين بوالكور، "واقع استثمار خريجي الجامعات بين متطلبات سوق الشغل وكفاءة التكوين"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور -الجلفة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 20 ماي 2010، ص.120.

* -تعرف على أنها إطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المنشآت الجديدة الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث والتطوير، ورعاية ودعم هذه المنشآت، لمدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب) بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة.

3- محمد قوجيل، " دور الجامعة في التنمية من خلال تجربة الحاضنات"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، مرجع سابق، ص.291.

ح-القطاع غير الرسمي

يعتبر تفشي الاقتصاد غير الرسمي (الموازي) أحد أبرز أوجه المنافسة غير المشروعة، حيث يسيطر على 65% من سوق السلع في الجزائر¹، مهددا بقاء المؤسسات الملتزمة باحترام قواعد المنافسة المحددة قانونا. في هذا الإطار اعتبر 28.6% من رؤساء المؤسسات الخاصة المنتجة- في دراسة للبنك الدولي سنة 2002²- أن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر من بين العوائق الكبيرة التي تعترضهم أثناء تسويق منتجاتهم لعجزها عن منافسة أسعار منتجات السوق الموازية، خاصة إذا علمنا أن 60% من المؤسسات المأخوذة في العينة تسوق منتجاتها للسوق المحلي و 39.2% منها تقوم بالبيع في مناطق أخرى من الوطن و 0.8% فقط تقوم بالتصدير³ وهذا يعني أن المؤسسات الخاصة المنتجة أغلبها مؤسسات صغيرة، تعمل في سوق ضيق (محلي) يتميز بشدة المنافسة وبالتالي فإن وجود مؤسسات أو أفراد يعملون في إطار الاقتصاد غير الرسمي يهدد تلك المؤسسات.

أكدت دراسة للباحثة الأمريكية **ديبورا هارولد (Deborah Harold)** المختصة في الدراسات حول الجزائر بجامعة فيلادلفيا، أن 50% من الكتلة النقدية في الجزائر تتداول في السوق الموازية وهو ما يمثل أزيد من 66 مليار دولار، أي ما يفوق رقم أعمال كل المؤسسات المنضمة إلى منتدى رؤساء المؤسسات مجتمعة⁴، وهو رقم غير بعيد عن الذي الذي قدمته وزارة التجارة والمقدر بـ 60 مليار دولار أي ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام نهاية 2011، (ما يعني أن ثلث الثروة المنتجة في الجزائر أضحت في شكل موازي)، كما أكد وزير التجارة **مصطفى بن بادة** في مارس 2012، أن 50% من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن عمليات ذات صلة بالقطاع غير الرسمي بسبب رفض تجار الجملة والتجزئة التعامل بالفاتورة مع الشركات المنتجة من أجل توزيع منتجاتها، نتيجة عجز الحكومة على مواجهة التنامي الخطير لشبكة الاقتصاد الموازي وأن زيادة واردات الجزائر في الفترة 2008 و 2011 ساهمت في توسيع رقعة النشاطات الموازية وانحسار إنتاجية المؤسسات الصناعية الجزائرية نتيجة لعدم قدرتها على منافسة أسعار المواد المستوردة القادمة من بلدان جنوب آسيا.

بالتالي، بات التوسع المتواصل لحجم الاقتصاد الموازي يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري، فباعتراف من الوزير بن بادة، أصبح الإقتصاد الموازي يشمل جميع فروع النشاط من الخدمات إلى الصناعة

¹- بوروية، فوزي، مرجع سابق، ص. 11 .

² - World Bank, Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2003, op-cit.

³- بن حسين، مرجع سابق، ص. 297.

⁴-Abderrahmane Mebtoul, "Les véritables entrepreneurs privés algériens (III)", Le Matin.DZ, sur le site électronique : <http://www.lematindz.net/news/12186-dossier-les-veritables-entrepreneurs-privés-algeriens.iii.html>, consulté le : 11/08/2013, 19h :30mn .

والتحويل والفلاحة والتجارة الخارجية والتوزيع، بسبب التكلفة الباهظة للعمل في إطار القوانين التي تضعها الدولة.¹

وقد أرجع الخبير البيروفي هيرناندو دو سوتو رئيس معهد الحرية والديمقراطية ومستشار رئيس البيرو، المتخصص في قضايا إدماج الاقتصاد الموازي، التنامي الخطير للظاهرة إلى انتشار البيروقراطية والفساد المالي. في حين أرجعه الخبير الاقتصادي عبد المجيد بوزيدي، إلى ضعف أساليب الرقابة على عدة مستويات، انطلاقاً من وزارة التجارة وإدارة الجمارك المختصة قانوناً في مراقبة العمليات التجارية، إلى وزارة الصحة والسكان التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصحي في حماية الصحة العامة، وصولاً إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية المطلوب منها مراقبة سوق الشغل وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية، ناهيك عن خسارة الخزينة العامة لمداخيل هائلة بسبب التهرب الضريبي.²

إنّ القضاء على القطاع الموازي وهُمّ باعتراف من السلطات العليا للبلاد، فالنظام الحاكم متخوِّف من محاربته بالنظر إلى حجم العمالة التي يمتصها، فقد تمّ إحصاء 765 موقعا للتجارة غير الرسمية عبر التراب الوطني حسب تصريحات وزير التجارة مصطفى بن بادة، يعمل فيها حوالي 75 ألف تاجر³، ممّا يجعل محاربته تهديدا لاستقرار البلاد، باعتراف من الوزير الأوّل أحمد أويحيى الذي استخدم لفظ "الجهاد" للدلالة على خطورة الظاهرة.⁴

ط-الجهاز القضائي (القضاء التجاري)

أشار 69% من رؤساء المؤسسات الذين شملهم تحقيق البنك العالمي لسنة 2002 والذين كانت لهم قضايا أمام المحاكم الجزائرية، إلى عجز النظام القضائي عن تنفيذ الأحكام التي يصدرها، مما يعطلهم عن ممارسة أعمالهم العادية والإنشغال بتسوية قضايا النزاعات القانونية التي يخصّصون لها 13.6 أسبوع في السنة وتصل مدة تنفيذ العقود في الجزائر إلى 637 يوما، في حين أنّها لا تتعدّى 27 يوما في تونس، كما أنّ مدة الإحالة على الإفلاس تصل إلى 3.5 سنوات في الجزائر مقابل 1.3 سنة في تونس، أمّا الفصل في القضايا التي يرفعها أرباب العمل فيستغرق 2.5 سنة في الجزائر مقابل 1.3 سنة في تونس و1.8 سنة في المغرب.⁵

¹ عبد الوهاب بوكروح، "60 مليار دولار حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر"، البيان الاقتصادي، 2012/03/15، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2012-03-15-1.1611807> ، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 18/04/2014، سا: 19د.

² المرجع نفسه.

³ مختار نجاعي، "ندرة السميد ... أزمة يغذيها التهريب والمضاربة"، الأيام الجزائرية، عدد 1709، 2011/05/26، ص.10.

⁴ Z.Mehdaoui, "Ouyahia prône le «Jihad» contre l'informel", *Le quotidien d'Oran*, N°5280, 11/04/2012, p.02.

⁵ - بن حسين، مرجع سابق، ص. 299 .

ي- تذبذب المنظومة القانونية والتشريعية

أضحت التغييرات المفاجئة التي تطرأ على قوانين المالية في شكل مواد مكملة (*) تتضمن إجراءات جد حاسمة، مصيرية ومفاجئة، مصدر خوف لأرباب العمل، حيث يعدّ استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار على الأقل لمدة 5 سنوات القادمة، من بين الخمسين اقتراحا التي وجهها منتدى رؤساء المؤسسات للحكومة سنة 2012¹. إن إصدار الحكومة لقرارات قانون المالية التكميلي لسنة 2009^(**) بما تضمنه من إجراءات حاسمة، مؤشر على عدم استشارة الحكومة لأرباب العمل في تحديد تشريعات الممارسات الاقتصادية، فكيف للحكومة أن تتخذ قرارات خطيرة بصورة فجائية ثم السرعة في تنفيذها دون أي تمييز بين الخواص المنتجين والمستوردين وهوما يساهم في قتل العديد من المؤسسات الخاصة المنتجة وتوقيف نشاطها²، وقد اعتبر نائب رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل محمد لعلاوي أن أي قانون ذو طابع عقابي أو تقييدي، يجب أن تسبقه مدة زمنية للتكيف مع الواقع الجديد³.

ك- ضعف تنظيمات أرباب العمل

إن ما يضعف تنظيمات أرباب العمل في الجزائر، افتقارها إلى التجانس ومعاوناتها من العديد من الانقسامات، دليل عجزها عن الاتحاد في إطار نقابة وطنية كبيرة لأرباب العمل⁴ (على غرار نظيرتها الفرنسية (MEDEF) ليكون لها وزن أكبر في السياسة الاقتصادية للبلاد وقد أرجع السيد رضا حمياني رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، غياب الإنسجام بين مختلف تنظيمات أرباب العمل إلى قرب العديد من رجال الأعمال من مراكز صنع القرار مما يمكنهم من إبرام صفقات شخصية جد مربحة تؤدي بهم إلى الإذعان⁵ (أي شراء ولائهم). حاليا، بالإضافة إلى العراقيل البيروقراطية تتمثل الورقة الراجعة للنظام الحاكم في الجزائر، في العمل على استقطاب أرباب العمل في فلكه حتى لا يشكّلوا مستقبلا خطرا عليه، مع بث الانقسام في أوساطهم وتشيتيت صفوفهم منعا لتوحد مصالحهم واكتسابهم وعيا طبقيًا يجعلهم يطالبون بإشراكهم في الحكم وفي ظل سعي العديد منهم للاقترب من دوائر صنع القرار ضمانا لمصالحهم

* - يتم تشريع قوانين المالية التكميلية بموجب أوامر رئاسية دون التصويت عليها في البرلمان لأنه يكون في عطلة.

¹ - لمزيد من المعلومات إطلع على الخمسين اقتراحا لمنتدى رؤساء المؤسسات من أجل عقد جديد للنمو الإقتصادي، عبر الموقع الإلكتروني للمنتدى: http://www.fce.dz/phocadownload/fichiers_liens/50%20propositions.pdf.

** - سنقوم بدراستها من خلال المبحث الثالث.

² - صواليلي، "حالة طوارئ في أوساط..."، مرجع سابق.

³ - حفيظ صواليلي، "محمد لعلاوي نائب رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل: كل المؤسسات ستتضرر بالقرارات الحكومية الجديدة"، الخبر اليومي، عدد 5725، 2009/08/11، ص.3.

⁴ - Nordine Grim, "Abdelhak Lamiri, Professeur d'économie et chercheur", *ElWatan Economie, Supplément hebdomadaire*, N°95, du Lundi 12 au Dimanche 18 Mars 2007, p.10.

⁵ - Salim Mesbah, "Reda Hamiani : Oui aux syndicats autonomes mais on ne veut pas de surenchère de type trotskyste", *ElWatan Week-end*, N°131, 07/10/2011, p.7.

الخاصة^(*)، فإنهم يساهمون في زيادة انقسامهم وتدهور صورتهم لدى المجتمع كمالكي ثروات مشبوهة لا بد من إبقائهم تحت رقابة مشددة وليس كخالقي ثروة وقيم مضافة ومناصب شغل لا بد من تحفيزهم؛ فبسبب معارضة بعض الأعضاء لدعم ترشح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لعهد ثالثة، وكذا تصريح رئيس المنتدى رضا حماني في 13 أبريل 2010 الذي انتقد من خلاله إجراءات قانون المالية التكميلي لسنة 2009، انسحبت ثلاثون مؤسسة عمومية جماعيا من منتدى رؤساء المؤسسات سنة 2010 لإضعافه، وهو ما علّق عليه أحد الأعضاء بأنه كان أمرا متوقعا وأنّ المنتدى يدفع ثمن مواقفه الجريئة¹.

ل- نقص المعلومة الاقتصادية

تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أنّ اكتسابها يساعد على رسم الاستراتيجية المستقبلية واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، أو عدد المنافسين بفعل ندرة المنشورات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للبلاد² وفي كثير من الأحيان تضارب واختلاف المعطيات الإحصائية المتعلقة بنفس الفترة الزمنية بين العديد من الهيئات. رغم ذلك، يبقى قرار رفع الاحتكار عن قطاع السمعي البصري في الجزائر سنة 2012، خطوة مهمة تمكّن أرباب العمل الخواص من هامش حرية ومبادرة أكبر للتعبير عن انشغالاتهم، عبر امتلاكهم أو تمويلهم لقنوات تلفزيونية خاصة -شريطة عدم التضيق عليها-، لأنّ وسائل الإعلام رهان حقيقي للمقاولين الخواص في الجزائر .

نتيجة لكلّ العراقيل السابقة - بالإضافة إلى رهانات تحرير التجارة الخارجية بفعل الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر وقبله التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي - فإنّ 30 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة اختفت عام 2011³، وفق ما صرّح به السيد زعيم بن ساسي رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* - حظي مجمّع حدّاد للأشغال العمومية بأزيد من 2 مليار و500 مليون دج من المشاريع العمومية، بالمقابل أسّس قناتين تلفزيونيتين لدعم الرئيس بوتفليقة للفوز بعهد رابعة، الأولى هي قناة "الوئام" تقدّم دعما مباشرا لحملته الانتخابية والثانية "الذراير TV" تقدّم دعم ضمني للرئيس بوتفليقة. المصدر: برنامج الموعد الاقتصادي، قناة رشاد، 2014/05/02، تمّ مشاهدة الحلقة عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=9mylmDVk824>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/10، 13 سا: 20.

¹- Ali Titouche, " Patronat: quel avenir pour le FCE?", *ElWatan*, N°5939, 10/05/2010, p.6.

²- وصاف، قويدري، مرجع سابق، ص.49.

³- كشاط، برباش، مرجع سابق، ص. 15 .

2- القيود الجديدة على الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الجزائر.

تعدّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهمّ روافد التنمية، عندما يتمّ توفير المناخ المناسب لجلبها وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة. إنّ السياسة الوطنية فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة يشوبها الكثير من التناقض والتردّد والغموض؛ يمكن وفق معطيات موضوعية تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى (من سنة 2000 إلى 2007):

شهدت هذه المرحلة إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 الذي تضمّن إجراءات جد محفّزة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تصريحات العديد من المسؤولين الرسميين - على رأسهم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة - بسعيهم لتحفيز المستثمرين الأجانب على استثمار أموالهم في الجزائر، بعد تخوّفهم من الإستثمار فيها خلال التسعينات نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية، كما شهدت هذه المرحلة دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيّز التنفيذ سنة 2005.

رغم الإرادة التي أبدتها الحكومة لاستقبال المستثمرين الأجانب، إلّا أن افتقارها لرؤية إستراتيجية محدّدة وواضحة المعالم، جعل السوق الجزائرية غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية، رغم تحسّن الأوضاع الأمنية للبلاد مطلع الألفية الثالثة وامتلاك الجزائر مؤهلات عديدة (موقع إستراتيجي هام، سوق استهلاكية واسعة، مصادر طبيعية وطاقوية... وغيرها).

جدول رقم 41: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2000-2007).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (مليار \$)	0.438	1.96	1.065	0.634	0.882	1.081	1.79	1.66

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الثاني (أبريل-يونيو 2014)، السنة الثانية والثلاثون، ص. 14، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/archives/monthly_bulletins/2-2014.pdf، تمّ الإطلاع عليه

بتاريخ: 2014/09/22، 19 سا: 45.

يتّضح من خلال أرقام الجدول ضعف تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، حيث أنّه لم يتعدّ 0.438 مليار دولار سنة 2000، ويرجع ذلك أساسا إلى بداية الخروج من الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال السنوات القليلة السابقة لهذا العام، لتشهد سنة 2001 ارتفاع قيمتها المالية وهو راجع إلى إنجاز بعض الإستثمارات الإستراتيجية في قطاع المحروقات، قطاع الإتصالات وكذا قطاع الحديد والصلب، لتتراجع سنتي 2002 و 2003، جراء الأحداث العالمية التي جرت في 11 سبتمبر 2001، وما نجم عنها من تداعيات ومخاوف من قبل الشركات متعدّدة الجنسيات، للاستثمار في المنطقة العربية، لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2004 ثمّ تسجّل تراجعا طفيفا سنة 2007، هذا الإرتفاع يعود

إلى تحسّن الأوضاع الأمنية وكذا تعديل الإطار القانوني الخاص بالاستثمار سنتي 2001 و 2006، بالموازاة مع المشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والتي تمّ إسناد الكثير منها لشركات أجنبية.

رغم هذا الارتفاع، إلّا أنّها تبقى تدفّقات رمزيّة وغير قادرة على تحقيق التغييرات اللاّزمة لعلاج المشاكل الهيكلية للاقتصاد الوطني، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تتجاوز 8.5 مليار دولار بين سنتي 1999 و 2008، أي بمعدّل سنوي قدره 1 مليار دولار ما يمثّل أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام سنويا، في حين أنّ هذا المعدّل تجاوز 4.5% في المغرب و 4% في تونس¹، كما تشير إحصائيات أخرى، إلى أنّ الاستثمارات الأجنبية في الجزائر لم تمثّل سوى 3.9% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول العربية سنة 2005 وأغلبها في قطاع المحروقات، هذا القطاع الذي لا يساهم كثيرا في خلق مناصب الشغل كما أنّه قليل التأثير في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، أمّا الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات فلم تمثّل سوى 0.2% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 1999 و 2001²؛ بالتالي فإنّ الجزائر، تعدّ من أقلّ الدول جذبا للمستثمرين الأجانب - خارج قطاع المحروقات- في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المرحلة الثانية (من سنة 2008 إلى سنة 2012):

شهدت هذه المرحلة إعادة النّظر في السياسة الوطنية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، حيث صرّح رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له في 26 جويلية 2008: «يجب علينا أن نعيد النّظر في إستراتيجيتنا وبخاصة في ميدان الاستثمار الأجنبي»³. تزامنت هذه المرحلة وعودة الإنفاق العمومي بشكل لا نظير له منذ الاستقلال، في ظل انتعاش الإيرادات الربعية الضخمة التي أغنت النظام الحاكم عن البحث عن شركاء أجانب لخلق الثروة، بدليل أنّ الوزير الأول أحمد أويحيى صرّح سنة 2010 بما يلي: «إنّ الجزائر لا تحتاج حاليا لرؤوس الأموال الأجنبية»⁴.

نتيجة لذلك، شهدت هذه المرحلة وضع العديد من القيود القانونية والعراقيل البيروقراطية أمام المستثمرين الأجانب، أهمّها:

¹- Samir Bellal, "l'investissement direct étranger en Algérie, la logique extractive", *El Watan*, N°6479, 09/02/2012, p.19.

²- صالح بن مفتاح، دلال بن سميّة، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، *بحوث اقتصادية عربية*، عددان 43 - 44، بيروت: صيف- خريف 2008، ص.120.

³- ياسين تملالي، "الاقتصاد الريعي ضد النيوليبرالية"، *الأخبار*، عدد 976، 2009/12/18، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.al-akhbar.com/mode/67869، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2012/04/16، 19:00.

⁴-Amel Blidi, "Ouyahia : Nous n'avons pas besoin des capitaux étrangers", *El Watan*, N°6080, 23/10/2010, p.3.

♦ إجبار الشركات الأجنبية بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008، على أن تستثمر من أرباحها ما يتناسب مع الإعفاءات والتخفيضات الجبائية التي تستفيد منها¹، وقد عزز قانون المالية لسنة 2009 هذا القرار بقرار آخر يقضي باحتساب ما يحوّل إلى الخارج من أرباح كريع فردية لمالكها، ما يعني فرض ضريبة عليها نسبتها 15% وهو ما يتناقض مع نص المادة 31 من الأمر 01-03 المتعلق بالاستثمار -الساري المفعول-، التي تنصّ على السماح للشركات الأجنبية بتحويل أرباحها نحو بلدانها الأصلية دون أية قيود أو عراقيل، حتّى ولو كان المبلغ المحوّل أكبر من رأس المال المستثمر في البداية³.

♦ تجسّد هذا التّوجه أيضا من خلال فرض قيود جديدة على الاستثمارات الأجنبية، وردت في قانوني المالية التكميليين لسنتي 2009 و2010- دون أدنى حوار حول المبررات والآثار المحتملة أو حتى سابق إعلام للمعنيين- وهي القيود المبررة بكونها تدخل في صميم الوطنية الاقتصادية ودعم الشركات المحلية التّوافقة إلى الاستثمار. فبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، تم إخضاع الاستثمارات الأجنبية المنتجة قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بعد الدراسة المسبقة للملف من طرف المجلس الوطني للاستثمار (برئاسة الوزير الأول) أيّا كانت قيمة الاستثمار، في حين أنّ هذا الإجراء كان يخصّ الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها 500 مليون دج سابقا، كما تمّ رهن الموافقة على المشاريع بإثبات أصحابها عدم اختلال ميزان العملة الصعبة في حساباتهم.

♦ بموجب هذا القانون أيضا، لم يعد بإمكان المستثمرين الأجانب إنجاز استثمارات أجنبية إلّا في إطار شراكة تمثّل فيها المساهمة الوطنية المقيمة (*) نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي (**)، فيما يخص الاستثمارات الخاصة المنتجة ونسبة 30% بالنسبة للاستيراد.

الواضح أنّ هذه القاعدة غير ضرورية إطلاقا إلّا في حالة المشاريع الاستراتيجية (توزيع مياه الشرب، إدارة المطارات والموانئ...) وأتّه من غير المعقول أن تكون مساهمة المستثمر الأجنبي المسموح بها في مجال الاستيراد لغرض إعادة البيع على حاله، أكبر من تلك المسموح بها بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي يخلق الثروة ويساهم في امتصاص البطالة ويخوض مغامرة الإستثمار في القطاعات المنتجة؛ ألا يجد هذا القرار تفسيره في اعتبارات سياسية مصلحة بعيدة كل البعد عن العقلانية الاقتصادية في وقت يشهد السعي الحثيث لغالبية دول العالم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية،

¹- المادة 142 من الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 يوليو 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. جريدة رسمية، عدد 42، صادر بتاريخ 27 يوليو 2008، ص.03.

²- المادة 06 من القانون رقم 08-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008، المتضمن قانون المالية لسنة 2009. جريدة رسمية، عدد 74، صادر بتاريخ 31 ديسمبر 2008، ص.04.

³- المادة 31 من الأمر رقم 01-03، مرجع سابق، ص.08.

*- يقصد بالمساهمة الوطنية إمكانية جمع عدة شركاء محليين.

** - أعادنا إلى أحكام القانون 82-13 المنظم للإستثمارات الأجنبية خارج المحروقات .

باعتبارها مصدرا للتمويل الخارجي، إلا أن البجوحة المالية التي تشهدها البلاد في هذه المرحلة جعلتها في غنى عن إدراج استقطاب الاستثمارات الأجنبية ضمن أجندة أولوياتها.

فعلى سبيل المثال، ألم يكن حرياً بالسلطات العمومية أن تفرض على المستثمرين الأجانب إعادة استثمار ما نسبته 33% من أرباحهم في البلاد، مثلما اقترحه رئيس مجلس إدارة شركة روية للمصبرات سليم عثمانى¹، بالإضافة إلى اقتراح منتدى رؤساء المؤسسات بمراجعة قاعدة 51% و 49% بالنسبة للاستثمار الأجنبي وتطبيق نسبة مساهمة الأجانب في الاستثمارات حالة بحالة حسب أهميتها الإستراتيجية وحسب القطاع المعني².

ففي كوريا الجنوبية مثلا - مثلما سبق التطرق إليه من خلال الفصل الأول - انتهجت سياسة الانفتاح أمام رؤوس الأموال الأجنبية منذ الستينات لكن بما يخدم الأهداف التنموية الوطنية، لهذا تم إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تصدر 100% من إنتاجها للخارج وتكون كثيفة استخدام عنصر التكنولوجيا. أما بالنسبة للاقتصاد المالي، فقد تزايد دور الاستثمار الأجنبي في التنمية بفضل التوجيه الأفضل له من طرف الحكومة نحو القطاعات المنتجة، مع الحرص على نوعية تلك الاستثمارات والمجالات التي يتم ضخ هذه الاستثمارات فيها، ناهيك عن ضرورة الاستفادة من نقل تكنولوجيا الشريك الأجنبي إلى المنتجين المحليين الماليين³.

بالعودة إلى الجزائر، وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الإقتصادية بحق الشفعة⁴، على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدتهم. هذا التوجه، أكدّه قانون المالية التكميلي لسنة 2010، حيث نصّ على ضرورة الاستشارة المسبقة للحكومة الجزائرية قبل التنازل التام أو الجزئي إلى الخارج عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية لشركات تملك أسهما أو حصصا اجتماعية في شركات خاضعة للقانون الجزائري استفادت من مزايا أو تسهيلات عند

¹-Frédéric Maury , Jean-Pierre Boris , "Le pouvoir algérien use et abuse de la rente", *Le Grand invité de l'économie-Jeune Afrique* , 08/05/2014 , sur le site électronique :

<http://www.jeuneafrique.com/Videos/x1tma7b/slim-othmani-le-pouvoir-algerien-use-et-abuse-de-la-rente.html>, consulté le : 22/06/2014, 22h : 30mn.

²- سليم بن عبد الرحمن، "منتدى رؤساء المؤسسات يتمكّن بمراجعة قاعدة 49-51"، *الخبر اليومي*، عدد 6962، 2013/01/22، ص.9.

* - عن طريق تدريبهم لإنتاج أجهزة إلكترونية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، كما فرضت الحكومة الماليزية على المستثمرين الأجانب عام 1991 الاعتماد على موارد محلية بنسبة 30% كشرط للاستفادة من الإعفاءات الضريبية واتخذت العديد من الإجراءات لحماية المؤسسات الخاصة المحلية المنتجة المستثمرة في بعض القطاعات الناشئة من المنافسة الأجنبية الشرسة، من خلال منع الشركات متعدّدة الجنسيات من منافستها وبالمقابل تم السماح للمستثمرين الأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق ملكية المشاريع عند قيامهم بتصدير ما نسبته 80% أو أكثر من إنتاجهم إلى الخارج.

***- أي إعطاء الأولوية للحكومة عند بيع أي من الأصول التي يعرضها المستثمر الأجنبي للبيع.

إنشائها¹. هذه الإجراءات وإن كانت تختفي وراء نوايا الوطنية الاقتصادية، إلا أنها تعكس وفق آراء العديد من الباحثين رسالة السلطات العمومية للمستثمرين الأجانب: إما أن يتوجهوا إلى التصدير أو أن يبحثوا عن دولة أخرى للاستثمار فيها، بدليل أنه وفقا لإحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) في سنة 2008 فإن 90% من المؤسسات الأجنبية الناشطة في القطاع التجاري تكفي فقط بالاستيراد².

اعتبر الأستاذ الجامعي فارس مسدور أنّ هذه الإجراءات مدروسة على مستوى هرم السلطة بعد تسجيل فضائح بالجملة اقترفتها مؤسسات أجنبية (على غرار شركة أوراسكوم تيليكوم)، أمّا الوزير الأسبق عبد الرحمان مبتول فقد اعتبر أنّ مثل هذه الإجراءات تقلص من حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مؤكداً أنّ الأرقام المعلن عنها من قبل مسؤولي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مبالغ فيها كونها تعتمد على التصريح بنية الاستثمار دون تقديم نسب تجسيدها فعليا³، في حين اعتبر المدير العام لشركة هيونداي السيد عمر ريراب أنّ المشكل الحقيقي يكمن في غياب إرادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية، لتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في بلد يفرّ أبناؤه لاستثمار أموالهم في دول أكثر أمانا⁴.

من أوائل الجهات التي انتقدت هذه الإجراءات أيضا منظمة رجال الأعمال الفرنسيين، حيث وصفتها بالكوابح المعرّقة للشركات الفرنسية العاملة في الجزائر، أما المستثمر التركي نهاد سويري صاحب شركات مقاولّة بالجزائر فقد اعتبر أنّ التغيير المتواصل للقوانين الجزائرية، يعدّ أهم عائق أمام المستثمرين الأجانب رغم كون السوق الجزائرية فتية في عدد كبير من القطاعات كالصناعات الثقيلة البناء والعمران، ممّا جعل عددا كبيرا منهم ينفر من دخول السوق الجزائرية خوفا من فقدان رؤوس أموالهم، خاصة أن الشركات المحلية تفتقر إلى الخبرة والتكنولوجيا في التسويق، ما يجعل مشاركتها بنسبة الأغلبية في المشاريع الكبرى مخاطرة حقيقية⁵.

¹ - المادة 4 مكرر من الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 غشت 2010، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010. جريدة رسمية، عدد 49، صادر بتاريخ 29 غشت 2010، ص.14.

² - Statistiques du Centre Nationale du Registre Commercial, sur le site électronique :

www.CNRC.org.dz/ar/stats/statistiques-2008/index.html, consulté le : 14/02/2012, 9h : 00mn.

³ - راضية ت. "مبتول ينتقد تصريحات مدير عام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الإحصائيات مبنية على أساس الملفات المودعة ولا تعكس الواقع"، **الفجر**، عدد 2515، 2009/01/21، ص.7.

⁴ - B. Bellil, "M. Omar Rebrab, PDG de Hyundai Motors Algérie : les investisseurs algériens ne sont pas encouragés", **Le soir d'Algérie**, N°5473, 19/11/2008, p.12.

⁵ - راضية ت. "مستثمرون أجانب ينفرون من السوق المحلية ويدعون الحكومة إلى مراجعة تدابير الاستثمار"، **الفجر**، عدد 3356، 2011/10/17، ص.7.

لكن إذا كان الإستثمار الأجنبي المباشر يحسّن توازن ميزان المدفوعات عن طريق التصدير أو الإحلال محل الواردات وبالتالي يخلق ثروة ومناصب شغل، فما المانع في السماح للمستثمر الأجنبي بامتلاك نسبة 100% من رأس المال الاجتماعي للمشروع؟

الملفت للانتباه، هو أنّه رغم ما حدث من تغيرات استثنائية في الأوضاع الاقتصادية العالمية، إلّا أنّ تدفقات الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر لم تتراجع بل حققت ارتفاعا طفيفا، من 2.59 مليار دولار سنة 2008 إلى 2.76 مليار دولار سنة 2009، بسبب دخول مشاريع في قطاعي البتروكيماويات وتحلية المياه، مرحلة الإنجاز¹.

ورغم القيود الجديدة على الاستثمارات الأجنبية سنة 2009 والمخالفة لمعايير الحرية الاقتصادية، ورغم ترتيب الجزائر في ذيل التصنيف العالمي الخاص بشروط التنافسية وشفافية الأسواق إلّا أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لم تسجل سوى تراجع طفيفا سنة 2010، لتعاود الإرتفاع سنة 2011 والدافع لذلك هو حجم المخطط الحكومي الجديد (2010-2014)، فتوفّر السيولة بفضل الإيرادات الريعية الضخمة وسوق استهلاكية واسعة، سيمكّنها من تحقيق أرباح سريعة وطائلة²، وبالتالي فإنّ الاستثمار في الجزائر يجنّب الشركات الأجنبية المخاطرة في رأس المال النقدي، خاصة في ظل ضعف تنافسية الشركات المحلية، ناهيك عن تركّزه أساسا في قطاع المحروقات لما يحظى به من اهتمام من طرف الدولة، بالنظر لحساسيته وارتباطه الوثيق بالإقتصاد الوطني، مما يجعله الأكثر أمانا للرأس مال الأجنبي.

جدول رقم 42: تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2008-2012).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (مليار \$)	2.59	2.76	2.29	2.57	1.48 (*)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وانتمان الصادرات، مرجع سابق.

¹ - حدة رايس، مروة كرامة، " تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية-"، أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 12، جامعة محمد خيضر- بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2012، ص.80.

² - بشير مصبطفی، " الشركات الأجنبية في الجزائر أو رحلة الطيور المهاجرة"، الشروق أون لاين، 2010/09/29، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/60308.html>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/30، 18:15د.

* يعود تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنة 2012، إلى الأزمة المالية العالمية والأحداث التي شهدتها الوطن العربي في إطار ما يعرف بالربيع العربي.

وفقا للخبير الإقتصادي بشير مصيطفى، فإنّه في اقتصاد هذه طبيعته (مبني على محفظة استثمارية عمومية بامتياز ودون منافسة فعلية من القطاع الخاص المحلي) لا همّ للشركات الأجنبية سوى تحقيق أرباح سريعة على المدى القصير، عن طريق تركيز استثماراتها في القطاعات الإستخراجية الخاضعة أساسا للأسواق الدولية والتي لا تتأثر بمناخ الإستثمار السائد في البلاد، دون مراعاة القطاعات التي تستهدف الدولة المضيفة ترقيتها، ثم تطوير تلك الاستثمارات وتطوير تحويلاتها من الأرباح إلى الدولة الأم، أمّا تأمين نمو سليم، متوازن، مستدام وضعيف الإستجابة للصدمات الخارجية - خاصة في ظل ما يشهده العالم من تحوّل الطلب العالمي على الطاقة عن المصادر ذات المنشأ النفطي، تحت ضغط أنماط الاستهلاك الطاقوي الجديد^(*)، فيتطلّب اقتصادا مبنيا على المبادرة في إنتاج السلع والخدمات لتلبية الطلب الداخلي واقتسام السوق الدولية أيضا^{1(**)}.

3- أمثلة ونماذج واقعية لعرقلة استثمارات خاصة صناعية وطنية وأجنبية.

سندرس من خلال هذا المطلب أمثلة واقعية لاستثمارات صناعية وطنية وأجنبية تمت عرقلتها مقابل تقديم كل التسهيلات للمستوردين.

3-1- نماذج لعرقلة استثمارات خاصة صناعية وطنية .

أ-الصناعات الغذائية.

لم يسلم هذا القطاع من هيمنة المستوردين، فهو مليء بنماذج الاستيراد المغشوش لمواد استهلاكية بتواريخ منقضية الصلاحية وبأسعار رخيصة، ممّا يشكّل منافسة غير شرعية للإنتاج المحلي. أكّد رئيس الفيدرالية الجزائرية للصناعات الغذائية السيد عبد الوهاب زيانى أنّ بيروقراطية الموانئ وتعقيدات البنوك حالت دون استحداث استثمارات كبرى في هذا القطاع، فرغم توقّر الجزائر على كل الإمكانيات لتأسيس صناعة غذائية منافسة عالميا، إلّا أنّ ما يزيد عن 1000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة في مجال الصناعات الغذائية، عاجزة عن إعادة بعث آلتها الإنتاجية لعجزها عن دفع مستحقّات ديونها.

إذا كان الإنتاج المحلي في ارتفاع مستمر وأنّ الجهود الحكومية قد أثمرت، مثلما يتباهى به المسؤولون الرسميون، فكيف لنا أن نفسّر الإرتفاع الرهيب لوارداتنا من المواد الغذائية التي تضاعفت 3 مرّات في ظرف 10 سنوات، لتنتقل من 3 مليار دولار سنة 2002 إلى 9 مليار دولار سنة 2012^(***) في وقت لا تصدر فيه البلاد سوى 402 مليون دولار من هذه الفئة، ليبلغ العجز الغذائي للجزائر نسبة

*- زاد الإنفاق على الاستثمار في الطاقات النظيفة الحالية من المحروقات منذ عام 2000 بنسبة 400%.

¹- بشير مصيطفى، "الشركات الأجنبية..."، مرجع سابق.

^{**}- في الصين مثلا تمثّل الاستثمارات الأجنبية المباشرة 33% من إجمالي الاستثمارات الوطنية المنتجة.

^{***}- 50 بالمئة منها موجهة لاستيراد الحبوب والحليب.

80% مع ارتفاع بنسبة 200% في عدد شركات الاستيراد خلال نفس الفترة، علما أنّ تشكيلة كبيرة من المواد الغذائية المصنعة يتم استيرادها من الخارج، في وقت تملك فيه البلاد كل الإمكانيات لإنتاجها محليا¹. وفيما يلي نورد الأمثلة التالية:

« صناعة الطماطم المصبرة: أكد السيد زعيم محمد منصف المتحدث باسم منتجي مصبرات الطماطم بولايات الشرق الجزائري، أنّ فرع إنتاج الطماطم المصبرة في الجزائر تكبّد خلال السنوات الأخيرة خسائر فادحة، حيث فقد 80 ألف عامل مناصبهم² بعدما أغلقت معظم المصانع أبوابها معلنة إفلاسها بفعل عجزها عن تسديد مستحقات ديونها للبنوك، في ظل تملّص الحكومة من امتصاصها وتحمل تبعات سياستها في تخفيض قيمة الدينار³، ممّا أدى إلى تراجع رهيب في الطاقة الإنتاجية الوطنية لهذه الصناعة من 100 ألف طن سنويا سنة 2002 إلى 15 ألف طن سنويا فقط سنة 2009 وهو رقم يبقى بعيدا كل البعد عن الاحتياجات الوطنية المقدرة بـ 90 ألف طن سنويا⁴.

إنّ هذه الوضعية الكارثية لفرع إنتاج كان مرشحا لأن يلعب دورا رائدا في الاقتصاد الوطني، سببها إرهاب السوق الجزائرية بآلاف الأطنان من الطماطم الصناعية المستوردة⁵ وهو ما يهدّد بالقضاء نهائيا على الإنتاج الوطني لهذه المادة في حال استمرار الوضع على حاله، بينما تبقى فاتورة الاستيراد تستنزف المزيد من الأموال حيث تتجاوز 30 مليون \$ سنويا.

طالب المنتجون الدولة بتوفير حماية أكبر أمام ما يستورد من طماطم مصبرة، قصد بعث الإنتاج الوطني وجعله في ظروف تنافسية تسمح له بأن يلعب دوره في السوق الوطنية بل وحتى اقتحام الأسواق الدولية، كما طالبوا بتشديد الرقابة على مستوى الحدود بهدف حماية المنتج المحلي ممّا يستورد من الطماطم المصبرة بطريقة غير قانونية، ضاربين المثل بالسلطات التونسية التي فرضت على كل عملية استيراد للطماطم المصبرة رسوما جمركية بنسبة 120% مع ضرورة الحصول على تصريح خاص بالموافقة من طرف وزارة الفلاحة⁶، كما حمل منتجو الطماطم المصبرة البنوك مسؤولية تراجع الإنتاج

¹- داودع. "رئيس الفيدرالية الجزائرية للصناعات الغذائية عبد الوهاب زياتي: استيراد الطماطم من تركيا"، الأمة العربية، 2012/11/25، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com/eloumma830281، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/03/12، 15: سا: 11.

²- ع.م. "80 ألف منصب شغل خسائر الجزائر بسبب تراجع إنتاج الطماطم"، صوت الأحرار، عدد 3647، 2010/02/11، ص.7.

³- "محمد منصف زعيم : 13 وحدة للتحويل بقيمة 200 مليار سنتيم متوقفة عن الإنتاج لأكثر من 10 سنوات"، الحوار، عدد 401، 2008/07/14، ص.13.

⁴- Ali Titouche, "Le concentré de tomate est importé au détriment de la production locale", *Elwatan*, N°5543, 28/01/2009, p.9.

⁵- فاطمة الزهراء عمارة، "غلق أكبر مصانع للطماطم بالشرق ينذر بمواسم بيضاء"، آخر ساعة، 2010/04/05، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com/aqhersaa/25228، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/22، 15: سا: 20.

⁶- A. Djabali, «Hanafi Faouzi, Président de l'association nationale des conserveurs de tomate : Nous allons vers la disparition de la filière», *Elwatan*, N°4372, 07/04/2005, sur le site électronique : www.djazairess.com/fr/elwatan/16819, consulté le : 19/01/2011, 17h :15mn.

الوطني بنسبة 90% وتعطيل طاقات الإنتاج التي توفرها وحدات التحويل، وعدم استغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني. على سبيل المثال، طالب منتجو الطماطم المصبرة المعسرّين ماليا الدعم من طرف البنوك العمومية، متعهّدين بضمان إنتاج ضعف حاجيات السوق الوطنية (ما يعادل 160 ألف طن) وبمنتوج ذو جودة عالية، مع تخصيص الفائض للتصدير وإمكانية خلق 140 ألف منصب شغل بين دائم وموسمي على مدار 9 أشهر وهو ما يعني اقتصاد أموال ضخمة لخزينة الدولة من خلال تخفيض فاتورة الاستيراد. رغم كل تلك الضمانات، فضّلت البنوك العمومية تمويل المستوردين في شكل قروض بالعملة الصعبة بدل إنقاذ المؤسسات المنتجة المعسرة ماليا تدعيما للإنتاج الوطني، مما يبيّن أولوية الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي.

الملفت للانتباه، هو أنّه حتّى في حالة تقديم الدعم فإنّه في ظل غياب التزام جاد من طرف الدولة تصبح كل أشكال الدعم غير ذات جدوى؛ ففي سنة 2011، وبعد استفادة المنتجين من دعم مالي بقيمة 400 مليار سنتيم، للتخلص من الديون والعوائق المالية التي كانوا يعانون منها، رخصت وزارة الفلاحة باستيراد 13 ألف طن من منتج الطماطم المصبرة بحجة تغطية العجز المحتمل تسجيله خلال شهر رمضان، على الرغم من الإلتزام الذي قطعه جمعية مصبري الطماطم في اجتماعها بمسؤولي الحكومة بتغطية الاحتياجات الوطنية من مادة الطماطم الصناعية المقدّرة بحوالي 90 ألف طن سنوياً، ممّا دفع بهؤلاء المنتجين إلى تحميل وزارة الفلاحة مسؤولية ضرب استقرار مصانعهم.

الغريب، أن تضخّ الحكومة أموالاً طائلة لإنقاذ مصانع المنتجين المحليين الخواص من الإفلاس، في حين تعتمد وزارة الفلاحة الترخيص باستيراد منتج أجنبي يتم جلبه - حسبهم - من الصين ويحمل علامة جودة من الصنف الثالث، يباع بأسعار رخيصة تفوق حتى تكلفة إنتاج المنتج المحلي مما يشكل منافسة غير نزيهة له¹. نتيجة لذلك، وبعد أن كان الإنتاج الوطني يلبي الاحتياجات الوطنية مع تصدير جزء من الفائض الإنتاجي إلى الخارج - مثلما حدث سنة 1996 حين تمّ تحقيق إنتاج قياسي من الطماطم المصبرة قدر بـ 90 ألف طن، مع تصدير ما يقارب 30 ألف طن إلى عدد من البلدان وعلى رأسها روسيا، مما وقرّ مداخل مالية معتبرة للخزينة العمومية تقدّر بـ 12 مليار دج²، شكّلت سنة 2005 نقطة القطيعة والتحوّل نحو الاستيراد بدلا من التصدير وهي السنة التي صادفت دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ وبالتالي إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الطماطم

¹- نبيل ش. "محولون يطالبون أوبحى بإلغاء صفقة استيراد 13 ألف طن: إغراق السوق الجزائرية بطماطم صينية محظورة في تونس"، **الخبر اليومي**، عدد 6423، 2011/07/22، ص.2.

²- "إنتاج الطماطم المصبرة، قطاع يحتضر: اختفاء أزيد من 70 بالمئة من الحقول ومعظم المصانع أعلنت إفلاسها". نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.tiress.com/alchourouk/161993، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/08/16، 15:17د.

المصبرة المستوردة، حيث تمّ في سنة 2010 استيراد 75 ألف طن بقيمة 70 مليون دولار، بعد أن انخفض الإنتاج الوطني إلى 15 ألف طن أي - 18% من الاحتياجات الوطنية¹.

أمام كل هذه العراقيل، أكد السيد فوزي حنفي رئيس الجمعية الوطنية لمصربي الطماطم، أنّ العديد من المنتجين أغلقوا وحداتهم الإنتاجية بعد إفلاسها وآخرون فضّلوا عدم المغامرة والاستمرار في حصد المزيد من الخسائر وقرّروا التوجّه نحو مجال الاستيراد²، كما أكد أنّ العديد من المنتجين الخواص اضطروا لبيع جزء من ممتلكاتهم العائلية للاستمرار في الإنتاج، غير أنّ المنافسة غير النزيهة للمنتجات المستوردة حالت دون بيعهم لكيلوغرام واحد من منتوجاتهم التي تكدّست في المخازن حتى أصابها التلف³.

«الصناعة التحويلية لمنتجات السوجا: تعدّ هذه الصناعة - حسب تصريحات السيد أحمد بن شرين، ممثّل عن مركز البحث والتكوين للصناعة التحويلية لمنتجات السوجا- أحد الخيارات المتاحة لمستقبل الجزائر الاقتصادي، حيث يمكنها لعب عدة أدوار في عدة صناعات من بينها: الصناعة الصيدلانية، حيث تصنع منها العديد من الأدوية، الصناعة الغذائية بما فيها الحليب ومشتقاته، وحتى وقود السيارات ودون أن تتسبّب في أي تلوث للمناخ. أبدى العديد من المستثمرين الأوروبيين استعدادهم لاستيرادها من الجزائر في حال إنتاجها بالكمية المطلوبة، لانخفاض تكلفة شرائها مقارنة بتلك المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية(*)، لأنّ المناخ في أوروبا لا يسمح بزراعتها (كونها تنمو في الصحراء).

في الجزائر، رغم الإمكانيات الطبيعية الهائلة لزراعتها وبالتالي إنتاجها بنسبة 100%، يتم استيرادها نتيجة لغياب الدعم من السلطات العمومية حيث لا يتعدّى الإنتاج الوطني نسبة 10% ورغم إمكانية توفيرها لما يربو عن 35 ألف منصب شغل، إلّا أنّ كبار مستوردي الحليب بالجزائر يقفون في وجه تطوّر الصناعة التحويلية للحليب المستخرج من مادة السوجا لأنّه ليس من مصلحتهم أن يتم إنتاج الحليب محليا، رغم أنّ ذلك سيقوّض من فائز الاستيراد، إلّا أنّه سيتسبّب لتلك الأطراف بخسائر تقدّر بالملايير⁴.

ب-الصناعة النسيجية

عرفت صناعة النسيج في الجزائر تراجعا كبيرا منذ نهاية التسعينات، حتّى أضحت في السنوات الأخيرة على وشك الإندثار والسبب حسب الأمين العام للفيدرالية الوطنية لصناعة النسيج والجلود عمر تاقجوت هو وجود إرادة سياسية لكسر هذه الصناعة، خدمة لمصالح لوبيات خفية تضغط لفسح المجال

¹-Salim Sadki, "Tomate industrielle : les banques font capoter le plan de relance de la filière", *El Watan*, N°5946, 18/05/2010, p.4.

²-Titouche, "Le concentré de tomate...", *op-cit*.

³- Djabali, *op-cit*.

* - المنتج الأوّل للسوجا في العالم.

⁴ - "بارونات الاستيراد يقفون في وجه تطوير صناعتها: السوجا قد تكون البديل لجزائر ما بعد البترول"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.palmoon.net/5/topic-5412-108.html تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/10/13، 17:00

لنشاط الاستيراد الذي قضى على الإنتاج المحلي المعروف بجودته العالية¹. لقد تخلى العديد من المنتجين الخواص عن نشاطهم الإنتاجي (حوالي 5000 وحدة إنتاجية خاصة تم غلقها إلى غاية سنة 2005)² بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وندرة المادة الأولية من جهة، وغزو المنتجات المستوردة - خاصة الصينية منها - السوق الوطنية من جهة أخرى، ناهيك عن المنافسة غير المتكافئة في ظل دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ سنة 2005، دون أيّ دعم أو حماية من طرف الدولة للمنتجين المحليين الخواص³، فقد سجّلت الفيدرالية تحويل المئات من المصنّعين لنشاطهم الاقتصادي من الإنتاج إلى الاستيراد بعد أن أدّى إغراق السوق بالمنتجات المستوردة - بأسعار تصل في كثير من الأحيان إلى نصف أسعار المنتجات المصنعة محليا - إلى إفلاسهم، مما أدى إلى تراجع عدد العاملين في قطاع النسيج الخاص من 200 ألف عامل إلى 10 آلاف عامل فقط بالمؤسسات التي تمكّنت من المقاومة والاستمرار في الإنتاج⁴، في حين أنّ استيراد المنتجات النسيجية فاق نسبة 95% وهي أرقام كارثية بالنظر إلى انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

هناك العديد من المؤشرات التي تؤكّد أنّه لو توقّرت الإرادة السياسية لحماية تلك المؤسسات الخالقة للثروات والمنشئة لمناصب الشغل ولو تم تقديم الدّعم لفتح وحدات إنتاجية جديدة، لما وصل قطاع النسيج للحالة الكارثية التي هو عليها اليوم؛ أهم هذه المؤشرات:

- تمّ في سنة 2010 عقد اتفاق وزاري مشترك جزائري- تركي حول التسهيلات التي تمنحها السفارة التركية بالجزائر للمستوردين الجزائريين عند استيرادهم للمنتجات النسيجية التركية، بدل العمل على الإستفادة من تجربتها لرفع الإنتاج الوطني⁵.

- بالنسبة لاستيراد الملابس المستعملة، نلاحظ ترّد السلطات العمومية بشأنها وغموض وتناقض سياسة الدعم الموجه لقطاع النسيج، فبعد أقل من 3 أشهر على صدور قرار التطهير المالي لمؤسسات القطاع بغلاف مالي قدره 2 مليار دولار، سمح قانون المالية التكميلي لسنة 2011 باستيراد الملابس المستعملة بضغط من لوبيات الاستيراد؛ كرد فعل على ذلك، وجّهت الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل بمعيّة المؤسسات المنتجة في قطاع النسيج والجلود نداء إلى الحكومة بضرورة منع تنفيذ هذا الإجراء حفاظا على الآلة الإنتاجية الوطنية لتوفير منتج ذو جودة عالية وبأسعار تنافسية للتقليل من حجم

¹- راضية ت. " لوبيات براغماتية كانت وراء التصحير الصناعي في بلادنا"، **الفجر**، عدد 3043، 2010/10/05، ص.6.

²- Fayçal Arbaoui, "Contrefaçon, produits chinois, production à l'arrêt, que reste-t-il du textile algérien?", **Info soir**, N°1149, 15-16/04/2007, p.2-3.

³- Salah Benreguia, "La filière textile déstructurée et menacée de disparition", **La tribune**, N°4518, 21/04/2010, p.4-5.

⁴- راضية ت. " لوبيات براغماتية..."، مرجع سابق، ص.6.

⁵- المكان نفسه.

الواردات¹، غير أنّ نداءاتها لم تؤخذ بعين الاعتبار بدليل أنّ واردات الملابس المستعملة بلغت 13 مليون \$ سنة 2008² وقد اعتمد الاتحاد العام للعمال الجزائريين شعارا معبرا إزاء ذلك مفاده أنّ: «كل سفينة ترسو محملة بالملابس المستعملة ترهن مستقبل وحدة إنتاجية جزائرية»³.

- لم يعد القطاع الخاص يغطي سوى 5% من الإحتياجات الوطنية في قطاع النسيج، في حين أنّ فاتورة الاستيراد في ارتفاع مستمر حيث أصبحت تتجاوز 6 مليار دج سنويا⁴، كما تستورد الجزائر أكثر من 90% من احتياجاتها فيما يخص المواد الأولية المستخدمة في الصناعة النسيجية وعلى رأسها القطن، في حين أنّها تتوفر على إمكانيات طبيعية تؤهلها لتكون من أكبر البلدان المنتجة له، لكن رغم المطالب المتكررة للمتعاملين الاقتصاديين لإعادة بعث زراعة القطن في الجزائر^(*) لتفادي استيراده من الخارج -مما يمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث المنتجات النسيجية في آفاق سنة 2020⁵- إلا أنّ مطالبهم لم تلق أي رد من السلطات المعنية وهو مؤشر آخر على غياب إرادة سياسية حقيقية لدعم المنتج المحلي وتقليص فاتورة الواردات.

- مؤشر موضوعي آخر، يتمثل في فرض البنوك فوائد مرتفعة على القروض الموجهة للمنتجين مما يرفع تكاليف الإنتاج ويقلل من تنافسية المنتج المحلي، ناهيك عن الشروط التعجيزية التي يجب أن يتضمنها ملف الحصول على قرض، مما تسبّب في نفور المنتجين من هذه الشعبة وتوجّههم نحو الاستيراد، بدليل أنّ القطاع الخاص لا يساهم إلا بنسبة 5% في الصناعة الوطنية للنسيج⁶ وحتى الوحدات الإنتاجية التي استطاعت المقاومة والإستمرار بصعوبة تواجه رفض طلبات تمويلها من طرف البنوك، بشهادة العديد من المنتجين الخواص⁷.

¹- سليمان ح. "قالت إنّ قرار العودة لاستيراد "الشفون" تشجيع للوبيات "استيراد استيراد": الباترونا تتهم نوابا بالسعي لتحويل الجزائر إلى مزبلة كبيرة"، **الخبر اليومي**، عدد 6401، 2011/06/30، ص.06.

²- Mokrane Ait Ouarabi, "Réintroduction de l'importation de la frip : Rassemblement des travailleurs du textile aujourd'hui à Alger", **ElWatan**, N° 6290, 29/06/2011, p.6.

³- Meziane Rabhi, "Le lobby de la frip sévit encore, alors que le secteur du textile algérien agonisé", **Liberté**, N°5724, 23/06/2011, p.3.

⁴- Lyes Mechti, "Le secteur du textile peine à redémarrer malgré les sommes colossales injectées dans l'appareil productif", **ElWatan**, N° 6634, 09/08/2012, p.7.

* - اختفت منذ سنة 1979.

⁵- Meziane Rabhi, "Le lobby ...", **op-cit**, p.3.

⁶- A.Djabali, "Secteur du textile en Algérie, une industrie en crise", **ElWatan**, 24/10/2005, sur le site électronique : www.djazairiess.com/fr/elwatan/2876, consulté le : 20/08/2012, 17h :50mn.

⁷- "Industrie du textile, une filière à l'agoni", **Liberté**, N°5482, 08/09/2010, p.11.

- كما أنه من غير المنطقي أن تتم المساواة بين المنتجين والمستوردين بالنسبة للرسوم الجمركية المفروضة على استيراد القماش والمقدرة بـ 30%، في حين أنه من المفترض أن تحظى المؤسسات الخاصة المنتجة بمعاملة تفضيلية¹.

- إن دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ سنة 2005، جعل المؤسسات الجزائرية المنتجة في منافسة غير متكافئة مع المنتجات الأجنبية ودون أي دعم أو حماية من طرف الدولة²، كما أن تجارة الملابس المستعملة لا تزال منتشرة في ظل صمت السلطات العمومية، رغم إقرار منع استيرادها في إطار قانون المالية لسنة 2012 وهو القرار الذي كان بالإمكان أن يشكّل فرصة جديدة لإعادة بعث القطاع من جديد³.

وبالتالي فإن الإشكال الحقيقي الذي يواجه صناعة النسيج والجلود يكمن في الاستيراد، فلبناء صناعة قوية في هذا المجال، لابد من تضيق الخناق على كبار المستوردين الذين يضغطون لعرقلة أي انتعاش لهذا الفرع الإنتاجي كونه سيكلفهم خسارة كبيرة في حال إحلال المنتج المحلي محل الواردات⁴.

ج- صناعة أعواد الكبريت

توسّع تهريب أعواد الكبريت في السنوات الأخيرة لفائدة كبار المستوردين - الذين لا يدفعون الضرائب ولا الرسوم الجمركية- ، ليمثل 90% من مجموع المعاملات سنة 2002، ممّا يدرّ عليهم أرباحا تقدّر بـ 10 ملايين دولار سنويا. هذا النوع من عمليات الاستيراد غير المشروع والتمتع بحرية جمركية(*)، أجبر العديد من المنتجين الخواص على إغلاق وحداتهم الإنتاجية، إلى درجة أنّه: «...لم يعد هناك عود كبريت جزائري واحد في السوق»⁵ حسب تصريحات مدير مجمع عثمانى الكائن مقره بولاية قسنطينة، والمتخصص في إنتاج أعواد الكبريت بالشراكة مع الشركة الإسبانية فييرو **Fierro** ؛ يشغل هذا المجمع 70 عاملا وقد بلغت القيمة الاستثمارية للمشروع 10 مليار دج.

بعد صراع مع الإجراءات البيروقراطية المعقّدة دام سنتين للتمكّن من تجسيد المشروع، اضطرت المؤسسة إلى التوقّف عن الإنتاج بفعل المنافسة غير المشروعة من طرف كبار المستوردين الذين أغرقوا

¹- Lyes Mechti, "Amar Takjout secrétaire générale de la fédération nationale des travailleurs du textile et du cuir : nous exigeons un bilan détaillé du plan de relance", **ElWatan**, N°6634, 09/08/2012, p.7.

²-Salah Benraguia, " la filière textile déstructurée et menacée de disparition ", **La Tribune**, N°4518, 20/04/2010 , p.5.

³- M.Talbi, "Suppression de l'importation de la friperie, une relance pour le textile", **Infosoir**, N°2529, 08-09/11/2011, p.4.

⁴- Fella Midjek, " Textile, qui veut empêcher la relance ?", **Horizons**, N°4948, 20/07/2013, p.4.

* - نفت مصالح الجمارك تسجيلها لأية عملية استيراد لأعواد الكبريت منذ سنة 1999.

⁵-Salima Telemçani, "Les allumettes Pakistanaïses", **ElWatan**, 22-08-2002, sur le site électronique : www.afrik.com/article4876.html, consulté le : 15/11/2012, 17h:15mn.

السوق بعلب كبريت بسعر 0.02 دج لأربعين (40) علبة، في حين أن تكلفة إنتاج العلبة الواحدة تقدر بـ 1.2 دج¹، مما دفع بمدير المجمع إلى التقدم بشكاوى لدى وزير المالية، لكن دون جدوى، لتضاف هذه الوحدة إلى العديد من الوحدات الإنتاجية المتوقفة.

د- صناعة نصف المقطورات (Semi-Remorque)

أطلق منتجو هذا القطاع نداءات مستعجلة للسلطات العمومية سنة 2011، بعد أن أصبحوا مهددين بالإفلاس والغلق بسبب المساواة في فرض الضريبة الجديدة بين المركبات الجديدة المستوردة وتلك المنتجة محليا وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2010² والمقدرة بـ 500.000 دج، تطبق بأثر رجعي لعدة أشهر. السيد علي أبشنيان مسير شركة Toufik TRAILER (باتنة)، هو أحد المنتجين الخواص الذين خاضوا تجربة استيراد الملابس، قبل أن ينتقل إلى الاستثمار في إنتاج نصف المقطورات، صرح بما يلي:

«...لما قررت الاستثمار في هذا القطاع المنتج، لم أكن أتوقع أن تؤدي بي القوانين يوما إلى الإفلاس...أردت خدمة الصناعة المحلية في بلدي، لكنني اليوم أجد نفسي مضطرا لتسريح العمال وغلق المؤسسة... هذا الرسم يقضي على الإنتاج المحلي في وقت بدأنا نلبي فيه الطلب المحلي...أنا نادم اليوم على اتخاذ قرار الاستثمار في قطاع منتج وعدم الاستمرار في مجال الاستيراد»³.

أما السيد رياض جنادي مسير شركة DPR AXXAM (بجاية) فقد صرح بما يلي: «تدهور إنتاجنا كثيرا بسبب هذا العبء الضريبي الجديد المفروض على المنتجين المحليين، مما اضطرنا لغلق مصنعنا بدائرة أوزلاقن...حاليا أصبح استيراد نصف مقطورة أكثر مردودية من إنتاجها محليا»⁴.

هـ- صناعة الأقراص المضغوطة (CD)

شركة Media Disc Industries هي شركة جزائرية لإنتاج الأقراص المضغوطة وهي تعدّ الأولى من نوعها مغاربيا والثانية إفريقيا، افتتحت أبوابها في أبريل سنة 2000 وتنتج 10 مليون قرص سنويا. أكد صاحب المؤسسة السيد كريم لوهيبي أن السوق الموازية تشكل منافسة شرسة وغير متكافئة، في ظل غياب الدعم من طرف الدولة وأن الرسوم الجمركية تعرقل المنتجين وتخدم أصحاب الحاويات

¹ - Salima Telemçani, "Les allumettes...", op-cit.

² - المادة 13 من الأمر رقم 01-10، مرجع سابق، ص.7.

³ - H. AIT EL DJOUDI, "Un fabricant de semi-remorques asphyxié", *ElWatan*, N°6525, 03/04/2012, p.12.

⁴ - Nassima OULEBSIR, "Les producteurs de semi-remorques au bord de la faillite", *ElWatan week-end*, N°121, 29/07/2011, p.8.

(المستوردين) وكأنّ السلطات العمومية في الجزائر تمرّر رسائل للمنتجين مفادها: "توجّهوا للعمل في السوق الموازية"، كونها تنقل أعباء المستثمر بطريقة قانونية، بالضرائب مما يؤدي به إلى الإفلاس¹. في ذات السياق، أضاف ذات المتحدث: «نحن ندفع 3 دج كضريبة على القيمة المضافة (TVA) عن كل قرص مضغوط ننتجه، في حين أنّ المستوردين يدفعون 150.000 دج كرسوم جمركية عن كل حاوية تحوي 700 000 قرص مضغوط»².

إنّ الرسوم الجمركية مرتفعة ولا تخدم المنتجين وقد قدّم السيد لوهيبي مثالا على ذلك : تطبيق نسبة 5% كرسوم جمركية بالنسبة لاستثمار قيمته 200 مليون دج (يكلف 10 مليون دج أي حوالي 100 ألف أورو) يعادل مبلغ شراء آلة إنتاجية جديدة لمضاعفة الإنتاج، كما اشتكى المنتج من بطء الإجراءات الإدارية التي كلفت مؤسسته خسارة قدرها 130 مليون دج، بفعل تجميد استيراد الآلات الضرورية لتوسيع المؤسسة في الميناء، مشبّها مسار المنتج في الجزائر بشروط المحارب³.

3-2- أمثلة ونماذج واقعية لعرقلة استثمارات خاصة صناعية أجنبية

لا يزال عدد مهم من المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر مجمّدا، وهو ما يعزوه الخبراء إلى البيروقراطية المتفشية وغياب الإرادة السياسية الفعلية لترقية الإنتاج الوطني بشكل يساهم في تقليل التبعية للواردات، مما يهدّد مصالح كبار المستوردين ذوي التأثير النافذ على دوائر صنع القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر وهو ما أرجعه الخبير الإقتصادي عبد الرحمان مبتول إلى البجوحة المالية التي تعرفها الخزينة العمومية بفعل ارتفاع الإيرادات الريعية⁴، ممّا يغني النظام الحاكم عن هذه الاستثمارات من خلال تحفيز الواردات، طالما أنّ الإيرادات الريعية تسمح بذلك وفيما يلي نورد الأمثلة التالية:

أ- الإستثمارات العربية

◀ مشروع مصنع الألمنيوم لمجمع "دبي مبادلة" وشركة ألمنيوم دبي "دوبال": وقّعت شركتي "دبي مبادلة" و"دوبال" الإماراتيتين في سنة 2007 اتفاقية لإنشاء مصنع للألمنيوم في الجزائر (بني صاف) مع شركتي سوناطراك وسونلغاز، بطاقة إنتاج سنوية تقدّر بـ 700 ألف طن من الألمنيوم، يوجّه في أغلبه للتصدير؛ تضمّن المشروع -إلى جانب المصنع- إنجاز محطة لتوليد الكهرباء بطاقة 2000 ميغاوات لاستعمالات المصنع وميناء بمياه عميقة لاستيراد المواد الأولية وتصدير الإنتاج.

¹-Ahcen Ait Saidi, "Media Disc Industries", *ElWatan*, N°4410,23/05/2005, sur le site électronique : www.elwatan.com/archive/articles.php?id=19785, consulté le : 12/05/2011, 17h:45mn.

²-Ibid.

³ - Ibid.

⁴-إيمان كيموش، "سلاسل يعيد فتح ملفات الشراكة العالقة"، *الفجر*، عدد 3637، 2012/09/20، ص.7.

كان متوقّعا أن يشرع المصنع في الإنتاج أوائل عام 2012 ويحقق إيرادات سنوية قدرها 700 مليون دولار، ما يضيف للنتاج المحلي الإجمالي للجزائر زيادة قدرها 30 مليار دولار على مدى 25 عاما. أكّد المدير العام لشركة دوبال السيد عبد الله قلبان أنّ المشروع من حيث حجم ونوعية الإنتاج والتقنيات المستعملة يعدّ من أهم الصناعات التحويلية في العالم¹، ناهيك عن كونه من أكثر المرافق الصناعية قدرة على خلق فرص عمل في المنطقة وتوفير تقنيات صناعية متطورة، غير أنّه يعرف تعثّرا منذ سنة 2007، حيث لم يتم تجسيده رغم مرور 5 سنوات وهو ما يرجعه مسؤولو الشركة إلى تذبذب المنظومة القانونية والتشريعية لقطاع الأعمال في الجزائر وثقل الإجراءات الإدارية².

◀ مشروع "آسيك" المصري للإسمنت: شهد مشروع الشركة المصرية "آسيك" تعطلا كبيرا في الإنجاز بعد أن شرع فيه منذ سنة 2008 وكان يتوقع تسليمه عام 2011. تتأتى أهمية المشروع من خلال توقّعه استحداث أزيد من 4000 منصب شغل وكذا مساهمته في رفع الإنتاج الوطني من مادة الإسمنت، بما يلبي احتياجات قطاعي البناء والأشغال العمومية في الجزائر من خلال إنتاجه 3 مليون طن من الإسمنت سنويا. تعود أسباب تعطل المشروع حسب القائمين عليه إلى المماطلات الإدارية، خاصة عقب الأحداث التي شهدتها مباراة الفريقين الجزائري والمصري في نوفمبر 2009 وكذا رفض البنوك الجزائرية تمويل المشروع وهو ما يتعارض مع الخطاب الرسمي للحكومة الجزائرية حول استقلالية البنوك العمومية³، رغم أنّ هذا المشروع كان سيساهم في التخفيف من فاتورة استيراد الإسمنت التي تكلف الخزينة العمومية 300 مليون أورو سنويا⁴.

◀ مشروع شركة الخليج للصناعات الدوائية "جلفار": وضعت شركة جلفار الإماراتية حجر الأساس لبناء مصنع للأدوية بالجزائر العاصمة في ماي 2012 بالشراكة مع الصيدلية المركزية للمستشفيات، موجّها لإنتاج 85 مليون وحدة مصل سنويا مما يمكّن الدولة من الاعتماد على إنتاج وطني بمواصفات عالمية، يغطّي الاحتياجات الاستهلاكية بنسبة 53% من المتطلبات الدوائية⁵ الأمر الذي سيساهم في تخفيض فاتورة استيراد الدواء ويخلق العديد من فرص العمل؛ غير أنّ الوزير الأول عبد المالك سلال أبلغ إدارة الشركة بقرار إلغاء الاتفاقية الخاصة بإنشاء المصنع بسبب عدم سريان الاتفاقية

¹- أحمد روابة، "شركات جزائرية وإماراتية تنشئ مصنعا للألمنيوم بالجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alzazeera.net/ebusiness/pages/98ada38c-2a08-41، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/10/05، 18:00.

²- حفيظ صوالي، "الإماراتيون يطالبون بمعرفة مصير استثماراتهم"، الخبر اليومي، عدد 7080، 2013/05/21، ص.7.
³- "Les banques refusent de financer la construction d'une grande cimenterie"، sur le site électronique: www.lemag.ma/Les-banques-algeriennes-refusent-de-financer-la-construction-d-une-grande-cimenterie-a61956.html، consulté le: 22/06/2012، 19h:30mn.

⁴- سامية ب. "فاتورة استيراد الإسمنت تكلف الخزينة 300 مليون أورو سنويا"، الحوار، عدد 1866، 2013/05/14، ص.5.
⁵- عبد الله ب. "من المتوقع إنتاج 85 مليون وحدة سنويا: الشروع في بناء مصنع جزائري لإنتاج الأمصال"، البلاد أون لاين، 2012/05/08، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairss.com/elbiled/82289، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/17، 12:30.

التي تم توقيعها في عهد وزير الصحة السابق جمال ولد عباس، مطالبا الشركة بإعادة التفاوض مع الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، رغم الإنطلاق في الإنجاز مما أثار استياء مسؤولي الشركة¹، لأن الدولة يفترض أن تكون دولة مؤسسات لا دولة أشخاص يتداولون عليها.

ب- الاستثمارات الأوربية.

«مشروع شركة فولغسفاغن الألمانية لإنتاج السيارات: تغليب الاعتبارات السياسية - المصلحية على حساب النجاعة الاقتصادية:

تقدّمت شركة فولغسفاغن الألمانية Volkswagen نهاية سنة 2011 بطلب رسمي للحكومة الجزائرية لإقامة مصنع لها في الجزائر بطاقة إنتاجية تصل إلى 100 ألف وحدة قابلة للتوسّع وبدون شروط². رغم أهمية المشروع والجودة العالية لمنتجات الشركة الألمانية، تمّ تجاهل عرضها من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، فقررت شركة فولسفاغن إقامة أول مصنع لها في شمال إفريقيا في المغرب - بدلا من الجزائر - أين لقيت كل التسهيلات³.

أكد مسؤولو الشركة أن تردّد وزارة الصناعة وعدم تحكّمها في الملفات الصناعية الكبرى وضغوط لوبيات الاستيراد، كانت السبب في تضييع الفرصة التي أتيحت للجزائر لتباشر صناعة السيارات، فقد كان وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار يتحجّج بضرورة إعادة تأهيل مناولين جزائريين مختصّين في إنتاج الزجاج وبعض معدّات السيارات، ليشاركوا في المشروع بنسبة 51% وهو ما فنّده مسؤولو الشركة الذين عرضوا على الوزارة مساعدة شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تحصيل الخبرة الضرورية التي تسمح بتطوير نشاط المناولة من خلال برنامج تكوين متطوّر، كما أنّ الشركة لم تعترض على مبدأ الإكتفاء بنسبة أقلّية في المشروع لا تتعدّى 49%، مثلما تنصّ على ذلك شروط قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

استغرب الطرف الألماني الإقصاء المتعمّد للخبراء الجزائريين المكلفين بمتابعة المشروع واستبدالهم بموظفين إداريين من الوزارة لا علاقة لهم بشعبة صناعة السيارات⁴، ممّا يؤكّد أنّ الإقصاء المتعمد للشركة لا يعود لأسباب موضوعية وإنّما مصلحية يقف وراءها كبار المستوردين.

¹ - جلال بوعاتي، "سلال يلغي اتفاقية مصنع الشركة الجزائرية الإماراتية للدواء"، الخبر اليومي، عدد 6942، 2013/01/12، ص.7.

² - عبد الوهاب بوكروح، "رونو في الجزائر مقابل طرد فولغسفاغن، الفرنسيون متعجبون من التنازلات الجزائرية ويعترفون بغرابة الاتفاقات"، الشروق اليومي، عدد 3872، 2012/12/22، ص.3.

³ - يوسف سعود، "المجموعة الألمانية فولسفاغن تصرف النظر عن الجزائر وتستقطبها المغرب"، بيان اليوم، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.bayanlyoune.pres.ma/index.php.view=article.tpl=component&id=17860، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/08/17، 17 سا:15.

⁴ - "فولغسفاغن تلتحق برونو وتقرر إقامة مصنعها بالمغرب بدل الجزائر"، 2012/07/22، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://ar.algerie360.com>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/02/10، 17 سا:05.

بالمقابل، تمّ التوقيع على اتفاقية مع الصانع الفرنسي "رونو" Renault لإقامة مصنع لتكريب السيارات في المنطقة الصناعية بواد تليلات (ولاية وهران) في 19 ديسمبر 2012، في إطار زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى الجزائر والتي سبقتها زيارة المسهل الفرنسي جان بيار رافاران في شهر جانفي من ذات السنة، في ظل العراقيل والمماطلات التي كان يشهدها التوقيع على اتفاقية المشروع في الجزائر، بسبب توتر العلاقات السياسية بين البلدين منذ سنة 2010 عقب استخدام فرنسا حق الفيتو ضدّ إيفاد لجنة تحقيق دولية إلى مخيم الحرية بمدينة العيون الصحراوية، للتحقيق في المجازر المرتكبة من قبل الجيش المغربي¹.

أكد الخبراء ضعف أهمية مشروع رونو Renault الذي لن يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، فقد أكد عمر ربراب المدير العام لـ "هيونداي الجزائر" Hyundai أنّ مشروع رونو مجرد ذر للرماد على الأعين، لأنّ كل المعطيات تؤكد استحالة إقامة صناعة سيارات قوية دون امتلاك نسيج صناعي قوي لقطع الغيار، لهذا كان على الدولة التفكير أولا في دعم المستثمر المحلي للاستثمار في هذا المجال².

رغم هذه المعطيات، استفادت شركة رونو من تنازلات استثنائية لإقامة مصنع صغير لتكريب نوع واحد من السيارات في الجزائر؛ تتمثل هذه التنازلات في:

- التزام الحكومة بمنح امتياز حصري لشركة رونو في السوق الجزائرية مدته ثلاثة أعوام - تمّ تمديدتها إلى خمسة أعوام - وهو القرار الذي يعني أنّه لن يتمّ إبرام أيّ اتفاق في مجال تصنيع السيارات مع شركة أجنبية، طيلة السنوات الخمس المقبلة اعتبارا من سنة 2014 - وهو ما لا تسمح به حتى القوانين الفرنسية-.

- بعد رفضها إقامة مصنعها في منطقة بلارة بولاية جيجل، تحصّلت شركة رونو على عدّة مزايا جبائية وضريبية على الموقع الذي اختارته، الكائن بالمنطقة الصناعية بواد تليلات (وهران) والممتدّ على مساحة قدرها 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، مع ضمان تكفّل الدولة بالتهيئة الكاملة للموقع .

- التزام الطرف الجزائري بإيجاد منفذ كامل لإنتاج المصنع المقدّر بـ 25 ألف وحدة سنويا في مرحلة أولى، ليتمّ رفعه إلى 75 ألف وحدة سنويا في مرحلة ثانية، يتمّ اقتناؤه لفائدة الهيئات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية³.

¹ - حفيظ صواليلي، "هولاند يدعو إلى تحسين مناخ الأعمال والإسراع في تجسيد المشاريع"، الخبر اليومي، عدد 6931، 2012/12/21، ص.3.

² - سفيان بوعياذ، "المدير العام "لهيونداي الجزائر" عمر ربراب يصرح: مشروع رونو للسيارات مجرد كلام في الهواء"، الخبر اليومي، عدد 6472، 2011/09/10، ص.9.

³ - حفيظ صواليلي، "رونو تحصل على تنازلات استثنائية في الجزائر"، الخبر اليومي، عدد 6931، 2012/12/21، ص.3.

- قدّرت السلطات الجزائرية الكلفة الإجمالية للمشروع بمليار أورو (10 000 مليار سنتيم)، حدّدت حصّة شركة رونو في المشروع بـ 490 مليون أورو، فيما تتحمّل الحكومة الجزائرية 510 مليون أورو مقسّمة بين الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بـ 360 مليون أورو والصندوق الوطني للاستثمار بـ 150 مليون أورو وقد قرّرت شركة "رونو" الإكتفاء باستثمار 50 مليون أورو فقط أي ما يعادل 10% فقط من إجمالي حصّتها في المشروع¹.

كشف خبراء فرنسيون في صناعة السيارات أنّ قيمة الصفقة مثيرة للاستغراب، متسائلين عن الأسباب التي رفعت المبلغ إلى هذا الحد مقارنة بمشاريع سابقة للشركة في المغرب مثلا بنفس القيمة وحجم إنتاج يصل إلى 400 ألف وحدة في السنة وإنتاج سلسلة متنوعة من النماذج، خلافا لمصنع وهران الذي سينتج أسوأ نموذج للشركة وهو "سامبول" (Symbol) الممنوعة من التسويق في أوروبا لخطورتها²، كما أجمعت كبريات الصحف والمجلات الاقتصادية الفرنسية (على غرار Les L'Expansion، Echos، La Tribune) على استغرابها لحجم التنازلات المجانية والإمكانيات الغريبة التي قدّمتها الحكومة

الجزائرية للصانع الفرنسي، لأنّه من غير المعقول إنفاق هذا المبلغ الكبير لبناء مصنع "صغير" -تركيب نموذج واحد- لا يمكن مقارنته بالمصنع الضخم الذي أنجز بمدينة طنجة المغربية والذي يوجّه نصف إنتاجه إلى أوروبا³. الغريب أيضا، أنّ الحكومة قرّرت ربط عودة القروض الاستهلاكية بالشروع في إنتاج سيارات محلية وكأنّ الأمر موجّه، حيث أنّ مصنع رونو في الجزائر سيدخل حيّز الإنتاج (بالأحرى التركيب) خلال السداسي الثاني من العام 2014⁴.

إنّ مبررات هذه الصفقة المريبة ترجع أساسا إلى كون هذا المشروع يعود بمصلحة مزدوجة؛ من جهة استثمار أجنبي مباشر يضيف على السلطات الجزائرية نوعا من الشرعية، باعتبار أنّها نجحت في استقطاب الاستثمار الأجنبي، كما أنّه قد يكون مؤشرا على تحسّن مناخ الاستثمار في الجزائر - خاصة أنّ المشروع حقّق نجاحا باهرا في المغرب- والأهمّ أنّه لن يمسّ بمصالح كبار المستوردين، حيث أنّه لن يركّب سوى 25 ألف وحدة سنويا وهو ما لا يتعدّى نسبة 6% من واردات الجزائر السنوية من السيارات التي فاقت 400 ألف سيارة خلال السداسي الأوّل لسنة 2012 بقيمة 4 ملايين دولار⁵، في حين أنّها لم تكن تتعدّى 270 ألف سيارة سنة 2009 والأدهى أنّه سيكتفي بتركيب نوع واحد من السيارات، يعدّ أسوأ

¹ - عبد وهاب بوكروخ، "حصاد اقتصادي هزيل من زيارة هولاند: مصنع للسيارات وتسهيل دخول الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية"، الشروق اليومي، عدد 3871، 2012/12/21، ص.4.

² - المكان نفسه.

³ - بوكروخ، "رونو في الجزائر..."، مرجع سابق، ص.3.

⁴ - المكان نفسه.

⁵ - محمد مسلم، "إذا كان هناك مصنع للسيارات في الجزائر فسيكون لرونو"، الشروق أون لاين، 2012/09/27، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.echouroukonline.com/ara/articles/2012/09/27,142915.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/27، 17 سا: 30 د.

نموذج للشركة وهو "سامبول" الممنوعة من التسويق في أوروبا لخطورتها . إنّ تضاعف حركة الواردات في هذا المجال يطرح علامات استفهام عديدة، كيف يحدث هذا والحكومة منعت القروض الموجهة لتمويل شراء السيارات منذ عام 2009 بهدف وقف نزيف العملة الصعبة، كما سبق أن فرضت الضرائب على السيارات الجديدة عام 2008 وقبل ذلك منعت استيراد السيارات التي لا يتجاوز استخدامها 3 أعوام سنة 2006. كان الصانع الألماني "فولسفاغن" على استعداد لإنتاج 100 ألف وحدة سنويا قابلة للتوسع، تضم تشكيلة متنوعة من السيارات ذات جودة عالية وهو ما كان سيهدّد مصالح المستوردين، غير أنّ القاعدة التي تسيّر دواليب الاقتصاد الوطني مفادها أنّ كل ما يهدد مصالح هذه الفئة يقابل بالرفض، بغضّ النظر عن المصلحة الوطنية.

4-أمثلة ونماذج واقعية لعرقلة استثمارات خاصة في القطاع الزراعي

يعدّ هذا القطاع حساسا واستراتيجيا لارتباطه بالأمن الغذائي خاصة في ظل ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية التي وصلت إلى 9.8 مليار دولار سنة 2011¹. إنّ طبيعة الملكية في العقار الفلاحي ونمط الإستغلال عبر عقود الامتياز^(*)، أثّر سلبا على إنتاجية القطاع ولم يسمحا ببروز برجوازية زراعية والنتيجة هي أن تطلّ الدولة المالك الأخير للأرض، الممول الأخير للاستثمار الفلاحي والضامن الأخير للقروض الفلاحية، دون أن تتمكن من تحسين المردود الفلاحي للهكتار الواحد²، فقد تمّ منح جزء كبير من الاستصلاح الفلاحي لغير أهله والنتيجة تحويل ما يقارب 02 مليون هكتار عن طبيعتها الزراعية، ليزداد التواكل على الاستيراد.

مفارقة باتمّ ما للكلمة من معنى، تثير التساؤل حول نجاعة السياسة الحكومية في مجال التنمية الفلاحية، فرغم إطلاق السلطات العمومية للعديد من الخطط للنهوض بالقطاع الفلاحي: برنامج التجديد الريفي سنة 2006^(**)، قانون التوجيه العقاري للفلاحين سنة 2008³، قرار مسح ديون الفلاحين والمقدرة بحوالي 41 مليار دج سنة 2009، إلّا أن النتائج لم ترق إلى الأهداف المسطرة ليستمرّ العمل بسياسة استيراد-استيراد .

¹ - إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2012، موقع وزارة التجارة:

<http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers13/rapport%202012.comextfr.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/22 11:30د.

^{*} - يحق للمستثمر صاحب الامتياز الاستغلال الحر للأرض لأغراض فلاحية لمدة 40 سنة، مع إمكانية التقدم بطلب لتجديد العقد بترخيص من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

² - بشير مصيطفي، "هل يفتح القطاع الفلاحي للاستثمار الأجنبي المباشر"، الشروق أون لاين، 2010/04/14، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=50829>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/22 17:30د.

^{**} - انطلق رسميا سنة 2008، بهدف تطوير المناطق الريفية والهضاب، يشمل هذا البرنامج مشاريع جوارية للتنمية الريفية، مكونة من سلسلة من العمليات المدمجة، التي تهدف إلى تطوير شروط حياة سكان الريف، عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور في الصحراء وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية وحماية وتأمين الموارد الطبيعية والتراث الريفي المادي وغير المادي.

³ - قانون رقم 08-16 مؤرخ في 03 غشت 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي. جريدة رسمية، عدد 46، صادر بتاريخ 10 غشت 2008.

بالنسبة لإنتاج الحبوب، رغم ارتفاع الإنتاج المحلي من 15357 قنطارا خلال الموسم الفلاحي (2007-2008) إلى 52532^(*) قنطارا خلال الموسم (2008-2009) ورغم إنشاء نادي الـ 50 قنطارا ليضم منتجي الحبوب المحققين لمردود تجاوز عتبة الخمسين قنطارا في الهكتار الواحد والذين انتقل عددهم من 17 منتجا عام 2000 إلى 173 منتجا عام 2012¹، إلا أن فاتورة استيراد الحبوب ارتفعت بنسبة 100 % خلال نفس الفترة، لتبلغ رقما قياسيا سنة 2012 قدر بـ 9.79 مليون طن بقيمة مالية قدرها 3.18 مليار دولار وهي فاتورة جد ضخمة لم تتجح برامج الدعم الفلاحي المختلفة في تخفيضها².

وصف الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، السياسة المنتهجة من طرف الديوان الوطني للحبوب، بالتعجيزية أحيانا والابتزازية أحيانا أخرى، كونها كرّست ظهور عدد كبير من العراقيين في وجه الفلاحين أثناء بحثهم عن البذور خلال فترة الحرث، لتستمر معاناتهم أثناء فترة الحصاد بغرض تسويق الحبوب المنتجة.

لكن لما تتوقّر الإرادة السياسية مثلما حدث سنة 2009 بفعل تراجع الإيرادات الربعية، بتدخل بسيط من السلطات العمومية في مجال تنظيم وتسويق الحبوب، دفعت بمنتج الشعير إلى مستوى التصدير³ مما يعني أن بين أيدي واضعي السياسات في الجزائر أدوات فعالة للنهوض بالإنتاج الفلاحي لم يجر أولم يُرد استغلالها بعد⁴.

بالنسبة لإنتاج القمح، وفقا لما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2010 في مادته 23⁵، شرعت الجزائر في فرض رسم على مستوردي القمح قدر بـ 200 دولار عن كل طن مستورد بهدف تحفيز المنتجين المحليين الخواص، بجعل القمح المنتج محليا أكثر تنافسية في سعر البيع النهائي؛ لكن بعد 6 أشهر فقط من تطبيقه تم إلغاؤه بحجة التراجع الكبير المسجل في استيراد القمح - وكأته ليس هو الهدف الذي ينبغي الوصول إليه - بنسبة 31.7% مقارنة بسنة 2009 والانتقادات اللاذعة التي وجهتها الدول

* - معدل المردودية الأعلى من نوعه منذ الاستقلال

¹ - Nabil Mansouri, « 173 producteurs dépassent 50 quintaux à l'hectare », L'Éconews, 27/09/2012, sur le site électronique : http://www.leconews.com/fr/actualites/nationale/agriculture/173-producteurs-depassent-50-quintaux-a-l-hectare-27-09-2012-159957_291.php, consulté le : 14/10/2013, 20h :30mn.

² - محمد سيدمو، " قرابة نصف القمح المستورد مصدره فرنسا"، الخبر اليومي، 2014/01/27، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.djazairiess.com/elkhabar/382516>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/29، 19:15د.

³ - بهيج س. "الجزائر تشرع في تصدير الشعير لأول مرة"، الحوار، عدد 960، 2010/05/15، ص.9.

⁴ - بشير مصيطفي، "هل يفتح القطاع الفلاحي..."، مرجع سابق.

⁵ - أمر رقم 01-10، مرجع سابق، ص.10.

المصدرة للقمح وعلى رأسها كندا، باعتبار أنّ ذلك سيؤثر على طلبات تمّ الاتفاق عليها مسبقاً¹، ليعود الخواص للاستيراد بقوة وترتفع الفاتورة مجدداً لتتجاوز مليار دولار سنة 2011².

إنّ هذا المثال نموذج واضح للتردّد بشأن دعم القطاع الخاص المنتج أو القطاع الخاص الموجه للاستيراد وأنّ هناك لوبيات قويّة تضغط لترجيح كفة المستوردين، تتمثّل إستراتيجيتها أساساً في إحداث أزمة في فترة حسّاسة من الموسم الزراعي، مثلما حدث سنة 2011 حين اصطدمت القروض الميسّرة للفلاحين بندرة البذور وغلاء الأسمدة، حيث ارتفعت أسعار الأسمدة المستخدمة في زراعة الحبوب من 4000 دج إلى 7400 دج للطن الواحد، بهدف كبح الإنتاج المحلي -الذي لم يعد يغطي إلا 30% من الاحتياجات الوطنية³- وتشجيع اللجوء المتزايد إلى الاستيراد⁴.

مثال موضوعي آخر يجسّد الأولوية الممنوحة للمستوردين على حساب المنتجين المحليين، يتمثّل في إنتاج البطاطا الذي احتلّت فيه الجزائر المرتبة الثانية إفريقيا خلال الموسم الفلاحي (2007-2008) بمحصول قارب مليون طن، حسب ما أفاد به تقرير منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) لسنة 2009 حول حجم الإنتاج العالمي لهذه المادة واسعة الاستهلاك، غير أنّ تلك الكميات المعتبرة لم تجد مساحات واسعة لتخزينها وفق المعايير، بغرض إخراجها وقت الأزمة لتموين السوق بدل استيرادها من الخارج، حيث أكّد الناطق الرسمي باسم اتّحاد التجار حاج طاهر بولنوار أنّ ما بين 15% إلى 20% من البطاطا التي تدخل أسواق الجملة يومياً يتمّ التخلّص منها⁵، ليتّم التحجّج بالنذرة لاستيراد كمّيّات معتبرة من الخارج. كما نجح كبار المستوردين سنة 2007 - بواسطة أممية رئاسية وبموافقة النواب - في فرض إلغاء الرسوم الجمركية على استيراد مادة البطاطا والتي أثبتت التحقيقات الحكومية فيما بعد، أنّ إلغائها لم يساهم قطّ في تخفيض أسعارها⁶. هذا الطرح يؤكد الخبير الدولي السيد مالك سراي بقوله:

¹ - رامي م. "الجزائر تشرع في إلغاء الرسم على مستوردي القمح بعد ستة أشهر من تطبيقه"، الأيام الجزائرية، عدد 1593، 08/05/2011، ص.5.

² - Hocine Lamriben, " Blé dur importé : la taxe suspendue pour une durée indéterminée", **El Watan**, N°6244, 07/05/2011, p.5.

³ - Leila Azzoug, "Production céréalière : un rendement en deçà des provisions", **ElWatan**, N°5522, 04/01/2009, p.10.

⁴ - Mohamed Naih, " Une nouvelle flambée atteint les engrais et fertilisants : l'agriculture otage des lobbies de l'import-import", **ElWatan Economie, supplément hebdomadaire**, N°302, du Lundi 3 au Dimanche 9 Octobre 2011, p.10.

⁵ - لطيفة بلحاج، "القناطير منها ترمى يومياً بسبب نقص غرف التبريد: تحذيرات من أزمة بطاطا خلال العام المقبل"، الشروق أون لاين، 18/07/2013، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/172005.html> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/09، ص: 45.

⁶ - سليمان ح. "عودة الشيفون" لحماية مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية للجزائريين"، الخبر اليومي، عدد 6402، 02/07/2011، ص.02.

«إنّ اللوبيات التي تتحكم في الاستيراد أقوى بكثير من الجهات القائمة على الزراعة وهو الوضع الذي يكرّس التبعية للدول الغنية، التي أصبحت تستعمل الغذاء كورقة ضغط تواجه بها ارتفاع أسعار النفط... إنّه من غير المعقول الاستمرار في العمل على تأمين الغذاء على المدى القصير، كاستيراد ما يكفي لسدّ الحاجيات الوطنية لمدة 5 إلى 6 أشهر... إنّ الأمر يستدعي وضع استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي»¹.

رغم كلّ تلك النّداءات والمؤشرات الحمراء، تستمرّ عرقلة المنتجين الخواص في الجزائر، فعلى سبيل المثال أكّد السيد **ايسعد ربراب** -رئيس مجمّع سفيّال- أنّه ينتظر منذ أكثر من 8 سنوات الحصول على ترخيص لزراعة عبّاد الشمس والسوجا حتّى يتمّ إنتاج الزيوت الخامة محلياً بدل استيرادها^(*) ثمّ العمل على تصدير الفائض إلى الخارج؛ رغم حصوله على موافقة كلّ الفلاحين إلّا أنّ المشروع لا يزال معطّلاً، في حين أنّ بإمكانه توفير أزيد من 100.000 منصب عمل زراعي و 1000 منصب عمل صناعي، مع توفير مليار دولار للخزينة العمومية ودفع الصادرات خارج المحروقات، تحضيراً لمرحلة ما بعد البترول².

المطلب الثالث: هيمنة القطاع الخاص الموجه للاستيراد (غير المنتج) على الاقتصاد الوطني: دراسة تحليلية لنتائج الإحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011.

أوضحت النتائج النهائية للمرحلة الأولى من الإحصاء الاقتصادي لسنة 2011^(**) الذي يعدّ الأول من نوعه في الجزائر منذ الاستقلال، هيمنة القطاع الخاص على النسيج الاقتصادي للبلاد بـ 920307 مؤسسة من مجموع 959718 مؤسسة اقتصادية، أي بنسبة 95.9%^(***) من المجموع، فيما يتقاسم الباقي القطاع العمومي (بـ 23008 مؤسسة ما يعادل 2.4% من المجموع) والمؤسسات المختلطة والأجنبية (بـ 16403 مؤسسة ما يمثل 1.7% من المجموع).

¹ - شافية بشار، "الخبير الدولي مالك سراي: الجزائر مطالبة بالتخلص تدريجياً من الاستيراد ودعم الإنتاج الداخلي"، **الفجر**، عدد 2323، 2008/06/01، ص.7.

^{*} - يكلف استيرادها الخزينة العمومية 1 مليار دولار سنوياً.

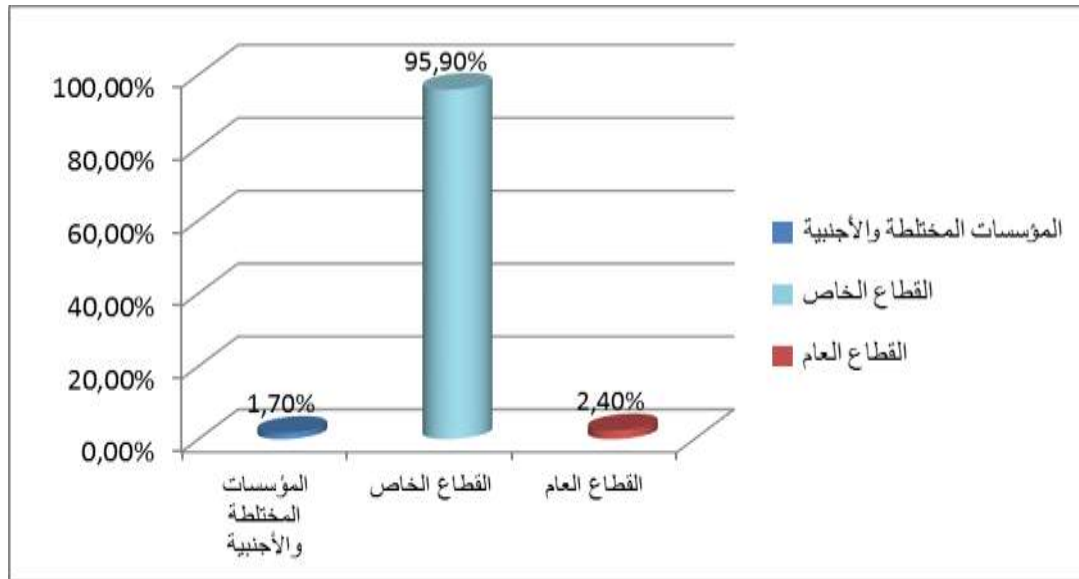
² - برنامج تحقيقات، مقابلة مع ايسعد ربراب، **قناة نوميديا نيوز**، 2013/11/21، تمت مشاهدة الحلقة عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=HpzPj4YMbBY> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/12/22، 17:45.

^{**} - انطلقت العملية في 8 ماي 2011، تمثّلت في إحصاء مجمل المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، بهدف التوصل إلى:

- معرفة معمقة لخصوصيات الفضاء الاقتصادي الوطني وتوفير المعلومة الاقتصادية لكل المستثمرين وطنيين وأجانب.
- إبراز انشغالات المتعاملين الاقتصاديين والضغوطات التي يواجهونها وتعزيز أسس الحوار الدائم معهم.
- توظيف معطياته في إطار رسم السياسات التنموية ومتابعتها وتقييمها بهدف تصحيح المسار وإعادة بعث الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع احتياجات البلاد.

^{***} - يصل إلى 99% في بعض الولايات (مثل: برج بوعريّيج، ميلة، عين تموشنت).

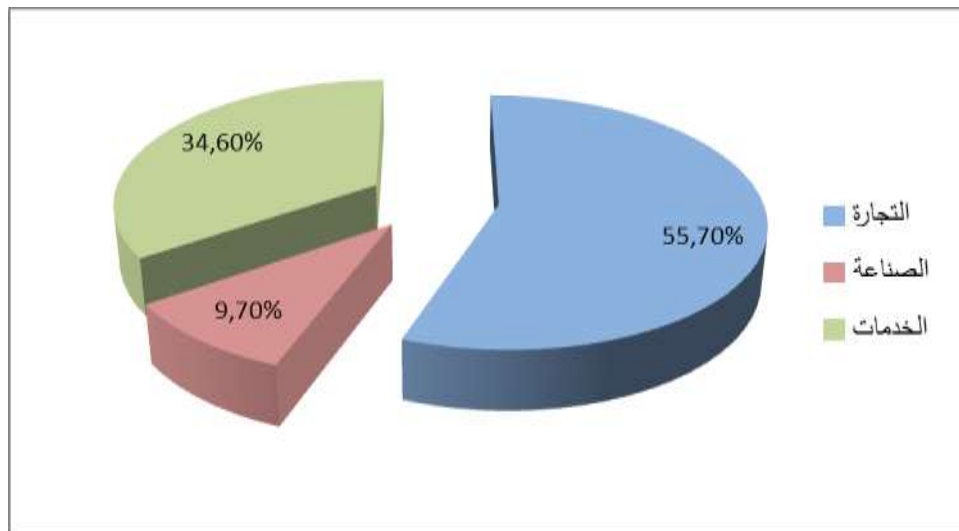
شكل رقم 3: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاع القانوني.



Source : Office National des Statistiques, **Premier Recensement économique 2011, résultats préliminaires de la première phase, Série E : statistiques Economiques, N°67**, collections statistiques, N° 168/2012, Alger, Janvier 2012, p.25.

بالنسبة للمؤسسات الخاصة، يحتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بـ 512.549 مؤسسة من مجموع 920.307 مؤسسة خاصة أي ما يعادل 55.7% من المجموع، متبوعا بقطاع الخدمات الذي يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 34.6% (308.039 مؤسسة)، في حين أنّ القطاع الصناعي يحتلّ المرتبة الثالثة بـ 89.787 مؤسسة وهو ما يمثل نسبة لا تتعدى 9.7% من مجموع المؤسسات الخاصة.

شكل رقم 4: توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاع النشاط.



Source: ONS, Premier Recensement Economique 2011, **Op.cit.**

تتجاوز مساهمة القطاع الخاص نسبة 80% في العديد من الأنشطة الاقتصادية، على غرار: صناعة الورق، البناء، الصناعات الكيماوية، الصناعة الصيدلانية... وغيرها وتتعدى 90% في كل من: التجارة، النقل، الإيواء والإطعام، الإعلام والاتصال، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الملابس... وغيرها.

أظهرت نتائج الإحصاء الاقتصادي أيضا، أنّ الاقتصاد الوطني عموما والقطاع الخاص على وجه الخصوص قائم أساسا على المؤسسات الصغيرة، حيث يغلب عليه الأشخاص الماديون بنسبة 90.6% أما الأشخاص المعنويون (المؤسسات) فيمثلون أقل من 10% (9.4%)، كما تشير معطيات الإحصاء الاقتصادي إلى أنّ 97.8% من المؤسسات (914.106 مؤسسة من بين 934.250 مؤسسة) تشغل أقل من 9 أشخاص وأنّ 932 مؤسسة اقتصادية فقط تشغل 250 عاملا فأكثر. أما بخصوص توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب رقم الأعمال، أوضحت إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء جلياً أنّ المؤسسات العمومية هي الأحسن تموقعا من حيث رقم الأعمال، حيث أنّ رقم أعمال أزيد من 54% من إجمالي المؤسسات العمومية يفوق أو يساوي 2 مليار دج، في حين أنّ رقم أعمال أزيد من 94% من إجمالي المؤسسات الخاصة، أقل أو يساوي 20 مليون دج.

اعتبر الرئيس الأسبق لمنتدى رؤساء المؤسسات السيد عمر رمضان، أنّ النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي تظهر كارثة الاقتصاد الجزائري في ظل غياب شبه كلي للصناعة، حيث تمكّن القطاع التجاري من الهيمنة شبه المطلقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر بنصف مليون مؤسسة، في حين أنّ المؤسسات المنتجة لسلع مادية لا تتعدى 10.1% من إجمالي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر و9.7% بالنسبة للمؤسسات الخاصة، أمّا بالنسبة لإجمالي المؤسسات المنتجة (سلع + خدمات)^(*) فهي لا تتعدى 44% بالنسبة لإجمالي المؤسسات والنسبة ذاتها على مستوى القطاع الخاص وقد أكد الخبراء أنّ الجزائر بحاجة إلى 2 مليون مؤسسة منتجة لتحقيق إقلاع اقتصادي فعلي.

* - استثنينا قطاع التجارة لعدم تمييز الإحصائيات بين نشاط التصدير، الاستيراد وتجارة الجملة غير أنّ هيمنة الأشخاص الماديّين بنسبة 90%، مؤشر على هيمنة المستوردين وتجار الجملة.

المبحث الثالث: الريع النفطي كمحدد لمكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر (2000-2012).

سنعتمد الريع النفطي في هذا المبحث، كمتغير مستقل محدد لمكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة، انطلاقا من دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر.

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر (2000-2012).

نتفرع عن هذا المطلب ثلاث عناوين فرعية وفقا لما شهدته أسواق النفط العالمية من ارتفاع قياسي في الاسعار خلال فترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2008، قبل أن يتدهور سنة 2009 نتيجة للارزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما نتج عنها من تقليص الطلب العالمي على المواد الاولية والطاوية، لتنتعش أسعار النفط من جديد بداية من سنة 2010 وتستمر في منحها التصاعدي إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2012.

1-انتعاش الريع النفطي مطلع الألفية الثالثة وتأثيره على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر (2000-2008)

شهدت أسعار النفط انتعاشا ملحوظا ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، لتعرف ارتفاعا طرديا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008 حيث بلغت مستويات قياسية، انتقلت من \$18 للبرميل سنة 1999 إلى أكثر من \$100 للبرميل سنة 2008¹ لترتفع بذلك الجباية البترولية من 720 مليار دج سنة 2000 إلى 1918.3 سنة 2008 . مكّنت هذه البحبوحة المالية المحققة بفضل الإيرادات الربعية منذ مطلع الألفية الثالثة من رفع احتياطات الصرف الرسمية بحوالي 10 مرات خلال الفترة (1999-2004)² وسجلت الخزينة العمومية فائضا قدره 514.3 مليار دج سنة 2004، كما سمحت بخلق احتياطي من العملة الصعبة من خلال صندوق ضبط الإيرادات(*) الذي تم إنشاؤه بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000- يقّات من إيرادات النفط وليس من القطاع الاقتصادي المبني على إنتاجية الفئة النشطة في البلاد، كما يعاب عليه التدخّل السياسي وعدم المساءلة ونقص الشفافية والنزاهة في ظل عدم إشراك البرلمان والرأي العام في تسييره- وقد تضاعفت موارده من سنة إلى أخرى، كما يلي:

¹- داود سعد الله، *أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)*، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012)، ص.55.

²- عيه، مرجع سابق، ص.210.

*- يهدف إلى ضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث تقلبات في الإيرادات العامة، نتيجة تقلبات أسعار النفط. يتم تمويله عن طريق الفرق بين سعر البرميل المرجعي في قانون المالية وسعره في السوق العالمية، كما يمكن اللجوء إليه لتمويل الخزينة العمومية في حال انخفاض هام في أسعار النفط وكذا تسديد المديونية العمومية للدولة.

جدول رقم 43: التدفق السنوي لإيرادات صندوق ضبط الموارد في الجزائر (2002-2008).

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2008
التدفق السنوي لصندوق ضبط الموارد (مليار دج)	26.5	448.5	623.5	1368.8	1798	4280

المصدر: عبد المجيد قدي، "الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات"، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص.06.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 42 أن الصندوق حقق أكبر نسبة من الإيرادات سنة 2008 بأزيد من 4800 مليار دج، حيث بلغ الفارق بين السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في الميزانية وسعره الحقيقي 120\$؛ نتيجة لتلك الراحة المالية، تقدّمت الحكومة الجزائرية إلى نادي باريس بطلب في 22 مارس 2006 للسماح لها بالتسديد المسبق لمستحقات ديونها اتجاه دول النادي والبالغة 7.9 مليار \$ والتي كان من المفروض أن تنتهي آجالها سنة 2011؛ خصّصت الحكومة لهذا الغرض مبلغ 618 مليار دج سنة 2006 و 922 مليار دج سنة 2007 من فوائض صندوق ضبط الموارد، كما عقدت الحكومة أيضا اتفاقا مع نادي لندن سنة 2006 لتسديد ما قيمته 800 مليون دولار اتجاه البنوك الخاصة¹.

نتيجة لذلك انخفضت المديونية الخارجية للجزائر من 30 مليار دولار سنة 1999 إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 ولم تعد الديون تمثل سوى 2.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008، ممّا يؤهلها لتكون من البلدان الناشئة القليلة "الأقل" عرضة للصدمات الخارجية وفق ماصرح به محافظ بنك الجزائر السيد محمد لكصاسي في جويلية 2009². لكنّ ما يظهر من رخاء، يبقى مجرد واجهة لا تعبّر عن الأداء الحقيقي للاقتصاد، فرغم عودة التوازنات الإقتصادية الكلية والمالية وارتفاع حصيلة الجزائر من احتياطات الصرف، إلّا أنّ هذا النمو يبقى هشاً ومدفوعاً بشكل رئيسي من قبل قطاع المحروقات وليس نتيجة انتعاش الإنتاجية في القطاعات المنتجة خارج المحروقات.

جدول رقم 44: تطور الصادرات الجزائرية (2000-2008).

مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الصادرات	22031	19133	18298	24611	32148	46002	54613	60163	79298
الصادرات من المحروقات	21419	18484	17539	23939	31390	45094	53456	58831	77391
النسبة %	97.22	96.60	95.85	97.26	97.64	98.02	97.88	97.78	97.59
الصادرات خارج المحروقات	612	648	759	673	759	907	1158	1332	1937
النسبة %	2.78	3.4	4.15	2.74	2.36	1.98	2.12	2.22	2.41

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS).

¹ - عيه، مرجع سابق، ص.213.

² - "الجزائر من البلدان الناشئة القليلة الأقل عرضة للصدمات الخارجية"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2009/07/26، نقلا عن الموقع الإلكتروني للوزارة الأولى الجزائرية:

http://option=com_content&task=view&id=520&Itemid=26 الوزير الأول الجزائر

تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/08/08، ص:35.

نلاحظ جلياً من خلال أرقام الجدول السيطرة المطلقة لصادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ممّا جعل الإيرادات الربعية توقّر حوالي 98% من إيرادات الصادرات، ثلث (3/1) الناتج المحلي وتلثي (3/2) إيرادات الميزانية العامة، في حين أنّ الصادرات خارج المحروقات لا تساهم إلّا بحوالي 2% من إجمالي الصادرات، لتتخفّض إلى 1.98% سنة 2005، ما يعادل 20 يوماً فقط ممّا تستورده الجزائر. ازدادت مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الثروة خلال تلك المرحلة لتصل إلى أوجّها عام 2008 عند حدود 45%، بعد أن كانت لا تمثّل سوى 20% عام 1990 و14.2% سنة 1963¹.

جدول رقم 45: مساهمة قطاع المحروقات في بنية الناتج المحلي الإجمالي (2000-2008) (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة المساهمة	30%	33.9	32.5	35.6	38	44.4	45.9	44.3	45

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات والتقارير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008.

كما ارتفع نصيب إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الميزانية العامة لينتقل من 1001.4 مليار دج سنة 2001 (66.5%) إلى 2714 مليار دج سنة 2006 (78.4%)، لتغطي بذلك النفقات العامة لسنة 2006 بنسبة 110%.

جدول رقم 46: تطور الإيرادات النفطية لإجمالي إيرادات الميزانية (2001-2008).

مليار دج

البيان		2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي إيرادات الميزانية		1505.5	1974.4	2229.7	3081.7	3459	3798	2763
الإيرادات النفطية	القيمة	1001.4	1350.0	1570.0	2352.7	2714	2711	1715
	النسبة لإجمالي الإيرادات	66.5%	68.9%	70.4%	76.3%	78.4%	70%	62%

المصدر: عكاش، مرجع سابق، ص.56.

تبين أرقام الجدول سيطرة الإيرادات الربعية على الإيرادات الجبائية للجزائر (مقارنة بإيرادات القطاعات المنتجة) لتشكل الركيزة الرئيسية في تعزيز الإيرادات العامة للدولة بنسبة تجاوزت 60% خلال الفترة (2008-2001)، ممّا يجعل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مرهونا بحركة أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما يؤكّد استجابة الجزائر التامة لخصائص الدولة الربعية.

لقد سمح انتعاش الربيع النفطي منذ بداية الألفية الثالثة بعودة الممارسات الربعية التي تتجلى من خلال ارتفاع حجم الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى 34.87% سنة

¹ - بلقاسم زايري، "المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009، ص.13.

2003¹ وقد سَطَّرت السلطات العمومية برامج ضخمة للاستثمار العمومي، جسدت عودة الإنفاق العام بشكل لا نظير له منذ الاستقلال^(*) حيث قَدَّرت بـ 200 مليار دولار بين سنتي 2004 و 2009، وفق سلوك شعبي المراد منه توظيف الخزينة العمومية لشراء السلم الاجتماعي- لم يتم حتى التحكم في تكاليفها- واستعادت من خلالها الدولة دورها الاقتصادي- في وقت يقتضي فيه الطرف الدولي التقليل من الدور الاقتصادي للدولة وتحرير المبادرة الخاصة مع توجيهها للاستثمار في القطاعات المنتجة-.

لقد أدى الاعتماد على الربح إلى تزايد وتيرة الاستيراد بتزايد العوائد من المحروقات، لأن السوق الجزائرية أضحت أكثر جذبا للمقاولين الذين تحكمهم عملية البحث والاستحواذ على الربح، فقد عرفت المرحلة الممتدة بين سنتي 2000 و 2008 ارتفاعا هائلا للواردات بنسبة فاقت 331%، حيث قفزت من 9173 مليون \$ سنة 2000 إلى 39479 مليون \$ سنة 2008، كما تشير معطيات إدارة الجمارك إلى أن الواردات الغذائية تضاعفت 3 مرات بين سنتي 2003 و 2008 لترتفع قيمتها النقدية من 2.4 مليار \$ إلى 7.8 مليار دولار².

جدول رقم 47: تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعة السلع (2000-2008).

مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20352	21456	27631	39479
واردات السلع الاستهلاكية	4018	4088	4712	5218	7265	7604	7750	10197	14210
واردات السلع الموجهة لاستخدامات الآلة الإنتاجية	2212	2489	3043	3660	4602	5051	6021	8754	12002

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات إدارة الجمارك الجزائرية.

نلاحظ من خلال أرقام الجدول انخفاض قيمة الواردات الموجهة للآلة الإنتاجية مقارنة بتلك الموجهة للمواد الاستهلاكية، مما يؤكد أن الإيرادات الريعية وجَّهت لنشاطات طفيلية قائمة على استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها في السوق الوطنية.

¹- عبد الرحيم شبيبي، محمد بن بوزيان وآخرون، " الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية"، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/02/22، 18:54.

*- بين التقرير الصادر عن البنك العالمي حول الجزائر في 2007/08/15 والمتعلق بالمالية العامة، أن الإنفاق العمومي في الجزائر قد زاد بمستويات غير مسبوقة سواء في تاريخها أو مقارنة مع الدول التي تقاربها في الدخل. لمزيد من المعلومات أنظر:

- « République Algérienne Démocratique et Populaire, A la recherche d'un investissement public de qualité », Rapport de la Banque Mondiale, N°36270, sur le site électronique : <http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIAINFRENCH/Resources/ALGERIA.PER.French.Volumel.pdf>.

²- "Evolution des importations de l'Algérie par groupes de produits, périodes : Années 2000-2010", sur le site électronique de la Douane algérienne : <http://www.douane.gov.dz>, consulté le: 15/03/2012, 14h20mn.

إنّ ما توفّره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة، تنافس السلع المنتجة محليا، يؤدي إلى انكماش كل من قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، وهو ما يجسّده تراجع معدلات النمو السنوية للإنتاج الزراعي والصناعي، من 18.7% سنة 2001 إلى 4.71% سنة 2006 بالنسبة للقطاع الزراعي¹ ومن 2.6% سنة 2004 إلى -0.3% سنة 2007 بالنسبة للقطاع الصناعي².

هذه المؤشرات تدلّ على أنّ الإيرادات الريعية في الجزائر وجّهت لغايات غير منتجة، فئة كبار المستوردين بفضل ما تتسجّه من علاقات زبائية مع شخصيات نافذة في النظام الحاكم لتسهيل عمليات الاستيراد، تمكّنت من الاستحواذ على 85% من إجمالي الواردات (مستوردون خواص) مقابل 15% فقط بالنسبة للمتعاملين العموميين³؛ هذه الفئة بفعل تداخلها العضوي الوثيق مع جهاز الدولة تحوّلت إلى قوّة سياسية متحكّمة في مسار التنمية في البلاد. من أبرز القرارات التي اتخذها النظام الحاكم خلال ذات المرحلة والتي تخدم مصالح هذه الفئة على حساب المنتجين الوطنيين، التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 والتوقيع على اتفاق الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر سنة 2008، مما يعني إخضاع المنتجين الوطنيين الخواص لمنافسة غير متكافئة مع المنتجات الأجنبية المستوردة، دون أيّ دعم للمنتج المحلي ودون أيّ تحضير أو استشارة أو إعلام مسبق لأرباب العمل رغم كونهم معنيين بها بالدرجة الأولى، مما يرهّن مستقبل وحداتهم الإنتاجية.

إنّ انتعاش الإيرادات الريعية خلال تلك المرحلة (2000-2008) منح استقلالية مالية للنظام الحاكم جعلته في غنى عن تحفيز القطاع الخاص المنتج، بدليل تراجع مساهمة القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام من 47.5% سنة 2001 إلى 43.6% سنة 2008، كما تراجعت مساهمة القطاع الخاص أيضا من القيمة المضافة من 47.5% إلى 41.4% خلال ذات المرحلة⁴. كما أظهرت الإحصائيات أنّ 75% من المؤسسات الخاصة التي تمّ إحصاؤها سنة 2005، تمّ إنشاؤها قبل سنة 2000.

¹ - « Rapport sur la situation du secteur agricole 2006 », République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, p.5, sur le site électronique : <http://www.minagri.dz/pdf/Rapports/Rapport%20sur%20la%20situation%20du%20secteur%20agricole%202006.pdf>, consulté le: 11/09/2013, 18h45mn.

² - « Les comportements des principaux indicateurs macroéconomique et financier en 2008 », République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, p.7, sur le site électronique : http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-685fec745d651f766b0c68c67994d76e.pdf, consulté le: 11/09/2013, 19h00mn.

³ - "تسجيل أكثر من 13 ألف مستورد خاص وعمومي خلال السداسي الأول من سنة 2008"، الفجر، عدد 2449، 2008/10/29، ص.7.

⁴ - « Les comptes économiques de 2000 à 2013 », N°669, p.26, sur le site de l'Office National des Statistiques (ONS) : <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication-LESCOMPTSECONOMIQUES-2000-2013-def.pdf>, consulté le : 28/12/2014, 18h30mn.

من جهة أخرى، سمح انتعاش الربع النفطي للنظام الحاكم باتخاذ قرارات بعيدة عن العقلانية الاقتصادية حفاظا على نفوذه، كضخ مبالغ خيالية (40 مليار \$ إلى غاية سنة 2008) حفاظا على مؤسسات عمومية أثبتت عجزها وهو ما تضمنه نص المادة 84 من قانون المالية لسنة 2005 التي نصت على تكفل الدولة بالتطهير المالي للمؤسسات العمومية المهذمة البنية¹. في نفس السياق أعلن وزير المالية سنة 2007 عن تخصيص مبلغ 306 مليار دج للتطهير المالي لـ 407 مؤسسة عمومية² ومع نهاية سنة 2008 قررت الحكومة الحفاظ على 200 مؤسسة عمومية عاجزة مع ضمان تطهيرها ماليا³. مع عودة الاستثمار العمومي عادت أدوات الاقتصاد الموجه، فتت عرقلة العديد من المشاريع الخاصة المنتجة دون مبرر وبقيت حبيسة أدراج الإدارات العمومية، كما أضى الحصول على التمويل أكثر صعوبة وعلى العقار الصناعي شبه مستحيل. لقد عرف مسار الخصوصية توقفا في تلك المرحلة، حيث لم يتم عرض أي مؤسسة جديدة للخصوصية خلال الفترة الممتدة من (2001 إلى 2009) وقد أكد رئيس مجمع سفيتال (Cevital) ايسعد ربراب أنه تقدم للسلطات العمومية بطلب لشراء مؤسستين عموميتين مفلسيتين، غير أن طلبه قوبل بالرفض⁴.

2- تراجع الربع النفطي خلال سنة 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية وتأثيره على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر

نتج عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ركود اقتصادي عالمي أدى إلى تقليص الطلب العالمي على المواد الأولية والطاوية، مما تسبب في انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية من حوالي 100\$ منتصف عام 2008 إلى أقل من 40\$ مطلع سنة 2009⁵، مما انعكس سلبا على عائدات الصادرات النفطية للجزائر التي تراجعت بأكثر من 42%^(*)، من 77.19 مليار \$ سنة 2008 إلى 44.41 مليار \$ سنة 2009⁶. نتيجة لتراجع الإيرادات الرعية للجزائر وسعيها منها لتجنب أزمة قد

¹ - نصت المادة 84 من القانون رقم 21-04 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004، المتضمن قانون المالية لسنة 2005. جريدة رسمية، عدد 85، صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2004، على مايلي: «... سيتم التطهير المالي للمؤسسات العمومية المهذمة البنية والمحددة بدقة بما فيها إعادة المديونية البنكية، من موارد الميزانية أو من اقتراضات وكذا بمعالجة مستحقات الخزينة التي تحوزها على المؤسسات».

² - Ali Idir, «3 milliards d'euros pour l'assainissement financier de 407 entreprises publiques», sur le site électronique : www.algerie-dz.com/forums/showthread.php?t=59540, consulté le : 11/07/2013, 17h:15mn.

³ - عكاش، مرجع سابق، ص.72.

⁴ - نبيل ش. "ربراب يفتح النار على تو وتمار: اتهمهما بعرقلة مشاريع الاستثمار"، الخبر اليومي، عدد 6522، 2011/10/30، ص.7.

⁵ - عمار عماري، نبيلة فالي، "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009، ص.7.

^{*} - إن تراجع سعر البرميل بـ 1 دولار تنجر عنه خسائر بـ 500 مليون دولار.

⁶ - زايري، مرجع سابق، ص.12.

تؤدي إلى تآكل احتياطي الصرف، سارعت الحكومة إلى تبني سياسة حمائية للإنتاج الوطني تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009¹ بهدف إيقاف نزيف العملة الصعبة في محاولة منها للتقليل من فاتورة الواردات التي تجاوزت 35 مليار دولار سنة 2009² والتي تتشكل في أغلبها من سلع استهلاكية وبالتالي تجنّب العجز المحتمل في الميزان التجاري، الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمة متعددة الأبعاد (اقتصادية، سياسية اجتماعية وأمنية) وهي حالة لا ترغب الحكومة في الوصول إليها، خاصة وأنّ تجربة الثمانينات لا زالت في الأذهان.

إنّ الأداء الحكومي لا يساير الخطاب الرسمي إلّا في الحالات الاستعجالية، في سياق الاستجابة لتحرك الشارع أو لتراجع أسعار البترول؛ حيث تقرّر:

■ **منع القروض الاستهلاكية** من خلال إلزام البنوك التجارية - بموجب تعليمات من وزارة المالية - بحظر إصدار قروض استهلاكية تطبيقاً لنص المادة 75 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009: «لا يرخص للبنوك بمنح القروض للأفراد إلّا في إطار القروض العقارية»³، خاصة أنّ 80% من إجمالي القروض الإستهلاكية التي استفاد منها الجزائريون سنة 2008 وجهت لشراء السيارات⁴، وهو ما كان وراء ارتفاع فاتورة استيراد السيارات وقطع الغيار.

■ **تضييق الخناق على المستوردين** بوضع العديد من العراقيل الإدارية أمامهم، تمثّلت أساساً في حصر وسائل تسوية مدفوعات الواردات في تقنية الائتمان المستندي⁵ والتي تقتضي إجراءات شكلية تحتاج إلى وقت أكبر مقارنة بالوسائل الأخرى.

■ **أجبر القانون على أن يتابع إجراءات الإستيراد الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يحمل السجل التجاري اسمه** ولا يمكنه توكيل شخص آخر⁶ وهي خطوة قد تدفع بالمستوردين إلى تقليص عمليات الاستيراد، باعتبار أنّهم مجبرون على التنقّل بين مناطق متعدّدة لمتابعة إجراءات عملية الاستيراد، كما تقرّر منع تفريغ عدد من السلع على مستوى ميناء الجزائر.

¹ - أمر رقم 01-09 مؤرخ في 22 يوليو 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009. جريدة رسمية، عدد 44، صادر بتاريخ 26 يوليو 2009.

² - عيه، مرجع سابق، ص.216.

³ - أمر رقم 01-09، مرجع سابق، ص.70.

⁴ - عيه، مرجع سابق، ص.216.

⁵ - هذا الإجراء كرّسه قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وهو قرض ائتماني مصحوب بعقد دولي، يفرض على عموم المستوردين والمجموعات الاقتصادية تسديد القيمة الكاملة لوارداتهم بشكل فوري ضمن حساب بنكي رسمي، حيث نصّت المادة 69 من الأمر رقم 01-09، على ما يلي: «يتم دفع مقابل الواردات إجبارياً فقط بواسطة الاعتماد المستندي».

⁶ - نصّت المادة 66 من الأمر رقم 01-09، على ما يلي: «لا يمكن أن يتم إنجاز عمليات الاستيراد عن طريق الوكالة ويشترط لإتمام الإجراءات البنكية المتصلة بنشاط الاستيراد والرقابة على الحدود لمطابقة المنتجات المستوردة، حضور صاحب مستخرج السجل التجاري أو مدير الشركة المستوردة».

■ استحداث رسم للتوطين البنكي (بقيمة 10.000 دج) (*) على عمليات استيراد السلع والخدمات وتعفى من الرسم سلع التجهيزات والمواد الأولية غير الموجهة لإعادة بيعها على حالها¹.

■ تقرر إسقاط 1511 منتج من قائمة البضائع المعفاة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، ابتداء من شهر جانفي 2010 لمدة 3 إلى 4 سنوات، بعد تسجيل ارتفاع في الواردات الجزائرية بنسبة 46.6% مطلع سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، بينما انخفضت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بنسبة 63%².

بالمقابل، استفاد المنتجون المحليون من جملة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009³؛ أبرزها تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي بالنسبة لكل طالب عمل يتم توظيفه، تصل إلى 36% في مناطق الهضاب العليا والجنوب (تحفيزا للمتعاملين الخواص على خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة)، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للاقتناء ذات مصدر جزائري، إعفاء لمدة 5 سنوات أو تخفيض في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم - بما فيها الرسم على القيمة المضافة- التي تنقل أسعار السلع المنتجة، بالنسبة للاستثمارات التي تدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة، إضافة إلى تغطية أخطار تمويل قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

● إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في أوت 2009، بهدف تحرير المبادرات والطاقت وعصرنة جهاز الإنتاج، حيث تم منح أزيد من 2.5 مليون هكتار لما يزيد عن 218 ألف منتج، ينتمون إلى 96 ألف مستثمرة فلاحية جماعية وفردية، كما تم إدراج عدة تسهيلات للحصول على التمويل البنكي، فقد طور بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من القروض الميسرة (قرض الرفيق وهو قرض موسمي، قرض إيجاري موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي، قرض السكن الريفي).

● إعفاء المزارعين من دفع ما قيمته 560 مليون دولار كمستحقات متراكمة منذ سنوات، أثناء الحملة الانتخابية لرئيس الجمهورية المترشح عبد العزيز بوتفليقة، لكسب دعم الفلاحين.

* - تقدر ب 3 % فقط بالنسبة للخدمات.

¹ - المادة 02 من الأمر رقم 01-09، مرجع سابق، ص.15.

² - "الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر"، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، تقرير السداسي الأول، سبتمبر 2009، نقلا عن موقع الإلكتروني لوزارة التجارة الجزائرية: www.mincommerce.gov.dz/?mincom=zele، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/08/20، 19 سا: 45 د.

³ - أنظر المواد 24، 33، 61، 104، 106 من الأمر رقم 01-09، مرجع سابق.

• **تسطير برنامج لإنقاذ الصناعة المحلية، شمل القطاعين العام والخاص بغلاف مالي قدره 800 مليار دج¹، وقد تقرر إطلاق 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وخصوصة حوالي 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عامة التي انتقل عددها من 626 مؤسسة سنة 2008 إلى 591 سنة 2009².**

نتيجة لتراجع الإيرادات الريعية والإجراءات المتخذة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تراجعت فاتورة الواردات الغذائية بـ 2 مليار دولار من 7.8 مليار \$ سنة 2008 إلى 5.8 مليار \$ سنة 2009، كما تراجعت فاتورة استيراد الحليب ومشتقاته بنسبة 61.54%، الحبوب، الدقيق والطحين بنسبة 57.6%، السكر بنسبة 56.52%، الأدوية بنسبة 31.4%، السيارات بنسبة 22.6%، وبلغ معدل نمو القطاعات المنتجة 9.3 % سنة 2009 مقابل 6.1 % سنة 2008³.

ما يمكن استنتاجه، هو أنّ هناك علاقة عكسية بين تطور الإيرادات الريعية ومكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر، هذا الأخير الذي يتم الاستجداد به ودعمه كلما تراجعت الإيرادات الريعية.

غير أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ القرارات السابقة لا تعدو أن تكون مجرد ردود أفعال عقب تراجع الإيرادات الريعية ولا تعبّر عن قرارات حاسمة تجسّد إرادة سياسية واضحة في خفض الواردات، فهي وإن كانت تؤثر نسبيا على المستوردين الصغار فإنّها لا تؤثر بتاتا على كبار المستوردين، فليس رسما بحجم 10 آلاف دج هو الذي من شأنه أن يخفّض عمليات الاستيراد ولا رفع رأسمال الشركات المستوردة إلى 20 مليون دج، حتّى الائتمان المستندي تمّ تطبيقه على قدم المساواة بين عمليات استيراد مدخلات الإنتاج وتلك الموجهة لإعادة بيعها على حالها وقد تسبّب هذا الإجراء في خسائر كبيرة للبلاد - فاقت 400 مليون دولار⁴ - دون أن يؤدّي ذلك إلى خفض فاتورة الواردات بشكل ملموس، والأمر ذاته ينطبق على قرار تطبيق إجراء المتعامل الاقتصادي المعتمد^(*) على قدم المساواة بين المستوردين والمنتجين المصدرين، وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام الواردات بدليل استيراد 60 طنا من المواد الاستهلاكية المنتهية الصلاحية سنة 2011، فالحكومة وإن نجحت نسبيا في محاربة تجار الأرصفة، غير أنّها فشلت

¹ - برنامج الموعد الاقتصادي، قناة رشاد، 2013/12/22، تمّ مشاهدة الحلقة عبر الموقع الإلكتروني:

<http://www.youtube.com/watch?v=Dz4MKvvrYMI>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/10، 13 سا: 20 د.

² - محمد سعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012، ص. 154.

³ - ق.و. "بفضل التدابير القانونية الجديدة: فاتورة واردات المواد الغذائية والسيارات في تراجع"، المساء، عدد 3803، 2009/08/25، ص. 4.

⁴ - Ali Ait Ali, « Crédit documentaire, Une perte de 400 millions de dollars pour l'Algérie », L'Expression, 17/08/2009, sur le site électronique : <http://www.lexpressiondz.com/actualite/68348-une-perde-de-400-millions-de-dollars-pour-l%E2%80%99alg%C3%A9rie.html>, consulté le : 25/04/2013, 15h20mn.

* - هذا الإجراء يتضمن تسهيلات إدارية على عمليات الاستيراد.

فشلا ذريعا في محاربة الرؤوس الكبيرة -على حد تعبير السيد رضا حمياني رئيس منتدى رؤساء المؤسسات- أي كبار المستوردين والمهربين المستفيدين من الإنفتاح التجاري العشوائي¹.

إنّ دعم القطاعات المنتجة يبقى هشا وظرفيا، فرغم تراجع الإيرادات الربعية سنة 2009، تمّ منح تراخيص استثنائية لاستيراد كميات كبيرة من المواد الإستهلاكية، بحجّة مكافحة النّدرّة المحتملة في شهر رمضان² وذلك بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2010³.

3- عودة انتعاش الربيع النفطي وتأثيره على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر (2010-2012)

انتعشت أسعار النفط من جديد بداية من سنة 2010، حيث انتقل معدل سعر برميل البترول السنوي من 62.26 دولار خلال سنة 2009 إلى 80.15 دولار سنة 2010⁴، لتنتقل بذلك عائدات صادرات المحروقات من 44.1 مليار دولار سنة 2009 إلى 56.12 مليار دولار سنة 2010 وقد حقّق الميزان التجاري فائضا بلغ 18.81 مليار دولار سنة 2010، كما بلغت احتياطات الصرف مستوى فاق ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات (38.75 شهرا) في حين أنّ الديون الخارجية الإجمالية أصبحت لا تمثّل سوى 3.5% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2010⁵.

في سنة 2011، استمرت أسعار النفط في منحها التصاعدي بمعدّل قارب 114 دولار للبرميل لتتجاوز عائدات النفط 70 مليار دولار⁶ ويعدّ الثلاثي الأول من سنة 2012 الأهم على الإطلاق من حيث مستوى سعر البترول الذي بلغ 119.3 دولار للبرميل وهو المستوى الذي لم يحققه حتى في أوج تطوّر الأسعار عام 2008، قبل أن ينخفض إلى 108.5 دولار خلال السداسي الثاني؛ هذا التراجع الطفيف لم يمنع من بلوغ احتياطات صرف الجزائر 190.66 مليار دولار في نهاية سنة 2012⁷. سمحت تلك البحبوحة المالية للجزائر بتخفيض ديونها الخارجية من 22.7 مليار \$ سنة 2001 إلى 2.48 مليار \$ سنة 2012 ومكّنتها من الاستمرار بشكل قوي في برنامج الاستثمارات العمومية الذي

¹ - سفيان بوعياذ، "رضا حمياني يطالب بمحاربة بارونات السوق الموازية: لابد من تخفيض الضرائب على المؤسسات المنتجة"، **الخبر اليومي**، عدد 6845، 2012/09/24، ص.9.

² - أنيس نواري، "تراخيص استثنائية لاستيراد كل المواد واسعة الاستهلاك بحجة مواجهة النّدرّة في شهر رمضان"، **النصر**، 2010/02/28، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairress.com/annasr/725، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/03/12، ص.16 سا:35.

³ - قانون رقم 09-09 مؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010. جريدة رسمية، عدد 78، صادر بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

⁴ - "فائض بستة مليارات دولار في الحساب الجاري الخارجي للجزائر سنة 2010"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2011/04/07، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.ar.algerie360.com، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/06/22، ص.17 سا:15.

⁵ - المرجع نفسه.

⁶ - حفيظ صوالي، "الجزائر تحقّق أعلى المداخل لها عام 2011 بأكثر من 70 مليار دولار"، **الخبر اليومي**، عدد 6580، 2011/12/30، ص.19.

⁷ - س.أ. "احتياطات صرف الجزائر بلغت 190.66 مليار دولار في 2012"، **الخبر اليومي**، عدد 7184، 2013/09/04، ص.6.

رصد له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار^(*) خلال الخماسي (2010-2014)، كما سمحت الإيرادات الربعية المرتفعة بعودة المنطق الربعي ليهيمن على القرارات الاقتصادية، التي كانت في أغلبها بعيدة عن العقلانية الاقتصادية؛ من أمثلة تلك القرارات:

- خضوع الحكومة مجددا لضغوطات المستوردين سنة 2011، حيث أقرت المادة 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 العودة إلى استيراد الملابس المستعملة (الرتة)¹ وهو القرار الذي يستجيب لمصالح لوبيات "استيراد-استيراد" (import-import) .

- عجز الحكومة عن فرض قرار دفع التعاملات التي تفوق 50 مليون سنتيم بالـصك البنكي، على المستوردين² وهو القرار الذي كان يفترض تطبيقه في الفاتح أبريل 2011.

- إعفاء المستوردين من شهادة مراقبة النوعية وشهادة البلد المصدر، بالنسبة للسلع المستوردة المعدّة لإعادة بيعها على حالها³.

- إعفاء مستوردي الأدوية من القرض المستندي.

- تأجيل تطبيق قوانين الممارسات التجارية والمنافسة⁴ سنة 2011، بضغط من كبار المستوردين.

نتيجة لكل تلك الاجراءات، أغلقت 30 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة أبوابها عام 2011⁵.

في ظلّ استيراد الجزائر لـ 75% من احتياجاتها الغذائية^{6(**)} ونتيجة لارتفاع الأسعار، شهدت العديد من مناطق البلاد احتجاجات عنيفة في 25 جانفي 2011^{7(***)} وبهدف شراء السلم الاجتماعي، أعفت الحكومة المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة بـ 5% على واردات السلع الاستهلاكية (امتدّ الإعفاء من فيفري 2011 إلى غاية 31 أوت 2011)، ممّا كلف الخزينة العمومية خسائر قدرت

* - منها 130 مليار دولار لاستكمال مشاريع المخطط الخماسي السابق (2004-2009).

¹ - نصت المادة 27 من القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، المتضمن قانون المالية لسنة 2011. جريدة رسمية، عدد 40، صادر بتاريخ 20 يوليو 2011، والمعدّلة لأحكام المادة 123 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994، المعدّلة بالمادة 54 من الأمر رقم 01-10 المؤرخ في 26 غشت سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2010، على مايلي: «يرخص ما لم تنص أحكام على خلاف ذلك قصد الوضع للاستهلاك، بجمركة وحدات الإنتاج المجددة والمواد الرتة».

² - حفيظ صوالي، "بعد تخليها عن فرض إلزامية الصك في التعاملات التجارية، الحكومة تعترف ضمنا بعجزها عن مواجهة سوق العملة الموازية"، الخبر اليومي، عدد 6874، 2012/10/23، ص.7.

³ - "بلاغ إلى المستوردين"، نقلا عن الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة الجزائرية:

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichier11/comiqcontrolar.pdf>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ:

2013/09/23، 15:45.

⁴ - جلال بوعاتي، "الحكومة تواجه بارونات الاستيراد بخطوة للأمام وخطوتين للوراء بعد تأجيل تطبيق قوانين الممارسات التجارية والمنافسة"، الخبر اليومي، عدد 6233، 2011/01/12، ص.4.

⁵ - كشاط، برباش، مرجع سابق، ص.15.

⁶ - عيه، مرجع سابق، ص.217.

** - ارتفعت واردات المواد الغذائية من 5.8 مليار دولار سنة 2009 إلى 9.8 مليار دولار سنة 2011، وفقا لإحصائيات التجارة الخارجية لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

*** - أسفرت عن خسائر مادية مست مؤسسات من القطاعين العام والخاص - قدرتها شركات التأمين بـ 5 ملايين دج - .

بـ 26 مليار دج¹، تمت تغطيتها بعوائد صادرات النفط التي تجاوز معدلها 90 دولار للبرميل خلال ذات السنة.

كما صادق مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011، على جملة من التدابير الجديدة لتيسير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أهمها² رفع نسبة الإعفاء التي يستفيد منها أرباب العمل في مجال التأمين الاجتماعي والتي تتحملها الدولة بحيث تنتقل من 56% إلى 80% في ولايات الشمال ومن 72% إلى 90% في ولايات الهضاب العليا والجنوب)، كما تم رصد مبلغ 15 مليار دج سنويا خلال سنتي 2010 و 2011 لفائدة الجماعات المحلية من أجل تطوير مناطق النشاط وإنجاز 30 منطقة صناعية جديدة بمساحة إجمالية تقارب 4 آلاف هكتار عبر كافة أرجاء التراب الوطني³.

بالنسبة للقطاع الفلاحي، فقد تقرر رفع مساحة المستثمرة الفلاحية بـ 5 و 10 هكتارات حسب المنطقة، مع تطبيق تخفيضات على إتاوة الإمتياز المحدد للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنسبة 90% أثناء فترة إنجاز الاستثمار (3 سنوات كحد أقصى) و 50% في مرحلة انطلاق نشاط الاستثمار (3 سنوات كأقصى حد) أما في ولايات الجنوب والهضاب العليا، فإن الإتاوة تكون بالدينار الرمزي للمتر المربع لمدة 10 سنوات وترتفع بعد هذه المدة إلى 50% من قيمتها المحددة من قبل إدارة أملاك الدولة، كما تقرر تسهيل استصلاح الأراضي الفلاحية الواسعة من قبل متعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين وتوسيع المساعدات العمومية لهم، مع منحهم قروض ميسرة بمبلغ لا يتجاوز 01 مليون دج عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات، بالإضافة إلى استحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين ولحسابات سياسية يتم الإستمرار في دعم أسعار المواد الأساسية كمسكن اجتماعي في ظل تهاوي القدرة الشرائية للمواطن، مما يكلف الخزينة العمومية أموالا ضخمة، علما أنه يبقى دعما موجهة للأسعار وليس للإنتاج المحلي، في حين أن المنطق الاقتصادي يفترض دعم المنتجين الخواص ليرتفع العرض فتتخفف الأسعار تلقائيا.

في سياق المنطق الريعي، أكد الخبير الاقتصادي عبد الحق لعميري أن الجزائر ضخت ما بين سنتي 1990 و 2011 أزيد من 180 مليار دولار للتطهير المالي لمؤسسات عمومية عاجزة وهو الغلاف المالي الذي كان سيمكّن الجزائر من بناء قطاع خاص أقوى بـ 5 مرات وخلق 3 مليون منصب شغل⁴،

¹ -Mohamed Fawzi Gaidi, " l'état enrichit les contrebandiers ", *ElWatan*, N°6921, 16/07/2013, p.5.

² - رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 22 فبراير 2011، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.elmouradia.dz/arabe/communiqués/2011/com-220211.htm، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/05/05، 15 سا: 25.

³ - إيمان زوين، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (جامعة منتوري - قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010-2011)، ص.138.

⁴ -Hocine Lamriben, "Des économistes critiquent les choix du gouvernement", *ElWatan*, N°6185, 26 /02/2012, p.05.

كما أنّ تأميم شركات مخصصة وإلحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة وتجميد خوصصة القطاع المصرفي، مؤشرات لرهن مستقبل القطاع الخاص المنتج¹؛ ومع ضخ الدولة ملايير الدولارات للنهوض بالقطاع العمومي، ارتفعت هواجس أرباب العمل الخواص من نزعة حكومية نحو الإقتصاد الموجه على حساب مساهمة القطاع الخاص، لتتوالى تطمينات الحكومة.

عموما يبقى القطاع الخاص الموجه للاستيراد أكبر مستفيد من الغلاف المالي الضخم المخصص للاستثمارات العمومية^(*)، بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، لهذا تمّ تحويل تلك المبالغ إلى تضخيم تكاليف إنشاء الهياكل القاعدية^(**) والمزيد من الإستيراد لتغطية الطلب على الإستهلاك، حيث حدث ارتفاع قياسي في حجم الواردات لتغطية الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي، فقد قفزت واردات الجزائر من السلع من 9.17 مليار دولار سنة 2000 إلى 38,88 مليار دولار سنة 2010، ما يمثل نسبة زيادة قدرها 323.99%^(***).

لكن ما إن انخفضت أسعار البترول إلى ما دون 90 دولار للبرميل في جوان 2012، تراجعت واردات الجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2012 بنسبة 5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011، من 24296 مليون دولار إلى 23031 مليون دولار، ليتّم الإستجداد بصندوق ضبط الموارد لتغطية العجز في الميزانية الذي فاق 3.57 مليار دج²، وقد بلغت الأموال المقطعة من صندوق ضبط الإيرادات لتسديد العجز في الخزينة العمومية 2283.2 مليار دج في سنة 2012 وهي أهم اقتطاعات سجلت منذ سنة 2000³، كما اتخذت الحكومة الجديدة في سبتمبر 2012 إجراءات عديدة في مقدمتها عقد جديد للنمو⁴، يهدف إلى إعادة بعث الاستثمارات المنتجة وأخذ انشغالات المتعاملين الاقتصاديين بعين الاعتبار وتسهيل حصولهم على العقار والتمويل، بالإضافة إلى تحسين الخدمة العمومية المقدمة من طرف مديريات الجمارك وأملاك الدولة، غير أنّ المشكل يكمن في تطبيقها على أرض الواقع كونها في الغالب

¹- بشير مصيطفي، " الشركات الأجنبية..."، مرجع سابق.

* - بينما قفز الإنفاق العمومي من 1519 مليار دج سنة 2001 إلى 2543 مليار دج سنة 2006، قفزت الواردات هي الأخرى من 767,888 مليار دج سنة 2001 إلى 1558.539 مليار دج سنة 2006، لتبلغ ما قيمته 2572,033 مليار دج سنة 2008 أي أكثر من 3 أضعاف واردات سنة 2000.

** - عرفت معظم المشاريع عمليات إعادة تقييم فاقت 50 مليار دج، علما أنّ تكلفة إنجاز الكيلومتر من الطريق السيار شرق-غرب فاقت 10 مليون دولار، أي أنّها أعلى من المتوسط العالمي بمعدل تراوح بين 30 إلى 50%.

*** - ازدادت الواردات الصناعية بحوالي 100 مرة بين سنتي 2000 و2011 وهي زيادة كبيرة جدّا، تعكس التبعية للأسواق الخارجية.

²- لبنى د، "جلاّب يؤكد أنّ عجز ميزانية الدولة انخفض مقارنة بالتوقعات"، الإخبارية، 2015/01/26، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://elikhbaria.com/ar/news/33357.html>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2015/02/29، 19:45.

³- "2283 مليار دينار لتغطية عجز ميزانية سنة 2012"، الشروق أون لاين، 2013/11/13، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://elikhbaria.com/ar/news/33357.html>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/11/29، 09:15.

⁴- م. بوسلان، " المراهنة على عقد نمو حقيقي في 2013"، المساء، 2012/11/23، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.djazairiess.com/elmassa/66113>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/12/29، 18:15.

مجرد مناورات سياسية تصاحب التغييرات في المناصب الوزارية(*) حيث صرح رئيس منتدى رؤساء المؤسسات السيد رضا حمياني بما يلي: «شاهدنا الكثير من الاستراتيجيات لكنها لم تنجح بسبب غياب التطبيق الفعلي»¹.

إن المنطق الريعي يخلق المبادرات المنتجة ويجعل الإستيراد أسهل بكثير من الإنتاج محليا، بدليل ارتفاع عدد المؤسسات المستوردة لإعادة البيع على حاله من 27 ألف مستورد في شهر أكتوبر سنة 2008² إلى 35 ألف سنة 2012³، مستفيدين من ارتفاع الإيرادات الربعية، لتصبح الجزائر بذلك "جنة لكبار المستوردين" الذين تتعارض مصالحهم مع ترقية الإنتاج الوطني لأنّ الاستيراد أصبح أكثر مردودية وأقلّ خطورة، بسوق استهلاكية واسعة ودون منافسة من الإنتاج الوطني؛ كل هذه المعطيات تؤكد بأن الإيرادات الربعية وُجّهت نحو استيراد مواد استهلاكية على حساب القطاعات المنتجة التي تراجع نصيبها من القيمة المضافة من 9.3% سنة 2009 إلى 8.4% سنة 2010 بالنسبة لقطاع الزراعة ومن 5.7% إلى 5% بالنسبة لقطاع الصناعة خلال ذات الفترة، كما تراجع معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي من 8.1% سنة 2009 إلى 6.6% سنة 2010⁴ ومن 0.4% إلى -2.5% بالنسبة للقطاع الصناعي⁵. إضافة إلى ذلك، فإنّ الراحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، جعلت النظام الحاكم في غنى عن السعي لتحفيز القطاع الخاص لتزداد مساهمته في التنمية الاقتصادية الوطنية، حيث تراجعت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة من 54.7% سنة 2009 إلى 48.2% سنة 2011⁶.

حذر العديد من الخبراء الاقتصاديين من خطورة مثل هذا الوضع حيث صرح الخبير لدى البنك الدولي الدكتور حميدوش محمد بما يلي: «هذه التوجهات تخدم لوبيات الاستيراد على اعتبار أنّ الاقتصاد الوطني سوف ينهار لمجرد انهيار أسعار البترول ونفاذ احتياطات الصرف»⁷، كما أكد الدكتور عبد الرحمان مبتول أنّ:

*- تعيين عبد المالك سلال وزيرا أول في 2012/09/03.

¹- بوعياذ، "رضا حمياني..."، مرجع سابق، ص.9.

²- « 5 000 nouveaux importateurs en 2008 », La Nouvelle République, 23/10/2008, sur le site électronique : <http://www.djazairess.com/fr/lmr/69873>, consulté le :19/05/2015, 17h25mn.

³-Meziane Rabhi, "Ils sont 35000 à exercer cette activité : 15000 importateurs sont des fraudeurs", Liberté, N°5946, 14/03/2012, p.7.

⁴- نبيل بوفليح، " دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 24/23 نوفمبر 2014، ص.8.

⁵- زايري، مرجع سابق، ص.11.

⁶-« Les comptes économiques de 2000 à 2013 », op-cit, p.26.

⁷- ع.ل. "الاقتصاد الجزائري... العودة إلى خط الانطلاق بعد خمسين سنة من الاستقلال"، الجزائر نيوز، عدد 2578، 2012/07/04، ص.7.

«الجزائر لا يمكنها الإستمرار في سياسة توزيع الربح دون إنتاج حقيقي... بعد ثلاث سنوات سنستهلك الاحتياطي النقدي وعندها ستعود الجزائر إلى نقطة الصفر وتواجه أزمة مالية تكون مشابهة للأزمة التي عرفتتها سنة 1986... يجب قول الحقيقة للجزائريين، إنَّ الجزائر قد تدخل في مرحلة الخطر بسبب بعض القرارات التي تمَّ اتخاذها»¹.

الغريب، هو اعتراف مسؤولين كبار في الدولة بأنَّ البلاد تحكم بضغط من دوائر مافياوية، على غرار الوزير الأول أحمد أويحيى الذي أقرَّ بدور القوى المالية المافيووية المتحكِّمة في الاقتصاد الوطني في إفشال الأداء الاقتصادي لحكومته حيث صرَّح بما يلي: «من يعود من المطار ليلا يصادف في طريقه جيوشا من الشاحنات المقطورة مصطفة على حافة الطريق تنتظر دورها لنقل الحاويات، هذا مظهر من مظاهر الأزمة التي تعيشها البلاد»²، كما صرَّح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات جمال ولد عباس بأنَّه يملك أدلة تورط كبار المستوردين³ وقبلها وجهت الحكومة الاتهام لكبار مستوردي الزيت والسكر بالوقوف وراء محاولة زعزعة استقرار البلاد⁴ والأغرب من كلِّ هذا أنَّ رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة اعترف بأنَّ هناك 15 نفرا يحكمون ويتحكَّمون في التجارة الخارجية⁵. إنَّ مثل هذه التصريحات تمسُّ بهيبة الدولة، ممَّا يدفعنا إلى التساؤل: ما الذي يمنع النظام الحاكم من محاربة كبار المستوردين الذين يمارسون ضغوطات على الحكومة لاتخاذ قرارات تخدم مصالحهم؟ إلَّا إذا كان النظام نفسه متواطئا معهم - مثلما صرح به السيد رضا حمياني رئيس منتدى رؤساء المؤسسات - وبالتالي كيف يمكن للنظام أن يحارب نفسه؟⁶.

المطلب الثاني: استمرار غموض سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص المنتج رغم التحديات الراهنة التي تواجه المسار التنموي للبلاد

رغم مرور خمسين عاما على استرجاع السيادة الوطنية، لا تزال التوجهات التنموية للنظام الحاكم في الجزائر غير واضحة ويشوبها الكثير من التردد، بين التوجهات الليبرالية التي تفرضها المرحلة الراهنة والتي تقتضي تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد وتحفيز المبادرات الخاصة في القطاعات المنتجة، وبين

¹- أنيس نواري، "الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول يرسم صورة قاتمة عن تطوُّر الوضع المالي"، النصر، عدد 14102، 2013/06/12، ص.5.

²- "أويحيى يعترف بفشل حكومته ويؤكد بأنَّ البلاد تحكم بضغط من دوائر مافياوية"، الجزائرنايمز، 2012/06/03، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.algeriatimes.net/algerienews21406.html، تمَّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/07، 18 سا:00.

³- م. سليمان، "ولد عباس: لدي أدلة تورط بارونات الاستيراد في ندرة الدواء"، الشروق أون لاين، 2011/11/17، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com/echourouk:87427، تمَّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/07/11، 12 سا:00.

⁴- عبد السلام بارودي، "الافتتاحية: بين البارونات والبالونات"، البلاد أون لاين، 2011/11/19، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com/elbilad/54039، تمَّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/03/12، 17 سا:15.

⁵- سليمان ح. "عودة "الشيْفون" ..."، مرجع سابق، ص.2.

⁶- Salim Mesbah، «Hamiani : le gouvernement complice des lobbys»، El watan Week End, N°131, 07/10/2011, p.03.

تراكمات ما يقارب ثلاثة عقود من الاقتصاد الموجه والأحادية الحزبية وما ميّزها من مركزية شديدة وتهميش لدور القطاع الخاص المنتج، بشكل لا يسمح له بتهديد الخيارات السياسية والاقتصادية المتبناة.

1- تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار آليات دعم المبادرة المقاولاتية : قرارات شعبية مرتبطة بتوزيع الربح النفطي لشراء السلم الاجتماعي.

تهدف آليات دعم المبادرة المقاولاتية المتمثلة في كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)^(*)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة^(**) (CNAC) والوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM)^(***) إلى تشجيع العاطلين عن العمل أو عديمي الدخل على خلق أنشطة خاصة بهم.

على إثر الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها العديد من ولايات الوطن في شهر جانفي 2011، أصدر مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011 عدّة قرارات¹، أهمّها استفادة المترشّحين للاستثمار المصغّر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من التشجيعات التالية:

- تخفيض إسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار من 5% إلى 1%، بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 05 ملايين دج ومن 10% إلى 2% بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج.
- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسّرة على القروض البنكية^(****)، ليشمل نشاطات البناء والأشغال العمومية والري والصناعات التحويلية (بعدما كان مقتصرًا على الفلاحة والري والصيد البحري).
- تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بسنة واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث سنوات .
- منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500.000 دج عند الاقتضاء، لتأجير محل يشغل في النشاط أو لحيازة مركبة تتمّ تهيئتها في شكل ورشة، في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني.

* - هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم ما بين سن 19 و 35 سنة وكاستثناء 40 سنة إذا كان المشروع ينشئ 03 مناصب شغل دائمة - بما فيها الشركاء- . أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 08 سبتمبر 1996 وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، لتلتحق بوزارة التشغيل والتضامن الوطني خلال السداسي الثاني لسنة 2006 وهي حاليا تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

** - نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن إعادة الهيكلة وخصوصة المؤسسات العمومية، تمّ سنة 1994 وضع جهاز للتأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق. يستفيد البطالون الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة من قروض دون فوائد تتراوح قيمتها من 20 إلى 25 % من قيمة المشروع وتخفيض في نسب فوائد القروض التي تمنحها البنوك، يتراوح بين 60 و 80 % حسب قيمة الاستثمار والمنطقة الجغرافية المقام فيها.

*** - تمّ إنشاؤها سنة 1999 ولم يبدأ عملها الفعلي إلا منذ سنة 2005، تستهدف الأشخاص - بدون حدود عمرية - الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك وهي تنظّم عملية الحصول على القروض للمشاريع التي تنحصر بين 50 ألف و 400 ألف دج .

¹ - رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 22 فبراير 2011، مرجع سابق.

**** - يبلغ 80% في الشمال و95% في الجنوب والهضاب العليا .

- منح قرض إضافي دون فوائد بقيمة 1 مليون دج عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره، لاثنتين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية.
- تحديد فترة 03 سنوات تتطور خلالها المؤسسة المصغرة بصفة تدريجية، باتجاه الخضوع التام للحماية بعد انقضاء فترة الإعفاء الجبائي.
- تخصيص حصة من العقود العمومية المحلية للمؤسسات المصغرة.
- كما تستفيد آلية القرض المصغر التي تسيّرها الوكالة الوطنية للقرض المصغر، من:
- رفع قيمة القرض بلا فوائد الموجّه لاقتناء المادة الأولية من 30.000 دج إلى 100.000 دج .
- رفع قيمة القرض الموجّه لاقتناء أدوات بسيطة وتجهيزات بغرض مزاوله نشاط يدوي، من 400.000 دج إلى 1.000.000 دج .

وقد انتقد الخبير الاقتصادي **بشير مصيطفى** بشدة، هذه الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة، بما تضمّنته من تسهيلات في منح القروض للشباب، مؤكداً أنها حوّلت عبء المواطن في تسديد فائدة من هذه القروض وحملته للخزينة العمومية فقط، مما سيورّطها في السنوات القادمة، فالبنوك رغم منحها 5,5 مليار دولار كقروض للشباب، خلال الأربع سنوات الفارطة (2008-2011)، إلا أنّ فاتورة الواردات بقيت في تزايد، مرجعا السبب إلى غياب سياسة اقتصادية واضحة، من شأنها خلق نسيج اقتصادي متكامل¹. إنّ هذه الإجراءات تجسّد الإنفاق العمومي وفق المنطق الشعبوي، فقد جنح النظام الحاكم في الجزائر إلى إجراءات التهذئة لشراء السلم الاجتماعي والحدّ من الحركات الاحتجاجية التي تشهدها البلاد، فحاول استمالة الشباب العاطل لصقّه من خلال إعلان قرارات شعبية عاجلة، هدفها الرئيسي التخلص من شبح البطالة- ولو مؤقتا- لتفادي الاحتقان الشعبي الذي قد يؤدي إلى تكرار الاضطرابات التي هزّت البلاد.

بعد دخول كل هذه الإجراءات حيّز التنفيذ، ارتفع عدد مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة تجاوزت 200% خلال الثلاثة أشهر الأولى لسنة 2011، كما تضاعف عدد الملفات التي تمّ استقبالها يوميا على مستوى كلّ من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية للقرض المصغر، 3 مرات مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010² وقد كشف مدير

¹ - ياسمين بوعلي، "بشير مصيطفى ينتقد إجراءات الحكومة تجاه الشباب: منح قروض بهذا الشكل سيورط الخزينة العمومية"، **الجزائر نيوز**، 2011/03/21، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=27605> ، تمّ الإطلاع عليه

بتاريخ: 2014/08/11، 14:17د.

² - مختار نجاعي، "حقائق ومعطيات السوق تحوّل أحلام الشباب إلى كوابيس"، **الأيام الجزائرية**، عدد 1703، 2011/05/19، ص.10.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أحمد شوقي طالب عن ارتفاع التصديق على ملفات مشاريع نشاطات المقاولين الشباب في إطار ترتيبات الصندوق بنسبة 477% من الفاتح جانفي إلى 31 أوت 2011 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010 (من 9458 ملف إلى 57490 ملف)، فيما شهد عدد الملفات التي تمّ إيداعها تقدّما منقطع النظير، ببلوغه نسبة زيادة قدرها 553% (من 18888 ملف إلى 123367 ملف)¹. كما بلغت حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في منح القروض الميسّرة للشباب المقاول خلال السداسي الأول لسنة 2011، 79 مليار دج و 242,8 مليار دج بالنسبة للبنوك، مقابل 53.5 مليار دج فقط في إطار المساهمة الشخصية²، في حين قدرّت إجمالي التحفيزات الجبائية المباشرة وغير المباشرة للفترة 1993/2000 بحوالي 150 مليار دج³.

الملفت للانتباه، أنّ الوزير الأول عبد المالك سلال أصدر في شهر نوفمبر 2013 - إثر احتجاجات شهدتها بعض مناطق الوطن- أمرا بعدم رفض البنوك منح القروض لمشاريع الشباب في إطار الوكالات الثلاث، حيث تعدّ مقبولة تلقائيا من طرف لجان الدراسة على مستوى البنوك⁴، ممّا يدفعنا إلى التساؤل عن مهام هذه اللجان إذا كان القبول تلقائيا؟ هذا الإجراء أدّى إلى ارتفاع مخزون القروض المقدّمة إلى الشباب في إطار مشاريع الوكالات الثلاث، إلى ما يقارب 650 مليار دج سنة 2013 و 800 مليار دج كإعفاءات ومزايا جبائية، وفق ما أفاد به مسؤول في إدارة الضرائب، خاصة بعد نبذة التهديد التي صاحبت تصريح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الطيب لوح، الذي صرّح بأنّ: "الدولة لن تتسامح مع البنوك التي ترفض تمويل مشاريع إنشاء المؤسسات المصغرة، لأنّها تعرقل البرنامج الرئاسي" وتوعّدهم بتطبيق إجراءات صارمة ضدهم، مؤكّدا أنّ الحكومة لن تتسامح مع البنوك التي تعرقل تطبيق برنامج رئيس الجمهورية وستقرّ إجراءات صارمة في حقّها⁵.

توكّد المعطيات السابقة أنّ هذه الوكالات الثلاث أضحت أداة دعائية انتخابية بامتياز، تتولّى إعادة توزيع الريع النفطي لامتنعاص غضب الشارع، بحثا عن قاعدة شعبية شابة للمشاركة في الانتخابات الرئاسية لصالح مرشّح السلطة عبد العزيز بوتفليقة؛ فإذا تحفّصنا الشروط الموضوعية للاستفادة من

¹- راضية ت. "زيادة نسبة المشاريع المصادق عليها من طرف صندوق التأمين على البطالة بـ477 بالمائة"، الفجر، عدد 3333، 2011/09/20، ص.7.

²- أمال مهري، الطاهر بن يعقوب، "تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة - دراسة حول ولاية سطيف"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013، ص.19.

³- سهام شيهاني، طارق حمول، "تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 15-16 نوفمبر 2011، ص.09.

⁴- خالد بودبة، "البنوك ملزمة بقبول مشاريع الشباب". الخبر اليومي، عدد 7253، 2013/11/14، ص.07.

⁵- ياسمين بوعلي، "لوح يتوعّد البنوك التي ترفض تمويل مشاريع الشباب"، الجزائر نيوز، عدد 2068، 2010/10/24، ص.4.

تدابير التشغيل في إطار الوكالات الثلاث، نرى أنّ هناك تساهلا كبيرا في منح القروض تحت ضغط التوجيهات الرسمية، فلا يتطلب الأمر سوى شرط السن، حيازة شهادة أو مهارة مثبتة، المساهمة الشخصية وعدم شغل وظيفة مأجورة وقت الإعانة وأن يكون المعني بالأمر مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل، بعيدا عن التأكيد على نجاعة المشروع، مثلما أكدّه عضو لجنة المالية والميزانية في البرلمان عبد الرحمن بن فرحات الذي أرجع توزيع الدولة للأموال على الشباب من أجل إقامة مشاريع من دون دراسة نجاعتها الاقتصادية، الى غياب الاستشراف العلمي والميداني لهذه المشاريع، ما جعلها تستنزف أموالاً طائلة¹.

إنّ الإجراءات السابقة توحى أنّه في وسع كلّ بطال أن يستفيد من قرض يقدر في كثير من الأحيان بأزيد من مليار سنتيم، حيث تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى أنّ 78% من مشاريع الوكالة خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى 2013، تفوق قيمتها مليار سنتيم²؛ إلّا أنّ الملاحظ هو أنّ هذه التدابير تبقى ضعيفة الفعالية في ظلّ غياب رؤية حكومية استراتيجية وواضحة وكذا الانفتاح اللامدروس على التجارة الخارجية وغزو المنتجات المستوردة للسوق الوطنية.

في هذا الصدد، أجرينا مقابلة مع أحد المستفيدين من قرض لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بهدف إنشاء وحدة لتحويل البلاستيك وإنتاج الأنابيب البلاستيكية المستخدمة للحقن، على مستوى ولاية تيزي وزو. بعد فترة قصيرة من النشاط لم تتعدّ 3 أشهر، اضطرّ ف. سليم لوقف آله الإنتاجية والسبب هو أنّ سعر الكيلوغرام الواحد من البلاستيك المستورد يقدر بـ 200 دج، يصنع منه 250 أنبوب يبيعه بـ 1.2 دج للأنبوب، في حين أنّ المنتج النهائي المستورد من الصين والمتمثل أساسا ببيع بسعر 0,80 دج، بالتالي، عليه البيع بخسارة قدرها 9000 دج يوميا ليتمكّن من تسويق منتوجه وقد أكدّ ف. سليم أنّه كان يرسل من يترقب في الموانئ دخول المنتج الصيني ليوقف آله الإنتاجية. لقد عانى هذا المستثمر من الإجراءات البيروقراطية لأكثر من 4 سنوات ولم ير مشروعه النور، إلّا عقب الإجراءات المتخذة سنة 2011 غير أنّه اليوم نادم على عدم خوض مجال الاستثمار المغربي المتمثل في الاستيراد³.

- ضعف ثقافة المقابلة والاستثمار المنتج على المدى المتوسط والبعيد، حيث لاحظنا الإنتشار الرهيب لوكالات كراء السيارات وتكدّس الأنشطة المتشابهة، على غرار نشاط نقل البضائع والمسافرين، إلى حد

¹ - محمد أبو عبد الله، "الجزائر تهدر المليارات على آليات توظيف غير مجدية"، العربي الجديد، 2015/04/27، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/4/27/> / **الجزائر تهدر المليارات على آليات توظيف غير مجدية**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/17، 10 سا:30.

² - إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عبر موقعها الإلكتروني:

<http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/22، 20 سا:30.

³ - مقابلة مع السيد ف. سليم، أحد المستفيدين من قرض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تيزي وزو، 2012/12/12، 15 سا:00.

تجميد هذا النوع من المشاريع سنة 2011، نظرا للتنشعب الكبير الذي شهده القطاع بفعل الإقبال الكبير عليه؛ فمن مجموع 42832 مشروع تم قبوله سنة 2011 على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فإن 29797 منها توجهت إلى قطاع الخدمات أي بنسبة 69,5 % وفي مقدمتها قطاع نقل البضائع والمسافرين، وكالات كراء السيارات، مقابل 8,6 % منها فقط توجهت إلى قطاع الزراعة بمجموع 3686 مشروع و 2118 مشروع في قطاع الصناعة والصيانة بنسبة لا تتعدى 4,9 %¹. يعود هذا الإقبال الكبير على قطاع الخدمات إلى كونه قطاعا مربحا ولا يتطلب مجهودا كبيرا، في حين أن قطاعي الزراعة والصناعة ورغم أهميتهما الاقتصادية الكبيرة إلا أنهما لم يحظيا باهتمام الشباب المستثمر لطول فترة استرجاع رأس المال.

إن العديد من الشباب يسجلون طلباتهم لدى الوكالات الثلاث من أجل هدف وحيد هو اقتناء سيارة معفاة من الضرائب والرسوم، أو تغيير وجهة الوسائل والتجهيزات المقتناة معفاة من الضرائب والرسوم حتى يتم بيعها بأسعار مغرية في السوق الموازية قبل استخدامها، لقاء الظفر بمال سهل لاقتناء سيارات سياحية شخصية أو حتى شقق، كما أن أغلب الشباب العاطلين عن العمل الذين استفادوا من القروض البنكية، يجهلون كيفية تسيير المؤسسات التي استحدثوها بعائدات هذه القروض، حيث تم إحصاء عدد كبير من التجهيزات لا علاقة لها بالنشاط المرغوب.

لقد تم منح الأولوية للكم دون مراعاة نجاعة المشاريع والكفاءات التسييرية للمقاولين الشباب، بدليل اعتراف مراد زمالي المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، أن تمويل المشاريع كان يتم بطريقة عشوائية، ما تسبب في إفلاس العديد من المؤسسات المصغرة نتيجة انعدام دراسات تحدد احتياجات كل منطقة².

ومع انتهاء آجال العفو عن الفوائد واقترب فترات التسديد، ترتفع أصوات مطالبة بتمديد الآجال لعجز معظم المقترضين عن تسديد الديون وكحلّ ترقيعي قررت السلطات رصد المؤسسات التي تعلن إفلاسها وإعادة جدولتها وتمويلها من جديد، غير أنه دوران في حلقة مفرغة وتجسيد لإفلاس الخيارات الاستراتيجية للدولة، فهؤلاء الشباب يجدون مصاعب من جديد في تحقيق أرباح تمكنهم من تسديد الديون ليجدوا أنفسهم في نهاية المطاف أمام العدالة عاجزين عن تسديدها، مما يفرض ضغوطات على الخزينة العمومية، حيث تشير الإحصائيات أن كل مستفيد من بين ثلاثة لم يسدد قيمة القرض المتحصل عليه³.

¹ - نجاعي، "حقائق..."، مرجع سابق، ص.10.

² - "لن نلاحق اصحاب المشاريع الفاشلة.. ولا مسح لديون لونساج"، الشروق أون لاين، 2014/11/26، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/224247.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ :

2014/12/12، 18:55 سا.

³ - سعيد بشار، "40 بالمائة من المستفيدين من قروض "أنساج" لم يسددوا ديونهم"، الفجر، عدد 4067، 2014/02/20، ص.7.

ما يطرح تساؤلات حول دراسات الجدوى التي قامت بها السلطات الوصية قبل منح الموافقة على المشروع.

ففي ولاية تيزي وزو - على سبيل المثال - أكد السيد **لعموري حسين**، مدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن عشرات المستفيدين تمت متابعتهم قضائيا بتهمة خرق القوانين وبيع التجهيزات المتحصل عليها عن طريق القرض البنكي، قبل استنفاد الآجال المحددة قانونيا لدفع التعويضات المالية المترتبة عن القرض¹. في مثل هذه الحالات، يلجأ صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض* - وفقا لتصريح السيد **لعموري حسين** - إلى دفع قيمة القرض للبنوك وتقوم الوكالة بحجز تجهيزات المشروع وبيعها في المزاد العلني ومن ثم متابعة صاحب المشروع قضائيا، حتى يدفع الفارق بين قيمة القرض وما تم الحصول عليه من عملية بيع المزاد العلني².

ولتفادي المتابعة القضائية التي مسّت أزيد من 10 آلاف شاب مسجل لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، اضطرّ العديد من الشباب بمختلف ولايات الوطن إلى بيع الآلات والعتاد من أجل تسديد القروض، بعد أن شرعت البنوك في تقديم ملفاتهم إلى العدالة ونفس الإجراء اتخذته مصالح الضرائب التي طالبت هؤلاء الشباب بتسديد مبالغ تتراوح ما بين 75 مليون سنتيم و300 مليون سنتيم³، دون أن تشرع مؤسساتهم في النشاط؛ والنتيجة، بعد أن كانوا بطالين فإنهم قد أصبحوا بطالين ومدينين في نفس الوقت وتبقى مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالات الثلاث، وعلى كثرتها - 500 ألف منصب شغل إلى غاية سنة 2011⁴ - ريعية ومرتبطة بالنفقات العمومية ومؤقتة في أغلبها وضعيفة المساهمة في خلق القيمة المضافة كونها غير إنتاجية⁵.

وقد أعلنت مجموعة من الشباب المستفيدين من قروض البنوك في إطار مشاريع كلّ من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، عن تأسيس «التنسيقية الوطنية

¹- سمير لكريب، "أكثر من 5 بالمائة من المشاريع المدعومة فاشلة... تيزي وزو/ عشرات المستفيدين من مشاريع أونساج متابعون قضائيا"، **الجزائر نيوز**، عدد 2948، 2013/09/23، ص.9.

*- أنشئ سنة 1998، تتألف من موارد مالية من : مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مساهمة الخزينة العمومية، مساهمة مؤسسات القرض المنخرطة برأسمال وكذا الإشتراكات المدفوعة للصندوق من طرف الشباب ذوي المشاريع، إضافة إلى عائد التوظيفات المالية من أموال الصندوق الخاصة والهبات والوصايا المخصصة للصندوق.

²- لكريب، مرجع سابق. ص.9.

³- كريم كالي، "لونساج تجدد تمويل ملفات 6 نشاطات"، **الخبر اليومي**، عدد 7435، 2014/05/17، ص.04.

⁴- "قطاع التشغيل يستحدث أزيد من 500 ألف منصب شغل"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2012/02/26، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.djazairress.com/aps/235001>، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2013/12/12، 18:55 سا.

⁵- وداد عباس، ساعد بن فرحات، "فعالية سياسات التشغيل في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11، مارس 2013، ص.19 .

لضحايا أونساج»¹ لتتولّى الدفاع عن الشباب البطال والمتابع قضائيا من طرف البنوك، بتهمة عدم تسديد القروض والتي أودت ببعض منهم إلى السجون.

وفقا للناطق الرسمي باسم التنسيقية السيد طرشة عمار، فإنّ أزيد من 10.000 شاب عاجز عن تسديد القرض البنكي، بعدما فشلوا في تجسيد مشاريعهم بسبب صعوبة الحصول على صفقات عمومية تتطلب دفع رشاي للظفر بها، إضافة غياب المتابعة والتوجيه والمنافسة الصينية التي قضت على الآلاف من المشاريع المتعلقة بالسلع التقليدية والمؤسسات المصغرة، و قد طالبوا بالتقليل من عمليات استيراد ما يمكن للشباب الجزائري إنتاجه محليا، كما وقد طالبوا السلطات العمومية بمسح ديونهم، وسبق لوزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي الطيب لوح، أن صرح سنة 2011 بوجود إمكانية إصدار قرار لمسح شامل للديون لفائدة الشباب أصحاب المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والعاجزين عن تسديد مستحققاتهم المالية². إنّ مسح الديون يتنافى مع الروح المقاولاتية التي على الوكالة العمل على ترسيخها في الشباب للإعتماد على قدراته، كما أنّ في ذلك تبذيرا لأموال الشعب وهو مؤشّر جدّ سلبي، لأنّ النّظام الحاكم الذي عوّد المواطن على توزيع الربح لشراء صمته ومقايضة الولاء بالريع والهائه عن دوره في الحياة السياسية، مضطرّ لتقديم المزيد من التنازلات والإنفاق أكثر فأكثر، بعيدا عن كلّ منطق اقتصادي.

وضمانا للسلم الإجتماعي - خصوصا في ظل الحراك الشعبي الذي شهدته العديد من البلدان العربية- تقرّر مطلع سنة 2014، وفق ما صرّح به السيد مراد زمالي المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، تطبيق إعفاء شامل لأصحاب المشاريع الفاشلة من المتابعات القضائية، حيث سيتمّ العمل على إعادة جدولة ديون البعض لإعادة إحياء مشاريعهم، في حين سيتمّ استرجاع عتاد المؤسسات التي عجزت عن مواصلة نشاطها وإعادة بيعه لاسترجاع باقي قيمة القرض الممنوح³. وعليه، فإنّ التدابير الترفيعية المستعجلة المتخذة منذ سنة 2011 تكرّس ثقافة الريع^(*)، ضخّت وبذّرت من خلالها أموال عمومية بطريقة لا رقيب عليها، وهي لا تعدو أن تكون مجرد مسكّنات لمحاصرة

¹ -كريم كالي، "قروض أونساج" تجرّ 10 آلاف شاب إلى المحاكم"، الخبر اليومي، عدد 7360، 2014/03/02، ص.05.

² - ياسمين بوعلي، "نحو مسح ديون أونساج وكنّاك"، الجزائر نيوز، 2011/02/22، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=26727> ، تمّ الإطلاع

عليه بتاريخ : 2013/12/12، 18:55 سا.

³ - عبد الرحمن سالم، "الشركة لن تتابع أي مستفيد من قروض أونساج أمام العدالة"، النهار أون لاين، 2014/03/31، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/203027

http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/203027 الشركة لن تتابع أي مستفيد من - قروض أونساج أمام العدالة. html، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ : 2014/12/12، 18:55 سا.

* - فالريع لا يشجّع على تنمية ثقافة وقيم وأخلاقيات المجهود والعمل المنتج، مما يجهض الطاقات والإبداع ويولّد الفساد الذي يعتبر الآلية لتحصيل الحصة المشروعة من الريع، في ظل اقتصاد ريعي استهلاكي غير منتج ومع غياب المجهود تغيب المساءلة والمحاسبة.

الحركات الاحتجاجية في مهبها، تفاديا لتطورها إلى مشكلة سياسية مستعصية، فهي لم تكن مدروسة بطريقة علمية بقدر ما فرضتها ظروف سياسية، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى استراتيجية شاملة توجه الجهد الوطني، بالتركيز على القطاعات المنتجة الخالقة للثروة.

في ذات السياق، أكد الدكتور أحمد بن بيتور أن السلطة تمارس تغليطا متعمدا للمجتمع، فعندما تصرّح بمنح قروض في إطار أجهزة التشغيل المختلفة، فإنها في الحقيقة لا تساهم في خلق وظائف، بقدر ما تقوم بتحويل العملة الصعبة إلى الخارج لصالح شركات تصنيع المركبات والتجهيزات التي يستوردها الشباب من الخارج بقروض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، على الرغم من أن حقائق السوق الواضحة للعيان تنفي إمكانية توظيفها بفعالية بالنظر إلى حالة الاقتصاد الوطني، لتصبح بذلك الشركات الأجنبية هي المستفيدة من الطلب المحلي¹، كما اعتبرها الدكتور زويير بن حموش سياسة شعبية يمولها الربيع البترولي لضمان استمرار النظام الحاكم². بالإضافة إلى الانتقادات اللاذعة الموجهة لآلية عمل هذه الوكالات والإجراءات الأخيرة المتخذة، من طرف أساتذة باحثين وخبراء فإن مسؤولا رسميا في الحكومة وهو وزير الفلاحة عبد الوهاب نوري انتقد هو الآخر هذه المشاريع التي رصدت لها مبالغ خيالية منحت للعديد من الشباب فاقت مليار سنتيم لا تعدو عن كونها فرصا للكسب السريع، محملا إياها مسؤولية القضاء على قطاعه³.

إن الكسب السهل والوفير للربيع النفطي جعل النظام الحالي غير جاد في إنفاقه، موظفا إياه في كل ما يمكنه من البقاء على سدة الحكم ولو على مشاريع فاشلة مسبقا، في وقت ينتظر فيه المنتجون الخواص الدعم الجاد من السلطات العمومية لدفع الآلة الإنتاجية الوطنية المكبلة.

2-رهانات تحرير التجارة الخارجية في ظل استمرار غموض سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص: قرارات ارتجالية دون أدنى مشاور مع المنتجين الخواص.

بالإضافة إلى ما أسلف ذكره من مشاكل يصارع المنتجون الخواص في الجزائر من أجل تجاوزها، فإن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبعده الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر وكذا الانضمام المحتمل إلى المنظمة العالمية للتجارة^{*}، دون استشارة تنظيمات أرباب العمل ولا إشراكها

¹- لخضر رزاوي، عبد الوهاب بوكورح، "رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور في منتدى الشروق: "نحتاج رئيسا يعمل 16 ساعة يوميا"، الشروق أون لاين، 2014/01/18، <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/193316.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/22، 15:45.

²- "الخبير الاقتصادي زويير بن حموش يحذر من استمرار انخفاض الأسعار: سيناريو غرق "التيتانيك" يمكن أن يتكرر اقتصاديا في الجزائر"، الخبر اليومي، عدد 7093، 2013/06/03، ص.06.

³- خالد بودية، "ملايير" أونساج" قضت على خدمة الأرض"، الخبر اليومي، عدد 7266، 2013/11/27، ص.5.

*- هي هيئة غير تابعة للأمم المتحدة تأسست رسميا في الفاتح جانفي 1995، خلفا لمنظمة الجات (GATT) (الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة التي تأسست سنة 1947)، مقرها جنيف، تضم 160 دولة عضو إلى غاية سنة 2013. تتمثل مهمتها في تنظيم قواعد التجارة العالمية وإلغاء الحواجز الجمركية، بهدف تنشيط المبادلات التجارية الدولية وتحقيق اندماج اقتصادي على المستوى العالمي.

في مسار المفاوضات¹، يهدّد العديد من الوحدات الإنتاجية المحلية بالإفلاس، مقابل فتح الباب على مصراعيه أمام السلع الأجنبية المستوردة.

تعدّ العودة إلى المحافل الدولية كمكسب دبلوماسي، من أهم مصادر شرعية النظام القائم، لهذا ويهدف الانفتاح على الاقتصادي العالمي^(*) والخروج من حالة التهميش والعزلة التي عانت منها منذ بداية أزمتها الأمنية مطلع التسعينات، وقّعت الجزائر سنة 1999 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي^(**) ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر سنة 2005، بتفكيك جمركي تدريجي على السلع والخدمات المستوردة من الاتحاد، في انتظار التفكيك الجمركي الكامل في إطار منطقة التبادل الحر^(***) والذي كان مرتقبا عام 2017، قبل أن تتقدّم الجزائر بطلب تأجيله 3 سنوات أخرى إلى غاية سنة 2020^(****) لتقوية اقتصادها وتحضير مؤسساتها لمواجهة المنافسة الحادة للمنتجات الأوروبية.

بالمقابل، يسعى الاتحاد الأوروبي من وراء هذا الاتفاق إلى توسيع نفوذه في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط^(****)، لما يمثله الفضاء المتوسطي من أهمية ذات بعد استراتيجي بالنسبة للاتحاد كسوق لتصريف منتجاته^(*****) وحاجز أمام تدفق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا - خصوصا أنّ الجزائر بوابة إفريقيا- وكذلك بالنظر إلى حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث امتصّ الاتحاد الأوروبي 63% من صادرات الجزائر سنة 2000 وزوّد بها بـ 58% من وارداتها².

¹ -Meziane Rabhi, « Les opérateurs algériens inquiets après les accords de libre échange », **Liberté**, 23/12/2008, sur le site électronique : <http://www.bladi-dz.com/articles/2121/1/Les-operateurs-algeriens-inquiets-apres-les-accords-de-libre-echange-/Page1.html>, consulté le :14/06/2014, 19h45mn.

*- عبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا وتدريب وتكوين الموارد البشرية وإعادة تأهيل النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة ومرافقة الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

** - يندرج هذا الاتفاق في إطار مسار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، يشمل عدّة مجالات هي: الحوار السياسي، القواعد الأساسية لحركة التبادل الحرّ للمنتجات، ممارسة النشاط وإمداد الخدمات، التعاون الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، المالي، التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، الأحكام المؤسسية العامة والختمية.

*** - هي عبارة عن مجموعة جغرافية وسياسية خالية من العوائق التي تحدّ من المبادلات السلعية والخدماتية، لا في شكل رسوم جمركية ولا في شكل نظام تعيين حصص أو معايير صحية أو تقنية تهدف إلى إبعاد المنتجات الأجنبية عن الحصول على رخص الاستيراد.

**** - يتعلق الأمر بقائمة السلع الصناعية ونصف المصنّعة المعرّضة للتفكيك الجمركي بنسبة 100%.

***** - مع وجود رغبة فرنسية جامحة للإبقاء على علاقات متميّزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا، سياسيا وثقافيا على مستوى المغرب العربي وإفريقيا.

***** - احتلت الجزائر مقدّمة ترتيب الدول الإفريقية المستوردة من الاتحاد الأوروبي سنة 2013 وذلك حسب تقرير أصدرته وكالة الإحصاءات التابعة للاتحاد الأوروبي حول التجارة (Euro Stat).

² -Khalifa Chikha-Belgacem, "L'accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne et ses conséquences sur son adhésion à l'OMC", **Revue d'Etudes et de Recherches Sociales**, N°03, Université d'EL -Oued : Faculté des Sciences Sociales et Humaines, Juin 2006, p.308.

لقد وقّعت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي دون أن تكون مستعدة لمواجهة تبعاته وقد حذر العديد من الخبراء السلطات العمومية قبل التوقيع، من خطورة إبرامه قبل إجراء تغييرات هيكلية تُحوّل الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي توزيعي إلى اقتصاد منتج¹.

إنّ المنتج الوطني لا يملك تنافسية^(*) عالية لمواجهة حدة المنافسة الدولية² وبالتالي فإنّ اقتصادنا سيكون عرضة لمنافسة شديدة وغير متكافئة ستؤدّي إلى إفلاس العديد من الوحدات الإنتاجية وزوال الكثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية. لم تبال السلطات العمومية في البلاد حتّى بنتائج الدراسة التي أجراها خبراء أوروبيون لحساب الحكومة الجزائرية والتي حذّرت من الآثار الوخيمة للاتفاق على الاقتصاد الوطني، واصفة إياه بالصدمة خصوصا فيما يتعلق بالتفكيك الجمركي، كونه سيّئ دون تحضير أو تخطيط، كما أنّ الخبراء الأوروبيين لم يبدؤوا تفاؤلهم حول ارتفاع نسب الصادرات خارج المحروقات، حيث توقّعوا أن يكون الارتفاع جدّ ضئيل³.

رغم كلّ تلك التحذيرات، لم تعزّز السلطات العمومية الجزائرية مناعة الاقتصاد الوطني حتّى يكون أكثر صلابة أمام الانعكاسات الناجمة عن التوقيع على هذا الاتفاق، فالبلاد تفتقر حتّى لاستراتيجية لإرساء اقتصاد تنافسي ومتنوع وتعاني من بطء برنامج تأهيل المنظومة التنافسية، الذي لا يتماشى والمتطلّبات التي تقتضيها عملية دخول منطقة التبادل الحرّ الأورو جزائرية؛ فعلى سبيل المثال، قامت وزارة الصناعة سنة 1998 بإعداد برنامج خاص لتأهيل وترقية التنافسية للمؤسسات الجزائرية بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، غير أنّ نتائجه كانت جدّ هزيلة، فمن مجموع 1000 مؤسسة كان مقرّرا تأهيلها، لم يتم تأهيل سوى 10 مؤسسات من القطاعين العام والخاص، في حين نجحت كلّ من تونس^(**) والمغرب في وضع برامج فعالة للتأهيل ودعم التنافسية عزّزت قدرة مؤسساتها على التصدير^(***).

¹- Hocine Lamriben, "2 milliards de dollars/ an de manque à gagner", *El Watan*, N°5944, 16/05/2010, p.7.

* - هي قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية وفي الوقت نفسه تزيد من الدّخل الحقيقي للأفراد وتحقق معدّلات نمو مرتفعة ومستدامة.

²- علي لزعر، ناصر بوعزيز، "تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية"، أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد05، جامعة محمد خيضر - بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2009، ص.31.

³-Nordine Grim, *L'économie algérienne otage de la politique*. Alger : Editions Casbah, Janvier 2005, p.146.

** - شهدت تونس تقدّما معتبرا منذ انطلاق البرنامج سنة 1995، حيث غطّى في نهاية سبتمبر 2000 ما يقارب 1300 مؤسسة من إجمالي 2000 مؤسسة، بغلاف مالي قدره 2,5 مليار دولار وقد تمكنت 32% من المؤسسات المنخرطة في عملية التأهيل من دخول أسواق التصدير لأوّل مرّة.

*** - المفارقة في المحيط الجهوي، أنّ الجزائر تسبق كلّاً من المغرب وتونس في حجم التبادل مع الاتحاد الأوروبي ولكن على سلم التجارة وليس نقل التكنولوجيا أو التكوين الرأسمالي.

حتى الدّعم المالي الذي قدّمه الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار برنامجي **ميديا1^(*)** و**ميديا2^(**)** تضمن عدّة شروط^(***) حدّت من تعميم استفادة عدد كبير من المؤسسات منه، فبرنامج **ميديا1** كان متوقّعا أن يمسّ 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، غير أنّه لم يشمل سوى 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، هذه الإعانات المالية لا يمكنها أن تعوّض الخسائر التي تلحق بالاقتصاد الوطني جراء التفكيك الجمركي الذي كبّد الخزينة العمومية خسائر قدرّت بـ **2,5 مليار دولار** بين سنتي 2005 و 2009، استنادا لأرقام دراسة نشرتها وزارة الصناعة والمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في أفريل 2012.

وفقا لذات الدّراسة، كانت الجزائر ستخسر **8,5 مليار دولار** بين سنتي 2010 و 2017 لو لم يتمّ تجميد التفكيك التعريفي¹، الذي دَعَم - باعتراف من وزير التجارة **مصطفى بن بادة** - حصيلة الاتحاد الأوروبي في السّوق الجزائرية دون التوصل إلى سياسة حقيقية للشراكة²، حيث أنّ إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوربية عند دخولها السوق الجزائرية، وضعت المؤسسات المحلية المنتجة أمام منافسة شديدة وغير متكافئة داخل حدودها، ممّا أفقدها حصصها السوقية.

إنّ الإيجابيات المنتظرة من هذه الشراكة - التي جاءت مباغطة لأرباب العمل الخواص في الجزائر^(****) - لم تتحقق بعد، مثلما أكّده السيّد **رضا حمياني** رئيس منتدى رؤساء المؤسسات حين صرّح بما يلي: "لم نر أية إيجابيات لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"³، كما اعترف وزير التجارة السابق **الهاشمي جعوب** أنّ الجزائر تنازلت من خلال إبرام هذا الاتفاق عن ممارسة بعض سيادتها^(****) والأخطر أنّها سلّمت سوقها للشركات الأوربية، بدون مقابل يذكر لا في مجال الاستثمارات الأجنبية

* - هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة الأورو متوسطية امتدّ لـ 5 سنوات (2002-2006) بغلاف مالي مشترك قدر بـ 62,9 مليون أورو، موزع بين الاتحاد الأوروبي (57 مليون أورو)، وزارة الصناعة والمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة (34 مليون أورو) والمؤسسات المستفيدة (2,6 مليون أورو). يتركز الدّعم في تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة عن طريق تحسين كفاءة مؤسساتها وعمالها عبر دورات تكوينية، كما ركّز على دعم الابتكار ودعم محيط المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة (دعم جمعيات أرباب العمل، معاهد التّكوين... وغيرها)، وتتولّى لجنة مختصة من الاتحاد الأوروبي تسييره وإدارته.

** - انطلق في مارس 2009، امتدّ على مدى 4 سنوات بقيمة إجمالية تقدّر بـ 44 مليون أورو، يساهم الاتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو، وزارة الصناعة والمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة بـ 3 مليون و1 مليون أورو تدفعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة.

*** - أبرزها: أن تنشط المؤسسة الصناعية الخاصة منذ 3 سنوات كحدّ أدنى، ممّا يقصّي عددا كبيرا من المؤسسات الناشئة، أن لا يقلّ عدد عمالها عن 10 عمال ولا يفوق 250 عامل، أن يكون 60% من رأسمالها ملكا لشخص طبيعي أو معنوي جزائري منخرط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع الالتزام بدفع 20% من التكلفة الكلية لأجل التأهيل التّنافسي.

¹ - إبراهيم فلواز، "واقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية"، *المجلة الإفريقية للعلوم السياسية*، 2014/10/16، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=336:-euroomedd-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/11/25، 19 سا: 30د.

² - المرجع نفسه.

*** - في وقت التزمّت فيه القيادة السياسية في كوريا الجنوبية، بالحصول على اتّفاق عام من جميع فئات المجتمع قبل التوقيع على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

³ - Fayçal Métaoui, "Reda Hamiani, Président du Forum des chefs d'entreprises : notre développement industriel a été raté", *ELWatan*, N° 5307, 21/04/2008, p.8.

**** - اعتبر الخبير الاقتصادي مراد أوشيشي أنّ ضعف شرعية النظام السياسي جعله يفاوض الاتحاد الأوروبي من موقف الضعيف.

المباشرة ولا في مجال نقل التكنولوجيا ولا حتى في مجال حرية تنقل الأشخاص¹. من جهة أخرى، لم يساهم الاتفاق في فتح قنوات جديدة للتصدير خارج المحروقات، مثلما أكدّه وزير التجارة **عمارة بن يونس** في حوار أجرته معه مجلة البرلمان الأوروبي « **The Parliament Magazine** »، حيث اعترف بأنّ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ التوقيع عليه، لم يساهم في الزيادة أو الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات^(*)، وجذب الإستثمارات الأجنبية، فقد عجز المنتج الجزائري عن اختراق السوق الأوروبية، بالنظر إلى الشروط التقنية والقانونية المفروضة، وغياب الإتصال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ونظيراتها الأوروبية².

لقد وضع الاتحاد الأوروبي حواجز غير جمركية تعيق دخول المنتجات الجزائرية للسوق الأوروبية مثلما صرّح به وزير الشؤون الخارجية **مراد مدلسي**: «**هناك عراقيل من فعل الأوروبيين، لأنهم ابتكروا إطار تنظيميا غير تعريفي، يجعلنا نفكر لأوّل وهلة أننا في منطقة تبادل حرّ ولكن عندما نتعمّق في الأمر، نجد أنفسنا مقصيين من الوصول إلى السوق**»³. فبالنسبة للقطاع الفلاحي، أبدى الاتحاد الأوروبي تحفظات معتبرة، حيث تمّ الاتفاق على منح امتيازات متبادلة فحسب، دون الوصول إلى إقامة منطقة تبادل حرّ زراعية وهو ما برّره الاتحاد بحساسية هذا القطاع، كما وضع الاتحاد قيودا لعرقلة التصدير نحو دوله^(**)، ممّا يناقض توجّهه الرامي إلى حرية وشفافية المبادلات التجارية. غير أنّ الجزائر ليست متضرّرة فعلا من هذه السياسة الحمائية^(***)، لأنّها لا تحقّق حتّى اكتفاءها الدّائي بإنتاجها الفلاحي ولا تزال فاتورة الواردات الغذائية في تزايد مستمرّ، في وقت يبقى فيه الاتحاد الأوروبي متمسكا بالسياسة الزراعيّة المشتركة، حيث يقدّم دعما كبيرا لقطاعه الزراعي يصل إلى 42% من ميزانيّة الاتحاد⁴.

¹ - عبد الوهاب بوكروح، "وزير التجارة السابق الهاشمي جعبوب للشروق: بوتفليقة فشل في فرض انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبّادل الحر"، **الشّروق أونلاين**، 2013/05/12، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/164472.html?u=5001&output_type=rss، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/06/22، 19 سا: 55د.

^{*} - بعد 3 سنوات من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، بقيت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو دول الإتحاد هامشية، إذ لم تتعدّ 1 مليار دولار سنة 2008.

² - Mohamed Sefsafi، « Amara Benyounes à propos de l'accord d'association Algérie-UE : Il n'a pas eu l'effet escompté », **El Hayat**, N°199, 24/11/2014, p.4.

³ - "الجزائر تريد شراكة عادلة مع أوروبا وموراتينوس يوافق مدلسي على شرعية المطلب"، **مغرب كم**، 2010/06/16، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.maqqhress.com/magharib/3128، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/06/22، 17 سا: 08د.

^{**} - قيد الاتحاد الأوروبي الجزائر في تصدير منتجاتها الفلاحية نحو الاتحاد، حيث حدّد كميات وفترات زمنية يمكن للجزائر أن تصدّر فيها نحو أوروبا؛ مثلا لا يمكن للجزائر أن تصدّر سوى 5000 طن من البطاطا المثمرة سنويا من 1 جانفي إلى 31 مارس.

^{***} - سمحت هذه السياسة حسب الأمين العام للمركزية النقابية (UGTA) عبد المجيد سيدي السعيد بالحفاظ على 4,5 مليون منصب عمل في اقتصاديات دول الإتحاد المصدّرة نحو الجزائر.

⁴ - " نظام توزيع الإعانات الزراعية يعادل 42 % من اجمالي موازنة الاتحاد الأوروبي"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue40/news.php>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/06/02، 18 سا: 18د.

وبالمقابل، لم يتم إبرام أي اتفاق بخصوص قائمة المنتجات الصناعية التي تريد الجزائر إعفاؤها من التفتيك الجمركي، لحماية بعض الفروع الصناعية كالحديد والصلب والنسيج والإلكترونيات وغيرها كما أن الاتحاد الأوروبي لم يف بوعده بمساعدة الجزائر على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، باعتباره المستفيد الأول من بقاء الجزائر خارج المنظمة، فبانضمامها ستطالب الجزائر من طرف كل الدول الأعضاء بمنحها نفس الامتيازات الجمركية - على الأقل - التي منحتها لدول الاتحاد، وفق مبدأ الدولة الأكثر امتيازاً¹.

وقد انتقد الخبير الاقتصادي **عبد الرحمن مبتول** النتائج السلبية للاتفاق، الذي لم يساهم في دعم القطاع الخاص المنتج ولا مكافحة البيروقراطية والرشوة²، ولم يؤد دوره المنشود في إعطاء دفع لتدقيق الاستثمارات المباشرة الأوربية نحو الجزائر، خاصة أن قاعدة تراكم المنشأ^(*) تجعل الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار في المركز (أي دول الاتحاد الأوربي) لتمتع منتجاتها بحرية النفاذ إلى أسواق كافة الدول الأطراف، بدل أن تستثمر أموالها في الجزائر مما يحرمها من فرصة تسويق منتجاتها في باقي الدول المتوسطية ودول وسط وشرق آسيا³، هذه الأخيرة التي يفضل المستثمرون الأجانب نقل أنشطتهم الإنتاجية إليها، بالنظر إلى تكاليف الإنتاج المناسبة للغاية واليد العاملة المؤهلة وهي عوامل جد محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر.

في ذات السياق، يشكل تعدد وتعقد قواعد المنشأ^(**) عبئا إضافيا على المنتجين المحليين، حيث يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة من الاتحاد الأوربي، ما يدفع المنتجين الجزائريين الخواص في كثير من الأحيان إلى التضيحية بالمعاملة التفضيلية التي تتيحها الاتفاقية عند النفاذ إلى الأسواق الأوربية، واستيراد مدخلاتهم من الصين لانخفاض التكلفة.

عموما، لم يجن الاقتصاد الوطني من هذا الإتفاق سوى تسجيل ارتفاع غير مسبوق في قيمة الواردات - بالنظر لعدم تكافؤ القوة الإقتصادية بين الطرفين الجزائري والأوربي -، فبعد ثلاث سنوات من دخوله حيز التنفيذ، نجح الإتحاد الأوربي في إغراق السوق الجزائرية بأزيد من 20 مليار دولار من

¹ - بوكروح، "وزير التجارة السابق الهاشمي جعيوب للشروق: بوتفليقة فشل..."، مرجع سابق.

² - عبد الوهاب بوكروح، "اتفاق الشراكة يسمح لـ 1102 منتج جديد بالاستفادة من تخفيض الرسوم الجمركية"، الشروق أون لاين، 2008/08/31، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/25394.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/08/17، 19 سا:15د.

^{*} - تسمح هذه القاعدة للمنتج والمصدر باستيراد مدخلات إنتاج ذات منشأ دول الإتحاد الأوربي، ثم استخدامها في تصنيع سلع تكتسب المنشأ الجزائري، دون الالتزام بقاعدة إدخال عمليات تصنيع أو تحويل جوهري عليها ويتم تصديرها للأسواق الأوربية وفقا لترتيبات التجارة التفضيلية بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

³ - رحيب حسين، فطيمة حاجي، "واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأوروبية"، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013، ص.13.

^{**} - مجموعة القواعد المستخدمة لتحديد هوية وجنسية السلع موضع التبادل. تنص هذه القواعد على ضرورة اشتغال السلع محل التجارة على حد أدنى من المكون المحلي.

المنتجات الأوربية^(*)، حيث ارتفعت الواردات بنسبة 80% خلال ذات الفترة، كما انتقلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوربي حسب وزارة التجارة من 8,2 مليار دولار قبل تطبيق اتفاق الشراكة (2002-2004) إلى 24,21 مليار دولار سنة 2011 أي بزيادة تقدّر بحوالي 200%، لتخطّى صادرات دول الاتحاد الأوربي نحو الجزائر عتبة 100 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من (2005 إلى 2011)، في وقت لم تتجاوز فيه صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو السوق الأوربية 5 مليار دولار خلال ذات المرحلة¹. وبالتالي فإنّ الطرف الأوربي لا ينظر إلى الجزائر إلاّ كسوق لتصريف منتجاته، مثلما أكّده رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل (CAP) السيد بوعلام مراكش: «فرص المؤسسات الجزائرية للتجارة مع الاتحاد الأوربي جدّ محدودة، لا يتمّ النّظر إلى الطرف الجزائري إلاّ كسوق استهلاكية واسعة مربحة»² بدليل أنّه مقابل كلّ 1 دولار تصدره الجزائر نحو الاتحاد الأوربي، فإنّها تستورد ما قيمته 20 دولار منه وفقا لما صرّح به مدير التجارة الخارجية على مستوى وزارة التجارة شريف زعاف³.

لا أحد يمكنه أن يلوم المتعامل الاقتصادي الأوربي عندما يفكّر بعقلية رجل الأعمال وإنّما مهندسي السياسات الاقتصادية، عندما فشلوا في توظيف إمكانيات البلاد وإبقائها سوقا استهلاكية لما جادت به أنامل وسواعد الأجانب⁴ وهو ما اعترف به ضمّنيا وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي في إحدى تصريحاته: «علينا رفع قدراتنا التنافسية في الجزائر، لأنّ لا أحد سيقوم بذلك مكاننا»⁵، فالالاقتصاد الجزائري في هيكله الحالي غير قادر على الاستفادة من المزايا المرتقبة من اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي، مادامت المؤسسة الخاصة المنتجة خارج المحروقات تعاني من تدهور المناخ الاستثماري وما ينجرّ عنه من ارتفاع في تكاليف الإنتاج وبالتالي ضعف تنافسية المنتج المحلي مقارنة بالمنتج المستورد، كما أنّ إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الاتحاد الأوربي سيدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من تلك المنتجة محليا، بالنظر إلى جودتها وأسعارها، ممّا سيزيد في إضعاف المؤسسة المحلية المنتجة ويفقدها حصصها في السوق المحلي، فكيف لها أن تقتحم الاسواق الدوليّة؟

* - وقد اعترف وزير التجارة السابق الهاشمي جعبوب أنّ الكثير من الدول الأوربية تمارس مع الجزائر ما يسمّى بالتجارة الثلاثية أي أنّها تشتري سلعا من خارج الاتحاد الأوربي وتدّعي أنّها ذات منشأ أوربي وتصدّرها إلى الجزائر.

¹-Hocine Lamriben, " L'Algérie découvre le bilan désastreux de sa politique", **El Watan**, N° 5645, 26/04/2012, p.07.

²-Zhor Hadjam, " Les patrons tirent les choses au clair ", **El Watan**, N°5944, 16/05/2010, p.6.

³-Ali Titouche, "Accord d'association avec l'Union Européenne, le patronat favorable à la renégociation", **El Watan**, N°5686, 14/07/2009, p.07.

⁴-بشير مصيطفى، "الشراكة الجزائرية الأوربية: الرّؤية الغائبة"، الشروق أونلاين، 2009/06/17، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/38113.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/21، 17:15د.

⁵-ع. يونس، "تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الاوربي"، المساء، عدد 4052، 2010/06/16، ص.02.

في هذا الصدد صرّح رئيس منتدى رؤساء المؤسسات رضا حمياني بما يلي: «قطاعات بأكملها تكاد تختفي بسبب تقليص الرسوم الجمركية»¹ فقد توقفت العديد من المؤسسات عن الإنتاج كونها لم تستطع الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، في حين أجرت مؤسسات أخرى تخفيضا إراديا لمستوى استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، كما طالب العديد من المنتجين المحليين الخواص باستمرار حماية الدولة للإنتاج المحلي؛ وقد كان قطاع النسيج والجلود والدواء وعدد من الصناعات الصغيرة في الجزائر من أكبر الخاسرين(*) ومن المتوقع أن تفقد قطاعات إنتاجية أخرى تنافسيّتها² كلما اقتربنا من تاريخ التفكيك الجمركي الكامل الذي كان مرتقبا عام 2017، قبل أن تطالب تنظيمات أرباب العمل منذ سنة 2009 بإعادة التفاوض حول هذا الاتفاق³ الذي همّش المؤسسة المنتجة، مثلما صرّح به رئيس مجلس إدارة شركة روية للمصبرات سليم عثمانى⁴ وتأجيله إلى غاية سنة 2020.

إنّ التطلّع إلى آفاق مستقبلية من خلال هذا الاتفاق، يتطلب إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني حتّى يكتسب قدرة تنافسيّة تمكّنه من الصمود أمام صدمة الانفتاح وتقوّي وجوده على مستوى الأسواق الخارجية، لهذا فإنّه لا بدّ من الإستفادة من هذه الفترة الانتقالية التي يمنحها اتفاق الشراكة وعدم الاكتفاء بالحلول الترقيعية كوضع قوائم مؤقتة لمواد يمنع استيرادها، فقد اعترف وزير التجارة السابق الهاشمي جعبوب أنّ تأجيل التفكيك الجمركي الكامل هو مجرد تأجيل للمشاكل، في ظل غياب إرادة سياسية للمضي قدما والانتقال في علاقتنا بالاتحاد الأوروبي من وضعية المتضرّر إلى موقع الشريك الفعلي⁵.

كما وقّع رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على وثيقة الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (***) في قمة الدوحة سنة 2007، ليدخل الإتفاق حيّز التنفيذ في الفاتح من جانفي سنة 2009، وذلك دون أدنى تشاور مع المنتجين المحليين. تتلخّص الأهداف المتوخّاة من انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء التجاري العربي، في:⁶

¹ - Métaoui, op-cit , p.08.

* - حمل مجلس الشراكة المكلف بمتابعة الاتفاق، الجزائر مسؤولية النتائج السلبية التي حققها الاقتصاد الجزائري، خلال أولى سنوات تطبيق الاتفاق وأتهم الاتحاد الأوروبي الجزائر صراحة بعرقلة الإصلاحات الاقتصادية، معبرا عن مخاوف قويّة من عودتها إلى النظام الموجّه على الرّغم من الخسائر السنوية التي يجنيها الاقتصاد الوطني.

² - بشير مصيطفي، "الشراكة الجزائرية الأوروبية..."، مرجع سابق.

³ - Titouche, "Accord d'association...", op-cit, p.7.

⁴ - Hadjam, op-cit, p.6.

⁵ - عبد الوهاب بوكروح، "التنازل الذي حصل لصالح الاتحاد الأوروبي هو اعتداء على السيادة الوطنية"، الشروق أون لاين، 2013/05/13، نقلا عن الموقع الإلكتروني : <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/164591.html> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/11، 20 سا:05.

** - كانت الجزائر آخر دولة رفقة جيبوتي تلتحق بهذا الفضاء التجاري العربي، بعد 20 سنة من التماطل والتسويق والتظاهر بالتفاوض تحت تأثير اللوبيات الرافضة لأيّ تقارب جزائري-عربي، باعتراف من وزير التجارة آنذاك السيد الهاشمي جعبوب.

⁶ - هدى ن. "انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة: آليات قانونية لحماية المؤسسات الوطنية"، المساء، 2009/02/07، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairss.com/elmassa/17514 ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/03/12، 20 سا:15.

- تنويع ممولي الجزائر من السلع وضمان استقرار الأسعار.
- ولوج المنتج الوطني السوق العربية وبالتالي رفع الصادرات خارج المحروقات.
- تشجيع المستثمرين الأجانب العرب على الاستثمار في الجزائر.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية لمواجهة تبعات هذا الانضمام.

يعني هذا الانضمام السلع العربية ذات المنشأ والمصدر العربي والمتبادلة بين الدول الأعضاء من كل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المتبادل، مما يتسبب في خسائر جبائية للدولة، ناهيك عن تأثر المؤسسات الاقتصادية المحلية غير المؤهلة، بتبعات تدفق السلع العربية.

ورغم تطمينات وزير التجارة آنذاك **الهاشمي جعوب**، أبدى أرباب العمل مخاوفهم من الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر وطالبوا السلطات العمومية بمنحهم مهلة سنتين للتّحضير للانضمام إلى هذا الفضاء التجاري العربي وهو المطلب الذي تجاهلته السلطات العمومية، بغض النظر عن كونهم أكثر المعنيين بهذا القرار.

اعتبر **رضا حمياني** رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، أنّ الجزائر ليست مهيأة بالقدر الكافي لدخول هذه المنطقة، مشيراً إلى النقص في المعلومات حول هذا الاتفاق لدى المتعاملين الاقتصاديين، وتأسف لعدم القيام بدراسة مسبقة حول انعكاساته وتنسيق السياسات الجبائية وسياسات التشغيل بالمنطقة العربية قبل إبرامه¹، كما تطرّق العديد من المتعاملين الاقتصاديين الخواص، إلى مشكل دخول المنتجات الجزائرية إلى أسواق بعض الدول العربية وعدم وضوح القواعد الخاصة بأصل المنتجات، علاوة على أنّ مكونات بعض المنتجات العربية تعفى عمليات تصديرها إلى أسواق خارجية مثل الجزائر من كلّ الرسوم مثلما هو الحال بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وهو ما يزيد من إضعاف القدرة التنافسية للمنتج الجزائري²، الذي يتميز عموماً بارتفاع كلفة إنتاجه مقارنة بأمثاله في السوق العالمية وحتى في الدول النامية ومنها الدول العربية، ممّا يشكّل عائقاً كبيراً أمام وصوله إلى الأسواق الخارجية بل وحتى المنافسة في سوقه الداخلية.

كما أكّد العديد من الخبراء والباحثين الاقتصاديين والسياسيين أنّه كان حريّاً الانطلاق من تفعيل **الاتحاد المغاربي**^(*) - قبل الولوج إلى المنطقة العربية للتبادل الحر - والذي حالت الخلافات السياسية بين الجزائر والمملكة المغربية دون الاستفادة من الفرص التي يتيحها.

¹ - سليم بن عبد الرحمن، "الهاشمي جعوب يعلن عن إجراءات جديدة لتنظيم التجارة الخارجية: إلزام المستوردين الأجانب بإشراك الجزائريين بأكثر من 30 بالمائة"، **الخبر اليومي**، عدد 5545، 2009/02/07، ص.06.

² - **المكان نفسه**.

* - لا يتعدى الميزان التجاري للجزائر مع المغرب 620 مليون أورو ومع تونس 143 مليون أورو، وفق إحصائيات الجمارك الجزائرية.

إضافة إلى ما سبق، تتجه الجزائر نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لمواكبة النظام التجاري العالمي الجديد، الذي أصبح يتميز بحرية المبادلات التجارية الدولية، خاصة أن هذه المنظمة أصبحت تضم حوالي 80% من دول العالم وتهيمن على التجارة العالمية في قطاعات السلع والخدمات، مما يجعل الانضمام إليها أمرا بالغ الأهمية، غير أن السؤال الواجب طرحه هو:

- هل تمّ التحضير بفعالية لهذا الانضمام؟ وهل الجزائر مستعدة للانضمام إلى هذا الفضاء التجاري العالمي، الذي سيفرض عليها فتح سوقها أمام المنتجات الوافدة إليها من الدول الأعضاء في المنظمة وإلزامها برفع كلّ الحواجز التي من شأنها أن تعيق عملية انتقال السلع والخدمات وهو ما سيضع المؤسسات المحلية المنتجة التي تعاني أساسا من ضعف القدرة التنافسية وارتفاع تكاليف الإنتاج في ظل تدهور مناخ الاستثمار، في معادلة غير متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والتي بلغت مستوى عالمي من الجودة والقدرة على المنافسة من حيث السعر والتنوعية؟

كما أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيفرض على الجزائر احترام مبدأ المعاملة الوطنية، فالمنتجات المستوردة من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، يجب أن تلقى ذات المعاملة المطبقة على المنتجات الوطنية المماثلة، فلا يتم فرض رسوم أو ضرائب على المنتجات المستوردة أعلى من تلك المفروضة على المنتجات الوطنية.

لقد أجمع الخبراء على أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في المرحلة الراهنة خطر على الإقتصاد الوطني ومجازفة حقيقية¹، فيكفي أن نتصور تبعات مطالبة دولة مثل الصين من الحكومة الجزائرية منحها امتيازات جمركية كذلك التي تمنحها لدول الاتحاد الأوروبي ولا يمكن للجزائر أن ترفض، لأن قواعد التعامل داخل المنظمة تكون على أساس الدولة الأكثر امتيازاً.

أكد خبير الشؤون الاقتصادية مبارك سراي أن حوالي 42 إلى 45% من المؤسسات الجزائرية المنتجة مصيرها الإفلاس في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بسبب عدم قدرتها على الاستمرار في النشاط ومنافسة المنتج الأجنبي، في وقت تستمر فيه السلطات العمومية في استيراد كل شيء، حتى المواد الممنوعة قطعاً من التداول في العديد من الدول بسبب عدم استجابتها للمعايير الضرورية، كما أشار إلى مخاطر هذا الانضمام فيما يخص الخسائر في مناصب عمل مؤهلة وخروج رؤوس الأموال ضمن نقل أرباح الشركات، مشدداً على ضرورة أخذ حكومة آراء المختصين لتفادي تكرار الأخطاء المرتكبة خلال المفاوضات المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ في حين وصف الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد، خطورة القيام بهذه الخطوة بـ "تسونامي

¹ - سعيد بشار، "8,5 مليار دولار في مهب الريح"، *الخبر اليومي*، عدد 7488، 2014/07/09، ص. 07.

اقتصادي" بالنظر إلى ارتفاع حجم الاستيراد الذي بلغ 50 مليار دولار سنة 2012، مما سيحوّل الجزائر إلى مجرد سوق لتصريف السلع الأجنبية¹.

➤ ويمكننا توقّع الخطر من انضمام دولة يعاني جهازها الإنتاجي ضعفا كبيرا^(*) وكلّ صادراتها تقريبا من النفط والغاز، إلى منظّمة لا تشمل بروتوكولاتها هاتين المادتين اللّتين تملك فيهما الجزائر أقوى المزايا التنافسية، كما أنّ المنظّمة ستطالب الجزائر بتحرير أسعار الطاقة وهو ما ستتجرّ عنه عواقب وخيمة.

في ظل المناخ الاستثماري الحالي المتدهور، من الصّعب تصوّر نشوء مؤسسة اقتصادية محلية منتجة وناجعة في جوار مؤسسات عالمية، تتمتع برعاية خاصّة من حكوماتها وبتحكّم أفضل في النّوعية وتكاليف الإنتاج، زيادة على ذلك، على الجزائر على غرار باقي الدّول النّامية الالتزام بخفض الإنفاق العام الموجّه لدعم الصّادات بنسبة 24% وخفض حجم الصّادات المدعّمة بنسبة 14% خلال مدّة 10 سنوات، ولنا أن نتصوّر حجم الضّرر الذي سيلحق بصّادات البلاد خارج المحروقات والتي تعدّ شبه منعدمة حاليّا بنسبة لا تتجاوز 2% من إجمالي الصّادات.

كما لا يجب إغفال تبعات الإلغاء التّدرجي للدّعم المقدّم للمنتجين الزراعيّين في الدّول المتقدمة وتحرير التّجارة الزراعيّة، حيث سينجرّ عنه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعيّة المستوردة وبالتالي ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائيّة، ممّا سيؤثر سلّبا على الميزان التّجاري ويخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية عويصة، خاصة أن انخفاض الرّسوم الجمركية سيساهم أيضا في تراجع إيرادات الدّولة، ممّا يؤدّي إلى عجز في الميزانية العامّة وستكون العواقب وخيمة إذا ترافق ذلك مع تراجع أسعار المحروقات، حيث سيكون على الدّولة رفع الأجور من جهة ورفع الضرائب من جهة أخرى ممّا سينعكس سلّبا على تكاليف الإنتاج ويزيد من تأزم وضع المنتجين المحليّين في الجزائر والنتيجة إغراق السّوق الوطنيّة بالمنتجات المستوردة وبالمقابل، سيصعب على المنتجين المصدّرين الجزائريّين إنفاذ منتجاتهم إلى الدّول المتقدّمة بسبب المواصفات والتدابير الصّحية التي تضعها هذه الدّول على الواردات من الدّول النّامية .

وعليه، لا يزال ملف ترشّح الجزائر للانضمام إلى المنظّمة العالميّة للتّجارة يتأرجح منذ ربع قرن من المفاوضات، كأقدم مفاوضات عالمي^(**) وفي الوقت الذي يصرّ فيه وزير التّجارة مصطفى بن بادّة على ضرورة الدّفع قدما بهذا الملف، يرى الخبراء أنّه حريّ بالجزائر كسب رهان بناء اقتصاد قوي ومنتج عوض

¹- بشار، مرجع سابق، ص.07.

* - فالنسيج الصّناعي الخاص لا يسمح بميلاد أكثر من 3000 مؤسسة متوسطة سنويا، ولا يتعدى حجمه 300 ألف مؤسسة تتوزّع بين النشاطات الحرفية والمؤسسات العائلية، ولا تكاد ترقى إلى معايير المؤسسة الخاصّة المنافسة خارجيا.

** - في 17 جوان 1987، تمّ تكوين أول فوج عمل لانضمام الجزائر إلى الإتفاقية العامّة للتجارة والتعريفات الجمركيّة، الذي تمّ تحويله سنة 1995 إلى فوج عمل لانضمام الجزائر إلى المنظّمة العالميّة للتجارة.

دخول حلبة الكبار وجعل السوق الجزائري مرتعا لما جادت به أنامل وعقول الأجانب¹، في وقت عجزت فيه السلطات العمومية للبلاد ورغم كلّ الإمكانيات المتاحة، عن توفير مناخ استثماري يحفز للمنتجين المحليين للتّخصص في إنتاج سلع وخدمات استراتيجية، تسمح للبلاد باحتلال مركز خاص في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ انطلاق العملية التنموية للبلاد².

رهانات تحرير التجارة الخارجية هذه، تأتي في وقت يعاني فيه المنتجون المحليون المصدرون من عراقيل متعدّدة تحول دون رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال تتراوح ما بين 1% و 3% منذ الثمانينات وهي نسبة تبقى بعيدة كل البعد عن مستوى الإمكانيات والتطلعات، مثلما تظهره جليا أرقام الجدول الموالي.

جدول رقم 48: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2002-2009).

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	نسبة الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات
1.85%	1.87%	1.62%	1.97%	1.62%	1.93%	2.10%	3.76%	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

في هذا الصدد، أكّد السيد **ناصر علي باي** رئيس جمعية المصدرين الجزائريين أنّ عوامل تأخّر الجزائر في مجال التصدير خارج المحروقات مقارنة بالبلدان المجاورة^(*) عديدة، منها غياب استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات بأهداف وأجال محددة بدقة³، لغياب رؤية استشرافية لمرحلة ما بعد النفط؛ فرغم الإرادة التي أظهرتها الحكومات المتتالية من أجل إعطاء دفع للصادرات خارج المحروقات إلا أنّ الواقع يكذب ذلك، حيث لا زالت المؤسسات المنتجة المصدرة تعاني الأمرين من أجل القيام بأية عملية تصديرية، خاصة أنّ نقص الدعم فيما يخص النقل والتخزين وتذبذب حركة النقل البحري^(**) يؤدي إلى تلف العديد من المنتجات الموجهة للتصدير - بالأخصّ سريعة التلف كالطماطم -.

¹-Hassane Haddouche, "Adhésion à l'OMC : Le pour et le contre", **Liberté, supplément économique**, 12/12/2013, N°6483, p.18.

²-عبود زرقين، "الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية**، عدد 45، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص.162.

* - تمكنت تونس من رفع قيمة صادراتها إلى 19 مليار \$ سنة 2012 بفضل خارطة الطريق التي وضعها المجلس الوطني التونسي للتجارة الخارجية والتي توضح الكيفية التي يجب اعتمادها لدخول الأسواق العالمية وفرض المنتج بها.

³- سعدي وصاف ، "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات"، **مجلة الباحث**، عدد 2002/01، الجزائر، جانفي 2002، ص.13.

** - تشهد الجزائر تأخرا كبيرا فيما يخص الموانئ على مستوى البحر الأبيض المتوسط مقارنة بكل من تونس والمغرب، فرغم موقعها الإستراتيجي، فإنّ ما لا يتعدّى 35 مليون طن خارج المحروقات عبرت موانئنا سنة 2009، في حين أنّ النقل البحري المتوسطي بلغ 2 مليار طن ومن مجموع 30.000 باخرة تعبر البحر الأبيض المتوسط يوميا، 27 منها فقط تمرّ بالجزائر، في حين أنّ 13 ميناء آسيويا صنّف من بين العشرين الأفضل عالميا.

في ذات السياق، أقر السيد محمد بنيني مدير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بوجود عراقيل كبيرة يواجهها قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر، أبرزها التناقل المسجل على مستوى الإدارة المالية في تمويل مختلف عمليات التصدير في إطار الدعم الموجه للقطاع - منح أفضلية لتمويل عمليات الاستيراد- حيث ترفض البنوك مرافقة المصدّرين من خلال منحهم قروضا طويلة المدى، كما أنّ تأخّر بنك الجزائر في دفع عائدات التصدير لأصحابها، يعرقل زيادة معدل الصادرات خارج المحروقات في مرحلة تشهد تنافسا حادّا على الأسواق الخارجية، في حين أنّه في كوريا الجنوبية مثلا، تمّ خلق مؤسسات مالية لتوجيه الموارد نحو الصناعات التصديرية، على غرار الصندوق الكوري لضمان التصدير، لتأمين المصدّرين من الخسائر الناجمة عن الأخطار السياسية والتجارية وحمايتهم من المنافسة الأجنبية وبالإضافة إلى الحوافز المالية الممنوحة للمصدرين، تمّ استحداث حوافز أخرى غير مالية مثل الإشادة الاجتماعية في "يوم التصدير" بمكافأة رجال الأعمال الذين حقّقوا معدلات عالية من التصدير والذين يلقّبون بالأبطال الوطنيين وبالمقابل، يتمّ العمل على فرض الإنضباط عن طريق فرض عقوبات على أصحاب الأداء الضعيف.

أكد السيد عمار جبارة المسير العام للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، أنّ الإعانات التي كان من المفروض تخصيصها من قبل مصالح وزارة التجارة للمصدرين في سنة 2004، لم يستفيدوا منها إلا أواخر عام 2008 ومطلع 2009، يضاف إلى ذلك عدم وصول هذا الدّعم خلال مرحلة التّصدير مما أثر سلبا على الوضعية المالية للمصدرين¹، غير أنّ الدعم المالي وإن كان ضرورياً، إلّا أنّه يبقى غير كاف لأنّ العراقيل الإدارية تبقى حجر عثرة في وجه المصدرين، إذ أنّ عدد المستندات اللاّزمة لإتمام عملية التّصدير في الجزائر يقدر بـ 8 مستندات تستغرق 8 أيام، مقابل 5 مستندات فقط في المغرب تستغرق يومين فقط، في حين أنّ عدد المستندات اللاّزمة لإتمام عملية التّصدير في تونس يقدر بـ 4 مستندات لا تستغرق إلّا 1.2 يوم، بينما تمّ في كلّ من كوريا الجنوبية، ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، إنشاء أقطاب صناعية تساهم في تقليل تكاليف الإنتاج من خلال منح مزايا ضريبية عديدة للصناعات التصديرية وتسهيل الإجراءات الإدارية بهدف رفع تنافسية الصادرات.

تفتقر الجزائر أيضا إلى هيئات وطنية لمنح شهادات التأهيل للمنتجات المصدرة، ما يدفع بالمصدرين إلى اللجوء إلى هيئات أجنبية وهو ما يتطلّب تكاليف إضافية تثقل كاهل المصدر²، هذا

¹- هدى ن. "واقع إنتاج التمور في الجزائر وتصديرها، ثنائية يعرقلها المضاربون والبيروقراطيون"، المساء، عدد 05.3867، 2009/11/10، ص.

²- Naima Benouaret, "Exportations des produits agricoles, entre discours officiel et réalité du terrain", *ElWatan*, N°5825, 27/12/2009, p.09

الأخير لا يملك المعلومات الكافية عن الأسواق الدولية التي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية لمنتجاته¹، في حين تمّ العمل في كلّ من كوريا الجنوبية وماليزيا على سدّ ثغرة المعلومات التجارية حول الأسواق الخارجية عن طريق إنشاء وكالات خاصة بذلك، على غرار الوكالة الكورية لتشجيع الصادرات، التي أنشئت منذ سنة 1962 في إطار سياسة التصنيع من أجل التصدير، كما قادت الحكومات المتعاقبة مبادرة تنظيم مؤتمرات دورية للمصدرين الكوريين، بغرض مساعدتهم على مواجهة العقبات التي تعترض تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية؛ أمّا في الجزائر، فتحّى المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات الذي تمّ الاتفاق على ضرورة تأسيسه في سنة 2004 لم يتمّ تنصيبه بعد² - إلى حين كتابة هذه الأسطر سنة 2014-، كما أنّ غياب هياكل المرافقة التصديرية والتقنية للمنتجين لبلوغ النوعية المطلوبة في الأسواق العالمية وغياب التكوين، يجعل التصدير مغامرة تجارية³.

نتيجة لكل تلك العراقيل، تراجع عدد المؤسسات الجزائرية المصدّرة من 280 مؤسسة في الثمانينات إلى 40 مؤسسة فقط سنة 2010، حسب تصريحات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار محمد بن مرادي⁴، بفعل عزوف العديد من رجال الأعمال عن التصدير وتفضيلهم التوجه نحو الاستيراد ورغم تمكّن الجزائر من بلوغ رقم 2 مليار \$ كعائدات للصادرات خارج المحروقات سنة 2012 إلا أنّ هذا الرقم يبقى ضعيفا للغاية مقارنة بحجم الواردات التي تخطّت سقف 40 مليار دولار خلال العام نفسه⁵.

تدعيما لما سبق وعلى سبيل المثال، تعدّ الجزائر ثاني منتج للتمور في العالم بـ 600 ألف طن سنويا ورغم امتلاكها لما يفوق 15 مليون نخلة وأزيد من 800 صنف من التّمور، فإنّ معدّلات تصدير هذا المنتج ضعيفة جدا فهي لا تتعدى 2% فقط⁶، بسبب العراقيل المتعددة التي تعيق التصدير عموما وعراقيل أخرى تخص هذا القطاع الإنتاجي تحديدا، في وقت لا تزال فيه الدولة عاجزة عن إعداد سياسة فعالة لإعطاء هذا المنتج مكانته الحقيقية، باعتباره الثروة الثانية بعد البترول وأحد أهم حلقات مسألة تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للجزائر، ناهيك عن قدرته على تحقيق مداخيل هامة من العملة الصعبة لو نال حقه من الاهتمام⁷.

¹- حسينة بن يوسف، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2012)، ص.117.

²- س. بوعباد، "رئيس جمعية المصدرين الجزائريين على باي ناصري: لسنا جميعا مجرمين وعلى الدولة مساعدتنا لا تجريمنّا"، *الخبر اليومي*، عدد 7115، 2013/06/25، ص.07.

³- عبدو ج. "فشل سياسات التصدير والصناعة لترقية التجارة الخارجية بالجزائر"، *الفجر*، عدد 2497، 2008/12/28، ص.07.

⁴- راضية ت. "وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار محمد بن مرادي: تراجع كبير في عدد المصدرين خارج المحروقات منذ الثمانينات"، *الفجر*، عدد 3262، 2011/06/26، ص.07.

⁵- س.ي. "الصادرات خارج المحروقات هاشية ولا تتعدى 3 بالمائة"، *الخبر اليومي*، عدد 6961، 2013/01/21، ص.08.

⁶- زهراء ب. "عراقيل متعددة تعيق التصدير الذي لم يتجاوز 2%"، *الشعب*، عدد 15151، 2010/03/31، ص.3.

⁷- محمد الصغير، "ثلث منتوج التمور الجزائرية تاكله الديدان"، *الأمة العربية*، عدد 396، 2010/03/11، ص.08.

تراجعت كمية التمور المصدرة في الجزائر من أزيد من 13 ألف طن سنة 2007 بقيمة 23 مليون دولار إلى 4 آلاف طن فقط سنة 2009 بقيمة نقدية لم تتجاوز 8 مليون دولار¹، في حين أن تونس التي تقل إمكانياتها ومواردها الطبيعية وكذا إنتاجها عن الجزائر، تمكنت من تصدير 85% من منتوجها نحو أزيد من 56 دولة² وهو ما تأسف له العديد من المنتجين المصدرين، حيث صرح السيد يوسف غمري رئيس جمعية مصدري التمور: «...لا نعرف كيف نصدر... إذا كانت الحكومة جادة بشأن تنويع الصادرات فيجب أن تبين ذلك بالمساعدة على دخول أسواق جديدة»³.

من أهم العراقيل التي يشتكي منها مصدرو التمور، عدم تلقيهم للدعم الذي وعدتهم به الدولة سنة 2003 بدفع 80% من مصاريف نقل وشحن التمور الموجهة للتصدير والذي لا يحصل عليه المصدر - حسب شهادة المنتجين - في أغلب الأحيان إلا بعد 3 سنوات، كما أن التعاملات البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وعلى مستوى المصالح المعنية تدفع المصدر للتخلي عن هذا الدعم⁴ وهو ما ينعكس على تكلفة الكيلوغرام الواحد من التمر المعد للتصدير (190 دج بالنسبة للتمر التونسي و260 دج بالنسبة للتمر الجزائري)⁵، مما يقلل من تنافسيته رغم جودته العالية ويهدد العديد من وحدات تصدير التمور بالغلق.

الأمر ذاته ينطبق على مصدري الفلين، حسب شهادة السيد عودية نور السلام صاحب شركة لتصدير الفلين والذي اضطر لغلق مؤسسته رغم أن طلبات التصدير لا زالت تصل مؤسسته من العديد من دول العالم⁶.

أما بالنسبة للسيد عادل ب. مسير شركة Ickel Export لتصدير المنتوجات المحلية، فإن العراقيل البيروقراطية كانت وراء عجز المؤسسة عن القيام بأكثر من 5 عمليات تصدير منذ تأسيسها قبل 3 سنوات رغم اهتمام الأجانب بالمنتوج المحلي، مما كبّد شركته خسائر باهظة وهو ما دفعه إلى مباشرة إجراءات التحول إلى نشاط الاستيراد⁷.

¹ - هدى ن. "واقع إنتاج التمور ..."، مرجع سابق، ص.05.

² - Mohamed Fawzi Gaidi, "Il faut un plan de relance pour la filière", *El Watan*, N°5905, 30/03/2010, p.6.

³ - "الجزائر تواجه صعوبات في تصدير مواردها بعيدا عن المحروقات"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.france24.com/ar/20091214-agriculture-production-difficulties-oil-export-algeria-date، تم

الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/04/21، 17:51.

⁴ - عبد الجبار تونسي، "الجزائر مهددة بخسارة 50 بالمائة من صادرات التمور"، *الأيام الجزائرية*، عدد 2071، 2012/08/06، ص.4.

⁵ - الصغير، مرجع سابق، ص.08.

⁶ - هدى ن. "صناعة الفلين في الجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.tinerkouke.banouta.net/t1136-topic، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/11/12، 18:30.

⁷ - Benouaret, op-cit, p.09.

بالمقابل، يلقي المستوردون في الجزائر كل التسهيلات، فقد تمّ تخفيض القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاتها وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية وأصبح البنك هو المنظم الوحيد للتجارة الخارجية، حيث يوفر للمؤسسة إمكانية الدفع بالدينار، ممّا أدى إلى غزو السوق الوطنية بكلّ أنواع السلع والخدمات المستوردة.

إنّ الجزائر وعكس العديد من الدول لا تفرض قيودا على الاستيراد، فلا وجود لإذن مسبق ولا بعدي، حيث أنّ فعل الاستيراد في الجزائر حر ومفتوح أمام الجميع، فالجزائر وباعتراف من وزير التجارة الأسبق نور الدين بوكروح، كانت تستورد مثلا الحديد والإسمنت، في حين أنّ مصانع الإسمنت كان لديها فائض رهيب في السيولة النقدية، حيث صرّح بما يلي :

«اليوم نحن نستورد من عود الكبريت إلى الآليات الصناعية... كلّ شيء مباح وبدون اعتماد مسبق، أي جزائري له الحق في استيراد كلّ شيء وأي شيء»¹.

¹- بوكروح، "التنازل الذي حصل..."، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثالث

من أبرز الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا للفصل الثالث، مايلي :

- تدعّم الإطار القانوني لترقية الاستثمار الخاص في الجزائر مطلع الألفية الثالثة بصدر الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بترقية وتطوير الاستثمار وكذا القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذين قدّم تحفيزات هامة للمستثمرين الخواص بغرض انشاء مؤسسات منتجة للسلع والخدمات، ممّا جعل بيئة الاستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية والشكلية أكثر تأهيلا وهو ما فنّده الواقع الميداني، حيث لا يزال القطاع الخاص المنتج يعرف قيودا ومعوّقات كبيرة منها مالية، إدارية، عقارية... وغيرها، تشكّل عوامل منقّرة تجعل من الأنجع التفكير في الاستيراد بدل الإنتاج.
- رغم كل العراقيل التي تعترضها، نجحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير الأغلبية المطلقة من مناصب الشغل المصرح بها، دون احتساب العدد الهائل للعمال غير المصرح بهم، كما أصبحت تسيطر بشكل شبه كامل على بعض القطاعات الاقتصادية وفي مقدّمتها الزراعة والتجارة، وبدأت تكوّن قاعدة اقتصادية مهمّة لذا وجب على الدولة دعمها باعتبارها المساهم الرائد في خلق الثروة .
- هناك علاقة عكسية بين تطور الإيرادات الريعية ومكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر، هذا الأخير الذي يتم الاستجداد به ودعمه كلما تراجعت الإيرادات الريعية، في حين أنّ الراحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، تجعل النظام الحاكم في غنى عن السعي لتحفيز القطاع الخاص ورفع مساهمته في التنمية الاقتصادية الوطنية وهو ما يفسّر استمرار غموض سياسية دولة اتجاه القطاع الخاص المنتج، رغم تحديات الراهنة التي تواجه المسار التنموي للبلاد.
- يبقى القطاع الخاص الموجه للاستيراد أكبر مستفيد من الغلاف المالي الضخم المخصص للاستثمارات العمومية في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي لم تساهم في رفع عرض الإنتاج الوطني بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني، لهذا تمّ تحويل تلك المبالغ إلى تضخيم تكاليف إنشاء الهياكل القاعدية والمزيد من الاستيراد لتغطية الطلب على الاستهلاك، حيث أنّ الكسب السهل والوفير للريع النفطي، جعل النظام الحاكم غير جاد في إنفاقه، موظّفا إياه في كل ما يمكّنه من البقاء على سدّة الحكم ولو على مشاريع فاشلة مسبقا على غرار آليات دعم المبادرة المقاولاتية التي تجسّد الإنفاق العمومي وفق المنطق الشعبوي، في وقت ينتظر فيه المنتجون الخواص الدعم الجاد من السلطات العمومية لدفع الآلة الإنتاجية الوطنية المكبّلة.
- التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبعده الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحرّ وكذا الانضمام المحتمل إلى المنظمة العالمية للتجارة، دون أدنى استشارة للمنتجين الخواص، يهدّد العديد من الوحدات الإنتاجية المحلية بالإفلاس، مقابل فتح الباب على مصراعيه أمام السلع الأجنبية المستوردة.

خاتمة

تناولت الدراسة موضوعا بالغ الأهمية مرتبط بواقع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والدولي، حيث لم تعد الدولة الفاعل المحوري الوحيد في العملية التنموية، بل برزت أدوار فواعل أخرى إلى جانبها في مقدمتها القطاع الخاص الذي يتولّى أساسا تنمية القطاعات المنتجة وخلق قيم مضافة للاقتصاد وكذا العمل على توفير مناصب شغل، شريطة أن يكون دور الدولة فعالا في دعم القطاع الخاص المنتج للقيام بمهامه في إطار ما يعرف بـ "دولة التنمية"، من خلال الإلتزام الجاد للقيادة السياسية بتوفير مناخ استثماري محفز تشجيعا للمبادرات الخاصة على الاستثمار في الأنشطة المنتجة.

من خلال دراستنا للتجارب التنموية لكل من كوريا الجنوبية، ماليزيا والإمارات العربية المتحدة توصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ اقتصاد السوق لا يعني إضعاف دور الدولة بل إنه لا يمكن ان ينجح إلا بوجود دولة قوية قادرة على وضع الإطار العام للنشاطات الاقتصادية والعمل بكل ما لديها من وسائل قانونية ومؤسسية على عدم الخروج عن هذا الإطار، كما تولّت الدولة في هذه التجارب الثلاث دور المنشط للقطاعات المنتجة التي تسعى الى دعمها عبر توفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص للاستثمار فيها خدمة لاقتصاد الوطني وللمصلحة العامة، وبالتالي فإنّ القطاع الخاص المنتج شريك رئيسي للدولة ويقدر ما يساهم في تحقيق التنمية الوطنية، يكون له أن يشترك في تحديد الخيارات وإقرار الاستراتيجيات.

تبنت الجزائر غداة استقلالها النموذج الاشتراكي للتنمية القائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي، في ظل نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية، حيث جسد الخطاب السياسي غموض وتردد النظام الحاكم آنذاك فيما يتعلق بمكانة القطاع الخاص ودوره في التنمية بفعل الصراعات السياسية على السلطة، كما أنّ الخيارات السياسية لذات النظام لم تكن تتوافق وتشجع القطاع الخاص الوطني، خوفا من أن تكسبه قوته الاقتصادية ثقلا سياسيا يمكنه من المطالبة بإشراكه في الحكم.

إنّ المداخل الريعية الضخمة الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية اعتبارا من أواخر عام 1973، أغنت النظام الحاكم آنذاك عن إشراك القطاع الخاص في المجهود التنموي، حيث عمل على تقييده وزيادة الضغوط على نشاطه لعرقلة تطوره، منعا لتشكل طبقة اجتماعية موحدة المصالح والمواقف، تنتج الثورة وتحوز هامش استقلال عن الدولة وتباشر مساءلة السلطة، مطالبة بحقوق سياسية تقلص من نفوذ النظام الحاكم.

غير أنّ توجّها جديدا أكثر ليبرالية بدأ يفرض نفسه على القادة السياسيين باتجاه القطاع الخاص بوصول نخبة سياسية جديدة إلى الحكم نهاية السبعينات، من خلال الإقرار بضرورة إشراكه في المسار التنموي بفعل الضغوط الداخلية المرتبطة بصراع النخب والحساسيات السياسية في السلطة، بغرض

السماح لفئة من مسؤولي الادارات والمؤسسات العمومية بتنمية مواردها التي تمكنت من تحصيلها في ظل الاقتصاد الموجه المؤسس على الاحتكار وكذا الاستعانة بالخواص فيما عجز القطاع العام عنه، بدليل أن النظام الحاكم آنذاك كان حريصا على إبقاء تطور القطاع الخاص محدودا، من خلال تسقيف الاستثمار الخاص وإخضاعه للاعتماد الإداري.

منذ نهاية الثمانينات أصبح الخطاب السياسي الرسمي يعترف بالقطاع الخاص وضرورة مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية الوطنية، من خلال توجيهه الصارم نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة خاصة أن النظام الحاكم آنذاك فقد في ظل أزمة الدولة الريعية -عقب الهزة البترولية لسنة 1986 والتراجع الكبير للإيرادات الريعية وما انجر عنه من تدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، في ظل ظروف أمنية صعبة - الدعامة الأساسية لنفوذه وبالتالي كان من الضروري تضمين قوانين الاستثمار إجراءات توفر ضمانات وتحفيزات للقطاع الخاص المنتج لإنتاج الثروة واستيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، غير أن هذا الأخير لم يكن المستفيد من هذه الإجراءات، بل سمحت ب بروز فئة تهتم أساسا بالاستيراد، ساعدتها ظروف الانفتاح الاقتصادي - مطلع التسعينات - وارتباطها العضوي بالخبذة الحاكمة عن طريق شبكة العلاقات التي تتمتع بها في مختلف أجهزة الدولة، في الإبقاء على الوضع القائم الذي سمح لها بتحقيق ثروات طائلة، لهذا فإن تلك الشبكات الريعية عارضت وعرقلت كل إصلاح اقتصادي ليبرالي حقيقي، من شأنه السماح للقطاع الخاص المنتج بلعب دور فعال في الاقتصاد الوطني.

سمح انتعاش الريع النفطي منذ بداية الألفية الثالثة، بعودة الممارسات الريعية التي تتجلى من خلال ارتفاع حجم الإنفاق العام في اطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث بلغ حجما لا مثيل له منذ الاستقلال، مما سمح للنظام الحاكم باتخاذ قرارات بعيدة عن العقلانية الاقتصادية حفاظا على نفوذه كضخ مبالغ مالية خيالية حفاظا على مؤسسات عمومية عاجزة.

لكن ما إن تراجعت الإيرادات الريعية سنة 2009، سارعت الحكومة إلى تبني سياسة حمائية للإنتاج الوطني من خلال إجراءات قانون المالية التكميلي لسنة 2009، لتنتعش الإيرادات الريعية من جديد ابتداء من سنة 2010 ويعود المنطق الريعي ليهيمن على القرارات الاقتصادية وكان لابد من انتظار انخفاض أسعار البترول منتصف سنة 2012، ليتّم اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى إعادة بعث الاستثمارات المنتجة والتي لم تُر بعد نتائجها الإيجابية على المناخ الاستثماري للبلاد، الذي يزداد تدهورا سنة بعد الأخرى.

يمكننا أن نجمل أبرز النتائج التي توصّلنا إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- إنّ الواقع الميداني للمنتجين الخواص في الجزائر لا يواكب التحفيزات والضمانات الواردة في الخطاب الرسمي والهادفة لجلب وتوجيه رأس المال الخاص نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة،

إلا في الحالات الاستعجالية في سياق الاستجابة للضغوطات الداخلية (تراجع أداء القطاع العام والاحتجاجات الشعبية) والخارجية (ضغوطات الهيئات الدولية وتراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية) بعيدا عن أية رؤية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد منتج، مما يقتل لدى المستثمرين الخواص إرادة الإبداع والاستثمار في القطاعات المنتجة ويشجعهم أكثر على التوجه نحو الاستثمار في المجال السهل والمغري المتمثل في الاستيراد لإعادة البيع على حاله.

- إن استمرار عرقلة القطاع الخاص المنتج في الجزائر رغم التحديات الراهنة التي تواجه البلاد، يرجع الى أسباب سياسية بالدرجة الأولى تتمثل في التخوف من اكتساب المنتجين الخواص قوة اقتصادية تمكّنهم من التأثير على مراكز القرار السياسي لحماية مصالحهم، مما يهدّد احتكار النظام الحاكم للسلطة السياسية وبالتالي فقدان التحكم في الربيع النفطي، المصدر الاساسي لنفوقه.

- هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد غياب إرادة سياسية جادة وفعلية لدعم وتطوير القطاع الخاص المنتج في الجزائر، الذي لا يعد من أولويات النظام الحاكم لأنه نظام ريعي يعتمد على توزيع الربيع النفطي وفقا لقرارات شعبية بعيدة عن العقلانية الاقتصادية، لضمان استمراره على سدة الحكم.

من أبرز هذه المؤشرات:

■ استمرار غموض سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص المنتج وكثرة التردد بشأن الخيارات التنموية، فرغم مرور خمسين عاما على استرجاع السيادة الوطنية، لا تزال التوجهات التنموية للنظام الحاكم في الجزائر غير واضحة ويشوبها كثير من التردد بين التوجهات الليبرالية التي تفرضها المرحلة الراهنة والتي تقتضي تقليص تدخّل الدولة في الاقتصاد وتحفيز المبادرات الخاصة في القطاعات المنتجة وبين تراكمات ما يقارب ثلاثة عقود من الاقتصاد الموجه والأحادية الحزبية وما ميّزها من مركزية شديدة وتهميش دور القطاع الخاص المنتج، بشكل لا يسمح له بتهديد الخيارات السياسية والاقتصادية المتبناة.

■ إنّ تأخّر الجزائر في التصنيفات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار يطعن في جدية الإصلاحات الحكومية الهادفة إلى تحسين ظروف الإنتاج .

■ أوضحت الأمثلة والنماذج الواقعية المدروسة لاستثمارات خاصة منتجة وطنية وأجنبية تمت عرقلتها، أنّ الإشكال الحقيقي الذي يواجه القطاع الخاص المنتج في الجزائر يكمن في الاستيراد، حيث أنّ هناك لوبيات قوية تضغط لترجيح كفة المستوردين وتعرقل أية إصلاحات هادفة لتحسين الإنتاج الوطني وتقليص الواردات وبفضل ما تتسجه هذه الفئة من علاقات مع شخصيات نافذة في النظام الحاكم فقد تحولت الى قوة سياسية متحكمة في مسار التنمية في البلاد، باعتراف من

مسؤولين كبار في الدولة وبدليل القرارات العديدة المتخذة خدمة لمصالحها رغم تعارضها مع ترقية الانتاج الوطني ومن أمثلتها رصد اعتمادات مالية ضخمة لاستيراد منتوجات تتوفر البلاد على إمكانيات هائلة لإنتاجها محليا، تتطلب استغلالها وفق تطلعات المنتجين الخواص.

■ كما أوضحت الأمثلة المدروسة أنه لو توفرت الارادة السياسية لحماية المؤسسات الخاصة المنتجة ولو تمّ تقديم الدعم لفتح وحدات إنتاجية جديدة في قطاعات حيوية لما وصلت الى الحالة الكارثية التي هي عليها اليوم؛ فرغم تعهد العديد من المنتجين المعسرين ماليا بإنتاج يضاهي ضعف احتياجات السوق الوطنية وبمنتوج ذو نوعية عالية مع تخصيص الفائض للتصدير وخلق عدد كبير من مناصب الشغل وهو ما يعني اقتصاد أموال ضخمة لخزينة الدولة من خلال تخفيض فاتورة الاستيراد، إلا أنّ البنوك العمومية تفضّل تمويل المستوردين في شكل قروض بالعملة الصعبة بدل إنقاذ المؤسسات الخاصة المنتجة المعسرة ماليا، تدعيما للإنتاج الوطني وبينما تغدق القروض على المستوردين، تطالب البنوك العمومية المنتجين الخواص بضمانات تعجيزية تجعل عملية التمويل متعذرة، كما تفرض السياسة الجمركية رسوما أكبر على استيراد المواد المصنعة التي تستعمل في انتاج السلع مقارنة بتلك المستوردة لإعادة بيعها على حالها؛ مما يبيّن أولوية الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي وأنّ المؤسسة الخاصة المستوردة للسلع والخدمات لإعادة بيعها على حالها، أكثر تحفيزا من تلك التي تنتجها محليا وتخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتقلّص من البطالة.

■ تجميد عدد كبير من المشاريع المنتجة رغم أهميتها الاقتصادية من حيث تقليص فاتورة الواردات وتوفير مناصب الشغل ورفع الصادرات خارج المحروقات، كما أنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر يبقى بعيدا عما حققته بلدان مجاورة تملك إمكانيات أقل من تلك التي تتوفر عليها بلادنا.

■ في ظل غياب رؤية اقتصادية واضحة واستراتيجية للبلاد وتوسّع القدرة الإنفاقية للدولة على استثمارات عمومية ضخمة، يفضّل المستثمرون الأجانب التوجّه نحو الاستثمار في القطاعات الاستخراجية الخاضعة أساسا للأسواق الدولية والتي لا تتأثر بمناخ الاستثمار السائد في البلاد، عوض إقامة مشاريع إنتاجية ناجعة على المديين المتوسط والبعيد.

■ عدم استشارة الحكومة لأرباب العمل الخواص في تحديد تشريعات الممارسة الاقتصادية وألويات الإنفاق العمومي ورسم السياسات القطاعية، كما أضحت التغييرات المفاجئة التي تطرأ على قوانين المالية في شكل مواد مكملة تتضمن قرارات مصيرية وحاسمة ثم السرعة في تنفيذها دون أي تمييز بين الخواص المنتجين والمستوردين، مصدر خوف وقلق للمنتجين الخواص في الجزائر وهو ما يساهم في توقيف نشاط العديد من المؤسسات الخاصة المنتجة.

■ إنَّ الانفتاح على الاقتصاد العالمي في الجزائر لم يتم بطريقة استراتيجية وانتقائية بما يخدم أهداف التنمية الوطنية، حيث لم تتخذ الإجراءات الكافية لحماية المؤسسات الخاصة المنتجة في بعض القطاعات الناشئة من المنافسة الأجنبية الشرسة مما يهددها بالإفلاس.

■ تعدّ العراقيل البيروقراطية الأداة المفضلة للنظام الحاكم في الجزائر لتجسيم القطاع الخاص المنتج والتحكم في توسّعه بحصر نشاطه في المؤسسات الصغيرة، حيث يمرّ المستثمر بمسار طويل وجدّ معقّد، يجعل معدل تجسيد مشروع استثماري منتج في الجزائر يتراوح ما بين 3 و 5 سنوات، مما يؤدي إلى وأد العديد من المشاريع الاستثمارية المنتجة، حيث لم تتعد نسبة انجاز المشاريع مقابل نوايا الاستثمار 20% خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2010، في حين توفّر دول أخرى -على غرار كوريا الجنوبية، ماليزيا والإمارات العربية المتحدة- كل الظروف الملائمة لاحتضان المؤسسات الخاصة المنتجة.

■ أغلق العديد من المنتجين الخواص وحداتهم الإنتاجية بعد إفلاسها، في حين فضّل آخرون تحويل نشاطهم نحو مجال الاستيراد لإعادة البيع على حاله، نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج في ظل مناخ استثماري صعب وغزو المنتجات المستوردة الأكثر تنافسية للسوق الوطنية، في ظل الانفتاح التجاري وغياب الدعم الجاد من طرف الدولة للمؤسسات المحلية المنتجة.

■ حاليا، بالإضافة إلى العراقيل البيروقراطية تتمثّل الورقة الرابحة للنظام الحاكم في الجزائر - لمنع صعود قوى جديدة تنافسه في توزيع الربح - في العمل على استقطاب أرباب العمل الخواص في فلكه حتى لا يشكلوا مستقبلا خطرا عليه، وذلك ببث الانقسام في أوساطهم وتشتيت صفوفهم منعا لتوحيد مصالحهم وتشكيلهم قوة اقتراح حقيقية في البلاد واكتسابهم وعيا طبقيًا يجعلهم يطالبون بإشراكهم في الحكم، لكن في ظل سعي العديد منهم إلى الاقتراب من دوائر صنع القرار ضمانا لمصالحهم الخاصة، فإنّهم يساهمون في زيادة انقسامهم وتدهور صورتهم لدى المجتمع كمالكي ثروات المشبوهة لا بد من إبقائهم تحت رقابة مشددة وليس كخالقي قيم المضافة ومناصب شغل لا بدّ من تحفيزهم.

■ رغم كثرة العراقيل الميدانية التي تعترضه واستمرار غموض سياسة الدولة اتجاهه، نجح القطاع الخاص المنتج في تكوين قاعدة اقتصادية مهمة، حيث أصبح يسيطر بشكل شبه كامل على بعض القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها الزراعة، إلّا أنّ مساهمته في المجهود التنموي للبلاد تبقى ضعيفة مقارنة مع ما كان يمكن ان يحققه لو حظي بدعم الدولة ووضوح توجهها حياله، حيث أنّه لا يزال يتشكّل أساسا من مؤسسات عائلية صغيرة الحجم تعاني من ضعف رأس المال المستثمر وقلة المؤهلات الفنية.

■ هناك علاقة تطور عكسي بين تطور الإيرادات الريعية ومكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر، ففي ظل الطبيعة الريعية التوزيعية للدولة الجزائرية، يرتبط تحفيز النظام الحاكم للقطاع الخاص المنتج بنقص إيراداته الريعية وكلما انتعشت تلك الإيرادات كلما تراجع النظام الحاكم عن تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات المنتجة؛ غير أنّ أداء الدول الريعية يتوقف على نوعية المؤسسات وطبيعة السياسات الحكومية التي تجعل أن بعض الدول تنجح في إدارة إيراداتها الريعية (على غرار النرويج، إندونيسيا وبوتسوانا)، فهبات وفرة الموارد الطبيعية لا تشكل نقمة في حد ذاتها وإنما تخضع إلى الطريقة التي تدير بها الدولة هذه الثروة وما إذا كانت تراعي الاعتبارات السياسية المصلحية والاستحواذ على توزيع الربوع بدلا من تشجيع الإنتاج، مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر.

■ لم يستغل النظام الحاكم في الجزائر الوفرة المالية التي ضمنتها الأسعار الملتهبة للمحروقات في الأسواق الدولية، في تقليص تبعية الاقتصاد الوطني للريع النفطي عن طريق دعم القطاع الخاص المنتج وإنما فضّل تسخيرها لمشاريع كلفت الخزينة العمومية أغلفة مالية فاقت المعايير الدولية المعتمدة وتخلّلتها قضايا الفساد بملايير الدولارات في قطاعات هامة، إضافة إلى اعتماد سياسات شراء السلم الاجتماعي التي تضمن هدوء الشارع إلى أجل غير مسمى ومن أمثلتها وكالات دعم المبادرة المقاوالتية التي لا تعبّر عن إرادة سياسية للنظام الحاكم لتحفيز القطاع الخاص المنتج وإنما هي مجرد قنوات لتوزيع الريع النفطي دون مقابل إنتاجي وفق قرارات شعبية، لتحقيق شرعية تبقي على نفوذه وتوفّر السلم الاجتماعي الضروري لاستمراره من جهة ولو اقتضى الأمر الإنفاق على مشاريع خاسرة منذ البداية، كما تهدف من جهة أخرى إلى إبقاء القطاع الخاص المنتج ريعيا هشاً ومعتمدا في وجوده وتقدمه على النفقات العمومية للدولة، حتى لا يشكل خطرا على النخبة الحاكمة.

لقد كان بإمكان النظام الحاكم بالجزائر أن يقتنص فرص الاستقرار الأمني والاقتصادي لإعادة بعث الإنتاج الوطني دونما حاجة إلى استحداث إجراءات استثنائية تحت ضغط داخلي أو خارجي لو مارس المعايير الديمقراطية (تحرير المبادرة، توزيع عادل للثروة، المساءلة البرلمانية، تسهيل الاستقبال لدى الهيئات الرسمية...).

إنّ إعادة النظر في موقف الحكومة اتجاه القطاع الخاص المنتج في إطار خطة جديدة للاقتصاد تتجاوز تدابير التهذئة الاجتماعية، يعد من صلب الإصلاح السياسي في الجزائر، التي أضحت رهينة لسوق الخارجية بوارادات بلغ حجمها ربع إجمالي الناتج الوطني (40 مليار دولار سنة 2011) أي ما يعادل 25 مرة ما تصدّره البلاد من سلع خارج المحروقات وهو ما يجعل الدولة هشة ومعرضة في أي لحظة للاهتزاز، ما إن تتوفّر الشروط الاجتماعية لذلك.

وعليه، لابد من إرادة سياسية قوية وفعليّة لتفكيك الإحتكارات التي تتغذى على الربوع وتطوير الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، ليس فقط لكونها مصدرا للنمو على المدى البعيد وإنما نتيجة للعديد من التحديات التي تواجه المسار التنموي للبلاد، لاسيما هشاشة هيكله أحادي المصدر من حيث الصادرات وارتفاع نسبة البطالة ورهانات إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يضع مستقبل البلاد على المحك.

قائمة المراجع

أولاً- قائمة المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. الببلاوي حازم. "الدولة الربعية في الوطن العربي"، في *الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي*، تحرير. حريق إيليا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ج.1، 1989.
2. الجوهري محمد محمود. *علم اجتماع التنمية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000.
3. الحسني عبد الحسن. *التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.
4. اليوسف يوسف خليفة. "دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة"، في *الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية*، تحرير. إبراهيم الشطي، اسماعيل خضر وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2004.
5. الكايد زهير عبد الكريم. *الحكمانية قضايا وتطبيقات*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
6. العبد الله مصطفى محمد. *الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
7. العيسوي إبراهيم. *التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها*. القاهرة: دار الشرق، ط.3، 2003.
8. الفهداوي فهمي خليفة. *السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.
9. الصوص سمير زهير. *تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية*. قفيلية: منشورات وزارة الاقتصاد الفلسطيني، 2006.
10. أندرسون جيمس. *صنع السياسات العامة*، ترجمة. عامر الكبيسي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999.
11. بهلول بلقاسم. *سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
12. بن أشنهو عبد اللطيف. *التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
13. دبلة عبد العالي. *الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
14. دوفرجيه موريس. *مدخل إلى علم السياسة*، ترجمة. سامي الدروبي، جمال الأتاسي. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، 1981.
15. هني أحمد. *اقتصاد الجزائر المستقلة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
16. حسب الله محمد أميرة. *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية، مصر)*. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005/2004.
17. لعويسات جمال الدين. *التنمية الصناعية في الجزائر*، ترجمة: الصديق سعدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
18. مهنا محمد نصر. *النظرية السياسية والسياسة المقارنة*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998.
19. مشروب إبراهيم. *إشكالية التنمية في العالم الثالث*. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006.
20. مصباح عامر. *منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
21. ناجي عبد النور. *تحليل السياسات العامة للبيئة في الجزائر: مدخل عام إلى علم تحليل السياسات العامة*. عنابة-الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار، 2008-2009.

22. عارف نصر محمد. *ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002.
23. عبد الفتاح سيف الدين والسيد صدقي، عابدين. *الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين*. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2001.
24. عبد الفضيل محمود. *العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
25. عبده محمد والربيعي، فاضل. *الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية*. القاهرة: مكتبة المدبولى، 2004.
26. قابل محمد صفوت. *نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008.
27. شلبي محمد. *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترايات والأدوات*. الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997.
28. شعراوي جمعة سلوى. *إدارة شؤون الدولة والمجتمع*. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.
29. تودارو ميشيل. *التنمية الاقتصادية*، ترجمة. محمود حسن حسني، محمود حامد محمود. الرياض: دار المريخ للنشر، 2006.
30. حافظ زياد والكتبي، ابتسام وآخرون. *البنية الاقتصادية العربية وأخلاقيات المجتمع*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2009.
31. خيل محمد حسن. *إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
32. خيربي عزيز. *التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1978.
33. خليل حسين. *السياسات العامة في الدول النامية*. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007.
34. خمس مجد الدين. *الدولة والتنمية في إطار العولمة: تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

2- الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ- الأطروحات

1. بابا عبد القادر. *سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة*، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2004.
2. بن حسين ناجي. *دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر*، أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2007.
3. هشام جمال. *أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1996/1997.
4. زوزي محمد. *تجربة تنمية القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة ولاية غرداية* - أطروحة دكتوراه. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2010.
5. مرازقة عيسى. *القطاع الخاص والتنمية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه. جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2007.
6. عكاش فضيلة. *الحوار الاجتماعي في الجزائر: دور الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التنموية*، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2010.

7. فريمش مليكة. *دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012.
8. رمضان لعلا. *تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأثرها على النمو والتنمية في الدول النامية - دراسة تجربة كوريا الجنوبية وماليزيا-*، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/2011.
- ب-المذكرات
1. العمري علي. *دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر - (1970-2006)*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 2007/2008.
2. لعسل محمد. *سياسة توجّه الجزائر نحو اقتصاد السوق*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2009 .
3. بن بوسحاقي فتيحة. *بورصة الجزائر- واقع وآفاق-*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002/2003.
4. بن يوسف حسينة. *ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2012.
5. بسبع عبد القادر. *مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة- مع الإشارة إلى حالة الجزائر-*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2010.
6. داود سعد الله. *أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012.
7. زوين إيمان. *دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية - دراسة حالة الجزائر-*، مذكرة ماجستير. جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010-2011.
8. طيبروني أمينة. *تمويل الإستثمارات في الجزائر بالجوء إلى قطاع المحروقات*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2004.
9. محفوظ مراد. *عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص-دراسة حالة الجزائر-*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2002.
10. مياي إكرام. *الإدماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2008.
11. ملود سيد علي. *تمثّلات عمال القطاع الصناعي الخاص الواقع المهني- دراسة حالة لمؤسسة صناعة الأحذية مانوكا - يومرداس-*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004/2005.
12. منصوران سهيلة. *الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الرشيد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية، حالة الجزائر*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2006.
13. عابي غنية. *محددات استقطاب الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية*، مذكرة ماجستير. المدرسة العليا للتجارة-الجزائر، 2003/2004.

14. فكرون عبد الحق. *أثر السياسات التنموية على التحولات الاقتصادية في الجزائر 1962-1998*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000/1999.
15. قداش رشيدة. *السياسة النفطية الجزائرية خلال الفترة: 1971-1989 وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2000.
16. خليف عبد النور. *تقييم الاستثمار في الجزائر في ظل المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05/10/1993*، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003/2002.

3- المقالات

- مقالات المجلات

1. بطاهر علي. "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، عدد 01، السداسي الثاني، الشلف، 2004، ص ص. 179-212.
2. بن مفتاح صالح وبن سمينة، دلال. "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، *بحوث اقتصادية عربية*، عددان 43 - 44، بيروت، صيف - خريف 2008، ص ص. 108-125.
3. بن عبد العزيز سفيان. "دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، عددان 61 - 62، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء - ربيع 2013، ص ص. 168-192.
4. زرقين عبود. "الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، *مجلة البحوث الاقتصادية العربية*، عدد 45/ شتاء 2009، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص. 160-188.
5. طالبي أحمد. "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، عدد 6، الشلف، السداسي الأول، 2009، ص ص. 313-332.
6. كورتل فريد. "الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه - حالة الجزائر"، *مجلة الاقتصاد والمناجمت*، عدد 02، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، مارس 2003.
7. لزعر علي وبوعزيز، ناصر. "تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية"، *أبحاث اقتصادية وإدارية*، عدد 05، جامعة محمد خيضر - بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2009، ص ص. 29-50.
8. مولاي لخضر وبونوة شعيب. "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، *مجلة الباحث*، عدد 07/2009، الجزائر، 2009-2010، ص ص. 137-152.
9. مسعي محمد. "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، *مجلة الباحث*، عدد 10/2012، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص ص. 147-160.
10. وصاف سعيدي. "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات"، *مجلة الباحث*، عدد 01/2002، الجزائر، جانفي 2002، ص ص. 06-17.
11. عبد النبي سعيد رشيد. "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، *دراسات دولية*، عدد 38، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2008، ص ص. 41-61.
12. عيه عبد الرحمان، "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011"، *دفاتر السياسة والقانون*، عدد 5، الجزائر، جوان 2011، ص ص. 199-220.

13. رايس حدة وكرامة مروة. " تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية-"، أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 12، جامعة محمد خيضر - بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2012، ص ص.63-95.
14. خالد الزقوزي مفيدة. "التنمية مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس"، مجلة الجامعة المغاربية، عدد 2009/07، طرابلس، 2010/03/19، ص ص. 92-124.

- مقالات الجرائد

1. أ.س. "احتياطات صرف الجزائر بلغت 190.66 مليار دولار في 2012". الخبر اليومي، عدد 7184، 2013/09/04.
2. الأحمدى فهد عامر. "معجزة على نهر الهان كانج". الرياض اليومية، عدد 16280، 19 جانفي 2013.
3. أبو عبد الله محمد. "الجزائر تهدر المليارات على آليات توظيف غير مجدية". العربي الجديد، 2015/04/27.
4. الصغير محمد. "ثلث منتوج التمور الجزائرية تأكله الديدان". الأمة العربية، عدد 396، 2010/03/11.
5. ب. زهراء. "عراقيل متعددة تعيق التصدير الذي لم يتجاوز 2%". الشعب، عدد 15151، 2010/03/31.
6. ب. سامية. "فاتورة استيراد الإسمنت تكلف الخزينة 300 مليون أورو سنويا". الحوار، عدد 1866، 2013/05/14.
7. بودبة خالد. "البنوك ملزمة بقبول مشاريع الشباب". الخبر اليومي، عدد 7253، 2013/11/14.
8. بودبة خالد. "ملايير أونساج" قضت على خدمة الأرض". الخبر اليومي، عدد 7266، 2013/11/27.
9. بودبة خالد. "وصف قانون الاستثمار في مجال البورصة بالغريب: رئيس شركة "روبية" يفتح النار على الحكومة". الخبر اليومي، 2015/05/22.
10. بوكروح عبد الوهاب. "رونو في الجزائر مقابل طرد فولغسفاغن، الفرنسيون متعجبون من التنازلات الجزائرية ويعترفون بغربة الاتفاقات". الشروق اليومي، عدد 3872، 2012/12/22.
11. بوكروح عبد وهاب. "حصاد اقتصادي هزيل من زيارة هولاند: مصنع للسيارات وتسهيل دخول الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية". الشروق اليومي، عدد 3871، 2012/12/21.
12. بوسلان. م. "المراهنة على عقد نمو حقيقي في 2013". المساء، 2012/11/23.
13. بوعاتي جلال. "الحكومة تواجه بارونات الاستيراد بخطوة للأمام وخطوتين للوراء بعد تأجيل تطبيق قوانين الممارسات التجارية والمنافسة". الخبر اليومي، عدد 6233، 2011/01/12.
14. بوعاتي جلال. "سلال يلغي اتفاقية مصنع الشركة الجزائرية الإماراتية للدواء". الخبر اليومي، عدد 6942، 2013/01/12.
15. بوعيايد سفيان. "المدير العام لهيونداي الجزائر" عمر رباب يصرح: مشروع رونو للسيارات مجرد كلام في الهواء". الخبر اليومي، عدد 6472، 2011/09/10.
16. بوعيايد سفيان. "رضا حمياني يطلب بمحاربة بارونات السوق الموازية: لابد من تخفيض الضرائب على المؤسسات المنتجة". الخبر اليومي، عدد 6845، 2012/09/24.
17. بوعيايد س. "رئيس جمعية المصدرين الجزائريين على باي ناصري: لسنا جميعا مجرمين وعلى الدولة مساعدتنا لا تجريمنا". الخبر اليومي، عدد 7115، 2013/06/25.
18. بوعلي ياسمين. "لوح يتوعد البنوك التي ترفض تمويل مشاريع الشباب"، الجزائر نيوز، عدد 2068، 2010/10/24.

19. بوعلي ياسمين . "بشير مصيطفى ينتقد إجراءات الحكومة تجاه الشباب: منح قروض بهذا الشكل سيورط الخزينة العمومية"، **الجزائريوز**، 2011/03/21.
20. بوعلي ياسمين، "نحو مسح ديون أونساج وكناك"، **الجزائريوز**، 2011/02/22.
21. بن عبد الرحمن سليم. "الهاشمي جعوب يعلن عن إجراءات جديدة لتنظيم التجارة الخارجية: إلزام المستوردين الأجانب بإشراك الجزائريين بأكثر من 30 بالمائة". **الخبر اليومي**، عدد 5545، 2009/02/07.
22. بن عبد الرحمن سليم. "منتدى رؤساء المؤسسات يتمسك بمراجعة قاعدة 49-51". **الخبر اليومي**، عدد 6962، 2013/01/22.
23. بن عبد الرحمن سليم. "أويحيى يعترف بتدهور مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر". **الخبر اليومي**، عدد 639، 2011/05/29.
24. بشار سعيد. "8,5 مليار دولار في مهب الريح". **الخبر اليومي**، عدد 7488، 2014/07/09.
25. بشار سعيد. "40 بالمائة من المستفيدين من قروض "أنساج" لم يسدّدوا ديونهم". **الفجر**، عدد 20، 2014/02/4067.
26. بشار شافية. "الخبير الدولي مالك سراي: الجزائر مطالبة بالتخلص تدريجيا من الاستيراد ودعم الإنتاج الداخلي". **الفجر**، عدد 2323، 2008/06/01.
27. ج. عبدو. "فشل سياسات التصدير والصناعة لترقية التجارة الخارجية بالجزائر". **الفجر**، عدد 28، 2008/12/2497.
28. جحنين عبد النور. "لا نملك سوق مالية حقيقية بدليل فشل أداء البورصة". **الفجر**، 2015/05/25.
29. د. لبنى. "جلاّب يؤكد أنّ عجز ميزانية الدولة انخفض مقارنة بالتوقعات". **الإخبارية**، 2015/01/26.
30. و. ق. "بفضل التدابير القانونية الجديدة: فاتورة واردات المواد الغذائية والسيارات في تراجع". **المساء**، عدد 3803، 2009/08/25.
31. زقادة، ش. "رئيس الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية: البنوك تعرقل استيراد المواد الأولية". **الخبر اليومي**، عدد 6201، 2010/12/10.
32. ح. سليمان. "قالت إن قرار العودة لاستيراد "الشفون" تشجيع للوبيات "استيراد استيراد": الباترونا تتهم نوابا بالسعي لتحويل الجزائر إلى مزبلة كبيرة". **الخبر اليومي**، عدد 6401، 2011/06/30.
33. ح. سليمان. "عودة "الشفون" لحماية مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية للجزائريين". **الخبر اليومي**، عدد 6402، 2011/07/02.
34. طواهر عزيز. "مشكل العقار وراء التخلي عن أكثر من 500 مشروع بالجزائر". **صوت الأحرار**، عدد 3752، 2010/06/15.
35. طواهر عزيز. "ربراب: يجب على الدولة أن تتوقّف عن المضاربة في العقار الصناعي". **صوت الأحرار**، عدد 3525، 2009/09/17.
36. ي. س. "الصادرات خارج المحروقات هامة ولا تتعدى 3 بالمائة". **الخبر اليومي**، عدد 6961، 2013/01/21.
37. يونس ع. "تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي"، **المساء**، عدد 4052، 2010/06/16.
38. يوسف سمية. "عثماني ينتقد خيار الحكومة انعاش البورصة". **الخبر اليومي**، 2013/05/07.
39. يوسف س. "الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع إلى 1.7 مليار دولار"، **الخبر اليومي**، عدد 6997، 2013/02/26.
40. كالي كريم. "قروض "أونساج" تجرّ 10 آلاف شاب إلى المحاكم". **الخبر اليومي**، عدد 7360، 2014/03/02.
41. كالي كريم. "لونساج تجمّد تمويل ملفّات 6 نشاطات". **الخبر اليومي**، عدد 7435، 2014/05/17.

42. كيموش إيمان. "سلال يعيد فتح ملفات الشراكة العالقة". *الفجر*، عدد 3637، 2012/09/20.
43. ل. ع. "الاقتصاد الجزائري... العودة إلى خط الانطلاق بعد خمسين سنة من الاستقلال"، *الجزائريوز*، عدد 2578، 2012/07/04.
44. لكريب سمير. "أكثر من 5 بالمائة من المشاريع المدعمة فاشلة... تيزي وزو/ عشرات المستفيدين من مشاريع أنساج متابعين قضائياً". *الجزائر نيوز*، عدد 2948، 2013/09/23.
45. م. ع. "80 ألف منصب شغل خسائر الجزائر بسبب تراجع إنتاج الطماطم". *صوت الأحرار*، عدد 3647، 2010/02/11.
46. م. رامي. "الجزائر تشرع في إلغاء الرسم على مستوردي القمح بعد ستة أشهر من تطبيقه". *الأيام الجزائرية*، عدد 1693، 2011/05/08.
47. ن. هدى، "واقع إنتاج التمور في الجزائر وتصديرها، ثنائية يعرقلها المضاربون والبيروقراطيون"، *المساء*، عدد 3867، 2009/11/10.
48. نجاعي مختار. "حقائق ومعطيات السوق تحوّل أحلام الشباب إلى كوابيس". *الأيام الجزائرية*، عدد 1703، 2011/05/19.
49. نجاعي مختار. "ندرة السميد ... أزمة يغذيها التهريب والمضاربة". *الأيام الجزائرية*، عدد 1709، 2011/05/26.
50. نواري أنيس، "الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول يرسم صورة قاتمة عن تطور الوضع المالي"، *النصر*، عدد 14102، 2013/06/12.
51. نواري أنيس. "تراخيص استثنائية لاستيراد كل المواد واسعة الاستهلاك بحجة مواجهة الندرة في شهر رمضان". *النصر*، 2010/02/28.
52. س. بهيج. "الجزائر تشرع في تصدير الشعير لأول مرة". *الحوار*، عدد 960، 2010/05/15.
53. سيدمو محمد، "قراءة نصف القمح المستورد مصدره فرنسا". *الخبر اليومي*، 2014/01/27.
54. ع. داود. رئيس الفيدرالية الجزائرية للصناعات الغذائية عبد الوهاب زياني: استيراد الطماطم من تركيا". *الأمة العربية*، 2012/11/25.
55. ع. سعاد. "البنك الوطني الجزائري: 2800 طلب قروض معلقة بسبب البيروقراطية". *الخبر اليومي*، عدد 3232، 2001/07/09.
56. عمارة فاطمة الزهراء، "غلق أكبر مصانع للطماطم بالشرق ينذر بمواسم بيضاء"، *آخر ساعة*، 2010/04/05.
57. صواليلي حفيظ. "محمد لعلاوي نائب رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل: كل المؤسسات ستتضرر بالقرارات الحكومية الجديدة". *الخبر اليومي*، عدد 5725، 2009/08/11.
58. صواليلي حفيظ. "مسار الاستثمار الحالي تسبّب في قتل العديد من المشاريع". *الخبر اليومي*، عدد 7023، 2013/03/24.
59. صواليلي حفيظ. "الإماراتيون يطالبون بمعرفة مصير استثماراتهم". *الخبر اليومي*، عدد 7080، 2013/05/21.
60. صواليلي حفيظ. "الجزائر تحقّق أعلى المداخل لها عام 2011 بأكثر من 70 مليار دولار". *الخبر اليومي*، عدد 6580، 2011/12/30.
61. صواليلي حفيظ. "بعد تخليها عن فرض إلزامية الصك في التعاملات التجارية، الحكومة تعترف ضمناً بعجزها عن مواجهة سوق العملة الموازية". *الخبر اليومي*، عدد 6874، 2012/10/23.

62. صواليلي حفيظ. "رونو تحصل على تنازلات استثنائية في الجزائر". **الخبر اليومي**، عدد 6931، 2012/12/21.
63. صواليلي حفيظ. "هولاند يدعو إلى تحسين مناخ الأعمال والإسراع في تجسيد المشاريع". **الخبر اليومي**، عدد 6931، 2012/12/21.
64. ش. نبيل. "محولون يطالبون أويحيى بإلغاء صفقة استيراد 13 ألف طن: إغراق السوق الجزائرية بطماطم صينية محظورة في تونس". **الخبر اليومي**، عدد 6423، 2011/07/22.
65. ش. نبيل. "ربراب يفتح النار على تو وتمار: اتهمهما بعرقلة مشاريع الاستثمار". **الخبر اليومي**، عدد 6522، 2011/10/30.
66. ت. راضية، "زيادة نسبة المشاريع المصادق عليها من طرف صندوق التأمين على البطالة بـ477 بالمائة". **الفجر**، عدد 3333، 2011/09/19.
67. ت. راضية. "وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار محمد بن مرادي: تراجع كبير في عدد المصدرين خارج المحروقات منذ الثمانينات". **الفجر**، عدد 3262، 2011/06/26.
68. ت. راضية. "لوبيات براغماتية كانت وراء التصحير الصناعي في بلادنا". **الفجر**، عدد 3043، 2010/10/05.
69. ت. راضية. "مبتول ينتقد تصريحات مدير عام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الإحصائيات مبنية على أساس الملفات المودعة ولا تعكس الواقع". **الفجر**، عدد 2515، 2009/01/21.
70. ت. راضية. "أمين عام الفيدرالية الوطنية لصناعة النسيج والجلود، عمر تاقجوت يوجه أصابع الاتهام للحكومة: لوبيات براغماتية كانت وراء التصحير الصناعي في بلادنا". **الفجر**، عدد 4043، 2010/10/05.
71. ت. راضية. "مستثمرون أجانب ينفرون من السوق المحلية ويدعون الحكومة إلى مراجعة تدابير الاستثمار". **الفجر**، عدد 3356، 2011/10/17.
72. تونسسي عبد الجبار. "الجزائر مهددة بخسارة 50 بالمائة من صادرات التمور". **الأيام الجزائرية**، عدد 2071، 2012/08/06.
73. تملالي ياسين. "الاقتصاد الريعي ضد النيوليبرالية". **الأخبار**، عدد 976، 2009/12/18.
74. "محمد منصف زعيم : 13 وحدة للتحويل بقيمة 200 مليار سنتيم متوقفة عن الإنتاج لأكثر من 10 سنوات". **الحوار**، عدد 401، 2008/07/14.
75. "الخبير الاقتصادي زبير بن حموش يحذر من استمرار انخفاض الأسعار: سيناريو غرق "التيتانيك" يمكن أن يتكرر اقتصاديا في الجزائر". **الخبر اليومي**، عدد 7093، 2013/06/03.
76. "تسجيل أكثر من 13 ألف مستورد خاص وعمومي خلال السداسي الأول من سنة 2008"، **الفجر**، عدد 2449، 2008/10/29.

- المقالات الإلكترونية

1. المنصوري سلطان، "اقتصاد الإمارات قوي وتجاوزنا الأزمة العالمية والديون الأوروبية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.alkhaleej.ae/portal/03ce2639-50F8-4dGd-81bb-9e47dGF239b1.aspx>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/15، 20:30د.

2. الصاوي عبد الحافظ، "التجربة الماليزية"، 10/10/2011، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/books/pafes/182e830b-c699-41e5-89e6-C> & «c103c1docff» عليه بتاريخ: 2012/10/21، 20 سا: 45.
3. الشيرازي كامل، "اقتصاد الجزائر على حافة الهاوية"، إيلاف، عدد 4529، 15/10/2013، نقلا عن الموقع: <http://www.elaph.com/Web/Economics/2013/10/840865.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/10/16 20 سا: 30.
4. ب. عبد الله، "من المتوقع إنتاج 85 مليون وحدة سنويا: الشروع في بناء مصنع جزائري إماراتي لإنتاج الأمصال"، البلاد أون لاين، 08/05/2012، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com/elbiled/82289، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 17/07/2012، 12 سا: 30.
5. بارودي عبد السلام، "الافتتاحية: بين البارونات والبالونات"، البلاد أون لاين، 19/11/2011، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com/elbilad/54039، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 12/03/2012، 17 سا: 15.
6. بوكروح عبد الوهاب، "اتفاق الشراكة يسمح لـ 1102 منتج جديد بالاستفادة من تخفيض الرسوم الجمركية"، الشروق أون لاين، 31/08/2008، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/25394.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 23/02/2014، 20 سا: 55.
7. بوكروح عبد الوهاب، "وزير التجارة السابق الهاشمي جعبوب للشروق: بوتفليقة فشل في فرض انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر"، الشروق أونلاين، 12/05/2013، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/164472.html?u=5001&output_type=rss، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 22/06/2014، 19 سا: 55.
8. بوكروح عبد الوهاب، "التنازل الذي حصل لصالح الاتحاد الأوربي هو اعتداء على السيادة الوطنية"، الشروق أون لاين، 13/05/2013، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/164591.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 11/01/2014، 20 سا: 05.
9. بوكروح عبد الوهاب، "60 مليار دولار حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر"، البيان الاقتصادي، 15/03/2012، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2012-03-15-1.1611807>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 18/04/2014، 19 سا: 19.
10. بلحاج لطيفة، "القناطر منها ترمى يوميا بسبب نقص غرف التبريد: تحذيرات من أزمة بطاطا خلال العام المقبل"، الشروق أون لاين، 18/07/2013، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/172005.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 09/02/2014، 19 سا: 45.
11. ج. ب، "سليم عثمان: مسؤول شركة مصبرات "روبية": عوامل إقلاع بورصة الجزائر غير متوفرة"، 27/06/2014، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://yagool.dz/Ar/article_1021.html، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 20/07/2014، 19 سا: 15.
12. جونجي سوه، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي. جدة، 7 يونيو 2011، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://al-aghar.org/arabic/wp-content/uploads/2011/09/south-Korea-to-KE-June-2011-Al-aghar-Studies-AR.Pdf>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 23/10/2012، 12 سا: 00.
13. مصيطفى بشير، "الشركات الأجنبية في الجزائر أو رحلة الطيور المهاجرة"، الشروق أون لاين، 29/09/2010، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/60308.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 30/01/2013، 18 سا: 15.

14. مصيطفى بشير، "الشراكة الجزائرية الأوربية: الرؤية الغائبة"، الشروق أونلاين، 2009/06/17، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/38113.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/21، 17:15د.
15. مصيطفى بشير، "هل يفتح القطاع الفلاحي للاستثمار الأجنبي المباشر"، الشروق أون لاين، 2010/04/14، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=50829>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/22، 17:30د.
16. مسلم محمد، "إذا كان هناك مصنع للسيارات في الجزائر فسيكون لرونو"، الشروق أون لاين، 2012/09/27، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.echouroukonline.com/ara/articles/2012/09/27_142915.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/27، 17:30د.
17. ن. هدى، "صناعة الفلين في الجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.tinerkouke.banouta.net/t1136-topic، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/11/12، 18:30د.
18. ن. هدى، "انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة: آليات قانونية لحماية المؤسسات الوطنية"، المساء، 2009/02/07، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com/elmassa/17514، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/03/12، 20:15د.
19. سالمى عبد الرحمن، "الشركة لن تتابع أي مستفيد من قروض أونساج أمام العدالة"، النهار أون لاين، 2014/03/31، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/203027 : الشركة -لن- تتابع -أي- مستفيد -من- قروض -أونساج- . أمام-العدالة .html، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/12/12، 18:55د.
20. سليمانى م. "ولد عباس: لدي أدلة تورط بارونات الاستيراد في ندرة الدواء"، الشروق أون لاين، 2011/11/17، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com/echourouk:87427، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/07/11، 12:00د.
21. سعود يوسف، "المجموعة الألمانية فولسفاغن تصرف النظر عن الجزائر وتستقطبها المغرب"، بيان اليوم، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.bayanlyoune.pres.ma/index.php.view=article.tpl=component&id=17860، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/08/17، 17:15د.
22. عميرة محمد سعيد، "اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.sertic.org/jecd-articles/ARTO2020101-2.Pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/08، 17:30د.
23. فلواز ابراهيم، "واقع وآفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2014/10/16، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=336:-euroomedd-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/11/25، 19:30د.
24. صالح محسن، "النموذج السياسي المالي وإدارة الاختلاف"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 جويلية 2012، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/25، 19:15د.
25. روبة أحمد، "شركات جزائرية وإماراتية تنشئ مصنعا للألمنيوم بالجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alzazeera.net/ebusiness/pages/98ada38c-2a08-41، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/10/05، 18:00د.
26. رزاوي لخضر وبوكورح عبد الوهاب، "رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور في منتدى "الشروق: نحتاج رئيسا يعمل 16 ساعة يوميا"، الشروق أون لاين، 2014/01/18، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

- 15:سا:45. <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/193316.html>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/22،
27. شيبى عبد الرحيم وين بوزيان محمد وآخرون، " الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية"، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/02/22، 18:سا:45.
28. تردمان موشيه، "إطلاق مبادرة الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://arab-bia.com/index.php/ar-AA/2011-12-29-18-22-54/item/82->، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/15، 21:سا:30.
29. "القطاع الخاص والتنمية: مازال التساؤل قائما"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.arabthought.org>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/04، 18:سا:00.
30. "الجزائر تريد شراكة عادلة مع أوروبا وموريتانوس يوافق مدلسي على شرعية المطلب"، مغارب كم، 2010/06/16، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.maghress.com/magharib/3128، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/06/22، 17:سا:08.
31. "إنتاج الطماطم المصيرة، قطاع يحتضر: اختفاء أزيد من 70 بالمئة من الحقول ومعظم المصانع أعلنت إفلاسها"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.tiress.com/alchourouk/161993، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/08/16، 15:سا:17.
32. "بارونات الاستيراد يقفون في وجه تطوير صناعتها : السوجا قد تكون البديل لجزائر ما بعد البترول"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.palmoon.net/5/topic-5412-108.html، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/10/13، 17:سا:00.
33. "الجزائر تواجه صعوبات في تصدير مواردها بعيدا عن المحروقات"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.france24.com/ar/20091214-agriculture-production-difficulties-oil-export-algeria-date، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/04/21، 17:سا:15.
34. "فولغسفاغن تلتحق برونو وتقرر إقامة مصنعها بالمغرب بدل الجزائر"، 2012/07/22، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://ar.algerie360.com/تلتحق-برونو-وتقرر-إقامة-مصنعها-بالمغرب-بدل-الجزائر>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/02/10، 17:سا:05.
35. برنامج تحقيقات، مقابلة مع ايسعد ريراب، قناة نوميديا نيوز، 2013/11/21، تمت مشاهدة الحلقة عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=HpzPj4YMBY>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/12/22، 17:سا:45.
36. برنامج الموعد الاقتصادي، قناة رشاد، 2013/12/22، تمت مشاهدة الحلقة عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=Dz4MKvvrYMI>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/10، 13: سا: 20.
37. "فائض بستة مليارات دولار في الحساب الجاري الخارجي للجزائر سنة 2010"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2011/04/07، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.ar.algerie360.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/06/22، 17:سا:15.
38. "أويحيى يعترف بفشل حكومته ويؤكد بأنّ البلاد تحكم بضغط من دوائر مافياوية"، الجزائرياتيمز، 2012/06/03، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.algeriatimes.net/algerienews21406.html، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/07، 18: سا: 00.
39. " لن تلاحق اصحاب المشاريع الفاشلة.. ولا مسح لديون لونساج"، 2014/11/26، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/224247.html>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/12/12، 18:55:سا.
40. "قطاع التشغيل يستحدث أزيد من 500 ألف منصب شغل"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2012/02/26، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.djazairss.com/aps/235001>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/12/12، 18:55:سا.

41. " نظام توزيع الإعانات الزراعية يعادل 42 %من اجمالي موازنة الاتحاد الأوروبي"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue40/news.php> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/06/02، 18:سا:د.
42. "2283 مليار دينار لتغطية عجز ميزانية سنة 2012"، الشروق أون لاين، 2013/11/13، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://elikhbaria.com/ar/news/33357.html>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/11/29، 09:سا:د.
43. "الجزائر من البلدان الناشئة القليلة" الأقل عرضة للصدمات الخارجية"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2009/07/26، نقلا عن الموقع الإلكتروني للوزارة الأولى الجزائرية: http://www.option=com_content&task=view&id=520&Itemid=267 <http://www.الوزير.الاول.الجزائر/>
44. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/08/08، 19:سا:د.
45. بيانات البنك العالمي عبر موقعه الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.MF.ZS>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/25، 18:سا:د.
46. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.dmuae.com/vb/showthread.php>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/02/20، 19:سا:د.
47. إحصائيات المركز الإماراتي للإحصاء، نقلا عن موقعه الإلكتروني: <http://www.uaestatistics.gov.ae/Home/tabid/38/Default.aspx#>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/02/25، 18:سا:د.
48. رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 22 فبراير 2011، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.elmouradia.dz/arabe/communiquessara/2011/com-220211.htm، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/05/05، 15:سا:د.
49. إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عبر موقعها الإلكتروني: <http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/22، 20:سا:د.
50. إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2012، موقع وزارة التجارة: <http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers13/rapport%202012.comextfr.pdf>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/07/22، 11:سا:د.
51. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة اقتصادية 1962-2011، المحاسبة الوطنية، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14- COMPTES ECONOMIQUES1 Arabe.pdf>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/01/16، 18:سا:د.
52. بيانات وزارة المالية الجزائرية، عبر موقعها الإلكتروني: <http://www.mf.gov.dz/>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/14، 12:سا:د.
53. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، "بلاغ إلى المستوردين"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichier11/comiqcontrolar.pdf>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/09/23، 15:سا:د.

4-التقارير

1. "معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة"، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، ترجمة. عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الشامسي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000.

2. وزارة الاقتصاد الإماراتي، "التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2007.
 3. وزارة الاقتصاد الإماراتي، "التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011.
 4. وزارة الاقتصاد الإماراتي، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات 1992، 2001، 2011.
 5. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، "الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر"، تقرير السداسي الأول، سبتمبر 2009.
 6. وزارة الاقتصاد الإماراتي، "مسيرة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000/2001-2003/2002".
 7. تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للسنوات 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012.
- ### 5- الملتقيات، المؤتمرات والندوات العلمية
1. الكواز أحمد. "بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع"، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف. لبنان: المعهد العربي للتخطيط، 2009.
 2. الفارس عبد الرزاق فارس. "مراكز البحوث وصناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة"، ورقة مقدمة في إطار ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، تونس: المعهد العربي للتخطيط، 6-8 ماي 2003.
 3. بوفليح نبيل. "دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 23/24 نوفمبر 2014.
 4. بومحروق خير الدين وبوحبل عز الدين. "مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 20/21 نوفمبر 2011.
 5. بوروية كاتية وفوزي عبد الرزاق. "إشكالية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إجراءات الدولة والتحديات الراهنة"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009.
 6. بورعدة حسين وقصاص الطيب. "الخصوصية مفتاح الدخول إلى اقتصاد السوق في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس- سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، من 04 إلى 07 أكتوبر 2004.
 7. بن سالم آمال. "تحليل دور المستقبل الوظيفي في تخفيض معدل البطالة"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 15 - 16 نوفمبر 2011.
 8. جدو سامية. "تشخيص واقع منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)"، ورقة مقدمة في إطار ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013.

9. جديدي روضة. "أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.
10. ودان بوعبد الله. "دور الدولة في تدعيم القدرة التنافسية للبلدان العربية"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 21/20 نوفمبر 2011.
11. زايري بلقاسم. "المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009.
12. حسين رحيم وحاجي فطيمة. "واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية"، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 19/12/2013.
13. كاكي عبد الكريم وبن طريش عطاء الله. "تأثير القطاع الخاص على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 21/20 نوفمبر 2011.
14. كشاط أنيس وبرياش توفيق. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين الواقع والمأمول"، ورقة مقدمة في إطار ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013.
15. مهري آمال وبن يعقوب الطاهر. "تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة - دراسة حول ولاية سطيف"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.
16. مسعودي زكرياء. "سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2001"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.
17. مصيطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمن. "دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر، من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات - دراسة حالة الجزائر -، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 5 و6 ماي 2009.
18. مرغيت عبد الحميد وبوركوة عبد المالك. "تجربة الإمارات العربية المتحدة في ترسيخ التنوع الاقتصادي"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 21/20 نوفمبر 2011.
19. ساكونج إيل. "كوريا في الاقتصاد العالمي ملخص واستنتاجات"، ورقة مقدمة في إطار ندوة إدارة سياسات التنمية سالزبورج 31 ماي - 2 يونيو 1995، واشنطن: معهد التنمية الاقتصادية للبنك الدولي، 1999.

20. عباس و داد و بن فرحات ساعد. "فعالية سياسات التشغيل في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.
21. عماري أ. وقطاف ليلي. "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الخاص في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 29-30 أكتوبر 2001.
22. عماري عمار ومحامدي وليد. "آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013.
23. عماري عمار وفالي نبيلة. "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009.
24. قدي عبد المجيد. "الاقتصاد الجزائري والنقط: فرص أم تهديدات"، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 08/07 أبريل 2008.
25. قوجيل محمد. " دور الجامعة في التنمية من خلال تجربة الحاضنات"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور - الجلفة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 20 ماي 2010.
26. شبايكي سعدان. "معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار تليجي-الأغواط: 08-09 أبريل 2002.
27. شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد. "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر-دراسة تطبيقية-"، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت: 23-25 مارس 2009.
28. شيهاني سهام وحمول طارق. "تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 15-16 نوفمبر 2011.
29. شفير أحمين. "آفاق الصناعة الجزائرية: عناصر تفكير"، ورقة مقدمة ضمن ندوة حول مسيرة الاقتصاد الجزائري خلال خمسين عاما، من تنظيم الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 11 ديسمبر 2012.
30. شرون عز الدين وبالكور نور الدين. " واقع استثمار خريجي الجامعات بين متطلبات سوق الشغل وكفاءة التكوين"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور -الجلفة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 20 ماي 2010.

6-المقابلات

1. مقابلة مع السيد ف. سليم، أحد المستفيدين من قرض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تيزي وزو، 2012/12/12، 15 سا:00.

7-القواميس

1. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ج.7، 2000.

8-النصوص القانونية

أ-الساتير

1. أمر رقم 76-97 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جريدة رسمية، عدد 94، صادر بتاريخ 24 نوفمبر 1976.
2. مرسوم رقم 86-22 مؤرخ في 09 فبراير سنة 1986، يتعلق بنشر الميثاق الوطني الموافق عليه في استفتاء 16 يناير 1986 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جريدة رسمية، عدد 7، صادر بتاريخ 16 فبراير 1986.
3. مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جريدة رسمية، عدد 9، صادر بتاريخ 01 مارس 1989.
4. مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جريدة رسمية، عدد 76، صادر بتاريخ 8 ديسمبر 1996.

ب- إلتافقات الدولة

1. إلتافق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وإلتحاد البلجيكي للكمبورغي المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 24 أبريل 1991، المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91-345 المؤرخ في 5 أكتوبر 1991. جريدة رسمية، عدد 46، صادر بتاريخ 6 أكتوبر 1991.
2. إلتافق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 18 مايو سنة 1991، المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 5 أكتوبر 1991. جريدة رسمية، عدد 46، صادر بتاريخ 6 أكتوبر 1991.
3. إلتافق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين، فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بهما، الموقعين بمدينة الجزائر في 13 فبراير سنة 1993، المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 2 يناير 1994، جريدة رسمية، عدد 1، صادر بتاريخ 2 يناير 1994.

ج- النصوص التشريعية

1. أمر رقم 66-284 مؤرخ في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات. جريدة رسمية، عدد 80، صادر بتاريخ 17 سبتمبر 1966.

2. قانون رقم 82-11 مؤرخ في 21 غشت 1982، يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني. جريدة رسمية، عدد 34، صادر بتاريخ 24 غشت 1982.
3. قانون رقم 82-13 مؤرخ في 19 غشت 1982، يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها. جريدة رسمية، عدد 35، صادر بتاريخ 31 غشت 1982.
4. قانون رقم 86-12 مؤرخ في 19 غشت 1986، يتعلق بنظام البنوك والقروض. جريدة رسمية، عدد 35، صادر بتاريخ 27 غشت 1986.
5. قانون رقم 86-13 مؤرخ في 19 غشت 1986، يعدل ويتم القانون رقم 82-13 المؤرخ في 19 غشت 1982 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها. جريدة رسمية، عدد 35، صادر بتاريخ 27 غشت 1986.
6. قانون رقم 87-19 مؤرخ في 08 ديسمبر 1987، يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأمالك الدولة. جريدة رسمية، عدد 50، صادر بتاريخ 09 ديسمبر 1987.
7. قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 يناير 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. جريدة رسمية، عدد 2، صادر بتاريخ 13 يناير 1988.
8. قانون رقم 88-17 مؤرخ في 10 مايو 1988، يتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه. جريدة رسمية، عدد 19، صادر بتاريخ 11 مايو 1988.
9. قانون رقم 88-25 مؤرخ في 12 يوليو 1988، يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية. جريدة رسمية، عدد 28، صادر بتاريخ 13 يوليو 1988.
10. قانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد والقروض. جريدة رسمية، عدد 16، صادر بتاريخ 18 أبريل 1990.
11. مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار. جريدة رسمية، عدد 64، صادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
12. أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 غشت 1995، يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية. جريدة رسمية، عدد 54، صادر بتاريخ 03 سبتمبر 1995.
13. أمر رقم 01-03 مؤرخ في 21 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار. جريدة رسمية، عدد 47، صادر بتاريخ 22 غشت 2001.
14. أمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها. جريدة رسمية، عدد 47، صادر بتاريخ 22 غشت 2001.
15. قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جريدة رسمية، عدد 77، صادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
16. قانون رقم 04-21 مؤرخ في 29 ديسمبر 2004، يتضمن قانون المالية لسنة 2005. جريدة رسمية، عدد 85، صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2004.
17. أمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو 2006، يعدل ويتم الأمر 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. جريدة رسمية، عدد 47، صادر بتاريخ 19 يوليو 2006.
18. أمر رقم 06-11 مؤرخ في 30 غشت 2006، يحدد شروط وكيفية منح الإمتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية. جريدة رسمية، عدد 53، صادر بتاريخ 30 غشت 2006.

19. قانون رقم 06-01 مؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. جريدة رسمية، عدد 14، صادر بتاريخ 8 مارس 2006.
20. أمر رقم 08-02 مؤرخ في 24 يوليو 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. جريدة رسمية، عدد 42، صادر بتاريخ 27 يوليو 2008.
21. قانون رقم 08-16 مؤرخ في 03 غشت 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي. جريدة رسمية، عدد 46، صادر بتاريخ 10 غشت 2008.
22. قانون رقم 08-21 مؤرخ في 30 ديسمبر 2008، يتضمن قانون المالية لسنة 2009. جريدة رسمية، عدد 74، صادر بتاريخ 31 ديسمبر 2008.
23. أمر رقم 09-01 مؤرخ في 22 يوليو 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009. جريدة رسمية، عدد 44، صادر بتاريخ 26 يوليو 2009.
24. قانون رقم 09-09 مؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010. جريدة رسمية، عدد 78، صادر بتاريخ 31 ديسمبر 2009.
25. أمر رقم 10-01 مؤرخ في 26 غشت 2010، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010. جريدة رسمية، عدد 49، صادر بتاريخ 29 غشت 2010.
26. قانون رقم 11-11 مؤرخ في 18 يوليو 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2011. جريدة رسمية، عدد 40، صادر بتاريخ 20 يوليو 2011.

د- النصوص التنظيمية

1. مرسوم تنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994، يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها. جريدة رسمية، عدد 67، صادر بتاريخ 19 أكتوبر 1994.
2. مرسوم تنفيذي رقم 94-323 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994، يتعلق بتحديد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات. جريدة رسمية، عدد 67، صادر بتاريخ 19 أكتوبر 1994.
3. مرسوم تنفيذي رقم 98-378 مؤرخ في 28 نوفمبر 1998، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها. جريدة رسمية، عدد 89، صادر بتاريخ 29 نوفمبر 1998.
4. مرسوم تنفيذي رقم 01-282 مؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها ودعمها. جريدة رسمية، عدد 55، صادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001.
5. مرسوم تنفيذي رقم 02-373 مؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي. جريدة رسمية، عدد 74، صادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002.
6. مرسوم تنفيذي رقم 07-08 مؤرخ في 11 يناير 2007، يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. جريدة رسمية، عدد 04، صادر بتاريخ 14 يناير 2007.

1-Ouvrages

A-En français

1. Abdelkader Sid Ahmed. **Le développement Asiatique : Quels enseignements pour les économies arabes? Éléments de Stratégie de développement- le cas de l'Algérie**- Paris : Editions Publisud, 2004.
2. Ait Amar Hamid, Gallot, Jean et autres. **Algérie, débat pour une issue**. Paris : publisud, 2000.
3. Al'Alim Ibrahim, " La privatisation en Malaisie", In **La privatisation en Asie, Europe et Amérique Latine** .Paris : Edition OCDE, 1996.
4. Benachenhou, Abdelatif. **Planification et développement en Algérie 1962/1980**. Alger : Ed. INIC, 1980.
5. Bendib Rachid. **Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie**. Alger : OPU, 1995.
6. Benferhat Nouredine. **Algérie, Histoire d'un naufrage**. Alger : Ed. Marinoor, 1996.
7. Benissad Mohamed Elhocine. **Économie de développement de l'Algérie**. Alger : O.P.U, 1982.
8. Bidet Eric, "Corée du Sud: Leçon et impact de la crise", In **Après la crise, les économies asiatiques face au défis de la mondialisation**, sous la direction de. Bouissou Jean Marie, Hochraich, Diana et autres. Paris : édition Karthala, 2003.
9. Boudersa Maamar. **La ruine de l'économie algérienne sous Chadli**. Alger : édition Rahma, 1993.
10. Brahimi Abdelhamid. **L'économie algérienne**. Alger : OPU, 1991.
11. Bouyacoub Ahmed, " la politique industrielle : état des lieux et perspectives " In **Ou va l'Algérie?** Sous la direction de. Ahmed Mahieou et Jean Robert Henry. Paris : Ed. Karthala, 2001.
12. Bouziane Semmoud, " Croissance du secteur privé en Algérie dans ses relations avec le secteur national "In **Entreprises et entrepreneurs en Afrique XIX^e et XX^e siècle**. Paris : L'Harmattan, Tome II, 1983.
13. Brasseul Jacques. **Les nouveaux pays industrialisés**. Paris : Armand Colin, 1993.
14. Chung H.Lee. **La transformation économique de la Corée du sud : Leçons pour les économies en transition**. Paris : OCDE, 1995.
15. Dahmani Ahmed. **L'Algérie à l'épreuve : Economie politique des réformes 1980-1997**. Alger : Edition Casbah, 1999.
16. Delas Jean-Pierre. **Economie contemporaine : Faits, Concepts, Théories**. Paris: Ellipses, 2008, p.218.
17. Etienne Gilbert. **Repenser le développement** . Paris : Armand Colin, 2009.
18. Guesmi A. "le cadre juridique des investissements directs étrangers en Algérie" In **l'Algérie en mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie du marché**, sous la direction de Charvin .R. et Guesmi, A. Paris : l'Harmattan, 2001.
19. Grim Nordine. **L'économie algérienne otage de la politique**. Alger : Editions Casbah, Janvier 2005.
20. Goumeziane Smail . **Le mal Algérien, Economie politique d'une transition inachevée (1962-1994)**. Paris : Ed Fayard, 1994.
21. Hadjadj Djilali. **Corruption et Démocratie en Algérie**. Paris : la Dispute, 2001.
22. Hadjseyd Mahrez. **L'industrie Algérienne, Crise et tentative d'ajustement**. Paris : Editions L'Harmattan, 1996.

23. Hafsi Taieb, "le développement économique Algérien : quelques idées et propositions", In ***Le développement économique de l'Algérie : Expériences et perspective***, sous la direction de . Hafsi Taieb. Alger : Edition Casbah, 2011.
24. Hammouda, Nacer-Eddine, Lassassi, Moundir, "Essai statistique sur le potentiel entrepreneurial en Algérie "In ***Entrepreneurs maghrébins, Terrain en développement***, sous la direction de. Deneuil Pierre-Noël et Madoui Mohamed. Paris : Ed.Karthala, 2011.
25. Lanzotti Mario. ***La Corée du sud : une sortie du sous –développement***. Paris : Collection Tiers Monde, 1992.
26. Liabes Djilali. ***Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982, propositions pour l'analyse de couches sociales en formation***. Alger : Centre de recherche en Économie Appliquée, 1984.
27. Mesli Mohamed Elyes. ***Les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion à la restitution des terres de 1990***. Alger : ed. Dahleb, 1996.
28. Naas Abdelkrim. ***Le système bancaire algérien*** .Paris : maisonnerie et la rose, 2003.
29. Nicolas Françoise, "La restriction du système financier coréen: vers une nouvelle forme du capitalisme", In ***Après la crise, les économies asiatiques face aux défis de la mondialisation***, sous la direction de . Bouissou Jean Marie, Hochraich Diana et autres. Paris : Edition Karthala, 2003.
30. P.Oman Charles, H.Brooks, Douglas et autres. ***Investir en Asie***. Paris : OCDE, 1997.
31. Peneff Jean. ***Industriels algériens***. Paris : Editions du CNRS, 1981.
32. Pluchart Jean Jacques. ***La crise Coréenne : Grandeur et décadence d'un modèle de performance***. Paris : L'Harmattan, 1999.
33. Rezig Abdelouahab. ***Algérie, Brésil, Corée du Sud : Trois expériences de développement***. Alger : OPU, 2006.
34. Sid Ahmed Abdelkader. ***Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles***. Paris : Publisud, Tome2, 1989.
35. Temmar H.M. ***Stratégie de développement indépendant : le cas de l'Algérie*** .Alger : OPU, 1983.
36. Tlemçani Rachid. ***Etat basard et Globalisation, l'aventure de linfitah en Algérie***. Alger : El Hikma, 1999.
37. Tiberghien Yves, "Japon, Corée : Analyse politique de deux parcours divergents", In ***Après la crise, les économies asiatiques face au défis de la mondialisation***, sous la direction de . Bouissou Jean Marie, Hochraich Diana et autres. Paris : Editions Karthala, 2003.
38. Van Vassenhove Juliette, "L'après crise en Malaisie : La résistance du national-capitalisme", In ***Après la crise : Les économies asiatiques face au défis de la mondialisation***, sous la direction de . Bouissou Jean Marie, Hochraich Diana et autres. Paris : édition Karthala, 2003.

B-En anglais

1. D. Lassewel Harold. ***Politics: who Gets what, when, How***. New York: New Meridian Books, INC, 1958.
2. Easton David. ***A Framework for Political Analysis***. New Jersey: Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1965.

3. MAHDAVI H. «The patterns and problems of economic development in Rentier states: the case of Iran». In **studies in the economic history of the Middle East: from the Rise of Islam to the Present Day**, Editor.M.A.Cook.London: Oxford University Press, 1970.

2-Theses

1. Debboub Youcef. **Régulation des investissements dans le secteur industriel d'état et réformes économiques en Algérie (1970-1990)**, Thèse de Doctorat non publiée. Université d'Alger: Institut des sciences économiques,1991.

3- Articles

– Articles de Journaux

1. A.Djabali. "Secteur du textile en Algérie, une industrie en crise". **El watan**, 24/10/2005.
2. Ait Ali Ali, « Crédit documentaire ,Une perte de 400 millions de dollars pour l'Algérie », **L'Expression**,17/08/2009 .
3. Ait El Djoudi, H. "Un fabricant de semi-remorques asphyxié".**ElWatan**, N°6525, 03/04/2012.
4. Ait Ouarabi Mokrane."Réintroduction de l'importation de la frip : Rassemblement des travailleurs du textile aujourd'hui à Alger". **ElWatan**, N° 6290, 29/06/2011.
5. Ait Saidi Ahcen."Media Disc Industries". **ElWatan**, N°4410, 23/05/2005.
6. Arbaoui Fayçal. "Contrefaçon, produits chinois, production à l'arrêt, que reste-t-il du textile algérien?".**Info soir**, N°1149, 15-16/04/2007.
7. Azzoug Leila. "Production céréalière : un rendement en deçà des provisions". **ElWatan**, N°5522, 04/01/2009.
8. Bellal Samir."l'investissement direct étranger en Algérie, la logique extractive". **El Watan**, N°6479, 09/02/2012.
9. Bellil B. "M. Omar Rebrab, PDG de Hyundai Motors Algérie : les investisseurs algériens ne sont pas encouragés". **Le soir d'Algérie**, N°5473, 19/11/2008.
10. Benbitour Ahmed."Les premiers pas dans le développement-Le cas de la Malaisie-". **Liberté**, N°5947, 12/03/2012.
11. Benouaret Naima."Exportations des produits agricoles, entre discours officiel et réalité du terrain". **El Watan**, N°5825, 27/12/2009.
12. Benreguia Salah. "La filière textile déstructurée et menacée de disparition". **La tribune**, N°4518, 21/04/2010.
13. Berkouk Safia."l'Algérie condamnée au sous-développement !".**El Watan Economie, supplément hebdomadaire**, N°294, du Lundi 20 au dimanche 26 Juin 2011.
14. Bliidi Amel."Ouyahia : Nous n'avons pas besoin des capitaux étrangers". **El Watan**,N°6080, 23/10/2010.
15. Boudedja Nora."Dispositif pour le foncier industriel, le scepticisme des opérateurs économiques". **El Watan**, N°5333, 22/05/2008.
16. Djabali A. "Hanafi Faouzi, Président de l'association nationale des conserveurs de tomate : Nous allons vers la disparition de la filière".**ElWatan**, N°4372,07/04/2005.
17. Gaidi Mohamed Fawzi."Il faut un plan de relance pour la filière". **El Watan**, N°5905, 30/03/2010.
18. Gaidi Mohamed Fawzi."l'état enrichit les contrebandiers".**ElWatan**, N°6921, 16/07/2013.
19. Grim Nordine. "Abdelhak Lamiri, Professeur d'économie et chercheur".**ElWatan Economie, Supplément hebdomadaire**, N°95, du Lundi 12 au Dimanche 18 Mars 2007.

20. Haddouche Hassane. "Adhésion à l'OMC : Le pour et le contre". **Liberté, supplément économique**, N°6483, 12/12/2013.
21. Hadjam Zhor. "Les patrons tirent les choses au clair". **El Watan**, N°5944, 16/05/2010.
22. K.R, « Les méfaits de la bureaucratie : des procédures très lentes ». **Liberté**, 30/01/2013.
23. Lamriben Hocine. "Blé dur importé : la taxe suspendue pour une durée indéterminée". **El Watan**, N°6244, 07/05/2011.
24. Lamriben Hocine. "L'Algérie découvre le bilan désastreux de sa politique". **El Watan**, N°5645, 26/04/2012.
25. Lamriben Hocine. "2 milliards de dollars/ an de manque à gagner". **El Watan**, N°5944, 16 /05/2010.
26. Lamriben Hocine. "Des économistes critiquent les choix du gouvernement". **El Watan**, N°6185, 26/02/2012.
27. Mechti Lyes. "Le secteur du textile peine à redémarrer malgré les sommes colossales injectées dans l'appareil productif". **El Watan**, N° 6634, 09/08/2012.
28. Mechti Lyes. "Amar Takjout secrétaire générale de la fédération nationale des travailleurs du textile et du cuir : nous exigeons un bilan détaillé du plan de relance". **El Watan**, N°6634, 09/08/2012.
29. Mehdaoui Z. "Ouyahia prône le «Jihad» contre l'informel". **Le quotidien d'Oran**, N°5280, 11/04/2012.
30. Mesbah Salim. "Hamiani : le gouvernement complice des lobbys". **El Watan Week End**, N°131, 07/10/2011.
31. Mesbah Salim. "Reda Hamiani : Oui aux syndicats autonomes mais on ne veut pas de surenchère de type trotskyste". **El Watan Week-end**, N°131, 07/10/2011.
32. Métaoui Fayçal. "Reda Hamiani, Président du Forum des chefs d'entreprises : notre développement industriel a été raté". **El Watan**, N° 5307, 21/04/2008.
33. Midjek Fella. "Textile, qui veut empêcher la relance?". **Horizons**, N°4948, 20/07/2013.
34. Naih Mohamed. "Une nouvelle flambée atteint les engrais et fertilisants : l'agriculture otage des lobbys de l'import-import". **El Watan Economie, supplément hebdomadaire**, N°302, du Lundi 3 au Dimanche 9 Octobre 2011.
35. Oulebsir Nassima. "Les producteurs de semi-remorques au bord de la faillite". **El Watan week-end**, N°121, 29/07/2011.
36. Rabhi Meziane. "Ils sont 35000 à exercer cette activité : 15000 importateurs sont des fraudeurs". **Liberté**, N°5946, 14/03/2012.
37. Rabhi Meziane. "Le lobby de la fripe sévit encore, alors que le secteur du textile algérien agonisé". **Liberté**, N°5724, 23/06/2011.
38. Rabhi Meziane. « Les opérateurs algériens inquiets après les accords de libre échange ». **Liberté**, 23/12/2008.
39. Sadki Salim. "Tomate industrielle : les banques font capoter le plan de relance de la filière". **El Watan**, N°5946, 18/05/2010.
40. Sefsafi Mohamed, « Amara Benyounes à propos de l'accord d'association Algérie-UE : Il n'a pas eu l'effet escompté ». **El Hayat**, N°199, 24/11/2014.
41. Talbi M. "Suppression de l'importation de la friperie, une relance pour le textile". **Infosoir**, N°2529, 08-09/11/2011.
42. Titouche Ali. "Patronat: quel avenir pour le FCE?". **El Watan**, N°5939, 10/05/2010.
43. Titouche Ali. "Accord d'association avec l'Union Européenne, le patronat favorable à la renégociation". **El Watan**, N°5686, 14/07/2009.

44. Titouche Ali. "le concentré de tomate est importé au détriment de la production locale". **El Watan**, N°5543, 28/01/2009.
45. Telemçani Salima. "Les allumettes Pakistanaïses". **El Watan**, 22-08-2002.
46. "Industrie du textile, une filière à l'agoni". **Liberté**, N°5482, 08/09/2010.
47. "L'entreprise africaine à la rencontre de l'Asie". **Les Afriques**, N°111, 11 au 17 Mars 2010.
48. «Message de Malaisie aux Africains : Faites les choses à votre façon!». **Les Afriques**, N°111, 11 au 17 Mars 2010.
49. "L'Algérie cherche à rapprocher les projets d'investissements étrangers de ses intérêts nationaux". **La Tribune**, 10/08/2008.
50. « 5 000 nouveaux importateurs en 2008 ». **La Nouvelle République**, 23/10/2008.

-Articles de Revues

1. Chikha-Belgacem Khalifa. "L'accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne et ses conséquences sur son adhésion à l'OMC". **Revue d'Etudes et de Recherches Sociales**, N°03, Université d'EL -Oued : Faculté des Sciences Sociales et Humaines, Juin 2006, pp.307-316.
2. Derras Omar. "Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne". **Revue Insaniyat**, N°1, Alger, Printemps-1997, pp.156-174.
3. Guesmi Amar. "Le monopole de l'état algérien sur le commerce et la nouvelle réglementation concernant l'installation des grossistes et des concessionnaires". **Revue algérienne des Sciences Juridiques Économiques et Politiques**, vol29, N°4, Alger, 1991, pp.791-835.
4. Hamiani Reda. "La place du secteur privé dans l'économie nationale". **Revue Partenaires**, N°41, Décembre 2003.
5. Mohd Najb Bin Tun Abdul Razak, " Nouveau modèle économique et large bande à haut débit en Malaisie", **Nouvelles de l'UIT**, Vol: N° 4/2010, Mai 2010.
6. Osterkamp Rigmar. "Apropos des reformes : Le cas de l'Algérie". **Revue EL NAQD**, N°07, Alger, 1994, pp.36-49.
7. SidAhmed Abdelkader. "le Paradigme Rentier en question: l'expérience des pays arabes producteurs de Brut Analyse et élément de stratégie". **Revue Tiers Monde**, N°163, Juillet-Septembre, 2000, pp. 501-521.
8. Vandewalle Dirk. "Rupture avec le socialisme : libéralisation et privatisation économiques en Algérie". **Revue Naqd**, N°7, Alger, 1994, pp.03 -23.
9. Yachir F. "Les flux d'importation de technologie dans le secteur industriel public en Algerie". **Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques**, N°4, Alger : Decembre 1980, pp.629-705.

-Articles électroniques

A/ En français

1. BENHASSINE NAJY, «l'environnement bancaire de l'entreprise privé algérienne» journée de l'entreprise algérienne. Programme de la rencontre organisée sur le thème : «L'entreprise algérienne : sa relation au système financier et bancaire algérien», Forum des chefs d'entreprises, 15 octobre 2012, sur le site électronique du Forum des chefs d'entreprises : <http://www.fce.dz/>, consulté le :22/01/2014, 15h :00mn.

2. Benissad, H. Micro-entreprises et cadre institutionnel en Algérie, Document de travail réalisé dans le cadre du programme de recherche : Relation entre le secteur informel et les administrations et le pouvoir politique, N°85, Paris : OCDE, Mars 1993, sur le site électronique :
<http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/5lqsjhvj7fjf.pdf?expires=1424470464&id=id&accname=quest&checksum=CFC354A02FF7180600021ECD3A5C366F>, consulté le:12/01/2013, 20h18mn.
3. Chaal Mahmoud, « Nouvelles obligations pour les douanes algériennes », **L'Econews**, 26/05/2013, sur le site électronique :
http://www.leconews.com/fr/actualites/nationale/finance-assurances/nouvelles-obligations-pour-les-douanes-algeriennes-26-05-2013-163585_290.php, consulté le : 24/04/2014, 18h :35mn.
4. Hamelet Judith, Vaillancourt François, «Secteur privé, secteur public, gouvernements nationaux/décentralisés et fiscalité : qui fait quoi et comment payer? », Décembre 2002, sur le site électronique :
<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan006730.pdf>, consulté le : 12/11/2012, 18h :00mn.
5. Idir Ali, «3 milliards d'euros pour l'assainissement financier de 407 entreprises publiques», sur le site électronique :www.algerie-dz.com/forums/showthread.php?t=59540, consulté le : 11/07/2013, 17h :15mn.
6. Kim Ji Hong, "Expérience coréenne et implications politiques pour les économies d'Afrique du Nord", In **Etude comparative sur les politiques d'exportation de l'Egypte, du Maroc, de la Tunisie et de la Corée du sud**. Abidjan- Côte D'ivoire : Banque Africaine de développement, sur le site électronique : http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Projet-and-Operations/Etudes_comparative_sur_les_politiques_d'exportation_de_l'Egypte,_du_Maroc,_de_la_Tunisie_et_de_la_Corée_du_sud.Pdf, consulté le : 21/06/2012, 19h00mn.
7. Mansouri Nabil, « 173 producteurs dépassent 50 quintaux à l'hectare », **L'Éconews**, 27/09/2012, sur le site électronique :
http://www.leconews.com/fr/actualites/nationale/agriculture/173-producteurs-depassent-50-quintaux-a-l-hectare-27-09-2012-159957_291.php, consulté le : 14/10/2013,20h :30mn.
8. Maury Frédéric , Boris Jean-Pierre , "Le pouvoir algérien use et abuse de la rente", **Le Grand invité de l'économie-Jeune Afrique** , 08/05/2014 , sur le site électronique:
<http://www.jeuneafrique.com/Videos/x1tma7b/slim-othmani-le-pouvoir-algerien-use-et-abuse-de-la-rente.html>, consulté le : 22/06/2014, 22h :30mn.
9. Mebtoul Abderrahmane, «50 ans de bilan sur l'économie algérienne 1962- 2012», sur le site électronique :http://www.alterinfo.net/50-ans-de-bilan-de-l-economie-algerienne-1963-2012_a70470.html .31/01/2012 ,Consulté le : 23/10/2013,15h: 55mn.
10. Mebtoul Abderrahmane, "Les véritables entrepreneurs privés algériens (III)", **Le Matin.DZ**, sur le site électronique : <http://www.lematindz.net/news/12186-dossier-les-veritables-entrepreneurs-prives-algeriens.iii.html>, consulté le : 11/08/2013, 19h :30mn .
11. Salhi Hamid, « La bourse d'Alger perdra la moitié des investisseurs privés », 23/06/2014, sur le site électronique : http://yaqool.dz/article_861.html , consulté le 28/06/2014 18h :35mn.
12. « Le patronat algérien veut plus de simplifications des procédures douanières », **Maghreb Emergent**, 28/02/2013, sur le site électronique : <http://archives.maghrebemergent.info/economie/63-algerie/21667-le-patronat-algerien-veut-plus-de-simplifications-des-procedures-douanieres.html> , consulté le 19/05/2014, 20h :35mn.

13. « Marché financier : La bourse d'Alger explique sa panne par un défaut de communication », 10/05/2015, sur le site électronique : <http://news80.com/dz/2015/05/10/427889/>, consulté le 12/05/2015, 19h :30mn.
14. "Les banques refusent de financer la construction d'une grande cimenterie", sur le site électronique : www.lemag.ma/Les-banques-algériennes-refusent-de-financer-la-construction-d-une-grande-cimenterie-a61956.html, consulté le : 22/06/2012, 19h:30mn.
15. Données du Fond Monétaire International (FMI), sur le site électronique: <http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/coree-du-sud/pib-par-habitant.html>, consulté le : 12/11/2012, 20H:15mn.
16. Service du chef de gouvernement algérien, Le programme de soutien de la relance économique 2001/2004, les composants du programme, sur le site électronique: www.cg.gov.dz/dossier/planrelance.htm, consulté le : 21/06/2007, 17h :45mn.
17. Conseil National Economique et Social (CNES), la configuration du foncier en Algérie : Une contrainte au développement économiques, 24^{ème} session plénière, 22 mai 2004, sur le site électronique : www.cnes.dz, consulté le : 24/02/2014, 16h :00mn.
18. Site officiel de la présidence de la République Algérienne Démocratique et Populaire : www.el-mouradia.dz/com11052010AR.pdf, consulté le : 08/03/2014, 11h :20mn.
19. Statistiques du Centre Nationale du Registre Commercial, sur le site électronique : www.CNRC.org.dz/ar/stats/statiques-2008/index.html, consulté le : 14/02/2012, 9h: 00mn.
20. Statistiques de l'Office National des Statistiques, sur le site électronique : www.ONS.dz/-statistiques-Economique.html, consulté le 24/02/2012, 14h :20mn.
21. « Les comptes économiques de 2000 à 2013 », N°669,p26, sur le site électronique de l'Office National des Statistiques (ONS) : <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication-LESCOMPTSECONOMIQUES-2000-2013-def.pdf>, consulté le : 28/12/2014,18h30mn.

B/En anglais

1. The Heritage Foundation & wall Street journal, index of economic freedom, consulted on the website: <http://www.heritage.org/index>, date consulted : 26/06/2014, 22h:00mn.
2. Malaysia Investment Performance 2011 , 21/02/2012, consulted on the website: <http://www.mida.gov.my/env3/uploads/PerformanceReport/2011/Report.pdf>, date consulted : 12/12/2013, 21h :15mn.

4-Rapports

A/En français

1. Groupe de la Banque Mondiale, **Le Rapport Doing Business 2013.**
2. Groupe de la banque mondiale, **le Rapport Doing Business 2012.**
3. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, « **Rapport sur la situation du secteur agricole 2006** ».
4. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances « **Les comportements des principaux indicateurs macroéconomique et financier en 2008** ».
5. La Douane algérienne, "Evolution des importations de l'Algérie par groupes de produits, périodes : **Années 2000-2010**".

B/En anglais

1. World Economic Forum (WEF), **"The Global Competitiveness Report 2008-2009"**.
2. World Bank, **Pilot Algeria Investment Climate Assessment**, June 2003.
3. Transparency International, **Annual Report 2012**.

5-Colloques

1. Mouhoubi Aissa, **"L'effet de la gestion de la rente sur l'investissement et la production hors hydrocarbures en Algérie"**, Colloque International - Algérie : cinquante ans d'expériences de développement Etat-Economie-Société, Alger :08 et 09 Décembre 2012.

6-Textes juridiques

A/Les Chartes

1. Front de Libération Nationale (FLN) ,**Projet de programme pour la réalisation de la révolution Démocratique populaire**, Adopté à Tripoli en Juin 1962.
2. FLN, **La charte d'Alger**, adoptée lors du 1^{er} congrès du parti, du 16 au 21 Avril 1964.

B/Les Textes Législatifs

1. Loi N°**63-276** du 26 Juillet 1963, Relative aux biens spoliés et séquestrés par l'administration coloniale. **Journal officiel**, N°02, du 02 Aout 1963.
2. Loi N°**63-277** du 26 Juillet 1963, Portant code des investissements. **Journal officiel**, N°02, du 02 Aout 1963.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

5.....	مقدمة
7.....	أهمية الدراسة
7.....	مبّرات اختيار الموضوع
9.....	أدبيات الدراسة:
12.....	إشكالية الدراسة
13.....	الدراسة الاستطلاعية (حدود الدراسة)
13.....	الفرضيات
14.....	الإطار المنهجي
14.....	1-المناهج
16.....	2-أدوات جمع البيانات

الفصل الأول

ماهية القطاع الخاص ودوره في السياسات التنموية.

22.....	المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص
22.....	المطلب الأول: تعريف القطاع الخاص
23.....	المطلب الثاني: أشكال القطاع الخاص
24.....	المبحث الثاني: دور القطاع الخاص في السياسات التنموية
24.....	المطلب الأول: مفهوم السياسة التنموية
24.....	1- مفهوم السياسة
25.....	2- مفهوم السياسة العامة
26.....	3- مفهوم التنمية
28.....	4- مفهوم السياسة التنموية
29.....	5- التمييز بين مفهومي السياسة الاقتصادية والسياسة التنموية

المطلب الثاني: تفعيل دور القطاع الخاص المنتج في تحقيق التنمية الاقتصادية: تجارب تنموية ناجحة.....	29
1- دور القطاع الخاص المنتج في تحقيق التنمية الاقتصادية.....	29
2- تجارب تنموية ناجحة في تفعيل دور القطاع الخاص المنتج.....	32
أ- التجربة الكورية الجنوبية.....	32
ب- التجربة الماليزية.....	40
ج- التجربة الإماراتية.....	47
خلاصة الفصل الأول.....	54

الفصل الثاني

نشأة القطاع الخاص المنتج وتطور مكانته في ظل الاستراتيجية الجزائرية للتنمية وتطبيق الاصلاحات الهيكلية في الجزائر (1962-1999).

المبحث الأول: نشأة القطاع الخاص الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي.....	57
المطلب الأول: أصول رأس المال الخاص وأرباب العمل الصناعيين في الجزائر وفقا لنتائج دراسة جيلالي اليابس.....	57
المطلب الثاني: الأصول الاجتماعية والمهنية للمقاولين الجزائريين الخواص وفقا لنتائج دراسة جون بينيف....	59
1- فئة المقاولين الذين كانوا مفاوضين تجاريين قبل الاستقلال (Anciens Négociants).....	60
2- فئة المقاولين الذين كانوا تجارا وحرفيين وأجراء قبل الاستقلال.....	60
3- فئة المقاولين الذين كانوا عمال مصانع سابقا.....	61
المبحث الثاني: مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه والاستراتيجية الجزائرية للتنمية 1962-1989.....	62
المطلب الأول: أسس ودعائم الاستراتيجية الجزائرية للتنمية.....	62
المطلب الثاني: مكانة القطاع الخاص المنتج من خلال الخطاب الرسمي.....	69
1- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل الميثاق الرسمية.....	69
أ- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل برنامج طرابلس 1962.....	69
ب- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل ميثاق الجزائر 1964.....	70
ج- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل الميثاق الوطني 1976.....	72

74.....	د- مكانة القطاع الخاص المنتج من خلال ميثاق 1986
76.....	هـ- مكانة القطاع الخاص من خلال دستور 1989
77.....	2- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل قوانين الاستثمار
77.....	أ- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل قانون الاستثمار لسنة 1963
79.....	ب- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل الأمر 66-284
82.....	ج- مكانة القطاع الخاص المنتج من خلال قانون الاستثمار لسنة 1982
89.....	د- مكانة القطاع الخاص المنتج من خلال قانون الاستثمار لسنة 1988
90.....	المطلب الثالث: حسيلة تقييمية لتطبيق قوانين الاستثمار في ظل الاستراتيجية الجزائرية للتنمية.
91.....	1- مساهمة القطاع الخاص المنتج في خلق القيمة المضافة.
94.....	2- مساهمة القطاع الخاص المنتج في التشغيل.
	3- تأثير الريع النفطي على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر خلال عقدي السبعينات
98.....	والثمانينات.
98.....	أ- مفهوم الريع والدولة الريعية.
98.....	« مفهوم الريع
100.....	« مفهوم الدولة الريعية (Rentier State)
	ب- تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر
100.....	خلال عقدين السبعينات والثمانينات.
101.....	« انتعاش الريع النفطي خلال السبعينات وتأثيره على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر
108.....	« تراجع الإيرادات الريعية منتصف الثمانينات وتأثيره على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر
112.....	المبحث الثالث: مكانة القطاع الخاص المنتج خلال مرحلة التسعينات: مرحلة الأزمة وبداية تحرير الاقتصاد.
	المطلب الأول: سياسة المشروطة وضغوطات المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على مكانة القطاع الخاص
112.....	المنتج في الجزائر.
	المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة للمستثمرين الخواص في ظل الإطار القانوني للاستثمار الخاص في
119.....	الجزائر.
119.....	1- القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والانفتاح على المبادرة الخاصة.

2-الإمتيازات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين الخواص في إطار المرسوم التشريعي رقم	
12-93.....	121
3- مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996.....	124
المطلب الثالث: حصيلة تقييمية لتطبيق المرسوم التشريعي رقم 12-93.....	124
خلاصة الفصل الثاني.....	130

الفصل الثالث

دراسة تحليلية ونقدية لتطور مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر في ظل برامج الانعاش الاقتصادي (2000-2012)

المبحث الأول: برامج الإنعاش الإقتصادي وحصيلة تطوّر مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل الأمر 03-01	
والقانون 18-01.....	133
المطلب الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي: مفهومها، أهدافها وبرامجها.....	133
1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي.....	133
2- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي.....	134
3- برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي.....	134
أ-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004).....	134
ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....	137
ج-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).....	138
المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب الأمر 03-01 والقانون 18-01.....	139
1- التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب الأمر 03-01 المعدّل والمتّم بموجب الأمر 06-08.....	140
2- التحفيزات الممنوحة للمنتجين الخواص بموجب القانون رقم 18-01.....	145
المطلب الثالث: حصيلة تطور القطاع الخاص بعد صدور الأمر 03-01 والقانون 18-01.....	147
1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل.....	152
2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الناتج الداخلي الخام (PIB).....	153
3-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة.....	153

المبحث الثاني: الواقع البيروقراطي للمنتجين الخواص في الجزائر: دعم القطاع الخاص الموجه للاستيراد على حساب القطاع الخاص المنتج.....	155
المطلب الأول: بيئة الاعمال في الجزائر من خلال المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار.....	155
1- مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال التقارير الدولية الخاصة بمناخ الأعمال.....	156
أ- مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية ⁽⁰⁾	156
ب-مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشر التنافسية العالمي.....	157
ج- مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تقارير البنك العالمي حول مناخ الأعمال.....	159
2-مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال التحقيقات الدورية لمندى رؤساء المؤسسات.....	161
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الخاص المنتج في الجزائر.....	162
1-المشاكل التي تعترض المنتجين الخواص في الجزائر.....	162
أ-بطء وتعقيد الإجراءات الإدارية :.....	162
ب- صعوبة الحصول على التمويل البنكي بالنسبة للمشاريع الخاصة المنتجة.....	163
ج- مشكل العقار الصناعي.....	166
د-الفساد.....	168
هـ-التهرب الضريبي وحدة الضغط الجبائي.....	168
و-العبء الجمركي.....	169
ز-غياب دور الفضاءات الوسيطة.....	170
ح-القطاع غير الرسمي.....	173
ط-الجهاز القضائي (القضاء التجاري).....	174
ي- تذبذب المنظومة القانونية والتشريعية.....	175
ك- ضعف تنظيمات أرباب العمل.....	175
ل- نقص المعلومة الاقتصادية.....	176
2-القيود الجديدة على الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الجزائر.....	177
3-أمثلة ونماذج واقعية لعرقلة استثمارات خاصة صناعية وطنية وأجنبية.....	183
3-1- نماذج لعرقلة استثمارات خاصة صناعية وطنية.....	183

أ-الصناعات الغذائية.....	183
ب-الصناعة النسيجية.....	186
ج- صناعة أعواد الكبريت.....	189
د- صناعة نصف المقطورات (Semi-Remorque).....	190
هـ-صناعة الأقراص المضغوطة (CD).....	190
3-2- أمثلة ونماذج واقعية لعرقلة استثمارات خاصة صناعية أجنبية.....	191
أ-الاستثمارات العربية.....	191
ب-الاستثمارات الأوربية.....	193
4-أمثلة ونماذج واقعية لعرقلة استثمارات خاصة في القطاع الزراعي.....	196
المطلب الثالث:هيمنة القطاع الخاص الموجه للاستيراد (غير المنتج) على الاقتصاد الوطني: دراسة تحليلية	
لنتائج الإحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011.....	199
المبحث الثالث: الربيع النفطي كمحدد لمكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر (2000-2012).....	202
المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر	
(2000-2012).....	202
1-انتعاش الربيع النفطي مطلع الألفية الثالثة وتأثيره على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر	
(2000-2008).....	202
2-تراجع الربيع النفطي خلال سنة 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية وتأثيره على مكانة القطاع	
الخاص المنتج في الجزائر.....	207
3-عودة انتعاش الربيع النفطي وتأثيره على مكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر (2010-2012)	
.....	211
المطلب الثاني: استمرار غموض سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص المنتج رغم التحديات الراهنة التي تواجه	
المسار التنموي للبلاد.....	216
1-تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار آليات دعم المبادرة المقاولاتية : قرارات شعبية مرتبطة	
بتوزيع الربيع النفطي لشراء السلم الاجتماعي.....	217

2-رهانات تحرير التجارة الخارجية في ظل استمرار غموض سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص:	
قرارات ارتجالية دون أدنى تشاور مع المنتجين الخواص.	225.....
خلاصة الفصل الثالث.	240.....
خاتمة	242.....
قائمة المراجع	249.....
فهرس المحتويات	276.....
فهرس الجداول	276.....
فهرس الأشكال	286.....

فهرس الجداول

- جدول رقم 1: تطوّر استثمار القطاع الخاص ومعدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي (1970-1998) 31
- جدول رقم 2: آجال إنشاء مؤسسة في كوريا الجنوبية مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (سنة 2013). 37.
- جدول رقم 3: آجال إنشاء مؤسسة في ماليزيا مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (سنة 2013) 45
- جدول رقم 4: تطوّر مساهمة القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (1975-2010) 50
- جدول رقم 5: آجال إنشاء مؤسسة في الإمارات العربية المتحدة مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (سنة 2013) 53
- جدول رقم 6: توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967 - 1979) 66
- جدول رقم 7: توزيع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967 - 1989) 68
- جدول رقم 8: تطوّر نسب مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (1969-1978) 91
- جدول رقم 9: حصة القطاع الخاص من القيمة المضافة الإجمالية (1980 - 1989) 92
- جدول رقم 10: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل - دون الفلاحة - (1967-1990) 94
- جدول رقم 11: تطوّر التشغيل حسب قطاعات النشاط (1967-1990) 96
- جدول رقم 12: تطوّر نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الميزانية العامة الجزائرية (1973-1975) 101
- جدول رقم 13: نسبة مساهمة القطاع الخاص في الودائع ونسبة استفادته من القروض (1974-1977) 104
- جدول رقم 14: الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في قطاع الصناعة سنتي 1979 و 1984.. 107
- جدول رقم 15: تطوّر المديونية الخارجية الجزائرية (1994/2001) 117
- جدول رقم 16: تطوّر تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997 118
- جدول رقم 17: ملفات الاستثمار المعتمدة من 08/09/1990 إلى 13/10/1993 121
- جدول رقم 18: تطوّر مشاريع الاستثمار المصرح بها من 13/11/1993 - 31/12/2000 125
- جدول رقم 19: توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة من 13/11/1993 إلى 31/12/2000 126
- جدول رقم 20: عدد المشاريع المصرح بها في إطار الشراكة (من 13 نوفمبر 1993 إلى 31 ديسمبر 2000) 127
- جدول رقم 21: توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها في إطار الشراكة حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة من 13/11/1993 إلى 31/12/2000 127

جدول رقم 22: حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية خلال سنتي 1984 و 1998.....	129
جدول رقم 23: التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....	135
جدول رقم 24: التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009).....	137
جدول رقم 25: التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).....	139
جدول رقم 26: مقارنة بين أهم المؤشرات المتعلقة بتصريحات الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومدى تقدم إنجازها 2002 - 2012.....	147
جدول رقم 27: توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب القطاع القانوني 2002 - 2012.....	148
جدول رقم 28: توزيع المشاريع الإستثمارية المنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال (2002-2012).....	148
جدول رقم 29 : توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر حسب قطاعات النشاط (2002-2012).....	150
جدول رقم 30: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية (2001-2011).....	150
جدول رقم 31: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب عدد العمال (2007-2011).....	151
جدول رقم 32: تطوّر مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2005-2011).....	152
جدول رقم 33: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2005-2010).....	153
جدول رقم 34: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2005-2010).....	154
جدول رقم 35: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2008-2012).....	157
جدول رقم 36: مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تقارير التنافسية العالمية (2003-2012).....	158
جدول رقم 37: تطور ترتيب الجزائر في تقارير مناخ الأعمال للبنك العالمي (2006-2012).....	159
جدول رقم 38: ترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب في تقرير بيئة الأعمال وفقا لكل مؤشر (2011-2012).....	160
جدول رقم 39: تطور مؤشر الثقة في المؤسسات الوطنية.....	161
جدول رقم 40: تطوّر مؤشر مرونة الحصول على القروض في الجزائر (2007-2012).....	166
جدول رقم 41: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2000-2007).....	177
جدول رقم 42: تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2008-2012).....	182
جدول رقم 43: التدفق السنوي لإيرادات صندوق ضبط الموارد في الجزائر (2002-2008).....	203
جدول رقم 44: تطور الصادرات الجزائرية (2000-2008).....	203

- جدول رقم 45: مساهمة قطاع المحروقات في بنية الناتج المحلي الإجمالي (2000-2008). 204.....
- جدول رقم 46: تطور الإيرادات النفطية لإجمالي إيرادات الميزانية (2001-2008). 204.....
- جدول رقم 47: تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعة السلع (2000-2008). 205.....
- جدول رقم 48: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2002-2009). 235.....

فهرس الأشكال

- شكل رقم 1: تطوّر دور القطاع الخاص في التّمية..... 32
- شكل رقم 2: التحوّل في اقتصاد كوريا 38
- شكل رقم 3: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاع القانوني..... 200
- شكل رقم 4: توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاع النشاط..... 200

ملخص:

رغم الإمكانيات والمؤهلات الضخمة التي تتمتع بها الجزائر والتي تمكّنها من دفع عملية التنمية، لا يزال القطاع الخاص المنتج مهمّشا بفعل كثرة العراقيل البيروقراطية التي تعيق تطوره وعدم تحديد توجه واضح للسياسة التنموية اتجاهاه، ورغم مضي أكثر من عشرين عاما على انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي وما تضمنه الإطار التشريعي الجديد من ضمانات للقطاع الخاص المنتج، إلا أنّ هذه الإجراءات لم يستفد منها هذا الأخير فعليا، خوفا من اكتسابه قوة اقتصادية تؤهله لتشكيل قوة سياسية؛ بالمقابل ساهم هذا الانفتاح ب بروز لوبيات تهتم أساسا بالإستيراد وتتغذى من الربيع النفطي.

الكلمات الدالة: القطاع الخاص المنتج – القطاع الخاص الموجه للإستيراد (غير المنتج) – السياسة التنموية – الربيع النفطي – الدولة الربعية التوزيعية.

Résumé:

Malgré l'énorme potentiel et les qualifications dont bénéficie l'Algérie lui permettant de faire avancer le processus du développement, le secteur privé productif reste toujours marginalisé par un grand nombre d'obstacles bureaucratiques qui entravent son développement et par la non spécification d'une orientation claire envers ce secteur à travers la politique du développement, et malgré le laps de vingt ans d'ouverture économique en Algérie et le grand nombre de garanties contenues dans le nouveau cadre législatif en faveur du secteur privé productif, ce dernier n'a pas réellement bénéficié de ces mesures de peur qu'il puisse acquérir une force économique lui permettant de constituer une force politique, ce pendant cette ouverture a contribué à l'émergence de lobbies principalement intéressée par l'importation alimentée par la rente pétrolière.

Mots-clés : secteur privé productif – secteur privé orienté vers l'importation (improductif)-politique de développement –rente pétrolière-état rentier distributif.

Abstract :

Despite the huge potential and skills of Algeria allowing it to advance the process of developing, the productive private sector remains marginalized by a large number of bureaucratic obstacles that hinder its development and by not specifying a clear orientation towards this sector through policy development and despite the lapse of twenty years of economic liberalization in Algeria and the many safeguards contained in the new legislative framework for the productive private sector, it has not really benefited from these measures fearing that it might gain economic strength enabling it to be a political force, this opening has contributed to the emergence of Lobbies mainly interested in import fueled by rent oil revenues.

Key-words: productive private sector – private sector oriented import (unproductive)-development policy-rent oil- distributive rentier state.